

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



Badji Mokhtar university-Annaba
Université Badji Mokhtar-Annaba

جامعة باجي مختار عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات الاقتصادية

قسم علوم التسيير

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة قطاع
الصناعات التحويلية في ولاية: (عنابة، قالمة، سوق أهراس)-

الشعبة: ادارة الأعمال

ل: جابر مهدي

مدير أطروحة التخرج: ماضي بلقاسم أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار عنابة

أمام أعضاء لجنة المناقشة

| | | | |
|----------------------|----------------------|-------|-----------------|
| أ.د. بوقلقول الهادي | أستاذ التعليم العالي | رئيسا | جامعة عنابة |
| أ.د. ماضي بلقاسم | أستاذ التعليم العالي | مقررا | جامعة عنابة |
| د. جابة أحمد | أستاذ محاضر أ | عضوا | جامعة عنابة |
| د. بوعشة فوزية | أستاذة محاضرة أ | عضوا | جامعة سوق أهراس |
| د. بوضياف عبد المالك | أستاذ محاضر أ | عضوا | جامعة قالمة |
| د. بن منصور ليلى | أستاذة محاضرة أ | عضوا | جامعة خنشلة |

السنة الجامعية: 2015/2016

التصريح

يصرح الباحث أنّ العمل الموسوم بعنوان "أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة قطاع الصناعات التحويلية (في ولاية: عنابة، قالمة، سوق أهراس)" تحت مسؤوليته الكاملة، وهو عمل غير مقدم سواء جزء منه أو كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية، كما يصرح الباحث بأنّ أي خطأ أو إهمال في هذا العمل يتحمل نتيجته.

جابر مهدي

ملخص الدراسة

تُعنى الدراسة بمعرفة مدى تأثير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس بمناخ الاستثمار. حددت الدراسة بمشكلة للبحث كان نصها "ضعف ادراك الهيئات الوصية والمؤسسات العمومية المسؤولة على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة عنابة، قالمة وسوق أهراس لأهمية الدور الذي يؤديه مناخ الاستثمار في انجاح المشروعات الاستثمارية ودعم تنافسيتها، وذلك من خلال تجسيد الاجراءات المحفزة والداعمة لتنافسية المؤسسة الاقتصادية عموما والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصوصا". اعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها، وجود تأثير معنوي بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس. وقد اشتملت الدراسة على جانب نظري قسم الى أربعة فصول اعتمد في صياغتها على ادبيات متعلقة بموضوع الدراسة، اما عن الجانب الميداني للدراسة، تم تصميم استبانة لاختبار الفرضيات بعد المعالجة الاحصائية اعتمادا على برنامج SPSS.

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات أهمها، أن بلوغ الجزائر مرحلة الانطلاق عليها تحقيق ثلاث شروط، اولها ارتفاع معدل تكوين رأس المال، يليها ظهور قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية، وأن تتوفر على بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة. كما توصلت الدراسة الى عدد من التوصيات أهمها التأكيد على تحسين مناخ الاستثمار والرفع من جودته بوضع سياسات تحفيزية وتسهيلات تمس جميع الميادين التي تحتاجها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ترقيتها ودعم تنافسيتها في ظل تحديات العولمة.

الكلمات المفتاحية: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مناخ الاستثمار، السياسات الحوافز، قانون الاستثمار

Résumé

Cette étude a pour objet l'analyse de l'impact du climat d'investissement sur la compétitivité des entreprises industrielles de transformation dans les wilayas d'Annaba, Guelma et Souk ahras.

La problématique générale tourne autour de la faible perception des autorités de tutelle de l'importance du rôle que joue le climat d'investissement dans la réussite des projets d'investissement, et ce, à travers les mesures d'incitation et d'encouragement aux PME en particulier en vue de renforcer leur compétitivité. L'étude porte sur plusieurs hypothèses dont principalement une relation causale d'influence du climat d'investissement sur la compétitivité de ces PME dans les industries de transformation des trois wilayas suscitée. L'étude est scindée dans sa partie théorique en quatre chapitres concernant le sujet, le coté pratique, quant à lui, un questionnaire visant à tester, via le programme SPSS de traitement statistique, les différentes hypothèses émises.

Les principaux résultats de cette étude concernent notamment trois conditions nécessaires pour un réel décollage de l'économie algérienne, Le premier est le taux élevé de la formation de capital, ensuite l'émergence de plusieurs secteurs d'industries de transformation à fort taux de croissance, et un environnement politico-social et culturel propice.

Plusieurs recommandations ont été émises, dont les plus importantes concernent des mesures de politique incitatives visant à promouvoir la qualité du climat d'investissement au travers les mesures d'encouragement et de facilitation en faveur des PME et leur compétitivité, eu égard aux défis imposés par la mondialisation.

Mots clés: la mise à niveau des petites et moyennes entreprises, la concurrence des petites et moyennes entreprises, le climat d'investissement, des politiques d'incitation, droit des investissements ...

Abstract

The study is about the investment climate effect on small and medium enterprises (SMEs) competitiveness in the manufacturing sector in three wilayat: Annaba, Guelma and Souk Ahras. It is noticed that there is a weak apprehension by the institutional bodies responsible of SMEs support and promotion, in these wilayat, of the importance of the role played by the investment climate in the success of investment projects through measures stimulating and supporting competitiveness of the economic enterprises in general and particularly SMEs.

The study relied on a number of assumptions; the most important is the significant effect between the investment climate and competitiveness of SMEs in the manufacturing sector in the three wilayat.

The study includes a theoretical part divided into four chapters dealing with the literature related to the subject and a field study, which used a questionnaire to test hypotheses after a statistical treatment based on the SPSS program.

The study arrived to a number of conclusions. These can be resumed in “to reach the starting point, Algeria has to achieve three conditions: first the rise of the rate of capital formation, followed by the appearance of one or more sectors of the manufacturing industries that achieve high rates of growth, and then the availability of an appropriate social, cultural and political environment” .

Based on the results of the study, a number of recommendations can be made. The most important is the emphasis on improving the investment climate quality by developing incentive policies and facilities in all fields affecting the SMEs promotion and competitiveness in light of the globalization challenges.

Key words: SMEs promotion, SMEs competitiveness, investment climate, incentive policies, Investment Law.... .

شكر

الحمد لله رب العالمين على فضله

وتوفييقته

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ
المشرف الأستاذ الدكتور ماضي بلقاسم
على قبوله الإشراف على الأطروحة وعلى
كل التوجيهات والنصائح التي قدمها

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين

إلى زوجتي الفاضلة

وإلى ولدي عبدالرحمن وابنتي تسنيم

إلى أخي وأخواتي

وكل من قدم لي يد المساعدة

| رقم الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|------------|---|-----------|
| 67 | الكفاية الحديدية لرأس مال الشركة | 01 |
| 68 | منحنى الكفاية الحديدية لرأس المال | 02 |
| 69 | متوسط تكلفة عرض معدات جديدة | 03 |
| 69 | الكفاية الحديدية للاستثمار | 04 |
| 70 | منحنى الطلب على الاستثمار | 05 |
| 100 | التفاعل بين إنشاء وتشغيل الطاقة | 06 |
| 108 | نموذج مقارنة الموارد والكفاءات | 07 |
| 115 | الوضعية الاستراتيجية العدوانية | 08 |
| 116 | الوضعية الاستراتيجية التنافسية | 09 |
| 117 | الوضعية الاستراتيجية المحافظة | 10 |
| 118 | الوضعية الاستراتيجية الدفاعية | 11 |
| 150 | تأثير الجودة على الربح / القدرة التنافسية | 12 |
| 153 | القوى التي تدفع المنافسة في الصناعة | 13 |
| 166 | صياغة الإبداع التكنولوجي | 14 |
| 176 | مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 15 |
| 266 | مراحل التحويل عن طريق رأس المال المخاطر | 16 |
| 294 | الربط المتكافئ | 17 |
| 328 | نموذج الدراسة | 18 |
| 332 | توزيع عينة الدراسة وفقا للعمر | 19 |
| 333 | توزيع عينة الدراسة وفقا للجنس | 20 |
| 335 | توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي | 21 |
| 336 | توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى الوظيفي | 22 |
| 337 | توزيع عينة الدراسة وفقا للخبرة العملية | 23 |
| 360 | درجات قوة علاقة الارتباط | 24 |
| 362 | خطية العلاقة بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 25 |

| رقم الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|------------|---|------------|
| 67 | جدول الكفاية الحدية لرأس مال الشركة | 01 |
| 99 | التمييز بين التسيير الاستراتيجي والتسيير العملي | 02 |
| 147 | العوامل المحددة للقدرة التنافسية | 03 |
| 180 | تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م.أ. | 04 |
| 180 | تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان | 05 |
| 198 | حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | 06 |
| 199 | تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 07 |
| 200 | تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط | 08 |
| 202 | توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها المحلية والأجنبية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2013) | 09 |
| 203 | تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة (2007-2011) | 10 |
| 205 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة (2007-2013) | 11 |
| 206 | تطور الميزان التجاري الجزائري | 12 |
| 207 | تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات | 13 |
| 209 | توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب الطابع القانوني (2013/06/30) | 14 |
| 210 | توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط (2013/06/30) | 15 |
| 211 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهة | 16 |
| 237 | توزيع الملفات حسب الجهة | 17 |
| 238 | تصنيف الملفات الموجودة | 18 |
| 239 | توزيع عدد الملفات حسب قطاع النشاط | 19 |
| 297 | أوجه الاختلاف بين القانون المدني وقانون الصفقات العمومية | 20 |
| 325 | واقع توزيع استبانات الدراسة بحسب كل ولاية | 21 |
| 329 | قياس الاتجاهات وفقا لمقياس ليكارت الخماسي للمتغير المستقل | 22 |

| | | |
|-----|--|----|
| 330 | قياس الاتجاهات وفقا لمقياس ليكارت الخماسي للمتغير التابع | 23 |
| 330 | متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيسها | 24 |
| 331 | توزيع عينة الدراسة حسب العمر | 25 |
| 332 | توزيع عينة الدراسة حسب الجنس | 26 |
| 334 | توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي | 27 |
| 335 | توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الوظيفي | 28 |
| 336 | توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية | 29 |
| 338 | توزيع المؤسسات المستجيبة حسب نوع الملكية وعدد العمال | 30 |
| 340 | اختبار الاستقلالية χ^2 وقيمة الدلالة | 31 |
| 344 | قيمة معامل الثبات وصدق متغيرات الدراسة | 32 |
| 345 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المستجوبين لمحور الحصول على التمويل | 33 |
| 346 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور السياسة الضريبية والجمركية | 34 |
| 348 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور المناطق الصناعية | 35 |
| 349 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور الإجراءات الإدارية | 36 |
| 351 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور المناولة والشراكة الصناعية | 37 |
| 352 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال | 38 |
| 353 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور العمالة | 39 |
| 355 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور تدنية التكاليف | 40 |
| 357 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور تنمية الحصة السوقية | 41 |
| 361 | نتائج اختبار توزيع المتغيرين | 42 |

| | | |
|-----|--|----|
| 363 | نتيجة معامل الارتباط بيرسون | 43 |
| 364 | معامل الارتباط الفرعي وقيمة الدلالة | 44 |
| 366 | تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط | 45 |
| 367 | اختبار (t) لمعاملات النموذج | 46 |
| 373 | نتائج اختبار t تبعاً للجنس | 47 |
| 375 | نتائج اختبار Levene و Anova تبعاً للعمر | 48 |
| 376 | اختبار المقارنات البعدية LSD | 49 |
| 377 | نتائج اختبار Levene و Anova تبعاً للمؤهل العلمي | 50 |
| 378 | اختبار Levene و Anova تبعاً للمستوى الوظيفي | 51 |
| 379 | نتائج اختبار Levene و Anova تبعاً للخبرة العملية | 52 |

جدول المواد

| رقم الصفحة | المحتوى |
|------------|---|
| أ | التصريح |
| ب | الملخص باللغة العربية |
| ج | الملخص باللغة الفرنسية |
| د | الملخص باللغة الإنجليزية |
| هـ | الإهداء |
| و | الشكر |
| ز | قائمة الأشكال |
| ح | قائمة الجداول |
| [ك- ف] | جدول المواد |
| [22-1] | المقدمة العامة |
| [91-23] | الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي للاستثمار ومناخ الاستثمار |
| 23 | مقدمة الفصل |
| 24 | المبحث الأول: الاستثمار بين الفائض الاقتصادي وتنمية وسائل الإنتاج |
| 24 | المطلب الأول : الاستثمار والتراكم والفائض الاقتصادي |
| 24 | أولاً: التراكم وأبعاده |
| 26 | ثانياً: الاستثمار والفائض الاقتصادي |
| 33 | المطلب الثاني: الاستثمار وتنمية وسائل الإنتاج |
| 36 | المطلب الثالث: الاستثمار ونماذج التنمية الاقتصادية |
| 37 | أولاً: التركيز على تكوين رأس المال المادي |
| 39 | ثانياً: الدفعة القوية (Big Push) |
| 41 | ثالثاً: استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو الغير متوازن |
| 44 | المبحث الثاني : أساسيات الاستثمار |
| 44 | المطلب الأول: مفهوم الاستثمار، أهدافه وأهميته |
| 44 | أولاً: مفهوم الاستثمار |
| 48 | ثانياً: أهداف وأهمية الاستثمار |
| 51 | المطلب الثاني: أنواع، مجالات ومحددات الاستثمار |
| 51 | أولاً: أنواع الاستثمار |
| 55 | ثانياً: مجالات الاستثمار |

| | |
|----------|---|
| 57 | ثالثا: محددات الاستثمار |
| 64 | المطلب الثالث: الكفاية الحدية للمشروعات الاستثمارية |
| 64 | أولا: الكفاية الحدية لرأس المال |
| 68 | ثانيا: الكفاية الحدية لرأس المال للاستثمار ومنحنى الطلب |
| 71 | المبحث الثالث: مناخ الاستثمار، المفهوم والمكونات |
| 71 | المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار |
| 78 | المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار |
| 79 | أولا: النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي |
| 83 | ثانيا: قوانين وتشريعات الاستثمار |
| 85 | ثالثا: السياسات الاقتصادية |
| 91 | خلاصة الفصل |
| [92-172] | الفصل الثاني: تنافسية المؤسسات الاقتصادية بين الدور الحكومي وصناعة الأسبقيات |
| 92 | مقدمة الفصل |
| 93 | المبحث الأول: فشل المؤسسات الاقتصادية وتحضير الاستراتيجية العامة |
| 93 | المطلب الأول: مظاهر فشل المؤسسة الاقتصادية |
| 95 | أولا: مظاهر فشل المؤسسات حديثة النشأة |
| 96 | ثانيا: مظاهر فشل المؤسسات غير الناضجة |
| 97 | ثالثا: مظاهر فشل المؤسسات البالغة |
| 98 | المطلب الثاني: تحديات التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الاقتصادية |
| 110 | المطلب الثالث: تحضير الاستراتيجية العامة للمؤسسات الاقتصادية |
| 112 | أولا: تقييم العوامل لتحديد الوضع الاستراتيجي |
| 119 | ثانيا: تقييم العوامل المشكلة لنموذج Space |
| 121 | المبحث الثاني: التنافسية، البعد المفاهيمي والدور الحكومي |
| 121 | المطلب الأول: مفهوم التنافسية |
| 125 | أولا: التنافسية حسب المؤسسات الاقتصادية |
| 127 | ثانيا: التنافسية حسب القطاع |
| 131 | ثالثا: التنافسية على مستوى الدولة |
| 135 | المطلب الثاني: أنواع التنافسية، أهميتها ومؤشرات |

| | |
|-----------|--|
| 135 | أولاً: أنواع التنافسية |
| 136 | ثانياً: أهمية التنافسية |
| 137 | ثالثاً: مؤشرات قياسها |
| 146 | المطلب الثالث: بناء القدرة التنافسية والتحليل الهيكلي للصناعات |
| 146 | أولاً: بناء القدرة التنافسية |
| 152 | ثانياً: التحليل الهيكلي للصناعات |
| 159 | المبحث الثالث: سياسات، وصناعة الأسبقيات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية |
| 159 | المطلب الأول: سياسات التنافسية |
| 159 | أولاً: سياسات صناعية واعية |
| 160 | ثانياً: سياسة اختيار الربحين |
| 160 | ثالثاً: برامج تحديث الصناعة |
| 161 | رابعاً: سياسات تجارة خارجية منفتحة |
| 162 | خامساً: دعم الابتكار وتوظيف الثقافة |
| 163 | سادساً: سياسة تجسير الفجوة الرقمية |
| 163 | المطلب الثاني: صناعة الأسبقيات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية |
| 163 | أولاً: مفهوم صناعة الأسبقيات التنافسية |
| 165 | ثانياً: الأسبقيات التنافسية المستمرة في المؤسسات الاقتصادية |
| 172 | خلاصة الفصل |
| [241-173] | الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات العولمة |
| 173 | مقدمة الفصل |
| 174 | المبحث الأول: مفهوم، مميزات وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 174 | المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 178 | أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 182 | ثانياً: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 183 | المطلب الثاني: مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 187 | المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 187 | أولاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل |
| 188 | ثانياً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتج |

| | |
|-----------|---|
| 189 | ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه المؤسسة |
| 190 | رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني |
| 197 | المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 198 | المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 198 | أولا: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 207 | ثانيا: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 212 | المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو جزائرية |
| 212 | أولا: مفهوم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 214 | ثانيا: دواعي وأهداف سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 220 | ثالثا: الجوانب الأساسية لتنفيذ سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| 226 | المبحث الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 226 | المطلب الأول: برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED Pme |
| 228 | أولا: أهداف البرنامج |
| 228 | ثانيا: نتائج البرنامج |
| 229 | المطلب الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال ED Pme |
| 230 | أولا: أهداف البرنامج |
| 231 | ثانيا: نتائج البرنامج |
| 232 | ثالثا: الدعم المؤسسي |
| 234 | المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 235 | أولا: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملياته |
| 238 | ثانيا: وصف نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 241 | خلاصة الفصل |
| [322-242] | الفصل الرابع : المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 242 | مقدمة الفصل |
| 243 | المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |
| 243 | المطلب الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر |

| | |
|-----|---|
| 243 | أولا: تطور الأطر التشريعية للاستثمار في الجزائر من الفترة 1990 إلى 2001 |
| 245 | ثانيا: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 247 | ثالثا: الأمر 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار |
| 248 | المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 248 | أولا: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار |
| 251 | ثانيا: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 276 | المطلب الثالث: هياكل الدعم وتنشيط الاقتصاد المحلي (مشارتل/حاضنات المؤسسات) |
| 277 | أولا: تعريف حاضنات المؤسسات |
| 279 | ثانيا: المقومات الأساسية لإنجاح |
| 282 | ثالثا: مشارتل/حاضنات المؤسسات في الجزائر: الأحكام العامة |
| 284 | المبحث الثاني: الإجراءات المشجعة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 284 | المطلب الأول: الإجراءات المتخذة على مستوى العقار الصناعي |
| 285 | أولا: الإجراءات القانونية بخصوص العقار الصناعي |
| 290 | ثانيا: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF |
| 292 | المطلب الثاني: المناولة والشراكة الصناعية |
| 292 | أولا: تعريف المناولة الصناعية ،دوافعها وأهدافها |
| 295 | ثانيا: التشريع الجزائري كمحرك لتطوير وترقية المناولة |
| 298 | ثالثا: بورصة المناولة والشراكة الجزائرية |
| 301 | المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال :السياسات العمومية وقطاع التأثير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 301 | أولا: منافع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال |
| 302 | ثانيا: السياسات العمومية في ميدان اكتساب تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف الشركات |
| 304 | ثالثا: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة التسويق في منظمات الأعمال |
| 311 | المبحث الثالث: واقع اجراءات ترقية الاستثمار لسنة 2015 |
| 312 | المطلب الأول: التدابير المدرجة في قانون المالية لعام 2015 في مجال الاستثمار |
| 312 | أولا: التدابير المتصلة مباشرة بالاستثمار والتدابير الجمركية |

| | |
|-----------|--|
| 315 | ثانيا: التدابير المتصلة بضرائب الشركات |
| 315 | المطلب الثاني: الاجراءات المقترحة من منتدى رؤساء المؤسسات |
| 315 | أولا: رؤيا منتدى رؤساء المؤسسات |
| 317 | ثانيا: الإجراءات الهيكلية العاجلة |
| 322 | خلاصة الفصل |
| [381-323] | الفصل الخامس: الدراسة الميدانية |
| 323 | مقدمة الفصل |
| 324 | |
| 324 | المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات البحث |
| 324 | أولا: مجتمع وعينة الدراسة |
| 326 | ثانيا: أدوات البحث |
| 327 | المطلب الثاني: نموذج الدراسة ومتغيراتها |
| 328 | أولا: نموذج الدراسة |
| 329 | ثانيا: متغيرات الدراسة |
| 331 | المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة واختبار استقلاليتها |
| 331 | المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة |
| 331 | أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر |
| 332 | ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس |
| 333 | ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي |
| 335 | رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي |
| 336 | خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العلمية |
| 337 | سادسا: التوزيع التكراري للمؤسسات المستجيبة حسب نوع الملكية وعدد العمال |
| 339 | المطلب الثاني: اختبار الاستقلالية بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة |
| 341 | المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة |
| 341 | المطلب الأول: الثبات وصدق المفردات |
| 341 | أولا: تعريف ثبات وصدق المفردات |
| 343 | ثانيا: قياس ثبات وصدق أداة الدراسة |
| 344 | المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة وتحليل النتائج |
| 344 | أولا: وصف محاور متغير مناخ الاستثمار وتحليل النتائج |

| | |
|-----------|---|
| 355 | ثانيا: وصف محاور متغير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 358 | المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة |
| 359 | المطلب الأول: قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة |
| 359 | أولا: تعريف تحليل الارتباط |
| 361 | ثانيا: اختبار توزيع المتغيرين وخطية العلاقة بينهما |
| 362 | ثالثا: اختبار علاقة الارتباط بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 365 | المطلب الثاني: تحليل واختبار أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 365 | أولا: الانحدار الخطي البسيط |
| 366 | ثانيا: اختبار الفرضيات المتعلقة بميل خط الانحدار ومقطعه |
| 367 | ثالثا: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة |
| 371 | المطلب الثالث: اختبار فرق المتوسطات لكل إجمالي محور من محاور الدراسة على العوامل الوصفية |
| 371 | أولا: تحليل التباين |
| 372 | ثانيا: اختبار فرق المتوسطين t لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا للجنس |
| 375 | ثالثا: اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا للعمر والمؤهل العلمي |
| 378 | رابعا: اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا للمستوى الوظيفي والخبرة العملية |
| 381 | خلاصة الفصل |
| [391-382] | الخاتمة العامة |
| [409-392] | قائمة المراجع |
| [418-410] | الملاحق |

المقدمة

العامّة

إنّ التفكير في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء فيما يتعلق بالمفاهيم المجردة المتعلقة بها، أو باعتبارها تجارب ميدانية عاشتها الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر، يقودنا للاعتقاد بأن التنمية أبعد من أن تكون عملية تلقائية أو أنها قابلة للإنجاز من خلال مجهودات الدولة أو السلطة السياسية القائمة مهما كانت هذه السلطة صادقة في مسعاها ومهما كانت عزيمة أفرادها قوية وإمكانياتهم كبيرة وهذا بغض النظر عن المعنى الذي نعطيه لمفهوم التنمية أو الشكل الذي نفضل أن تكون عليه كتجربة ميدانية ملموسة، بحيث بينت التجارب السابقة التي عرفتها الجزائر وكل الدول النامية الأخرى أن التنمية هي قضية المجتمع بأسره.

فإذا اعتبرنا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي كذلك فعلا، عبارة عن مسار تغيير يمس بالضرورة كل مجالات حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.... إلخ، فإنه باستطاعتنا تمثيلها في شكل مجموعة من المبادئ والتصورات والمشاريع والأفعال والممارسات المستمرة وهي تتسم عموما بالإكراه، وفي أحيان عديدة بالثورة الشاملة على التصورات والأوضاع التقليدية السائدة في شتى المجالات ومن ثم تتجلى صعوبة تحقيق التنمية .

من هنا كان دور الدولة في مجال التنمية وسبقها باعتبارها سلطة قائمة تقود المجتمع، وتمتلك مجموعة من الإمكانيات المادية والمعنوية ومؤسسات رسمية، تعمل على مستويات متعددة مركزية وجهوية ومحلية، تلعب دورا أساسيا يتمثل في وضع التصورات والنماذج والمشاريع التنموية، وفي تعبئة الوسائل والإمكانيات وتنظيمها، وفي تنسيق الجهود من أجل تحقيق أهداف العملية التنموية المنشودة.

إلا أن ذلك، وكما سبق وأشرنا لأهمية دور الدولة وضرورته في مجال التنمية، فإن التجربة التي عاشتها الجزائر ومختلف الدول النامية بل وحتى المجتمعات الصناعية نفسها ليبرالية كانت أو

اشتراكية، قد بينت أن نجاح عملية التنمية لا يتوقف فقط على ذلك الدور، بل اتضح بشكل جلي أن مساهمة الكثير من الفاعلين الآخرين ومختلف المؤسسات الاجتماعية، وتأثير ذلك على سير المشاريع التنموية ونتائجها لا تقل أهمية، بتعبير آخر أظهرت التجارب أن التنمية هي قضية المجتمع برمته.

لقد اتضح أن التنمية ليست قضية كل النخب فقط السياسية والثقافية والاجتماعية ولكنها أيضا قضية شرائح المجتمع، خاصة تلك التي تساهم في عملية خلق الثروة أو تلك التي تنشط في قطاعات الخدمات العامة التي يحتاجها أفراد المجتمع في شتى المجالات، ومن ثم في تأطير مجهوداتهم والتأثير على تصوراتهم وسلوكياتهم .

إذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف، وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى حد ما، فإن ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للنتاج القومي الإجمالي، وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخل والوفاء بالاحتياجات الأساسية... الخ.

وبهذا يعد الاستثمار بحق ذا أهمية كبيرة، فهو العامل الأهم في تسيير عجلة النشاط الاقتصادي، وأحد الأنشطة الاقتصادية ذات الضرورة الحيوية لأي اقتصاد وطني يعمل على زيادة الدخل القومي، وتحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي تساوي إن لم نقل تفوق الزيادة في عدد السكان، وتوفير فرص عمل لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى دوره في اصلاح الخلل القائم بين الموارد والسكان، وإحداث التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة للوصول الى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية وشاملة ومستدامة.

ولما كان رأس المال بطبيعته يلجأ غالبا الى أسهل السبل وأقلها كلفة لتحقيق أكبر ربح ممكن. لذا فإن قطاع الصناعات التحويلية لا يستطيع اجتذاب رأس المال بسهولة، ولكن إذا تهيأت امام رأس المال حوافز تدفعه الى الاستثمار في هذا القطاع فإنه لن يتوانى عن الانصباب فيها والانجذاب إليها. مثل هذه الحوافز يمكن أن توجد على شكل أنظمة وقوانين اقتصادية واجتماعية وسياسية وتجارية، ومؤسسات داعمة لبيئة الاستثمار، الهدف منها جميعا الحفز على الاستثمار.

فالعناصر الأساسية لتوفير وتهيئة مناخ استثماري ملائم هي البيئة السليمة للاقتصاد الكلي وذلك من خلال إصلاحات اقتصادية جوهرية التي يظهر تأثيرها في المناخ الذي أحرزته البلدان التي استندت على سياسات إصلاحية قوية بدلا من تلك التي يسودها نوع من التردد. وفي نفس الهدف يجب تخفيف الضغوط التي شكلتها عوامل ظرفية كتقلبات أسعار الفائدة، أسعار البنترول، المديونية، زيادة على ذلك المشاكل الناتجة عن عجز في ميزان المدفوعات، كما يجب خلق إطار قانوني داعم يوفر حماية داخلية قوية للمستثمرين من أجل تعظيم أرباحهم وتحقيق أهدافهم.

لهذا تسعى كل المؤسسات الاقتصادية إلى استغلال واستثمار مزاياها الخاصة النوعية من تكنولوجيا ورؤوس أموال ومهارات التسيير. حيث تستهدف بذلك كثيرا من الأسواق المحلية والأجنبية التي تتوفر على مزايا الموقع، النوعية، الموارد الطبيعية، عمالة، وظروف بيئية مهيأة وغيرها من عوامل الجذب والاستقطاب. وبهذه المزايا النوعية يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تزيد من مردوديتها وتنمي عائداتها وتطور إيراداتها بما يعزز مركزها ويدعم موقعها في بيئة عالمية محتدمة المنافسة والصراع. وبهذا ترفع من قدراتها التنافسية من أجل البقاء في السوق المحلي والعالمي، وهذا ما تسعى إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تواجه مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى اختفائها، لهذا تسعى الجزائر إلى الاعتماد على الاستثمارات محلية كانت أو أجنبية من أجل إنعاش الاقتصاد، ولذلك تحاول أن توفر المناخ الاستثماري الملائم من خلال إقرار الحكومة

الجزائرية تسهيلات وتحفيزات وإجراءات مهمة لولوج المشاريع الأجنبية لسوق الاستثمار ودفع الاستثمار الخاص المحلي للمساهمة بقوة في تنمية الاقتصاد الوطني والتمكين لقدراته التنافسية، من أجل البقاء في السوق المحلي والعالمي. تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف ادراك الهيئات الوصية والمؤسسات العمومية المسؤولة على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة عنابة، قالمة، سوق أهراس لأهمية الدور الذي يؤديه مناخ الاستثمار في انجاح المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال تجسيد الاجراءات المحفزة على الاستثمار والداعمة لتنافسية المؤسسة الاقتصادية عموما، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصوصا، وهذا تماشيا مع ادراك الحكومة الجزائرية لأهمية تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق تنمية متوازنة تتماشى مع زيادة في النسيج الصناعي الوطني، وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يؤثر مناخ الاستثمار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع

الصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس؟

وفي هذا الصدد سعت الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي السياسات العمومية اللازمة لدعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية؟
- فيما تتمثل الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ و ماهي أهم البرامج الداعمة لتنافسيتهما في الجزائر؟
- ما هي الأطر القانونية والتنظيمية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وفيما تتمثل الاجراءات المشجعة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والداعمة لتنافسيتهما؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع مناخ الاستثمار، الذي يعد أحد المتغيرات المؤثرة بشكل كبير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول، من خلال اعتباره عامل من العوامل الأساسية التي تساعد على تكوين التراكم الرأسمالي عن طريق العمل الاستثماري، من خلال سير اعادة الانتاج الموسع.

- ونجد أن أهمية هذه الدراسة تبرز في محاولتها التعرف إلى أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لقطاع الصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قامة وسوق أهراس، لما لهذا المناخ من دور في دعم ونمو المؤسسات الاقتصادية والإسهام في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام. كما تستمد الدراسة أهميتها من كونها تبحث في مرتكزات مناخ الاستثمار بولاية عنابة، قامة وسوق أهراس وتأثيرها على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة فيها.

- كما تستمد الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية من قبل المؤسسات وكذا الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من منطلق أن الدولة تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات فعالة من أجل رفع قدراتها التنافسية، وبالتالي تحقيق السبق والتطور الاقتصادي.

مبررات اختيار الموضوع: تنقسم مبررات اختيار الموضوع الى:

■ المبررات الموضوعية: تبرز المبررات الموضوعية من خلال النقاط الآتية:

- يشكل الاستثمار ركيزة استراتيجية قوية للاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية الحالية والأزمات المالية العالمية، وكذا عدم استقرار أسعار

البتروول، ما يجعله حتمية لا بد من التحكم في آليات تفعيلها لتجديد الطاقة الانتاجية للمجتمع.

- إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية للدول في حشد الاستثمارات سواء الوطنية منها أو الأجنبية، التي تعد كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية. وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع، ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي، في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

- تعد التنافسية قدرت البلد على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وزيادة الثروة عن طريق الأصول وعمليات الجذب والهجوم، ويربط هذه العلاقات نموذج اقتصادي واجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف، وحجر الزاوية في هذا الوضع هي المؤسسة الاقتصادية، فالتنافسية على مستوى المؤسسات الاقتصادية هي التي تتحكم في التنافسية على المستويين القطاعي والوطني، والنتائج الايجابية على المدى الطويل هي انعكاس للقدرة التنافسية للمؤسسة، لهذا من الأولى على الحكومة الجزائرية وضع سياسات تحفيزية وتسهيلات تمس جميع الميادين التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية خاصة المتوسطة والصغيرة منها، بهدف ترقيتها ودعم تنافسيها في ظل تحديات العولمة.

■ **المبررات الذاتية:** تقع الدراسة في اطار اهتمامات الباحث والتي تركز في محاولة اكتشاف النقاط الأساسية للنهوض بقطاع الصناعات التحويلية وتحديد الذي له علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة: تطلّع الدراسة لبلوغ الأهداف التالية:

- ابراز أهمية التراكم الرأسمالي في استخدام الفائض لخلق موارد إنتاجية ثابتة زيادة عن تلك التي كانت موجودة، وبالتالي فهو ينمي قاعدة انتاجه المادية عن طريق توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع، مما يستدعي زيادة استخدام قوة العمل لتشغيلها، وهذا في اطار سياسة تنموية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار توزيع الاستثمارات الذي من شأنه تقليص التفاوت بين المناطق.
- توضيح للمسؤولين الحكوميين والهيئات الوصية أن تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عملية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار لتذليل الصعاب من خلال تقديم تسهيلات وتحفيزات تدعم القدرات التنافسية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اظهار الادوار الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع اسقاط على حالة الجزائر، من خلال التطرق للإحصائيات الرسمية، التي تبرز التطور الذي تشهده هذه المؤسسات وكذا مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم البرامج التي تدعم تنافسيّتها.
- التطرق للاطار القانوني والتنظيمي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرض لاهم التشريعات الخاصة بترقيتها، وكذا الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تتفرع الى هيئات المساعدة على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذلك أهم آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فرضيات الدراسة: تركز الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

تتبع من الفرضية الرئيسية الأولى سبع فرضيات فرعية الآتية:

- توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين محور الحصول على التمويل وتنافسية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

- توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين السياسة الضريبية والجمركية وتنافسية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

- توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين المناطق الصناعية وتنافسية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

- توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين الاجراءات الادارية وتنافسية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

- توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين المناولة والشراكة الصناعية وتنافسية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

- توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتنافسية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

- توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين العمالة وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند

مستوى معنوية 0.05

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد تأثير معنوي لمناخ الاستثمار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند

مستوى معنوية 0.05

تتبع من الفرضية الرئيسية الثانية سبع فرضيات فرعية الآتية:

- يوجد تأثير معنوي لمحور الحصول على التمويل على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05
- يوجد تأثير معنوي لمحور السياسة الضريبية والجمركية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05
- يوجد تأثير معنوي لمحور المناطق الصناعية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05
- يوجد تأثير معنوي بين الاجراءات الادارية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05
- يوجد تأثير معنوي لمحور المناولة والشراكة الصناعية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05
- يوجد تأثير معنوي لمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05
- يوجد تأثير معنوي لمحور العمالة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

الفرضية الرئيسية الثالثة:

توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمتغيرات الوصفية عند مستوى

معنوية 0.05

تتوزع الفرضية الرئيسية على المتغيرات الوصفية (الديموغرافية) كآتي:

- توجد فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعا للجنس عند مستوى معنوية 0.05

- توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للعمر عن مستوى معنوية 0.05

- توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمؤهل العلمي عند مستوى معنوية

0.05

- توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي عند مستوى

معنوية 0.05

- توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرة العملية عند مستوى المعنوية

0.05

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لتفسير الوضع القائم وتحدد الظروف والعلاقات الموجودة بين

مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك يعمل على التحليل والربط

والتفسير للبيانات تصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها. وتم استخدام المسح الميداني لجمع

وقائع ومعلومات موضوعية عن الظاهرة المدروس، والتي يمكن فيما بعد تحليلها وتفسيرها ومن ثم

الخروج باستنتاجات منها، من خلال الاستدلال الاحصائي لعلاقة الارتباط والتأثير بين المتغيرات

الرئيسية والفرعية. اعتمد في جمع البيانات على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الأبحاث

والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد أستخدمت استبانة خاصة لهذه الدراسة، كما اعتمد على مقياس ليكارت *likert* الخماسي، ولمعالجة البيانات استخدمت التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، كما استخدم معامل الارتباط ومعامل الانحدار و *t-test* و *ANOVA*.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه لـ: ناجي بن حسين (2007) بعنوان: دراسة تحليلية لمناخ

الاستثمار في الجزائر

تناولت الدراسة العناصر المؤثرة على القرار الاستثماري، وذلك في إطار اقتصاد السوق المتميز بغلبة القطاع الخاص وفتح السوق الوطني أمام كافة المستثمرين الوطنيين والأجانب لإنشاء مؤسساتهم خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، نظرا للأهمية الكبيرة التي أصبحت تحتلها في النسيج الاقتصادي الوطني، فالحكومة تعمل على ضمان الشروط المحلية التي تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار المنتج، وعلى تحسين تنافسية الجزائر في الأسواق الدولية، وعليه هدفت الدراسة للوصول لأهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين الخواص في الجزائر، من خلال تشخيص دقيق للوضع الاقتصادي للجزائر قصد إبراز أهم نقاط القوة في الاقتصاد الجزائري والعوامل التي تساهم في تعزيزها من جهة وتوضيح نقاط الضعف وأسباب الخلل فيه، والبحث في كيفية الحد منها من جهة أخرى، توصلت الدراسة إلى أنّ مناخ الاستثمار لا يتعلق بمدى القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية فحسب بل أيضا بمدى تأثيره في حجم الاستثمار الكلي-محلي وأجنبي- وكفاءة أدائه. وعلى هذا الأساس فالمشكلة الحقيقية التي تواجه الاستثمار في الجزائر ترجع بالدرجة الأولى لعدم ملاءمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية، بل عدم ملاءمته بالنسبة للاستثمارات

المحلية ذاتها، ولذلك أوصت الدراسة على أن بلوغ مناخ استثماري جيد يتطلب نظرة شاملة وكلية تتدرج ضمن المنظور العام للإصلاحات التي يجب أن تكون عميقة وهيكلية وتعمل على إعادة تعريف دور الدولة الاقتصادي بتطور قدراتها على تنظيم السوق وتحسين قدرتها من خلال مؤسساتها المختلفة لضمان تطبيق القرارات المتخذة، ضمان تحقيق المساواة بين كافة المتعاملين الاقتصاديين، وتقديم خدمات عمومية ذات نوعية جيدة بالعمل على تحسين أداء المؤسسات

. (Les Institutions)

الدراسة الثانية: مقال علمي لـ: وصاف سعدي وقوديري محمد (2008) بعنوان: واقع مناخ

الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق

تطرقت الدراسة إلى التوجه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، حيث اعتمدت الجهات الوصية في الجزائر، سلسلة من التدابير، والإجراءات مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية، وتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار، إلى جانب نصوص تشريعية وتنظيمية أخرى، كل ذلك سمح بزيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الوطنية، بالإضافة إلى تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمقدرات الاقتصادية المعتبرة في الجزائر تبقى مرهونة بطبيعة بيئة الأعمال السائدة، التي تشير العديد من الشواهد الميدانية عدم جاذبيتها مقارنة مع دول الجوار، أو بعض الدول النامية الشبيهة، وقد يعزى ذلك إلى الكثير من الأسباب منها: مشكل التمويل، العقار الصناعي، مشكلات إدارية وتنظيمية، إضافة إلى ضعف إجراءات الترويج....، ولهذا قامت الدراسة على تحليل أهم المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى الوقوف على أهم العوائق التي تفسد مناخ الاستثمار، توصلت الدراسة إلى أن معظم

المستثمرين يتحفزون على العديد من الإجراءات المتخذة، فضلاً عن العراقيل التي تواجههم، والتي تتسبب في تقلص حجم الاستثمارات، وتركزها في قطاعات محدودة مقارنة بالعديد من الفرص المتاحة، كما أوصت الدراسة بضرورة مواصلة تطبيق السياسات الإصلاحية، على النحو الذي يعزز الاستقرار الكلي، ويساهم في انفتاح الاقتصاد الوطني، وتحريره من كافة القيود، إضافة إلى توسيع الاستثمارات الحكومية في البنى الأساسية، وتشجيع القطاع الخاص للدخول لهذا النوع من النشاط.

الدراسة الثالثة: رسالة ماجستير لـ: كلثوم كباي (2008) بعنوان: التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر، المغرب، تونس.

سلطت الدراسة اهتمامها على التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، في مختلف الميادين التجارية والمالية والتكنولوجية والتي أدت إلى تغير هيكله، وأفرزت وضعاً جديداً تمثل أساساً في الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال الأجنبية والتوسع السريع في الإنتاج الدولي وفي التجارة، مما أدى بالدول إلى الوقوع تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، فالاقتصاديات التنافسية لم تعد تلك الاقتصاديات التي تعتمد على انخفاض التكاليف والأجور، بل أصبح التطور التكنولوجي يمثل الفيصل لتقييم قدرتها التنافسية والمحفز الأساسي للنهوض بها، ومن ثم أصبح تحقيق تنافسية عالية ومستدامة مرهوناً بما تبذله الدول من مجهودات في سبيل تعزيزها، هدفت الدراسة إلى معالجة القضايا التي تتعلق بالقدرة التنافسية والسياسات الكفيلة بالتعامل معها وإسقاطها على واقع دول المغرب العربي لتمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة للانفتاح وتحسين وزنها النسبي، توصلت الدراسة إلى أنّ بنية التجارة الخارجية للاقتصاديات وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجذبها يعكسان القدرة التنافسية للدول،

بمعنى أنه كلما كانت المنتجات التي تصدرها الدول ذات كثافة تكنولوجية، دلّ ذلك على ارتفاع إنتاجيتها في الصناعات التحويلية التكنولوجية، ومساهمتها الكبيرة في تشكيل هيكل الاقتصاد، الأمر الذي يبين بأنّ الاقتصاد يتمتع بقدرة تنافسية عالية، وهو ما ينعكس على جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، واتجاهها إلى القطاعات الحيوية التي تنشط أداء الاقتصاد وتتميز بقيمة مضافة عالية، كما أوصلت الدراسة تكثيف وتنمية العمل المشترك من خلال خلق مناخ مواتي للتعاون بين مؤسسات البلدان المغاربية، مما يتطلب تقريب التشريعات وكذا التعاون التكنولوجي بين مراكز البحث والتدريب في القطاعات والنشاطات الصناعية المختارة، والعمل على إنشاء العناقد الصناعية بين هذه الدول لدعم القدرة التنافسية.

الدراسة الرابعة: مقال علمي لـ: بولرباح غريب (2012) بعنوان: العوامل المحفزة لجذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها -دراسة حالة الجزائر-

تناولت الدراسة الفرق بين العوامل المحفزة (Motivational Factors) والحوافز الضريبية والمالية (Financial and Tax Incentives)، حيث هذه الأخيرة تمثل عاملا من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأبرزت معظم الدراسات الميدانية أنّ الحوافز الضريبية والمالية تعتبر عاملا ثانويا، وله تأثير بسيط في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما بينت أنه مع تزايد حرية التجارة وتحرك رؤوس الأموال عالميا في إطار العولمة، تصبح هذه الحوافز لها تأثير في تحديد حجم التدفقات في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية. كما عالجت الدراسة متغير العوامل المحفزة في الدول المضيفة، وكيفية تقييم المستثمر الأجنبي لها وواقعها في الجزائر. حيث توصلت الدراسة إلى أنّ المنافسة بين الدول تكمن في جعل المناخ الاستثماري جذابا بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي، ويكون ذلك من خلال تحسين

موقع الدول المضيفة في المؤشرات الدولية التي تُعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر. أوصت الدراسة بتحسين بيئة الأعمال، بتوفير بيئة ملائمة لمساندة تنمية القطاع الخاص الأجنبي والوطني باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية وجعل العوامل المحفزة أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة خارج المحروقات باعتباره الأكثر استقطابًا حاليًا.

The effects of أطروحة دكتوراه ل: نورية عبد محمد (2012) **بعنوان:** **The effects of foreign Investment in the arabic local investment future- Anlytical measurement study for some of the arabic golf states for the periode**

from 1992-2010 ركزت هذه الدراسة على تحليل دور الاستثمار الأجنبي وأثره في

الاستثمار المحلي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها، لذا بدأت البلدان النامية ومنها دول الخليج العربي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب، وتهيئة مناخ الاستثمار وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى. هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي في الاستثمار المحلي لبعض دول الخليج العربي (السعودية والإمارات)، واستشراف مستقبل الاستثمار المحلي. توصلت الدراسة إلى أنّ أهم الأسباب وراء هجرة رؤوس الاموال هو عدم وجود الأنظمة التشريعية وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية المحلية، وضعف الأسواق المالية وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية. كما أوصت الدراسة على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار وإعادة تأهيل الكفاءات الإدارية للأجهزة المعنية بالاستثمار مع المراجعة المستمرة للتشريعات المتعلقة بالاستثمار وجعلها أكثر مرونة وواقعية، ومراعاة الشفافية

والوضوح في التشريعات المالية والإدارية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية.

الدراسة السادسة: أطروحة دكتوراه لـ: دلال بن سمينه (2013) بعنوان: تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس، وتوصلت الدراسة إلى أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر قد عرف نمو ملحوظا، والنتائج أساسا على الإصلاحات المتبناة، والنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دول عربية أخرى، كما بقيت تتركز في قطاع المحروقات، في حين بقي نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف. أوصت الدراسة على مواصلة الإصلاح ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي وترشيد نظام الحوافز وتأهيل وتطوير النظام المصرفي وتنمية العنصر البشري.

الدراسة السابعة: أطروحة دكتوراه لـ: لزهة العابد (2013) بعنوان: إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تناولت الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها، وكونها تمثل نسبة عالية من عدد المؤسسات الإجمالي في الكثير من الدول، بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في تخفيض نسب البطالة بالنظر إلى حجم العمالة التي تستقطبها ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة

المضافة كما أنّ لها دور مهم بالنسبة للفرد المنشئ لها باعتبارها أداة تسمح له بتحقيق الأهداف التي كان يطمح لتحقيقها. لكن لوحظ بأنّ الكثير من هذه المؤسسات تتوقف عن النشاط في السنوات الأولى من إنشائها لأسباب متعددة. ولهذا تمحورت الدراسة على تحليل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أنّه يمكن تحسين تنافسيتها بتوافق الجهود على ثلاث مستويات، عن طريق التركيز على تنمية الكفاءات وترقية الإبداع، والبداية يجب أن تنطلق من المؤسسة في حد ذاتها ثم على مستوى الصناعة في إطار التحالفات الاستراتيجية وسياسات العناقد وأخيرا على مستوى الدولة بالاعتماد على برامج التأهيل ومختلف سياسات دعم قطاع الأعمال. وأوصت الدراسة على تنشيط وتفعيل الإجراءات الخاصة بالتحفيز على إنشاء مؤسسات تعتمد على استخدام التكنولوجيا البارزة وتستثمر في أنشطة البحث العلمي. وربط عملية الإنشاء باستراتيجية صناعية تخدم التنمية المحلية والوطنية، واعتماد أسلوب المعايير التنافسية للوقوف على أفضل التجارب وإسقاطها على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الدراسة الثامنة: مقال علمي لـ: ربحان الشريف وهوام لمياء (2013) بعنوان: دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري -دراسة تحليلية تقييمية-

تطرقت الدراسة إلى التنافسية كونها وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تنسم بالعولمة. حيث بات لزاما على متخذي القرارات أن يسعوا لتمكين الجزائر من اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة وذلك بالعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية. تركزت الدراسة على إبراز الجهود التي بذلتها الجزائر إيماناً منها بضرورة الإصلاح والتعديل للنهوض بقدراتها في السوق الدولية، كما توصلت الدراسة إلى أنّ

الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين وتحسين بعض المؤشرات الكلية والسيولة الهامة، إلا أنّ الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا جدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوروبية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية. وكذلك تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، وعليه أوصت الدراسة على إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية والرشوى، تأخر مشاريع البنية التحتية خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة ومحاربة كل أساليب الفساد المالي والإداري. وكذلك تدعيم تنافسية الاقتصاد من خلال اتباع أساليب تسييرية كفأة في المؤسسات والعمل على زيادة قدرتها ونجاحاتها في الجوانب المالية والبشرية والتسويقية.

الدراسة التاسعة: مقال علمي لـ:

Olowu Daudu Yini, Hamza Zubairu, (2013) Impact of Investment

Climat Reforms on Business Operations in Nigeria

تناولت الدراسة المناخ الاستثماري في نيجيريا وأثره على العمليات التجارية، وذلك من خلال إجراء العديد من الإصلاحات الهادفة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من أجل رفع حصة الاستثمار الخاص في نيجيريا، ولكن رداءة مناخ الاستثمار يعد من المعوقات التي تواجه البلدان النامية بما في ذلك نيجيريا ويرجع ذلك إلى الاختناقات الهيكلية والإدارية، والفساد وعدم الاتساق في عملية صنع السياسات، وغياب سيادة القانون وانعدام الأمن وضعف البنية التحتية. وعليه أبرزت الدراسة مختلف الإصلاحات الحكومية التي نفذت من أجل جعل نيجيريا أفضل وجهة استثمارية في إفريقيا وقد اختبرت الدراسة فعالية بعض الإصلاحات على بعض قطاع الصناعات التحويلية

الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لمعرفة ما إذا كانت الإصلاحات في مناخ الاستثمار النيجيري تحسن أم بقي على حاله. توصلت الدراسة إلى أنّ بيئة الأعمال تكتنف نقاط ضعف خاصة في مجال البنية الأساسية المادية التي تكلف ما يعادل 30% من التكاليف الغير مباشرة التي تتحملها الشركات في نيجيريا، كذلك من النقاط السلبية التمويل المصرفي الذي يضيف تكلفة على الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة، وزيادة على ذلك إنعدام الأمن الذي يطرح نكسة خطيرة في سعي نيجيريا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. كما أوصت الدراسة على مواصلة القيام بإصلاح مناخ الاستثمار في مجال إنفاذ العقود وتنظيم الأعمال، توفير البنية التحتية وسياسات سوق العمل، محاربة الفساد وتوفير التمويل وكذا تقديم الحوافز لاجتذاب المستثمرين الأجانب والمحليين.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- أجريت الدراسة الحالية في الجزائر، وعلى وجه الخصوص بولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس، حيث تطرق الجانب الميداني لقطاع الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في المناطق الصناعية في الولايات المذكورة آنفاً.
- شملت الدراسة متغيرين أساسيين هما مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبها تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمعالجة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجزئي، ليس اعتمادا على مؤشرات ومعطيات يتم التصريح بها في التقارير الدولية او المحلية ذات الصلة.
- قامت الدراسة الحالية باختبار تأثير المتغير العاملي على المتغير المعتمد انطلاقا من أنموذج تمّ وضعه لذلك، يشمل عدد من المتغيرات المستقلة الفرعية التي تمّ تحديدها من خلال إجراء دراسة قبلية.

- تشكلت عينة الدراسة الحالية من أرباب العمل وهذا لإعطاء الدراسة تميز من حيث البيانات المستقطبة والمدرجة فيها. الأمر الذي لا نلمسه في أغلب الدراسات السابقة كونها اعتمدت على وصف الظاهرة المدروسة أو المسح الممتد على فترة زمنية.

حدود الدراسة:

تقتضي منهجية البحث العلمي بُغية الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى استنتاجات منطقية، ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة، لدى تم ضبط معالم الموضوع ومعالجته بشكل يسمح باستيعاب مضمونه بدقة، وفهم مكوناته بوضوح في شقيه النظري والتطبيقي، لهذا جاءت هذه الدراسة مركزة على الجوانب التالية:

- تمت معالجة الجانب النظري بالاعتماد على أهم النظريات والمقاربات الحديثة، مُدعمَةً بقرائن وأمثلة من الواقع، وقد انصبَّ الاهتمام على بعض الجوانب المهمة من مناخ الاستثمار دون أخرى، بغية حصر الدراسة، كون مناخ الاستثمار يعد متغير يصعب ضبط معالمه، لأنه يختلف من بلد لآخر، ولهذا تم الاعتماد على المتغيرات الفرعية البارزة في نموذج الدراسة التي نجدها متواجدة في أي بيئة استثمارية.
- بالنسبة للحدود الزمنية فقد ركزت الدراسة بشكل كبير على التدابير والاجراءات التي تم اعتمادها من سنة 2001 الى 2015، مع الرجوع في بعض الاحيان الى القوانين والتشريعات التي وضعت في فترات سابقة.
- كما اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على كل مؤسسات الصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس.

محتوى الدراسة

- الفصل الأول: التأسيس النظري للاستثمار ومناخ الاستثمار، حيث احتوى على ثلاث مباحث كان أولها تحت مسمى الاستثمار بين الفائض الاقتصادي وتنمية وسائل الإنتاج، الذي تطرق الى علاقة الاستثمار بالفائض الاقتصادي وكذلك علاقته مع نماذج التنمية الاقتصادية. اما المبحث الثاني اهتم بأساسيات الاستثمار كما تطرق للكفاية الحدية للمشروعات الاستثمارية، اما المبحث الثالث تناول مناخ الاستثمار من حيث المفهوم والمكونات.
- الفصل الثاني: تنافسية المؤسسات الاقتصادية بين الدور الحكومي وصناعة الاسبقيات، احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول فشل المؤسسات الاقتصادية وتحضير الاستراتيجية العامة من خلال ابراز مظاهر فشل المؤسسات الاقتصادية مرورا بتحديات التسيير الاستراتيجي فيها وتحضير الاستراتيجية العامة. أما المبحث الثاني شمل البعد المفاهيمي للتنافسية وبناء القدرة التنافسية، وتم استعراض في المبحث الثالث سياسات التنافسية وكذا صناعة الاسبقيات التنافسية في المؤسسات الاقتصادية.
- الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع وتحديات العولمة، تكوّن هذا الفصل من ثلاث مباحث، شملت في المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها وأهم تصنيفاتها، أما المبحث الثاني تطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بها، ونجد أن المبحث الثالث اهتم ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

- الفصل الرابع: المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اشتمل الفصل على ثلاث مباحث، تناول أولها الاطار القانوني والتنظيمي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعرض للقوانين والتشريعات ذات الصلة وكذا هياكل الدعم، أما المبحث الثاني فتعرض للإجراءات المشجعة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث اهتم بواقع اجراءات ترقية الاستثمار لسنة 2015 من خلال التدابير المدرجة في قانون المالية لعام 2015، وكذا الاجراءات المقترحة من طرف منتدى رؤساء المؤسسات لترقية الاستثمار.

- الفصل الخامس: الدراسة الميدانية لعدد من مؤسسات الصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس، شمل الفصل على أربع مباحث، تعرض المبحث الأول لمنهجية الدراسة الميدانية من خلال ابراز مجتمع وعينة الدراسة ونموذج الدراسة ومتغيراتها. أما المبحث الثاني اهتم بتحليل خصائص عينة الدراسة واختبار استقلاليتها. اما المبحث الثالث تم من خلاله عرض نتائج الدراسة، وبالنسبة للمبحث الرابع تناول اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

التأصيل النظري للاستثمار

ومناخ الاستثمار

مقدمة الفصل:

الاستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد الوطني، فإنّ تفسير هذه التقلبات في الاستثمار أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنّه لو أمكن تفسير هذه التقلبات فإننا نكون قد قطعنا شوطاً بعيداً في تفسير التغيرات المنتظمة في الدخل الوطني وفي تحديد معدلات النمو الاقتصادية، ولكن نجد مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على فعالية الاستثمار، ولعل أهم هذه العوامل هو الفائض الاقتصادي الذي يعتبر أنّه كل ما هو متاح للمجتمع ويمكن استخدامه في عملية التنمية الاقتصادية. وبالرجوع إلى واقع الدول النامية نجد أنّ المشكلة لديها تكمن في ضآلة حجم الفائض الاقتصادي الفعلي المخصص لعملية التنمية، وهذا ما يدفع الدولة إلى التدخل عن طريق تعبئة الفائض المتحقق فيها، وتوجيهه نحو استثمارات إنتاجية تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية، بهدف تذويب التناقض الاقتصادي والاجتماعي الذي تبدو معالمه في التفاوت بين مستويات الأجور، وفي التفاوت في شروط العمل وفي التفاوت في أنماط المعيشة. ولتفادي هذا التفاوت يتطلب الأمر مراعاة أنّ الأعمال الاستثمارية (أعمال التنمية) سائرة بشكل تلقائي من خلال اهتمامها بظروف الاستثمار التي تجعل فرص استقطاب عوامل النمو الاقتصادي لفائدة المنطقة الأكثر تطوراً.

المبحث الأول: الاستثمار بين الفائض الاقتصادي وتنمية وسائل الإنتاج

يعد الإنفاق الاستثماري الذي تحتاجه الدول المتخلفة المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية، والذي يتأتى بتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد الادخارية من أجل خلق طاقات إنتاجية صناعية تساعد على الانطلاق في التقدم الاقتصادي. يتبين أن الاستثمار هو أداة عملية إعادة الإنتاج الموسع، والعنصر الرئيسي في التراكم في شكل التجهيزات التي يخلقها، ولحدوث التراكم يستلزم استخدام الفائض في الاستثمار وليس في الاستهلاك.

المطلب الأول: الاستثمار والتراكم والفائض الاقتصادي

أولاً: التراكم وأبعاده: يُعرف التراكم بأنه جزء من الدخل القومي (جزء من الناتج الإضافي) إلى موارد إنتاجية ثابتة وموارد إنتاجية دائمة¹، فالموارد تأخذ عدة أشكال في سياق إعادة الإنتاج، وتظهر في أحد من الأشكال التالية:

- الموارد التي تستخدم في الإنتاج مرات عديدة ، فهي مُعمرة حيث لا تفقد قيمتها إلا بمرور مدة زمنية محددة، وتظهر في تجهيزات الوحدة الإنتاجية.
- الموارد التي تستخدم في الإنتاج مرة واحدة، أي تفقد قيمتها بالكامل، مثل المواد الأولية. وتوفرها مهم لإعادة الإنتاج وتشغيل التجهيزات.
- الموارد الاستهلاكية، التي من خلالها يتم تجديد قدرات العمال على الإنتاج، وهي مهمة لعملية إعادة الإنتاج، وبالتالي تأخذ طبيعة استهلاكية، ولكنها مواد إنتاجية من حيث الوظيفة.

¹ -Bronislaw Minc ,(1974) : L'conomie politique du socialisme, Maspéro, Paris, P413.

عند التمعن في طبيعة هذه الموارد نجد أنّ النوع الاول من الموارد هو ثابت (Fixes) داخل الوحدات الإنتاجية يُمثل الاستثمار عند: "Minc" كون زواله لا يتم إلا بعد مرور سلسلة من العمليات الإنتاجية التي من شأنها أن تؤثر عليه من خلال التناقص التدريجي في قيمته إلى غاية فقدانها كاملة، بعد مرور فترة زمنية معينة من الاستغلال. على العكس النوعين الآخرين من الموارد التي تفقد قيمتها بالكامل أثناء الدخول في عملية الإنتاج، ويتم استردادها بالكامل بعد دورة إنتاج من خلال بيع السلع المنتجة. ويتم دفع قيمها من طرف الوحدة كتكاليف عملية سير إعادة الإنتاج. ولكن خروج تلك القيم لا تلبث أن تدخل إلى الوحدة الإنتاجية من خلال بيع المنتجات. وهكذا تتم دورة القيمة الكلية خروجاً ودخولاً لهذا النوع من الموارد الإنتاجية المعروفة بالموارد الدائرة (Circulantes)¹. إنّ الموارد الإنتاجية الثلاثة تختلف في ما بينها من ناحية التأثير في القيمة المنتجة من خلال المساهمة في العمل مباشرة في خلق وتغيير القيمة. واعتبر (K. Marx) الموارد الإنتاجية السابقة علاقات اجتماعية تخضع لأشكال محددة من الملكية. واعتبرها رأس مال لأنها قيمة تؤدي إلى خلق فائض قيمة عن طريق استغلال العمال الأجراء². واعتبر أنّ الشكّلين الأول والثاني من الموارد، رأس مال دائم، والشكّل الثالث رأس مال متغير. ورأس المال هو في الأصل عمل، الذي هو أساس كل قيمة. فنجد أنّ رأس المال الدائم هو عبارة عن عمل ميت. أمّا رأس المال المتغير فهو عمل حي والمتمثل في جهود العمال المبذولة في سير الإنتاج وإعادة الإنتاج. فهو يُنتج قيمتها (الأجور) وقيمة غير مدفوعة له هي فائض القيمة أو فائض الناتج الذي يمتلكه أصحاب وسائل الإنتاج، وهنا تبرز العلاقة الاجتماعية الاستغلالية لرأس المال. وهكذا نجد أنّ رأس المال المتغير يؤدي إلى الوصول إلى فائض القيمة فهو يُدوره ويزيد في حجمه، وهو عين التراكم.

¹-محمد بلقاسم حسن بهلول، (1990): الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص18.
²-K.Marx, (2002) :Le capital ,Edition Populaire ,Québec, P155.

إنَّ رأس المال كمورد إنتاجي، هو قيمة اقتصادية خضعت لتحويلات (Métamorphose) أي قيمة نقدية لتتحول إلى قيمة سلعية، ثم لتتحول إلى قيمة نقدية أكبر. حيث أنَّ الفرق بين القيمة النقدية الأخيرة والأولى هو الفائض الذي يتحول جزء منه إلى رأس المال عن طريق عمل استثماري، من خلال سير إعادة الانتاج الموسع.

من خلال ما سبق يتبين أنَّ الاستثمار هو أداة عملية إعادة الإنتاج الموسع، والعنصر الرئيسي للتراكم في شكل التجهيزات التي يخلقها. ولحدوث التراكم يستلزم استخدام الفائض في الاستثمار وليس في الاستهلاك³، ولهذا فإنَّ وجود الفائض لا يؤدي حتمًا لحدوث تراكم، كما هو الحال في سير إعادة الانتاج الثابت (Reproduction Stationnaire).

فالاستثمار هو تجديد الطاقة الإنتاجية للمجتمع، حيث ينشأ من خلاله رأس المال بشكله الدائم والمتغير، وهو علاقة اقتصادية كونه متغير اقتصادي يتميز بالحركة، ويتأثر بالزيادة بالطلب على المنتجات، وتؤدي غالبًا هياكله إلى خلق موارد انتاجية تتمثل من الناحية الفنية فيما يلي:

- موارد انتاجية ثابتة للتعويض أو التجديد، وهي استثمار تعويضي.
- موارد انتاجية ثابتة اضافية، وهي استثمار اضافي.
- موارد انتاجية دائرة، وهي مخزون سلع جاري واحتياطي.

ثانياً: الاستثمار والفائض الاقتصادي: إنَّ عملي الاستثمار مرتبطة بعملية إعادة الانتاج الموسع، الذي يُعتبر الفائض الاقتصادي منبعه، كونه أكثر شمولية من الاستثمار والادخار، و أكثر عمقاً في نظرية التنمية. فالفائض الاقتصادي في مفهومه البسيط هو كل ما يزيد عن الاستهلاك من انتاج الفرد أو مجموعة من الأفراد أو المجتمع. وهو نتائج التخصيص من خلال التقسيم الاجتماعي

³ -Benissad, (1974) : Théories et politiques du developpement économique, S.N.E.D, Algérie, P67.

للعمل. وتحقيق أول أشكال الفائض الاقتصادي (الشكل الزراعي) والمتمثل في المواد الغذائية، اتسع نطاق الانتاج لأنّ هذا الفائض كان مصدرا للاستثمار أو التراكم، فحدث توسع إضافي في تقسيم العمل.

بالرجوع للنظرية الرأسمالية، نجد أنّ فكرة الفائض مثلها في الادخار وربطوا بينه وبين الاستثمار، وأقاموا عليها نظريتهم المعروفة بتكوين رأس المال. فالادخار من وجهة نظر الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، فهو يؤدي إذن إلى عملية الاستثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث التراكم، واعتبروا العلاقة القائمة بينهما علاقة تعادل وتوازن¹. وهو نفس الاعتقاد السائد لدى التقليديين الجدد أمثال (S. Jevons) و (B. Bawrk). ولكن سلوك القائم بالاستثمار يجب أن يخضع إلى المقارنة بين الانتاجية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، فنقطة التساوي هي النقطة المتلى في تحديد هذه الكميات.

أنّ المنطلق القائم على تساوي الاستثمار والادخار، واعتبار هذا الأخير فائض اقتصادي أثارت مجموعة من التساؤلات لدى الفكر الرأسمالي الحديث، فنجد أنّ الادخار يُعتبر نقطة ارتكاز في تفسير الأزمات الاقتصادية، ولكن في نفس الوقت نجد نفي للفكرة القديمة في التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار. وهذا ما تناوله (J.M. Keynes) من خلال طرحه المبسط القائم على أنّه إذا كان الادخار يُمثل الفائض الاقتصادي فإنّه لا يتساوى دائما مع الاستثمار، باعتبار عنصر الاكتناز داخل في تشكيل الادخار، والاكتناز (Thesaurisation) يمثل ناتجا غير مُباع، وعليه نجد²:

$$\text{الادخار} = \text{الاستثمار} + \text{الاكتناز}.$$

¹-محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص37.

²- عارف دليلة، (1977): تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، سوريا، ص590.

الادخار = الاستثمار + الناتج غير المُباع.

الاكتناز = الناتج غير المُباع.

بمّا أنّ الادخار مركز التراكم الرأسمالي وبالتالي مصدر للثروة (Adam Smith)، وحجمه يتحدد حسب توزيع الناتج الاجتماعي بين طبقات المجتمع الرأسمالي. فهو يتأثر كذلك بمجموعة من العوامل الموضوعية التي تحدد علاقتها الطردية (معدل الفائدة، السياسة الضريبية، ثبات العملة) أو العكسية (مستوى الأسعار). وقد كانت دراسة (J.M. Keynes) للادخار مبعثها الأساسي فهم حركة النظام الاقتصادي الرأسمالي، وكل التقلبات التي تحدث فيه، وعلاقته الدائمة بالاستثمار، فحسب كينز إنّ حدوث زيادة في الدخل من خلال الابتكارات والاختراعات الجديدة، أو تخفيض حجم الضرائب أو زيادة الانفاق الاستهلاكي المؤلّد من الزيادة في الدخل عن طريق تأثير المُعجل، كما أنّ زيادة الاستثمار المستقل الذي يتوقف على عوامل خارجية عن الدخل تؤدي إلى زيادات مضاعفة في الدخل من خلال عمل المضاعف¹.

بالرغم من أنّ النظرية الرأسمالية قد تقدمت أشواطاً هامة في تحديد مفهوم الفائض الاقتصادي الذي كان مقترناً بالادخار، ولهذا نجدها لم تقدم نظرة كاملة لظاهرة الفائض الاقتصادي. وفي الواقع نجد أنّ النظرية الرأسمالية في هذا المضمار استفادت في تصحيح أخطائه من النظرية الاقتصادية الاشتراكية، والتي من أبرز روادها كارل ماركس (K.Marx) والأمريكي بول بارن (P.Baran) والاقتصادي الفرنسي شارل بيتلهيم (Ch.Biettelheim)، الذي اهتم بالفائض الاقتصادي من خلال طرحه الذي يتميز بالواقعية والذي يُمكن الاعتماد عليه في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - John Maynard Keynes, Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Traduction : Jean Largentye, (1985) : Petite bibliothèque du socialisme, Pyot, Paris, P83.

أن نقطة البداية في تحليل بيتلهام هو تحديد الناتج الاجتماعي المُتاح، وتمييزه على الناتج الاجتماعي الصافي، وهذا من خلال إبراز الفرق بين "التجديد والاندثار"، فهذا الأخير يتركب من جزئين¹:

- جزء يضمن إعادة الانتاج البسيط للوسائل الانتاجية المُعمرة، وهو المقصود بالتجديد.

- جزء يضمن فائضا موجهها نحو إعادة الإنتاج الموسع، وهو عبارة عن فائض له طابع احتياطي.

وهكذا فإن: معادلة الناتج الاجتماعي الإجمالي = د + م + ف

بحيث د: هو رأس المال الدائم بمجموع قيم المواد الأولية والمساعدة والنصف مصنوعة والاندثار،

وعلى أساس قيمتها تمثل قيمة الاندثار المحسوبة في الإنتاج، فنجد:

الناتج الاجتماعي الصافي = د + م + ف - د = م + ف

وبما أن التجديد هو جزء من الاندثار والمعبر عنه بـ α د، نجد:

الناتج الاجتماعي المتاح = د + م + ف - α د = د + م + ف + $(\alpha - 1)$ د

وعليه فإن الناتج الاجتماعي المتاح أكبر من الناتج الاجتماعي الصافي. نجد أن بيتلهام كان أكثر

طموحا لتقديم أشكال الفائض الاحتمالي التي يمكن اعتمادها في التراكم والتي وضحاها في ثلاثة

أنواع من الفوائض الاقتصادية.

فأول هذه الفوائض عند بيتلهام هو الفائض الاقتصادي الجاري، والذي يمثل الزيادة في الناتج

الاجتماعي المتاح عن مجموع استهلاك المنتجين وعائلتهم². وبالتالي يمكن تحديده جبريا كما يلي:

¹ -B.Minc,Op cit ,P407.

² -Ch.Betteheim , (1967) : Planification et croissance accélérée, Maspéro petite collection, Paris, P68.

الفائض الاقتصادي المتاح = م + ف + د (α-1) - م = ف + د (α-1).

وفي الواقع أنّ أهمية هذا الفائض تكمن في محاولة بيتهلميم إبراز العمل المنتج من غيره، حيث أنه يأخذ في حساب الفائض الاقتصادي الجاري دخول الأشخاص غير العمال المنتجين، أو التي تظهر في شكل استهلاكات خارج نطاق الإنتاج المادي، ومن تمّ يعتبر استهلاك المنتج هو وحده فقط الذي لا يدخل في نطاق حسابه. وهنا يظهر عبء الطبقات الغير منتجة على العمال المنتجين، وكذلك نجد أنّ الفائض الجاري يُوجّه تدفقات انفاقاته لتمويل الاستهلاكات غي الإنتاجية وتمويل الاستثمارات. والذي من خلاله يتبين نهج السياسة الاقتصادية، إمّا رفع الطاقة الإنتاجية التي هي مهمة الاستثمارات أو رفع القدرة الاستهلاكية للطبقات الغير منتجة. وهذا ما يقع في صميم دور السياسة المالية وسياسة التنمية الخاصة بالدولة. وكما نعلم أنّ التنمية هي هاجس كل البلدان وخاصة المتخلفة منها فنجد أنّ تطوير القوى الإنتاجية يُعد أهم الأولويات لديها، وهو ما يقتضي رفع حجم الاستثمارات عل حساب الاستهلاكات غير الإنتاجية اللذان يشكلان مجموع الفائض الجاري. ومن الأمور المهمة المتعلقة بالفائض الجاري هو كيفية رفع حجمه، حيث نجد أنّ بيتهلميم يأخذ الوسيّلتين بعين الاعتبار، إمّا بالضغط على الاستهلاك الإنتاجي (م) الذي يمثل دخول العمال، وإمّا برفع إنتاجية العمل بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال.

إنّ النوع الثاني من الفوائض يتمثل في الفائض الجاري المتاح للتنمية ويأخذ في نطاقه استهلاك العمال مضيفا إليه الاستهلاكات غير الإنتاجية المعبر عنها " بالتكاليف العامة الاجتماعية الضرورية لإعادة الإنتاج البسيط¹ ". أي الحجم الفعلي من الانفاقات الاستهلاكية للطبقة الرأسمالية وأفراد المجتمع الذين يباشرون نشاطات غير انتاجية ومختلف مؤسسات الدولة. وبمعنى آخر هو

¹ -Ch.Bettelheim, Op cit, P70.

الحد الضروري الذي يحفظ للاقتصاد والمجتمع تسييره ودورانه و سير نشاطه في المستوى الذي كان قد بلغه من قبل.

فالانفاقات الصادرة عن العمال المنتجين مضاف إليها الحد الضروري من الانفاقات الاستهلاكية تشكلان ما يسمى "بالاستهلاك الضروري لإعادة الانتاج البسيط". والذي يظهر كما يلي:

$$\text{الاستهلاك الضروري} = م + \alpha ف$$

$$\text{الناتج الاجتماعي المتاح} = م + ف + د (\alpha - 1)$$

$$\text{الفائض الجاري المتاح للتنمية} = م + ف + د (\alpha - 1) - (م + \alpha ف) = ف (\alpha - 1) + د (\alpha - 1)$$

يعتبر الفائض المستخدم للتنمية ثالث هذه الأنواع عند بينلهام والمتمثل في الفائض الموجه للانفاقات التي هدفها رفع الطاقة الانتاجية للمجتمع¹، أي اكساب المجتمع قوى انتاجية جديدة في سير عمله الانتاجي، وتستفيد من نتائجه مختلف الفئات الاجتماعية، بدرجات مختلفة، وهذا التفاوت في الاستفادة هو الذي أدى بالاقتصاديين إلى التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

فرفع الطاقة الانتاجية للمجتمع عند بينلهام يتحدد بنوعين من الانفاقات، وهي انفاقات ذات طبيعة استثمارية وانفاقات ذات طبيعة انتاجية. فالشكل الأول من الانفاقات يتجزأ إلى نوعين هما "استثمارات انتاجية جديدة واستثمارات غير انتاجية جديدة". والفرق بينهما يحدد مستوى تأثيرهما على لرفع الانتاج وتخفيض تكاليفه، وكذلك إن كان تأثيرا مباشرا أو غير مباشر. في حين أنّ الهياكل المنشأة في نطاق الوظيفة الاجتماعية أو الثقافية مثل بناء المدارس، الجامعات، المستشفيات والبنى التحتية... إلخ. لها تأثير غير مباشر على الانتاج، وتمثل جميعها هياكل جديدة

¹Ch.Bettelheim, Op cit, P72.

وعملاً استثمارياً مفيداً لمستقبل التنمية من خلال خدماتها التي تقدمها للانتاج، ولهذا فإن أثرها على التنمية هو أثر مستقبلي وليس آني. أمّا الشكل الثاني من الانفاقات فيحدده بيتلهام في أربعة أنواع وهي: نفقات التنمية، وارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين، وزيادة التكاليف العامة الاجتماعية، والزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي. فهي تسعى إلى زيادة الانتاج أو التنمية دون تغيير في الجهاز الانتاجي المادي¹، أن تأثير هذه النفقات في الغالب غير مباشر ولهذا عند حساب الناتج الاجتماعي الاجمالي للفترة (ز) و (ز1) للسنة اللاحقة، أمكن حساب الفرق بين الحجمية كما يلي:

$$\text{الناتج الاجتماعي الاجمالي السابق (ز)} = \text{د} + \text{م} + \text{ف}.$$

$$\text{الناتج الاجتماعي الاجمالي اللاحق (ز1)} = \text{د} + \text{م} + \text{ف}.$$

$$\text{الناتج الإضافي} = (\text{د(ز1)} + \text{م(ز1)} + \text{ف(ز1)}) - (\text{د(ز)} + \text{م(ز)} + \text{ف(ز)}).$$

نستنتج أن الناتج الإضافي هو عبارة عن الاستفادة التي تحصل عليها المنتجون (رأس المال المتغير) من النفقات السالف ذكرها، وانعكاس أيضاً لارتفاع الذي مسّ رأس المال الدائم غير الثابت (مخزون من المواد) بفعل نفس النفقات. إذا هي عبارة عن نفقات غير استثمارية لها مساهمة كبيرة في تعزيز ورفع القوى الانتاجية.

¹ - Ch.Bettelheim,op cit, P74.

المطلب الثاني: الاستثمار وتنمية وسائل الانتاج

إنّ عملية الاستثمار تتمثل في استخدام جزء من الفائض لخلق موارد انتاجية ثابتة زيادة عن تلك التي كانت موجودة، وبالتالي فهو يُنمي قاعدة انتاجه المادية عن طريق توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع، وهذا كله مرتبط بفائض الناتج والذي يظهر من خلال المعادلة التالية :

$$\text{الناتج الاجمالي} = \text{د} + \text{م} + \text{ف} .$$

إنّ التوسع في استخدام القوى الانتاجية المُعبر عنها في $\text{د} + \text{م}$ سيؤدي إلى زيادة وسائل الانتاج (Δ) (د) والذي يُعبر عن الاستثمار، مما يستدعي زيادة استخدام قوة العمل لتشغيلها ($\Delta \text{ م}$) وهذا ما يقودنا إلى التراكم من خلال الجمع بين الزيادتين ($\Delta \text{ د} + \Delta \text{ م}$) .

وبالرجوع إلى معادلة الناتج الاجمالي نجد أنّ تنمية وسائل الانتاج مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى توفر فائض الناتج المعبر عنه (ف) والذي يعبر عن الزيادة في قيمة انتاج المجتمع عن الاستهلاك الكلي في دائرة الانتاج، وعليه فإنّ الفائض لا يتحول بالكامل إلى استثمار ولكن جزء منه، وهذا راجع لوجود جزء من هذا الفائض يتم استهلاكه خارج دائرة الانتاج ($\alpha \text{ ف}$)، ومن ثمة الجزء الذي يمثل الاستثمار يعبر عنه بـ ($\alpha - 1$) ف ، وهو مصدر التراكم. وتتحول قوى انتاجية جديدة لأنّ سير عمل الاستثمار هو سير عمل انتاجي، ويحدث ذلك عن طريق استخدام وسائل الانتاج (د) وقوة العمل (م) من أجل خلق هياكل منتجة (استثمارات انتاجية) وغير منتجة (استثمارات غير انتاجية) جديدة، ويبرز هذا التحول كما يلي¹:

$$(\alpha - 1) \text{ ف} \longleftarrow \text{د} + \text{م} \longleftarrow \text{طاقات انتاجية جديدة}$$

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.

وفي هذا السياق يجب الأخذ بعين الاعتبار توزيع الاستثمارات الذي من شأنه تقليص التفاوت بين المناطق، حيث توجد مناطق متطورة القوى الانتاجية وأخرى تفتقر إلى استثمارات انتاجية وغير انتاجية، وهذا داخل البلدان النامية، وبإسقاط هذا الوضع على المستوى الدولي نجد أنّ التوزيع الدولي للاستثمارات يُظهر بلدان متقدمة ومتطورة صناعيا وتتمتع بقدرة استثمارية واسعة وأخرى نامية تعيش حالة من التخلف الانتاجي، حيث نجد أنّ الاستثمارات الانتاجية محدودة فيها وقليلة التنوع.

إنّ مهمة التنمية تعمل من أجل تدوير هذه الفوارق التي تعبر في نفس الوقت عن تناقض اقتصادي واجتماعي تبدو معالمه في التفاوت بين مستويات الأجور، وفي التفاوت في شروط العمل وفي التفاوت في أنماط المعيشة¹. ولتفادي هذا التفاوت يتطلب الأمر مراعاة أنّ الأعمال الاستثمارية (أعمال التنمية) سائرة بشكل تلقائي من خلال اهتمامها بظروف الاستثمار التي تجعل فرص استقطاب عوامل النمو الاقتصادي لفائدة المنطقة الأكثر تطورا، فنجد أنّ اتجاه رؤوس الأموال يخضع للاقتصادات الخارجية التي تعطي الاستثمار صفة المردودية وتساعد المستثمرين على تخفيض الانفاقات الاستثمارية. وهنا لابد من تطبيق سياسة اقتصادية تسعى لتحقيق الفعالية الاقتصادية والمردودية، وبالتالي يتم تقييم نتائج القرارات الاستثمارية بالنظر إلى المجتمع ككل من خلال خلقها إمكانيات نمو محلية موزعة عبر الوطن توزيعا يُنوع النشاطات الانتاجية، ويجعل السوق الوطنية أكثر اتساعا وأقوى آثارا وفعالية. زيمكن للاستثمارات أن تستفيد من مزايا الانتشار ومزايا التركيز التي تؤدي إلى تطور منسجم للقوى الانتاجية للمجتمع بالاستغلال الرشيد للموارد المادية المحلية، وخلق قاعدة واسعة للتبادل فيما بين الصناعات.

¹ -A.O.Hirschman, (1968) : stratégie de développement économique, Editions Ouvrières, Paris, France, P148.

وبالرجوع إلى الاقتصادات الخارجية والمتمثلة في البنية الأساسية (L'infrastructure) والتي تتحملها الدولة في إطار الاستثمارات الاجتماعية المفيدة للتنمية¹، والتي لها علاقة وطيدة وتكاملية مع الاستثمارات الانتاجية. فهي تسهل عملية الاستغلال الاقتصادي للموارد المادية والبشرية للمناطق بالاعتماد على نوعية الاستثمارات سواء ذات تقنية عالية أو ذات الاستخدام الكثيف للعمل. فالدول النامية تتوفر على قوى انتاجية بشرية غير مستثمرة وندرة واضحة لرأس المال الثابت، مما يجعلها تراعي هذه الأوضاع في بعض مشاريعها وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة التي لها القدرة على استخدام أكبر قدر من قوة العمل. دون اغفال أهمية الصناعات الانتاجية الثقيلة لخلق أقطاب نمو محلية لها آثار متعددة على التنمية من خلال توفير بيئة تنتمي فيها المعرفة والتحكم بفنون الانتاج العصري كونه مكسب يساعد في السيطرة على التكنولوجيا، وكذلك تُعد حلقة أساسية في الجهاز الانتاجي بترسيخ روابط أمامية وخلفية مع مجموعة من النشاطات الانتاجية التي تشكل فيما بينها ما يُسمى بالعنقود الصناعي (cluster) والذي بطبيعة الحال يدعم تنافسية هذه المشروعات الاستثمارية في ظل احتدام المنافسة. فيمكن القول أنّ نمو وسائل الانتاج يُعد أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يُخصص فيها نسب متزايدة من الموارد من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور قوامه قطاع تحويلي ديناميكي يُنتج كلاً من وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية، ويؤمن معدل عالي من النمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال المردودية المحققة. فنجد أنّ النظام الكينزي يُركي هذا الطرح باعتبار أنّ الاستثمارات تُعد مؤشر أساسي في توسيع الطاقة الانتاجية والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، وبالتالي فالنماذج الكينزية تعتبر الاستثمارات الانتاجية وغير الانتاجية الخاصة

¹ -O.Afana, (1977) : l'économie de l'ouest Africain, Maspéro, Paris, France, P178.

والحكومية بصفتها خالقة للدخل، تُشكل أساس نمو الدخل القومي في المدى القصير، وأيضاً العامل الرئيسي المضاد للأزمات¹.

ومن هنا ندرك الأهمية البالغة للاستثمار العيني باعتباره مفتاح الموقف في تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي، كما توصل التحليل الكلاسيكي الجديد (Néo-classique) لعوامل النمو الاقتصادي بواسطة دالة الإنتاج من نماذج كوب دوغلاس*. ويمكن استنتاج بأن الدور الحاسم في رفع معدلات النمو في الرأسمالية المعاصرة يرجع إلى التقدم التقني أو ارتفاع فعالية وسائل الإنتاج، ولقد آثر صولو (Solow) في هذا الصدد باعتماده على دالة كوب دوغلاس، أنّ التكنولوجيا المتضمنة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الانتاجية، وبهذا أعطى صولو ثقل لعنصر التكنولوجيا في زيادة الانتاجية، وبالتالي معدل النمو.

المطلب الثالث: الاستثمار ونماذج التنمية الاقتصادية

إنّ المجتمعات التي تعمل على استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا بالإضافة لزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، يُعد جوهر عملية التنمية الاقتصادية. فهذه الاخيرة لا تشمل فقط التغيرات الاقتصادية بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

¹ - إيرينام أسادتشاي، (1979): الكينيزية الحديثة "تطور الكينيزية والتركيب الكلاسيكي الجديد"، ترجمة عارف دليلة، دار الكعبة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص138.

* - دالة الانتاج Cobb-Dauglas ، $Y = \delta K^{\alpha} L^{\beta}$ حيث أنّ L, K, Y هم على التوالي الناتج، رأس المال، العمل، δ هي ثابت ومؤشر لمستوى تكنولوجيا السائد، أما α ، β فيشيران إلى مرونة رأس المال والعمل بالنسبة للناتج على التوالي.

زيادة الطاقة الإنتاجية تُعد من الأمور المهمة التي تعنى بها عملية التنمية ويعد زيادة الاستثمار ركيزة أساسية لزيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية. وفي هذا المنحنى يتعين على القائمين على عملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة¹. ومن أجل توضيح ما تقدم نركز على ما يلي:

أولاً: التركيز على تكوين رأس المال المادي: يعتبر التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية فنجد أنّ الدول المتخلفة تعيش في حلقة مفرغة، كون الفقر الذي تعانيه يؤدي إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار، مما يزيد من الناتج والدخل بنسب ضئيلة تبتلع أثارها المعدلات المرتفعة نسبياً للزيادة في السكان. فالإنفاق الاستثماري الضخم الذي تحتاجه الدول المتخلفة يُعد المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية، والذي يتأتى بتعبئة أكبر قدر ممكن من المواد من الموارد الادخارية من أجل خلق طاقات إنتاجية صناعية تساعد على الانطلاق في التقدم الاقتصادي.

يوضح الاقتصادي الأمريكي روستو Rostow من خلال نظرية مراحل النمو، أنّ الدول المتخلفة تمرّ بمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الانجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها، وتتلخص هذه المراحل في التالي²:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: The Traditional Society

2- مرحلة التهيؤ للإقلاع: The Perequistes for Take-off

3- مرحلة الإقلاع: The Take-off Period

¹-محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، (2005): التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيق"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص99.

²-عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية النمو والتنمية، من الموقع: pdf/20% النمو
<http://www.faculty.mu.edu.sa/public/uploads/>

4- مرحلة النضوج: Move Taturity

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: High Mass Consumption

ومن خلال هذا الطرح نوه W.Rostow أنه لكي تصل البلاد النامية إلى مرحلة الانطلاق عليها أن تحقق ثلاث شروط مترابطة أولها ارتفاع معدل تكوين رأسمال، يليها ظهور قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو معدلات نمو عالية وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة.

إن من أشهر النماذج التي لاقت شيوعًا كبيرًا، والذي يبرز أن الاستثمار بمعدلات مرتفعة في تكوين الطاقات الإنتاجية العينية يؤدي إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي. هو نموذج هارود-دومار للنمو Harrod-Domar Growth Model ، حيث يركز على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالمؤسسة، ويقوم نموذج هارود-دومار

Harrod- Domar على افتراض أن الاستهلاك لا يؤثر على النمو، فهذا يؤدي إلى الاستنتاج بأن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الاستثمارات ومعدل النمو الخاص بالدولة. هذه العلاقة المعبر عنها بمعادلة رأس المال إلى الناتج (انتاجية رأس المال) $Capital/output\ Ratio^1$. وينطلق هذا النموذج من الافتراضات التالية:

$$1- \text{يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي: } (1) S = s * Y$$

$$2- \text{الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال } (2) I = \Delta k$$

وبما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن :

¹ - D.Hunt, (1989) : An Analysis of competing paradigms, Hamel Hamptead, Havester Whestsheaf, p20

$$\Delta K = k * \Delta Y \dots\dots\dots(3)$$

3- الادخار لا بد وأن يتعادل مع الاستثمار : (4) $S = I$

ومن المعادلة (1)، و (2)، و(3)، يتبين أنّ: $I = \Delta K = k * \Delta y$

$$s * Y = k * \Delta Y \dots\dots\dots(6) \text{ ومنه}$$

$$\frac{s}{k} = \frac{\Delta Y}{Y} = g \text{ : نجد } Y$$

على ضوء ما تقدم، فإنّ نموذج هارود- دومار يكسب أهميته في النظرية الاقتصادية، وذلك بدراسة التوازن بين الاستثمار I والادخار S وذلك في إطار التحليل الاقتصادي الديناميكي، حيث يعتمد الادخار على الدخل Y بما يتناسب والميل الحدي للادخار $\frac{1}{s}$ ، بينما يعتمد الاستثمار على تغيرات مستويات الدخل بما يتناسب ومعامل رأس المال إلى الناتج، كذلك يُفيد هذا النموذج جدول الادخارات الموجه صوب الاستثمار وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي¹.

ثانياً: الدفعة القوية (Big Push) : تعتمد عملية التنمية بالدفعة القوية (Big Push) على مبدأ أساسي يتمثل في تكوين رأس المال على نطاق كبير، وهذا من أجل انتشال الاقتصاد المتخلف من الدائرة المغلقة، وهذا بضخ حجم ضخم من الاستثمارات توجه لبناء القاعدة الأساسية، والتي يعتبرها بعض الاقتصاديين الحد الأدنى من الاستثمار الذي يلزم البدء به كشرط ضروري لنجاح عملية التنمية في الاقتصاديات المتخلفة، ومثل هذه الاستثمارات تخلق وفرات اقتصادية خارجية External Economies تُؤمن خدمات انتاجية متنوعة بتكلفة منخفضة، وتُعد ضرورية لإقامة المشاريع الصناعية والزراعية التي يكون من الصعب إقامتها

¹-مناضل عباس حسين الجواري، (2011): تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد الاول، ص17.

لو لا توفر هذه الخدمات¹. هذا إلى جانب كُتلة أخرى من الاستثمارات تستخدم لإقامة جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة فيما بينها تؤمن بدورها وفرات اقتصادية خارجية على جانبي العرض والطلب. ويُبين روزنشتاين رودان Rosenstein-Rodan أهمية الوفرات الخارجية كعامل مساعد على دفع عجلة التنمية من خلال تمييزه بين ثلاث أنواع من الوفرات الخارجية، قال عنها غير قابلة للتجزؤ².

- عرض رأس المال الاجتماعي.

- الطلب أو الطبيعة المكتملة للطلب.

- عرض المدخرات.

فبالرجوع لعرض رأس المال الاجتماعي، فعدم قابليته للتجزؤ تعود لكونه يستلزم حجما من الاستثمارات يُعد حد أدنى يجب توفيره، ولا يمكن تأجيله كونه يسبق قيام النشاط الانتاجي المباشر. ونظراً لاستحالة استرداد خدمات رأس المال الاجتماعي من الخارج، ومن أجل توفير تسهيلات لتدليل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات الانتاجية المباشرة، فعلى الدول المتخلفة تخصيص نسبة عالية من مواردها المخصصة للتنمية.

أمّا بالنسبة للطلب وعدم قابليته للتجزؤ، فمفادها أنّ تصريف المنتجات- في ظل ضيق السوق المحلية- لا يمكن تصوره في حالة تركيز الاستثمارات في مشروع واحد للأسباب التالية³:

- الطلب الفعّال الناتج عن تطور مداخل العاملين في هذا المشروع لا يُقابلة عرض كافي

من السلع الاستهلاكية الأخرى غير منتجات المشروع الذي يعملون فيه.

¹ - عصام فوري وعدنان سليمان، (1995): التنمية الاقتصادية، دامة دمشق، سوريا، ص227.

² - كامل بكري، (1986): التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، ص79.

³ - مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمن، (2011): انطلاق التنمية بين النظريات ومنهج الاقتصاد الإسلامي، ملتقى دولي حول "الاقتصاد الإسلامي: الواقع...رهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري، ص6.

- فيض الانتاج الذي لم يتم تصريفه بسبب بقاء القدرة الشرائية للمستهلكين (غير العاملين في المشروع) على ما كانت عليه، وبالتالي عدم مواكبة الطلب للزيادة الحاصلة في العرض.

أنّ كسر هذه الحلقة المُفرغة Le cycle vicieux يتطلب القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات المنتجة في وقت واحد، وبالتالي فإنّ تعدد الصناعات والمشاريع سيجعل من كل صناعة تخلق بما توزعه من دخول، سوقًا للصناعات الأخرى.

أمّا عن عرض المدخرات، فكما هو سائد أنّ ضمان انطلاق جيد للاقتصاديات المتخلفة في مضمار التنمية هو تواجد الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة والتي تستلزم حجما كبيرا من المدخرات، الذي يصعب تحقيقه في اقتصاد متخلف نتيجة لضعف الدخل، وحسب روزنشتاين رودن فإنّ عجلة التنمية يتم دفعها بقوة على أساس تكامل دالتي العرض والطلب، ستحقق نمو الدخل الوطني بمعدلات مرتفعة، يرتفع معه المعدل الحدي للادخار وبالتالي يتزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عملية التنمية¹.

ثالثا: استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو الغير متوازن

3-1- استراتيجية النمو المتوازن: يعتمد تحليل رجنار نيكوسي R.Nurkse في النمو المتوازن

Balanced Growth بتحقيقه لموجه كبيرة من الاستثمارات في عدد مختلف من الصناعات. ومن أجل توضيح الوضعية في الاقتصاديات المتخلفة، أخذ انطلاقته من تفسيره للدائرة الخبيثة le cycle vicieux الذي تتخبط فيها هذه الاقتصاديات من جانبيين، جانب الطلب وجانب العرض، مع علاقتها بمعدل تكوين رأس المال².

¹- محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص110.

²- كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص82.

ففي جانب العرض نجد أنّ ضعف القدرة على الادخار ترجع لانخفاض الدخل الحقيقي والذي يُفسره انخفاض الانتاجية النابع من نقص رأس المال، وهذا الأخير هو نتيجة لضعف المقدرة على الادخار.

أمّا في جانب الطلب ضعف الحافز على الاستثمار الراجع لضعف القدرة الشرائية للفرد كون دخولهم الحقيقية ضئيلة، والذي يفسره انخفاض الانتاجية الناتج عن صغر كمية رأس المال المستخدم في الانتاج والتي قد يُسببها -جزئياً- ضعف الحافز على الاستثمار.

للخروج من هذه الدائرة يرى نيركسي Nurkse توجيه الاستثمارات وبحجم ضخم في عدد مختلف من الصناعات كي يتسع نطاق السوق، تخلق علاقات تكاملية بينها من أجل تحقيق كل المنتجات الصناعية المطلوبة، وبالتالي نلاحظ أنّ نظرية النمو المتوازن تركز على¹ :

- أنها تنادي بتحقيق توازن أفقي بين صناعات الاستهلاك، وهي في ذلك لا تستلزم تحقيق توازن رأسي بين الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية والاستثمارات في الصناعات الرأسمالية.

- أنها تتطلب توفر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات التي تشكل صعوبة في دخول الأسواق الخارجية.

3-2- استراتيجيّة النمو الغير متوازن: تُنسب هذه النظرية للاقتصادي ألبرت هيرشمان Albert

Hirschman الذي بنى نظريته على أساس الانتقادات التي يوجهها لنظرية النمو المتوازن، حيث يرى أنّ النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة، إمّا قد تحقق في صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني

¹- فكرون السعيد، (2005): استراتيجيّة التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص182.

الأخرى إلى مضمار النمو الاقتصادي¹. فنجد أنّ هيرشمان يتفق مع كل من نيركسي و روزنشتاين رودن في أنّ عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، وكذلك يتفق مع نيركسي في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض، وهو بالتوازي يأخذ في الحسبان المعوقات التي تقف أمام عملية التنمية في الدول المتخلفة، وتعتبر حاجزا أمام تنفيذ وإدارة برنامج استثماري واسع وشامل يُغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في زمن متقارب (استراتيجية النمو المتوازن). ولهذا السبب دافع هيرشمان عن استراتيجية النمو الغير متوازن كونها تساعد الدول المتخلفة التي تفتقر للموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل، وتحدد الصناعات والقطاعات الرائدة التي سيتم تنميتها والتركيز عليها، ثم ينتقل النمو إلى قطاعات أخرى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أمّا الطريقة المباشرة فتتم بزيادة الطلب على السلع الوسيطة والخدمات، بينما الطريقة الغير مباشرة فتتم عن طريق زيادة دخل الأفراد ومنه زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

ويحقق الاستثمار في الصناعات الأساسية حدوث اختلال في التوازن، بينما الاستثمارات التي تنتج عن الصناعات الأخرى تعمل في جانبها على استعادة التوازن الذي اختل. وهكذا تحدث التنمية تبعاً لأسلوب النمو الغير متوازن على شكل مراحل متتابعة من الاستثمار، تنتقل الاقتصاد الوطني إلى حالة التوازن، وكل مرحلة من هذه المراحل ترتبت على اختلال جديد في التوازن². وفي نفس السياق يرى هيرشمان أنّ أحسن وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي هي عن طريق خلق اختلال معتمد للاقتصاد طبقاً لاستراتيجية مرسومة. فهو يرى أنّ النموذج المثالي للتنمية الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن، وكل حركة من التتابع تحفز بعدم توازن

¹-نامق صلاح الدين، (1969): نظريات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص224.

²- فكرون السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 184.

سابق، وتخلق بدورها عدم توازن جديد يحتاج إلى حركة أخرى. وفي كل خطوة تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الوفرة الخارجية التي تم خلقها عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى في نفس الوقت الذي تخلق فيه بدورها وفرة خارجية للمصلحة الأخرى.

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار

لقد أصبح موضوع الاستثمار Investissement من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية، وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار بجانبه العيني والمالي الذي يظهر العملية الاستثمارية متوقفة على عناصر ديناميكية لا يمكن التنبؤ بها، وهي عناصر النمو في النظام الاقتصادي التي تجعل من السلوك المتقلب للاستثمار حقيقة اقتصادية باغة الأهمية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار، أهدافه وأهميته.

أولاً: مفهوم الاستثمار: يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها: الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض، إذ من الصعب فهم الاستثمار ما لم تحلل العلاقة التي تربطه بالمفاهيم الاقتصادية آنفة الذكر¹.

فدخل الفرد عن فترة زمنية معينة هو: "جملة عوائد خدمات عوامل لإنتاج التي يمتلكها خلال تلك الفترة ممثلة في صورة نقدية". وما ينطبق على الفرد ينطبق على المؤسسة أو المشروع

¹- محمد مطر، (2004): إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، ص15.

الاقتصادي. فالدخل في حقيقة الامر سيواجه حاجات ورغبات مادية ومعنوية يعمل على تغطيتها وإشباعها بما يحقق نوع من التوازن بين الدخل النقدي لفترة محددة، واستهلاكه خلال تلك الفترة. ولكن نجد أنّ حالة التوازن النقدي تُعد استثناء وهذا راجع للتفاوت بين مستويات الدخل وكذلك أنماط الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي لاعتبار حالة اللاتوازن النقدي هي القاعدة، وهي نقطة البداية في شرح مفهوم الاستثمار في المجتمع.

فاللاتوازن النقدي يؤدي إلى وجود حالة فائض نقدي، أي أنّ الدخل أكبر من الاستهلاك، وبالتالي لديه الاختيار بين زيادة استهلاك السلع في حدود ما لديه من فائض، أو تحويل ما لديه من فائض نقدي إلى ادخار، أو استثمار هذا الفائض بتوظيفه على نحو يحقق له عائداً معقولاً يزيد من قيمة مدخراته، ويعوضه في نفس الوقت عن التضحية التي تحملها¹. كذلك نجد أنّ حالة اللاتوازن النقدي يؤدي إلى حالة عجز نقدي كون الدخل أصغر من الاستهلاك، وهذا ما يترتب عليه خفض حد الإشباع لسلع أو خدمات التي يستهلكها، فإذا لم يستطع خفضها كون الحاجات أساسية وضرورية، فيلجأ حينئذ إلى الاقتراض الذي بدوره يفرض عليه الموازنة بين مجموعة من العوامل أهمها: سعر الفائدة والمخاطرة وموعد الاستحقاق والسيولة التي يسعى من وراء ذلك تغطية عجزه بأقل تكلفة ممكنة وبأكبر هامش من الأمان، وهذا بلجوه إلى إحدى المؤسسات المالية للإقراض و البنوك التجارية التي تعمل على تحويل الودائع المتوفرة لديها إلى قرض مصرفي، وهكذا تتضح العلاقة التي تربط كل من الاستثمار والاقتراض.

¹ - محمد مطر، المرجع السابق، ص18.

وبالرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بالاستثمار¹ فنجد معناه الاصطلاحي هو استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.

أما معناه الاقتصادي هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس المال الجديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم. والاستثمار ذو علاقة مزدوجة، إذ أنه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية، وبالاستهلاك من ناحية أخرى، ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري، وعلى ذلك فإن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على نحو ما يلي:

- علاقة تمويلية: عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية (إنتاجية) كرأس مال عيني أو حقيقي.
- علاقة إنتاجية: ما دام الاستثمار في المعنى العيني أو الحقيقي كعنصر من عناصر إنتاج السلع الاستهلاكية فهو وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية.

أما لفظ الاستثمار في الإدارة المالية يقصد به اكتساب الموجودات المالية وحسب، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو توظيف مالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع... إلخ.

وهناك من يضع تعريف للاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية

¹-قاسم نايف علوان، (2009): إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، ص29.

مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل¹.

وفي الفكر الداري المحاسبي فيقصد به توظيف الأموال في أصول متنوعة (أصول متداولة، أصول ثابتة، وأصول أخرى).

وبالنسبة للاقتصادي BOUMBOWERK فقد أعطى تعريف محدد وواضح للاستثمار، حيث يعتبر أنّ الاستثمار قبل كل شيء هو التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وهذا عن طريق شراء رأس مال تقني (آلات، معدات، بنايات...)، أو عن طريق رأس مال بشري (تكوين، تأطير العمال...)².

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ الاستثمار يشترك مع المضاربة والمقامرة كونهم توظيف مال بهدف تحقيق العائد أو الربح، وللتمييز بينهم نركز على النقاط التالية³:

- إنّ درجة المخاطرة المعنوية تحملها مقابل العائد الذي سيتم الحصول عليه هي التي تميز بين الاستثمار والمضاربة والمقامرة، فالاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على أرباح معينة، فإنّ المضاربة هي افتراض المخاطرة العالية للحصول على أرباح. والمقامرة هي المراهنة بالأموال للحصول على أرباح.
- يمكن التمييز حسب الحافز، فإنّ المستثمر يُقدّم على قرار الاستثمار لتحقيق الربح أو تفادي الخسارة، أمّا المضارب فهو يُقدّم على المتاجرة تحت افتراض تقدير الأرباح المتوقعة، وبالتالي فهو لا يسعى إلى تفادي الخسارة، باعتبار أنّ ما يحكم قراره هو

¹ - طاهر حيدر حدران، (2008): أساسيات الاستثمار، دار المستقبل، عمان، الأردن، ص14.

² - Patrick EPINGARD (1991): Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Ed ELLIPES, P1-3.

³ - طاهر حيدر حدران، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

المعلومات التي لا يتوقع أنّ غيره يعرفها، أمّا المقامر فهو بطبيعة الحال يسعى إلى تحقيق الربح بدون الاستناد إلى أي حافز حقيقي من المعلومات أو خلافه، وإنّما نتيجة قراره تكون عبارة عن ضربة خط.

- الاستثمار عادة ما يكون في مجالات درجة مخاطرها قليلة، بينما المضاربة والمقامرة تكون درجة المخاطرة عالية جدًّا، والعائد في الاستثمار مع وجود المخاطرة يكون عادة في المتوسط موجب وفي المضاربة تكون المخاطرة عالية والعائد غير مضمون، أمّا في المقامرة فإنّ درجة المخاطرة تكون عالية والعائد في المتوسط سالب.
- في الاستثمار تكون عادة المخاطرة إلى حد ما في العائد وربما في جزء من رأس المال والمضاربة قد تكون في العائد، وإلى حد ما في رأس المال، أمّا في المقامرة تكون المخاطرة في العائد وفي رأس المال معًا.
- نجد أنّ قرارات الاستثمار تُبنى عادة على مؤشر العائد، أمّا قرارات المضاربة فتُبنى على مؤشر التداول، أمّا المقامرة فليست لها استراتيجية محددة وربما تتخذ قرارات المُقامرة بدون أية دراسة، ولهذا في أسواق المال نجد المستثمر ونجد المضارب ونادرًا ما نجد المقامر.

ثانياً: أهداف وأهمية الاستثمار

2-1- أهداف الاستثمار: تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (إنشاء جامعة، مستشفى عام...)، وقد يكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة، ويمكن القول أنّ أغلب الدراسات التي

تناولت موضوع الاستثمار ركزت على الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عائد مقبول يرافقه مستوى معين من المخاطرة¹، ويمكن تلخيص أهداف المستثمرين من الاستثمار فيما يلي:

- الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد، مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردًا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق عائد أو ربح.
- تكوين الثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية الثروة.
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإنّ المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

- المحافظة على قيمة الموجودات² عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تتخفف قيمة موجوداته، مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها .

2-2- أهمية الاستثمار: تبرز أهمية الاستثمار على الصعيد الوطني الفردي على حد سواء، ويمكن التطرق إليها كما يلي:

2-2-1- الأهمية على مستوى الفرد: ويمكن تحديدها كما يلي:

- يساعد المستثمر في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار .
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة.

- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.

¹ - قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² - سيد سالم عرفة، (2009): إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، عمان، الأردن، ص15.

2-2-2- الأهمية على المستوى الوطني: ويمكن تحديدها في النقاط التالية¹:

- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
 - خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.
 - دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - زيادة الانتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- وقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والنشريات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أمّا في الدول النامية فلم يُعط هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول، وتعود هذه الأخيرة للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.
- الاستخدام الغير عقلاني لرأس المال المتاح.

وحسب بوسري Bussery وشارتوا Charois تظهر أهمية الاستثمار على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو، فهو ذو بعد مستقبلي وله منفعة شبه دائمة، أمّا النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات

¹ - سيد سالم عرفة، المرجع السابق، ص16.

الجامدة، بالإضافة نجد الاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يزيد من تنوع الانتاجية، ويفتح باب المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهد نوعية المنتجات¹.

فالاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي، فنجد مساهمته في تحسين مستوى المعيشة بارزة خاصة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وللإسراع في التنمية لا بد أن تواكبه زيادة الاستثمارات، واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلال.

المطلب الثاني: أنواع، مجالات ومحددات الاستثمار

أولاً: أنواع الاستثمار: للاستثمارات تصنيفات عديدة نظراً لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نجد²:

1-1- تصنيف الاستثمارات وفق آجالها:

- استثمارات قصيرة الأجل: وهي التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.
- استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين، وهي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.
- استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتغرق مدة إنجازها خمس سنوات.

¹ - Bussery et harois, (1999) : Analyse et évaluation des projet d'investissement , Paris, France, p64.

² - مروان شموط وكنجو عيود كنجو، (2008): أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ص18-19.

1-2- تصنيف الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين:

- استثمارات المنشآت التجارية: أي الاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات. وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المجتمعات كافة وهو يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة.
- استثمارات المنشآت الزراعية: أي استثمارات في المنشآت التي يعتمد نشاطها الأساسي على زراعة مختلف أنواع المزروعات وجنيها في المواسم المحددة لها، وهي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها نظرا لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.
- استثمارات في المنشآت الصناعية: أي المنشآت التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للاستهلاك أو للاستعمال، وهذا النوع من الاستثمارات ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية.
- استثمارات في المنشآت الخدمية: تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل: الماء، الكهرباء، الاتصالات والنقل. وهذه المنشآت ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة واستمراريتها.
- الاستثمارات العقارية: تقوم على امتلاك العقارات وبيعها، أو إقامة المباني وتأجيرها أو بيعها.

1-3- تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها:

- استثمارات صغيرة: تتسم بصغر المبلغ التي يتم استثمارها، وكذلك صغر المنشآت التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها، ومن حيث رأس مالها ونتائج أعمالها.

- استثمارات كبيرة: تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة، وتقوم بها منشآت كبيرة في حجمها وانتشارها ورأس مالها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها.

4-1- تصنيف الاستثمارات وفقا لمن يقوم بها:

- استثمار شخصي أو فردي: يقوم به شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين الاحتياجات والعمل به والبيع، وهو ليس واسع الانتشار لأنه من الصعب على الشخص بمفرده أن يحيط بجوانب النشاط كافة.

- استثمار مؤسسي: وهو الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة أو هيئة أو شركة، وهذا النوع هو الأكثر رواجًا وانتشارًا بل وتطورًا، وكذلك ذو أثر على الحياة الاقتصادية لمجتمع ما.

5-1- تصنيف الاستثمارات من حيث الأهمية والغرض:

- استثمارات التجديد: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورًا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

- استثمارات النمو (الإنتاجية)¹: هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس الوتيرة.

¹- حسين عمر، (1991): الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص40.

- الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة: وهي التي تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في انتاج المؤسسة مع تحسين النوعية وبأقل تكلفة ممكنة، سُميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة.
- الاستثمارات الإجبارية: وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الإجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين الأخيرة كما ونوعاً.
- الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس المال باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.
- استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجها غير مباشرة، حيث تقوم بحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتجاتها.

6-1- تصنيف الاستثمارات وفقاً لشكل الملكية:

- استثمار عام: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.
- استثمار خاص: ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من جراء عملية الاستثمار، وهي تتجزأ من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.
- الاستثمار المشترك: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس الأموال الضخمة، ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد

الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

7-1- تصنيف الاستثمارات وفقاً للجنسية:

- استثمار محلي أو استثمار وطني: تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية أو محلية سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات، ولهذه الاستثمارات الأولوية على الاستثمارات الأجنبية في الكثير من الدول والمجتمعات، حيث تحصل في بعض الأحيان على امتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الأجنبي.
- استثمار أجنبي: تقوم به الشركات والهيئات الأجنبية، وتجدر الإشارة إلى تزايد دور هذا النوع من الاستثمارات، وانتشاره الواسع في العديد من البلدان سيما في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحالي في ظل العولمة والاقتصادي والمالي.

ثانياً: مجالات الاستثمار:

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، فاختلاف مجالات الاستثمار يوفر للمستثمر بدائل استثمارية متعددة تتيح له الفرصة لاختيار ما يناسبه منها، ويمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة، ولكن من أهم التبويبات المتعارف عليها نوعاً هما¹:

- التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار: حيث نجد استثمارات محلية واستثمارات أجنبية.
- التبويب النوعي لمجالات الاستثمار: ومن هذه الزاوية تُبوب مجالات الاستثمار إلى استثمارات حقيقية أو اقتصادية، واستثمارات مالية.

¹- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص75.

فالاستثمارات الحقيقية (العينية) تشتمل على الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة، وتؤدي لى خلق قيم جديدة، والاستثمار الحقيقي هو كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثم ثروة المجتمع وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة. ولهذا يطلق على هذه الاستثمارات مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات Business Investment، ولهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة ولها كيان مادي ملموس، يسمح للمستثمر بالحق في حيازتها كالعقارات، السلع، الذهب....إلخ. أهم ما يميزها هو عنصر الأمان، غير أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها ما يلي:

- تختلف درجة المخاطرة المصاحبة للاستثمار بين أصل وآخر، لأنّ هذه الأصول تكون في الغالب غير متجانسة مما يزيد من صعوبة عملية تقييمها.
- بسبب عدم توفر سوق ثانوي فعّال لتداول هذه الأصول يكون الاستثمار فيها في معظم الأحيان منخفض السيولة.
- يترتب على المستثمر فيها نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبياً، بالإضافة إلى تكاليف الصفقات المالية وهي عادة مرتفعة، توجد نفقات النقل والتخزين والصيانة... .
- يتطلب الاستثمار فيها خبرة متخصصة وذات دراية بطبيعة الأصول محل الاستثمار .

أمّا الاستثمارات المالية: هي استثمارات لا تؤدي إلى خلق القيم، وإنما إلى انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية، وهي تشتمل على تداول الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع....إلخ.

فالأصل المالي يمثل حقًا ماليًا يكون عادة مرفق بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. أمّا ما يحدث في السوق الثانوي للأوراق المالية من عمليات بيع وشراء، ما ينتج عنه عملية تحويل ملكية يتخلّى بموجبها البائع عن ملكية الأصل مقابل النقود ثمن الورقة المالية، وبالتالي هذه العملية لا تخلق قيمة اقتصادية مضافة للنتائج الوطني، وبالتالي نستنتج أنّه يمكن للاستثمار المالي أن يصبح استثمار حقيقي¹ من خلال الأسهم والسندات التي تقوم مؤسسات الأعمال بإصدارها بهدف خلق طاقة إنتاجية أو توسيع الطاقة الإنتاجية. وبالتالي فإنّ الأطراف المختلفة التي تقوم بشراء هذه الأسهم والسندات لأول مرة عند إصدارها، فإنّهم يمارسون عملية استثمار حقيقي. ولكنّ نفس الأطراف عندما يقومون بإعادة عملية شراء الأسهم والسندات المصدرة سابقاً، فإنّ عملية الشراء هذه تعتبر استثمار مالي لأنّه لم يترتب عليها حقوق جديدة، وإنّما هي عملية مبادلة لحقوق موجودة، وهذه لمعاملات المالية التي تنشأ بين الأطراف تتميز بما يلي:

- وجود أسواق منظمة بدرجة عالية من التنظيم تسهل التعامل بالأصول المالية.
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.
- وجود وسطاء ماليين متخصصين .
- الانتشار الواسع للأدوات المالية الاستثمارية.

ثالثاً: محددات الاستثمار

الاستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد الوطني، فإنّ تفسير هذه التقلبات في الاستثمار أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنّه لو أمكن تفسير هذه التقلبات فإنّنا نكون قد قطعنا

¹- طاهر حيدر حران، (1997): مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، عمان، ص15.

شوطاً بعيداً في تفسير التغيرات المنتظمة في الدخل الوطني وفي تحديد معدلات النمو الاقتصادية، ولكن نجد مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على فعالية الاستثمار ويمكن تقسيمها إلى¹:

3-1- العوامل المباشرة: وسميت عوامل مباشرة لارتباطها بفعالية الاستثمار، حيث تأثيره على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر وهي:

• **الفائض الاقتصادي:** يعتمد مستوى الاستثمار في أي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الاقتصادي المتمثل بالنتائج المتحقق في فروع الاقتصاد القومي مطروحاً منه الاندثارات، أو أنه الناتج المتحقق داخل الاقتصاد مطروحاً منه استهلاك المنتجين وعوائلهم، إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية، فمن وجهة P. Baran "بول باران" اعتبر الفائض الاقتصادي على أنه كل ما هو متاح للمجتمع ويمكن استخدامه في عملية التنمية الاقتصادية، وليس المستخدم فعلياً كما طرحه "شارل بتلهاييم". ويعتقد باران Baran بأنّ الفائض كمفهوم لا محل له إلا في ظل نظام اقتصادي يعتمد على التخطيط الاقتصادي الشامل، ويمكن توضيح وجهة نظره من خلال العلاقة التالية:

زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي المستخدم في عملية التنمية \leftarrow زيادة معدلات التنمية
 \leftarrow زيادة الطاقة الإنتاجية \leftarrow ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي \leftarrow زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي.

وبالرجوع إلى واقع الدول النامية نجد أنّ المشكلة لديها تكمن في ضآلة حجم الفائض الاقتصادي الفعلي المخصص لعملية التنمية وهذا ما يدفع الدولة إلى التدخل عن طريق تعبئة الفائض المتحقق فيها، وتوجيهه نحو استثمارات إنتاجية تحدث تحولات اقتصادية

¹- ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، (1999): أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، ص52.

واجتماعية. وعلى النقيض نجد بعض الدول النامية استطاعت أن تحقق تطورا اقتصاديا دون تدخل الدولة في عملية التنمية بشكل مباشر واستخدمت أسلوب النظام الرأسمالي في عملية التطور.

• **العمل:** يرتبط العمل بالاستثمار من منطلق أن كل استثمارات جديدة تتطلب عمالة جديدة، وحجم العمالة التي تحتاجها الاستثمارات الجديدة مقترنة بالفلسفة السائدة، فإذا كانت الفلسفة تعتمد على استخدام كثافة رأسمالية عالية، هذا يعني كثافة عمل منخفضة والعكس صحيح، والمقصود بقوة العمل بأنه ذلك الجزء من السكان الفعال اقتصاديا الذين يمارسون العمل فعلاً، إضافة إلى الأفراد الذين يرغبون بالعمل ويقدرّون عليه ويبحثون عنه، فالمعدلات المرتفعة لنمو السكان ذات تأثير سلبي على محاولة تحقيق عمليات انماء متينة سريعة ومتجددة في الدول النامية. والتركيز على رفع مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني. فالاستثمار هو أفضل ضمانة لمعالجة البطالة بالنسبة لقوة العمل فضلا عن كونه أساسيا لاستيعاب الإضافات السنوية الجديدة إلى قوة العمل¹. فهذه الأخيرة لها تأثير على حجم المدخرات التي ستوجه نحو الاستثمار كما طرحته النظرية الكلاسيكية من خلال:

$$Y = C + S \quad \text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

$$S = I \quad \text{الادخار} = \text{الاستثمار}$$

$$Y = C + I \quad \text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

ومن خلال ما سبق نستنتج أن زيادة الاستهلاك إلى الدخل يعمل على تخفيض نسبة ما يخصص من الدخل إلى الاستثمار، وتؤثر الزيادة في معدلات نمو السكان تأثيرا سلبيا على التركيب العمري للسكان الذي ينجر عليه انخفاض نسبة السكان الذي ينجر عليه انخفاض نسبة السكان في سن

¹ - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي البثي، مرجع سبق ذكره، ص18.

العمل وبالمقابل زيادة في الإستهلاك ما يخفض مستويات الادخار على مستوى فئة السكان الفعال اقتصاديا وكذلك على مستوى الادخار الحكومي مما يؤثر على الاستثمار .

أما بالنسبة للتركيب السكاني حسب البيئة نجد أنّ انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى الصناعة له مضاعفات سلبية على مستويات الادخار وتتجلى في ما تحتاجه هذه الفئة من موارد إضافية لإسكانها وإعالتها لحين تأهيلها، وبالتالي استنزاف جزء من الفائض الاقتصادي المتحقق في القطاعات الانتاجية، وهذا ما يؤثر على الاستثمار وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية.

• **الدخل القومي:** إنّ زيادة الدخل بافتراض بقاء الاستهلاك على حاله سوف تؤدي إلى زيادة حجم الادخار، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار. الشيء الذي يؤثر على حجم الدخل الناجم عن الزيادة في الطاقة الانتاجية. فالزيادة في الاستثمار من شأنها زيادة الدخل الوطني بمقدار أكبر طبقاً لمبدأ المضاعف. وإنّ الزيادة في الدخل الوطني من شأنها زيادة الاستثمار بمقدار طبقاً لمبدأ المعجل. ولتكون الزيادة في الدخل فعّالة ومؤثرة في الاقتصاد يجب تعبئتها نحو قنوات الاستثمار عن طريق استخدام وسائل تشجيع الأفراد على الادخار.

تتأثر فعالية الاستثمار بتركيبية القطاعات الاقتصادية المكونة لذلك الاقتصاد، فإذا كانت متوازنة من حيث التطور كلما أدى إلى زيادة في الادخار ومن ثم زيادة في الاستثمار والعكس صحيح، ويمكن التعرف على أهمية القطاعات الاقتصادية القائمة في تكوين الناتج المحلي ونسبة هذه المساهمة من خلال أهميتها، فكلما ارتفعت تلك الأهمية ارتفع دورها في تحقيق فائض اقتصادي يساهم في تمويل الاستثمار وتحقيق التنمية المطلوبة، بالإضافة إلى نمط توزيع الدخل الوطني يعد من العوامل الفعّالة والمحددة لحجم الاستثمار

من خلال تأثيرها على حجم مدخرات فئات المجتمع، حيث نجد أنّ معظم الدول النامية تعاني في تفاوت كبير في توزيع الدخل، لذا فإنّ الأمر يتطلب سياسة مالية سليمة تعمل على تحويل الزيادة المتحققة في الدخل نحو مجالات الاستثمارات المنتجة التي تخدم عملية التنمية فيها.

● **الاستهلاك:** بما أنّ الإنفاق على الاستهلاك هو جزء من الدخل الكلي القابل للتصرف، فمن الواضح أنّه أننا نحدد ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك، فإننا نحدد ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك. وبما أنّ الدخل القابل للتصرف مقسم فقط بين شريحتين الاستهلاك والادخار، فلن يكون هناك الاقرار وحيد ينبغي تفسيره، بمعنى أنه لو أمكن تفسير العوامل المحددة للاستهلاك، فإننا نكون قد قمنا أيضا بتفسير مدخرات الوحدات الاستهلاكية¹، إنّ ترشيد الاستهلاك لتوجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الاستثمارية بهدف زيادة الطاقة الانتاجية والتراكم الاستثماري، وذلك عن طريق السياسة المالية وخاصة السياسة المالية وخاصة السياسة الضريبية للقضاء على ظاهرة الاستهلاك الترفيهي لذوي الدخل المرتفعة، بالإضافة لى الحد من استيراد السلع الكمالية لتوفير إمكانية إضافية للمجتمع لاستيراد السلع الانتاجية للاستمرار بدعم الطاقة الانتاجية.

● **الاختراعات:** يمكن القول أنّ الاختراعات تعمل على زيادة الكفاية الحدية لرأس المال من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة لتلك الاختراعات، فهذه الأخيرة تقرر أساليب جديدة في الانتاج تتطلب مزيد من الاستثمارات التي تؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وهذا يعني زيادة الكفاية الحدية لرأس المال التي تظهر بظهور الاختراعات.

¹-حسين عمر، (2000): الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص31.

تقضي الاختراعات الجديدة بتخفيض معامل رأس المال، وهذا من خلال الاستثمارات القديمة تكون أكبر من الاستثمارات الحالية والتي تعني انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، إلا أنّ ذلك يتطلب استثمارات جديدة.

- **الاتجاه العام للأسعار:** إنّ التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار ترجع إلى عدة عوامل منها عرض النقود، سرعة دوران النقود، حجم الإنتاج، أسعار الاستيرادات، كلفة عوامل الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية.
- إنّ ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار وذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل، وهكذا لا يستطيع الاقتصاد تعبئة تلك الأموال للاستفادة منها في تمويل الاستثمارات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، ويحصل لعكس في حالة انخفاض الأسعار.

3-2- العوامل الغير مباشرة:

- **سعر الفائدة¹:** يتحقق الكثير من الانفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، وهنا فإنّ سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين يعبر عن نفقة اقتراض النقود، وعلى ذلك فإنّه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.
- ومع ذلك فإنّ الأعباء قد تكون أقل وضوحًا بالنسبة للاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من الآلات والمعدات، فالطلب على الاستثمارات الجديدة في المعدات الرأسمالية من جوانب دوائر الأعمال - لا يعتبر شديد الحساسية للتغيرات في سعر الفائدة. وهذا لا يعني

¹-حسين عمر، المرجع السابق، ص49.

أنّ رجال الأعمال لا يهتمون بنفقات الاستثمار ممثلة في سعر الفائدة، ومن جهة أخرى يؤثر سعر الفائدة على الرغبة الادخارية لأفراد المجتمع، فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخل لغرض توظيفها في المجالات الاستثمارية والتي تخدم عملية التطور الاقتصادي. لذلك يمكن استخدام سعر الفائدة المرتفع والذي يعتبر أحد أدوات السياسة النقدية في توجيه مدخرات المجتمع نحو العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تطوير الجهاز المصرفي.

- **التوقعات:** يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليسهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزياً للمستثمر في نهاية المطاف، ومن ثم فإنّ رجل الأعمال الذي يقرر أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشأته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة، بل إنها سوف تنتشر على مدار عدة أعوام، أي أنّ القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو إذن تصرف يتم عن الثقة في المستقبل. فرجل الأعمال يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، آخذاً في الحسبان مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على توقعات رجل الأعمال بصورة فعّالة، ففي بعض الأحيان تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى نظرة التشاؤمية حول المستقبل، وهذه يمكن أن تتبلور في نقص عام ملموس في الإنفاق الاستثماري، كما قد يحدث أن يكون تفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الأعمال، وأن يتبلور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في إنفاق الاستثماري، فمن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أنّ التوقعات تلعب دوراً ذا شأن في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات أنّ لها ما يبررها من عدمه.

المطلب الثالث: الكفاية الحديدية للمشروعات الاستثمارية

أولاً: الكفاية الحديدية لرأس المال

يبدأ كينز تحليله بأن دراسة الكفاية الحديدية لرأس المال، إنّما تعني بيان القوى الاقتصادية المختلفة التي تؤثر في حجم الطلب على الاستثمار وبالتالي في حجم الطلب الكلي الفعّال، فرجل الأعمال يأخذ في الاعتبار أمرين عند اتخاذ أي قرار استثماري، مقدار الإيرادات المتوقعة للأصل الرأسمالي الجديد وتكلفة عرض هذا الأصل¹، وهو يعطّل كينز هذا الربط بأنّ المستثمر لا يفكر بالإيراد المتوقع للأصل الرأسمالي الجديد بل يفكر أيضاً في ثمن أو تكلفة عرض هذا الأصل التي يسميها أيضاً بـ "تكلفة الإحلال"، ويعرف كينز الكفاية الحديدية لرأس المال كما يلي: "الكفاية الحديدية لرأس المال تساوي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من الأقساط السنوية التي تنتج عن الإيرادات المتوقعة من الأصل الرأسمالي، أثناء حياة ذلك الأصل مساوي تماماً ثمن عرضه" وما سبق يبرز ما يلي:

- إنّ الأصل الرأسمالي المستثمر سوق يدر غلة على مدار سنوات متعددة هي سنوات حياة الأصل.
- يجعل القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة-في سنوات حياة هذا الأصل- مساوية لتكلفة عرض أو تكلفة إحلال الأصل الرأسمالي.
- إنّ التوصل إلى القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة يكون بسعر خصم معين، وسعر الخصم هذا و ما يسميه كينز " الكفاية الحدي لرأس المال ".

¹- حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص56.

ويمكن التعبير رياضياً عن كيفية احتساب MEC على الوجه المبين¹ :

سعر عرض الأصل الرأس مالي في السوق = العائد المتوقع سنوياً المخصوم أي:

$$SP = \frac{Q_1}{1+e} + \frac{Q_2}{(1+e)^2} + \frac{Q_3}{(1+e)^3} + \dots + \frac{Q_n}{(1+e)^n}$$

SP: سعر عرض الأصل الرأس مالي في السوق.

العوائد المخصومة المتوقعة سنوياً: $Q_1 + Q_2 + \dots + Q_n$

e: الكفاية الحدية لرأس المال MEC

ويتضح مما سبق أن:

- الكفاية الحدية لرأس المال MEC، والإيراد السنوي المتوقع Q تربطهما علاقة طردية

وهذا في ظل ثبات سعر عرض الأصل الرأس مالي SP.

- الكفاية الحدية لرأس المال MEC و SP تربطهما علاقة عكسية في ظل ثبات العوائد

السنوية المتوقعة Q.

وبالرجوع الى الطلب على الاستثمار أو الإنفاق الاستثماري باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي،

يتحدد بعنصرين الأول الكفاية الحدية لرأس المال MEC والعنصر الثاني هو سعر الفائدة، فطالما

كان سعر الخصم المتوقع MEC أعلى من سعر الفائدة يستمر رجل الأعمال في زيادة حجم

الاستثمار إلى أن يتحقق التعادل بين السعيرين، وهنا يتوقف المستثمر عن المضي في نشاطه

الاستثماري، فإذا تجاوزوا هذا الحد فإنّ هذا يعني أنّ نفقة الاستثمار (سعر الفائدة) أكبر من عائد

الاستثمار (MEC) وبالتالي معدل الربح الحدي الصافي يكون سالب.

¹ - حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص57.

فالتحليل الكينزي لهذه الظاهرة أعطى إحدى النتائج الهامة للنظرية النقدية الحديثة وهي: " أنه بانخفاض سعر الفائدة يزداد حجم الاستثمار، وبارتفاع سعر الفائدة يتناقص حجم الاستثمار ".

ويمكن تقييم مشروع استثماري في معدات جديدة عن طريق إيجاد سعر الخصم الذي يعادل الإنفاق الجاري النقدي مع القيمة الحالية للمتحصلات النقدية المستقبلية، وحيث أنّ الشركة لديها أكثر من مشروع استثماري لتقييمه فإنّه من الممكن بناء جدول كفاية حدية لرأس المال ترتب فيه الحجم النقدية للمشروعات الاستثمارية ترتيباً تنازلياً طبقاً لمعدل العائد المتوقع. فالحالة التالية تبرز العائد المتوقع من ستة مشروعات استثمارية كالتالي:

A: استثمار 10000 دج بعائد 0.14.

B: استثمار 5000 دج بعائد 0.18.

C: استثمار 15000 دج بعائد 0.12.

D: استثمار 8000 دج بعائد 0.10.

E: استثمار 4000 دج بعائد 0.16.

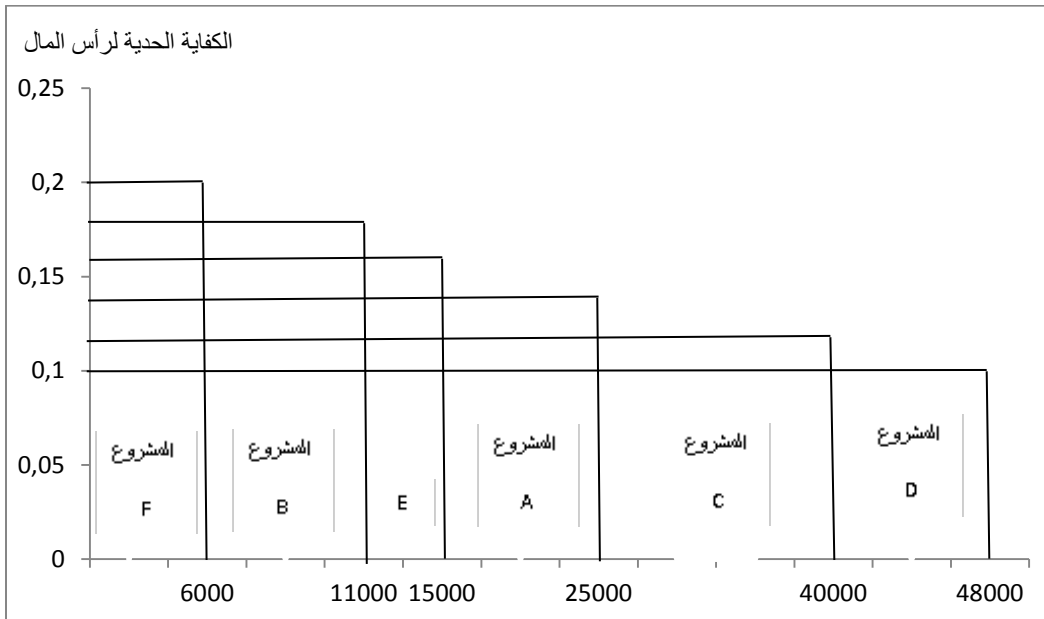
F: استثمار 6000 دج بعائد 0.2.

الجدول رقم (01): جدول الكفاية الحدية لرأس مال الشركة

| الكفاية الحدية لرأس المال | | |
|---------------------------|-------------|---------------------------------|
| حجم الاستثمارات دج | المشروعات | عائد على الاستثمار هو على الأقل |
| 0.20 | F | 6000 |
| 0.18 | F , B | 11000 |
| 0.16 | F,B,E | 15000 |
| 0.14 | F,B,E,A | 25000 |
| 0.12 | F,B,E,A,C | 40000 |
| 0.10 | F,B,E,A,C,D | 48000 |

المصدر: يوجين أ.ديوليو، (1974): نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثالثة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص98.

الشكل رقم (01): الكفاية الحدية لرأس مال الشركة

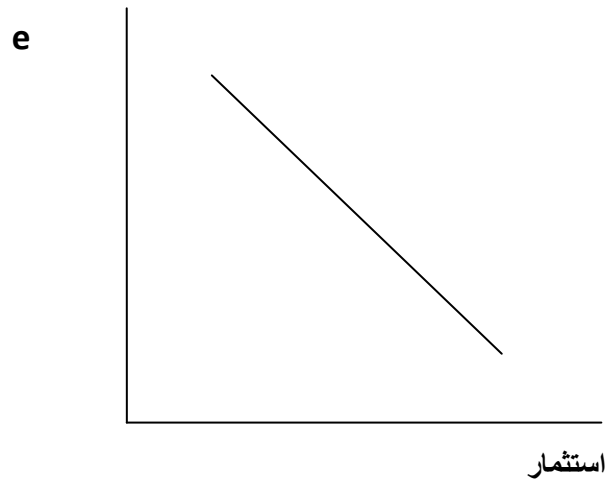


المصدر: يوجين أ.ديوليو، المرجع السابق، ص99.

يمكن بناء جدول الكفاية الحدية لرأس المال لكل الاقتصاد بجمع جداول الكفاية الحدية لرأس المال لكل الشركات. وحيث أنّ مشروع كل شركة هو جزء صغير جداً من الكل، فإنّ منحنى الكفاية

الحدية الكلي لرأس المال يبدو في الشكل (02) كدالة متصلة، إنّ منحنى الكفاية الحدية لرأس المال -بطبيعة تركيبه- سالب الميل، إذ أنّ المشروعات الاستثمارية موبوءة تنازليا طبقا لمعدلات العائد المتوقع.

الشكل رقم (02): منحنى الكفاية الحدية لرأس المال



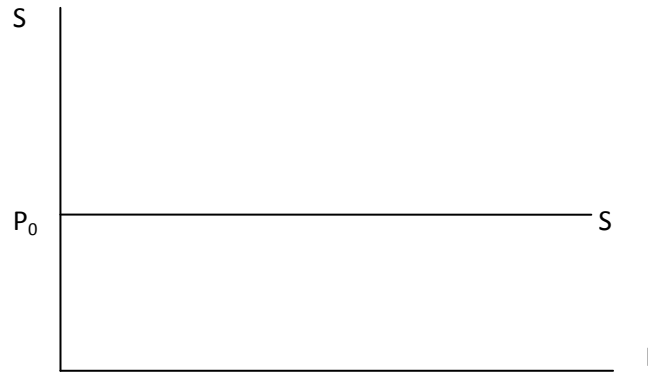
المصدر: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 80.

وينتقل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال MEC إذا كانت هناك مشروعات إضافية تعطي معدلات مماثلة أو أعلى للعائد المتوقع، أو إذا تغيرت معدلات العائد المتوقع للمشروعات الجارية نتيجة إجراءات الحكومة أو قوى السوق أو التوقعات.

ثانياً: الكفاية الحدية للاستثمار ومنحنى الطلب

إذا كانت صناعة انتاج السلع الرأس مالية قادرة على تقديم كميات غير محدودة من المعدات الجديدة بتكلفة متوسطة ثابتة، ومن ثم متوسط تكلفة عرض معدات جديدة هو P_0 ، بغض النظر عن الطلب على رأس المال الجديد، يظهر كما يلي:

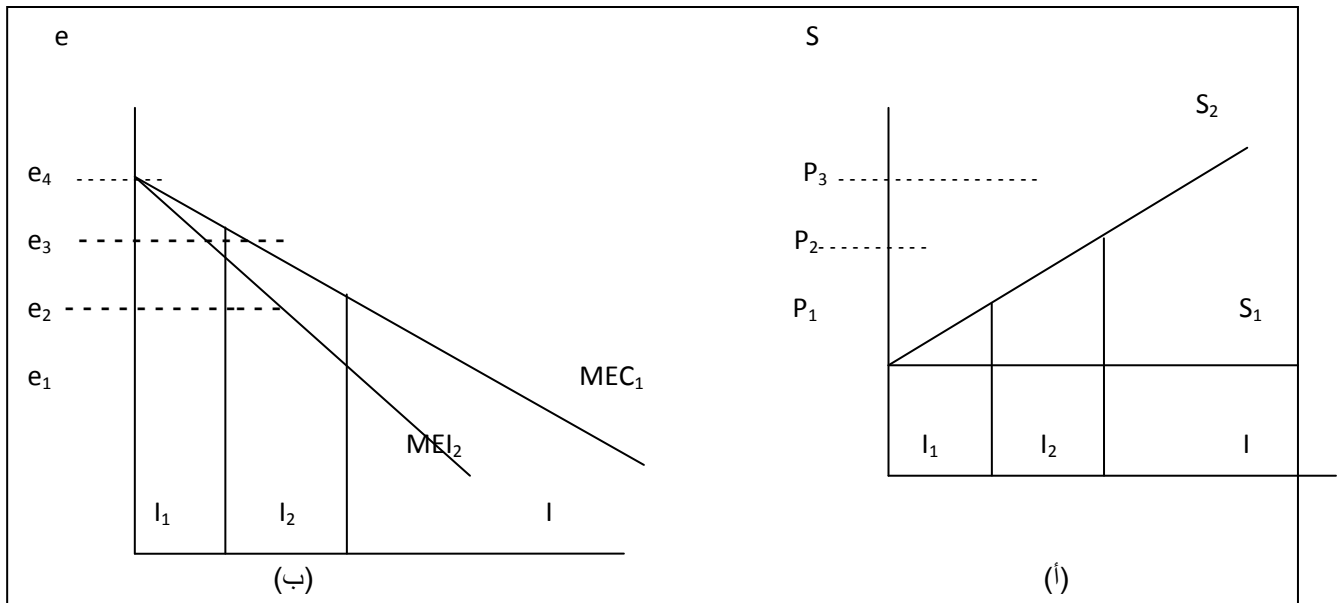
الشكل رقم (03): متوسط تكلفة عرض معدات جديدة



المصدر: يوجين أ.ديوليو، مرجع سبق ذكره، ص99.

وبزيادة استخدام إمكانيات الإنتاج، فإنّ MEC لكل المشروعات الاستثمارية تنخفض بفعل ارتفاع تكاليف العرض لرأس المال الجديد، الشيء الذي يؤدي بمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال الكلي إلى الإنحدار عما هو عليه، وفي نظرية الإقتصاد الكلي نؤكد أثر زيادة تكلفة عرض رأس المال الجديد على المعدلات المتوقعة للمشروعات الاستثمارية بإطلاق اسم " الكفاية الحدية للاستثمار " على المنحنى الأشد انحدارًا. ومن خلال الشكل الموالي نجد منحنى عرض رأس المال الجديد S_1 ، ومنحنى الكفاية الحدية للاستثمار كما يلي:

الشكل رقم (04): الكفاية الحدية للاستثمار

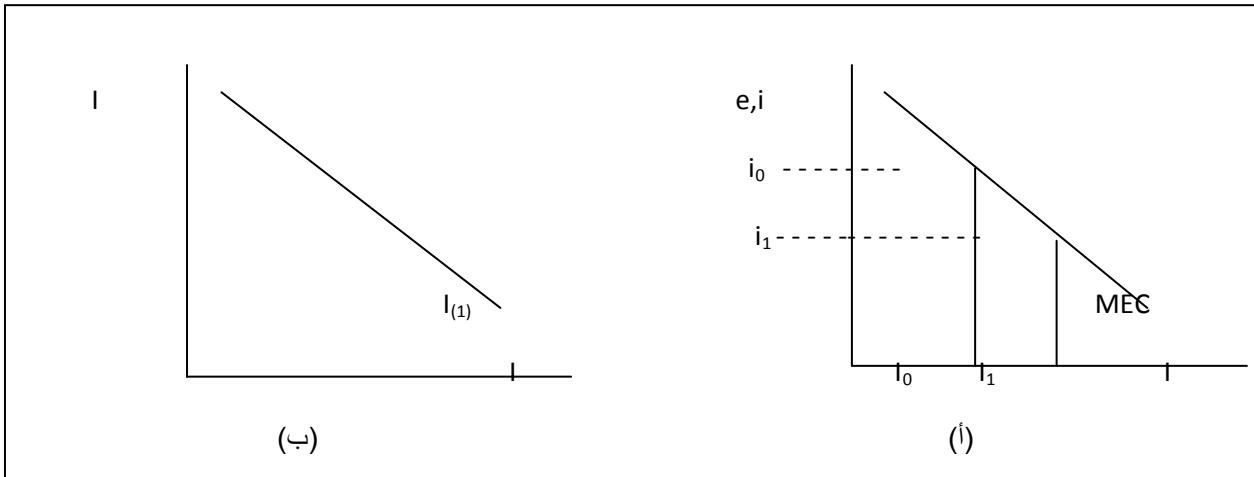


المصدر: يوجين أ.ديوليو، مرجع سبق ذكره، ص100.

يعتبر منحني الكفاية الحدية لرأس المال MEC_1 مشتق من S_1 حيث عرض رأس المال الجديد متوفر بتكلفة ثابتة P_1 وللإضافات الرأسمالية I_1 ، I_2 معدلات عائد متوقعة لا تقل عن e_3 و e_4 على التوالي، ويعتبر منحني الكفاية لحدية للاستثمار MEI_2 مشتق من منحني العرض S_2 ، حيث رأس المال الجديد I_1 ورأس المال الجديد I_2 متوفران بتكلفة عرض P_2 ، P_3 على التوالي. وحيث أنّ الكفاية الحدية لرأس المال للمشروعات الاستثمارية تتخفض بارتفاع تكلفة العرض لرأس المال الجديد، فإنّ معدلات العائد المتوقعة لـ I_1 ، I_2 هي e_1 و e_2 على التوالي سوف تكون أقل مما كانت تكلفة عرض رأس المال الجديد ثابتة عند P_1 .

وبالرجوع للتحليل الاقتصادي الكلي نجد أنّ الشركات تضيف لرصيداها من رأس المال طالما أنّ معدل العائد المتوقع e من مشروع استثماري يفوق تكلفة اقتراض أو استخدام الأرصدة المطلوبة لشراء معدلات جديدة i ، وهذا ما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): منحني الطلب على الاستثمار



المصدر: حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 58.

يمكن تصوير العلاقة بين معدل العائد المتوقع وبين حجم الاستثمارات أو الأصول الرأسمالية في الشكل رقم (05)، ويتضح من هذا الشكل أنّ منحني الكفاية الحدية لرأس المال يمثل الطلب على

الاستثمار، وهو مجموعة من النقط التي تمثل كل منها مستوى معين من معدل العائد المتوقع، ومستوى الاستثمار الذي يتماشى مع هذه الأسعار، فإذا كان سعر الفائدة i_0 فإن الشركات تكون مستعدة لإضافة I_0 مشروعات استثمارية. وإذا كان سعر الفائدة i_1 فإن المشروعات الاستثمارية الإضافية ستكون مربحة، وتكون الشركات مستعدة لإضافة I_1 إلى رصيدها الاستثماري دالة متناقصة كسعر الفائدة $I = I(i)$.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار، المفهوم والمكونات

يستخدم مصطلح المناخ الاستثماري على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية بصورة عامة، وفي الدراسات المتعلقة بالاستثمار بصورة خاصة، وهو يتسع أو يضيق بحسب السياسة المتبعة للترويج الاستثماري، فإن الاستثمار بغض النظر عن نوعه أو مجاله، يظل محكوم بعاملين اثنين هما: عامل المخاطرة وعامل العائد. وبحسب هذه العوامل المؤثرة على مستوى المخاطرة أو على مستوى العائد يكون المناخ الاستثماري، إما مناخًا ملائمًا للاستثمار أو غير ملائمًا وبالتالي طاردًا للاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

إن مناخ الاستثمار يعبر بدرجة كبيرة عن مناخ الأعمال، لأن مفهوم الأعمال يعبر عن الاستثمار بالمفهوم الواسع الذي يعني توظيف الأموال من أجل تحقيق الأرباح، وذلك إما في المشاريع الإنتاجية أو التجارية (استثمار حقيقي)، أو في الأصول المالية (استثمار مالي). بالإضافة إلى أن المستثمر في مشروع إنتاجي يهدف في النهاية إلى تصريف منتجاته أو خدماته، وبالتالي فإنه أثناء دراسته لمناخ الاستثمار لا يكتفي بالعوامل المؤثرة على مشروعه بل يتعدى ذلك إلى العوامل المؤثرة

على التجارة والتبادل. وعلى ذلك فإنّ مناخ الاستثمار ومناخ الأعمال مصطلحان مترابطان ويعبران عن المعنى نفسه¹.

ويشير مصطلح الأعمال إلى كل جهد بشري منظم وموجه لتحقيق هدف معين من خلال انتقال سلعة أو خدمات من حالة لأخرى أو بين فرد وآخر. وبذلك فإنّ انتاج سلعة وتسويقها لهدف معين وهو الربح بعد الأعمال.

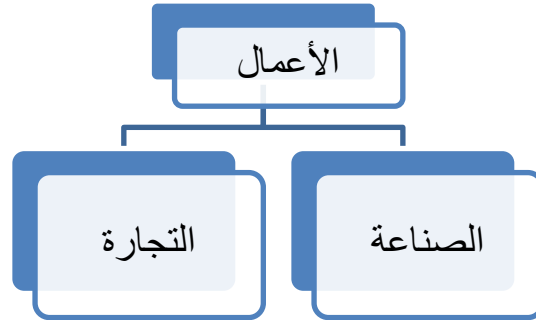
فالأعمال هي: "كافة الأنشطة المبدولة لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية بهدف تحقيق الأرباح²". أي هي النشاطات التي من خلالها يقوم فرد أو مؤسسة ويشكل منتظم بإنتاج أو تبادل سلع وخدمات بهدف تحقيق الأرباح، فطبيعة الأعمال يمكن تحديدها من خلال أنّها:

- نشاط اقتصادي: فالأعمال تعتبر نشاط اقتصادي كونها تهتم بخلق الثروة عن طريق اشباع الحاجات الإنسانية.
- نشاط انساني: الأعمال تعتبر نشاط اقتصادي، وكل نشاط اقتصادي يقوم على العنصر البشري، فالأعمال تعتبر من الأنشطة الإنسانية المهمة.
- عملية اجتماعية: فالأعمال يتم تسييرها من قبل الملاك والعمال مع مساعدة المهنيين والعملاء، ولهذا فالأعمال تعتبر عملية إجتماعية.
- نظام: فالأعمال هي الترتيب المنهجي لعناصر مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق هدف معين وفق خطة راسخة.

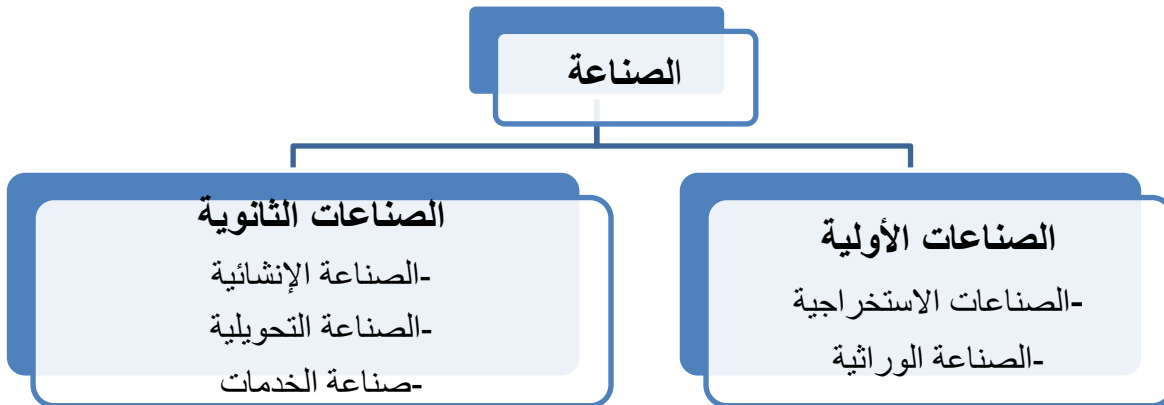
¹- يحي مصلة، (2012): دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص67.

²- نهال فريد مصطفى ونبيلة عباس، (2006): أساسيات الأعمال في ظل العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص26.

فالأعمال هي نشاط يقوم على مختلف الأشخاص المنتجين بانتظام، أو يقوم على تبادل السلع والخدمات لتحقيق الأرباح، إذن فالأعمال يمكن تقسيمها إلى ¹: الصناعة أو التجارة.



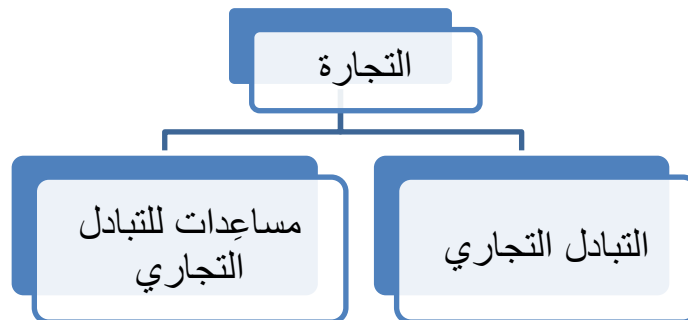
- الصناعة: تعتبر الصناعة مرتبطة بالإنتاج وتحضير المنتجات والخدمات، حيث يتم تحويل المواد الخام إلى السلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، والتي لديها القدرة على تلبية الإحتياجات البشرية، أو يمكن استخدامها في صناعة أخرى كمعدات أساسية، وبعبارة أخرى فالصناعة تدل على أنّ جزء من أنشطة الأعمال يغطي عمليات استخراج، إنتاج وتصنيع المنتجات، وتنقسم إلى:



- الصناعات الأولية (Primary Industry): تهدف الصناعات الأولية إلى إنتاج واستخراج المواد الخام، والتي تستخدم في الصناعات الثانوي، وتتفرع الصناعات الأولية إلى:

¹ -Virtual University of Pakistan, Introduction to Business-MGT211, P3-4, site Web: api.ning.com consulté le (28/03/2015) à 17:00 h.

- الصناعة الإستخراجية: والتي تعمل على استخراج أو إنتاج المواد الخام من تحت أو فوق سطح الأرض مثل استخراج النفط والغاز والفحم.....إلخ.
- الصناعة الوراثةية: هي التي تعمل في مجال استنساخ وإعادة إنتاج بعض الأنواع من الحيوانات والنباتات، مثل مزرعة الدواجن، صيد الأسماك، ومزرعة الألبان.....إلخ.
- **الصناعات الثانوية (Secondary Industry):** تهدف الصناعات الثانوية إلى استخدام المواد الأولية التي تم استخراجها من طرف الصناعات الأولية، وتحويلها إلى سلع تلبية الرغبات المختلفة، وتنفرع الصناعات الثانوية إلى:
 - الصناعة الإنشائية: وتضم كافة أنواع الانشاءات في هذه الصناعة كالمباني، الطرق.
 - الصناعة التحويلية: يتم تحويل المواد الأولية إلى بعض السلع تامة الصنع أو نصف المصنعة، مثل النسيج، المواد الغذائية.....إلخ.
 - صناعة الخدمات: أي تلك التي تعمل في مجال تقديم الخدمات مثل المحامين، الأطباء، المستشارين..إلخ.
- **التجارة:** وتعتبر المكون الثنائي للأعمال، وهي تشمل جميع الأنشطة، الوظائف، والمؤسسات التي تشارك في نقل البضائع التي تنتج في مختلف الصناعات من مكان إنتاجها إلى المستهلكين النهائيين، فالتجارة تشمل شراء وبيع السلع، وتبادل السلع، وتوزيع السلع تامة الصنع. وتنقسم التجارة إلى:



- التبادل التجاري (Trade): ويشمل إجراءات نقل أو توزيع السلع المصنعة من قبل الأشخاص أو الصناعات، والموجهة للمستهلك النهائي، وتتفرع إلى تجارة داخلية (جملة وتجزئة) وتجارة خارجية (استيراد وتصدير).
- مساعدات التبادل التجاري Aids To Trade: وهي تشمل جميع الجوانب المفيدة في المبادلات التجارية مثل النقل، التأمين، الإعلان، الاتصالات وغيرها¹.

عند دراسة أثر البيئة على المشروع، فمن الضروري أخذ مفهوم البيئة بمعناها الواسع، أي كل ما تضمنه من مكونات وأبعاد مختلفة المؤثرة على المشروع والمكونة لبيئة الاستثمار، والتي عرفها هاولي Hawley بأنها: "جميع الظواهر خارج المشروع وتؤثر أو لديها إمكانات التأثير على المشروع".

كما عرفها الكاتبان wren و Voich بأنها تلك: "الأحداث والمنظمات والقوى الأخرى ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، والتكنولوجية والسياسية، والواقعة خارج نطاق السيطرة المباشرة لإدارة المشروع".

يلاحظ أنّ جهات النظر السابقة بشأن بيئة الاستثمار (الأعمال) تتبنى نظرة عامة شاملة حول البيئة، إذ تتضمن جميع العوامل والظروف المحيطة والتي يصعب حصرها وقياسها، كما أنّ بعض هذه الظروف والعوامل أو كثيرا منها قد لا تكون له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع الاستثماري.

إنّ تقييم البيئة الخارجية يحدد التغيرات الإيجابية (فرص) والتغيرات السلبية (تهديد)، والاهتمام بهذه التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية هو لب العملية الاستراتيجية، التي من خلالها يتم

¹ - Virtual University of Pakistan, Idem ,P5.

وضع حدودا للبيئة الخارجية التي سوف يتعامل فيها المشروع الاستثماري¹. وقد تقتصر البيئة الخارجية على البيئة المحلية أو تمتد لتشمل العالم كله، نظرا للاتجاه نحو عالمية التجارة وثورة الاتصالات التي جعلت العالم قرية يُسمع ويُرى فيها ما يحدث في أي مكان كأنه سوق واحدة، فمن الخصائص العامة للبيئة المعاصرة والتي تفرض على المشروعات تحديات وضغوطا كبيرة يمكن أن تؤثر كثيرا على عملياتها وقراراتها المختلفة، ومن بين تلك الخصائص والتحديات:

- **ظاهرة العولمة (Globalization):** إنّ ظاهرة عولمة الاقتصاد واتفاقيات التجارة الدولية وغيرها من الاتفاقيات الدولية سوف تفرض على المشروعات تحديات كثيرة ومن أهمها:
 - **الجودة (Quality):** سوف تجد المشروعات نفسها أمام ضغوط كبيرة للعمل باستمرار على تحسين جودة منتجاتها، الأمر الذي يدفع المديرين إلى تبني وتطبيق منهجية متكاملة في إدارة الجودة الشاملة.
 - **أما التحدي الثاني الذي يصاحب عولمة الاقتصاد فهو المنافسة (Competition) حيث يتسع الأفق الجغرافي للمنافسة.**
- **دينامية البيئة واضطرابها (Turbulence):** سوف تستمر المشروعات بمواجهة تغييرات وتقلبات متسارعة في شتى المجالات من اقتصادية وثقافية وتقنية وغيرها.
- **تزايد درجة عدم التأكد البيئي (Uncertainty):** إنّ كثيرا من التغيرات والتقلبات التي تواجه المنظمات لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها أو احتساب احتمال حدوثها، وبعض الظواهر لا تخضع للقوانين المعروفة، وهي مزيج من الفوضى والنظام، ويصعب إدراكها والسيطرة عليها.

¹- مفكرة الإسلام، تقييم البيئة الخارجية، من الموقع : consulté le 28/03/2015 , islammemo.cc

- **التعقد الفني (Technical Complexity):** إنّ دينامية البيئة وتنوعها والعولمة وغيرها،

سوف تزيد من الحاجة إلى معلومات فنية بالغة التعقيد من أجل اتخاذ القرارات اللازمة .

- **الثروة المعلوماتية (Information explosion):** وما يصاحبها من تدفق هائل وسريع

في المعلومات الغزيرة التي يجب معالجتها وتحليلها والاستفادة منها.

- **القيود البيئية (Restrictiveness):** تضطر المشروعات أحياناً للعمل في ظل قيود

معينة قد تكون قانونية أو سياسية أو اقتصادية، وكذلك ضغوط متزايدة في مجال ترشيد

استخدام الموارد واستغلالها لما فيه مصلحة للأجيال القادمة.

ومما سبق يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه : "مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط

الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح

المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع القانونية

والتنظيمات الإدارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة، بعضها ثابت أو شبه ثابت،

إلا أنّ غالبيتها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة

وبالتداعي مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة ترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع

طرد لرأس المال"¹.

ويعرف كذلك على أنه: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر

في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون بلد آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل

الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أنّ عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد لآخر، والتي

تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...) والأنظمة

¹ - عبد القادر علي، (2004): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 34، ص5.

والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر¹.

كما يمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه: "مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا"².

مما سبق يمكن القول أنه ليس من الضروري التمييز بين المعنى الضيق والواسع لسياسة الاستثمار حتى نحدد ماهية مناخ الاستثمار، لأنّ هذا الأخير هو مناخ شامل لكافة السياسات المذكورة، وإنّما مناخ الاستثمار أوسع من الحوافز والتسهيلات والامتيازات والضمانات وغيرها، الممنوحة بغرض تشجيع الاستثمارات، فهو مفهوم مركب ومتطور يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، وهو مرتبط كذلك بالمؤسسات والسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية³.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

يعتبر مناخ الاستثمار مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكوّن أو تهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة للاستثمار، ولا يكن الوصول لمناخ مشجع إلاّ بتكامل تلك الأنظمة والسياسات مع توفر البنى التحتية الملائمة، ورغم أنّ الوصول إلى ذلك دفعة واحدة قد يكون صعباً، إلاّ أنّ وجود سياسة

¹ - النجار سعيد، (1991): نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص126.

² - Khindria Tony, (1993) : India industrial trade and budget policy, International business law journal, N:3, P303.

³ - محمد داودي، (2011): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، بيروت، لبنان، 11-13 فرييل، ص5.

استثمارية واضحة، وكذلك تشجيع مستمر وعقلية مرنة ومنفتحة نحو الاستثمار تمنح ميزة إضافية للاستثمار. ومن خلال ذلك يمكن تقسيم مكونات مناخ الاستثمار إلى الأقسام الثلاثة التالية:

أولاً: النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي: ويشمل ما يلي:

1-1- النظام السياسي والاستقرار الأمني: إنّه من الثابت بالملاحظة أنّ ثمة علاقة مرتبطة بين

ظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة النمو والتقدم الحضاري في المجتمع، وعليه فالاستقرار السياسي هو مفتاح التطور والتنمية، ذلك لأنّه يؤثر على جميع النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن هنا تبرز الأهمية الكبرى.

ويبرز أثر الاستقرار السياسي على الناحية الأمنية في المجتمعات بصورة واضحة، فالمجتمعات غير المستقرة سياسياً هي التي تشهد اضطرابات وتحولات أمنية، لأنّ ذلك الاضطراب هو نتيجة حتمية لعدم الاستقرار، كما يلاحظ أنّ غالبية المجتمعات المضطربة هي التي تنتهج أساليب بعيدة كل البعد عن الخيار السياسي¹. فالنمو الاقتصادي والوضع السياسي والأمني في المجتمع تشملهم علاقة مباشرة، فالنمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على قلة الأخطار الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي، وذلك أنّ الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت وغير متراخ إن قلّت تلك الأخطار، فيما تُفرض ضرائب مالية إضافية على الدولة لتغطية نتائج تلك الأخطار إن وُجدت، كما أنّ الأخطار السياسية هي الأكثر تأثيراً على الوضع الاقتصادي في المجتمع²، لأنّها لا تشجع على الاستثمار والإبداع والنمو وفتح آفاق مستقبلية نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع.

¹- جابر عدنان نعمة خليل، (2012): الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع، من الموقع: www.alwasarnews.com consulté le 20/05/2012.

²- حجازي عبد الحميد الجزار، (2013): العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 64، ص126.

1-2- درجة الانفتاح الاقتصادي: يُنظر لانفتاح الاقتصادي على أنه سياسة تعتمد على إزالة

كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد، من أجل تحقيق التزواج بين رؤوس الأموال والتكنولوجيا لمحاولة زيادة الإنتاج، وإحلاله محل الواردات، وتصدير الفائض وتشغيل الأيدي العاملة والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات. ويعرف الانفتاح الاقتصادي كذلك على أنه إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية الخاصة، المدفوعة بدافع الربح وحده، والتخلي التدريجي عن الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات، وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية، والالتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجيا إنتاجية ممكنة¹.

ومن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول من خلال تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، نجد ما يسمى بـ "المنافع الديناميكية"، أي الاتصال بسوق عالمية كبيرة من شأنه أن ينشط الابتكار ونمو الانتاجية على مستوى الشركات، وبالتالي زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض درجة تركيز الصادرات²، مما يؤدي بالاقتصاد إلى تقادي الهزات الخارجية ويستتبع ذلك عدم فرض قيود على حركات عناصر الإنتاج، وهو ما يحاول رأس المال الأجنبي إيجاده.

1-3- حجم السوق واحتمالات النمو: يُعد حجم السوق واحتمالات النمو العوامل الهامة المؤثرة

على قرار توطن الاستثمار، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزايا من تدفق الاستثمار، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، نصيب الفرد من الناتج

¹ محمد سلامة، (2002): الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء للطباعة النشر، الإسكندرية، مصر، ص90.

² حازم بدر الخطيب، (2006): أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاسها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، ص108.

المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق، وبالتالي احتمالاته المستقبلية .

لقد وجدت الدراسات العلمية أنّ هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم السوق وبين الاستثمار، حيث أنّ ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي، وجذب المزيد من الاستثمارات لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات¹ .

1-4- قوة الاقتصاد المحلي ونموه: ترتبط قوة الاقتصاد المحلي بالنمو الاقتصادي، والذي يعني

حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن² . حيث نجد النمو الاقتصادي الموسع والذي يعني أنّ نمو الدخل يتم بنفس نمو معدل السكان، أي أنّ الدخل الفردي ساكن، كذلك نجد النمو الاقتصادي المكثف بمعنى أنّ نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإنّ الدخل الفردي يرتفع³ .

يتحدد النمو الاقتصادي بالعديد من العوامل تتمثل أساسا في عنصر العمل الذي يتحدد إنتاجيته بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية، كذلك عنصر رأس المال الذي يعتبر عنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة، ونجد أنّ عنصر التقدم التقني يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة

¹ - منور أوسريير وعليان نذير، (2005): حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 117.

² - عبد القدر محمد عبد القادر عطية، (2003): اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 11.

³ - Jacques Brasseur, (1993) : Introduction à l'économie de développement , armond Colim Edition, Paris, rance, P13.

جديدة في العملية الانتاجية ،الأمر الذي سيؤدي حتما إلى زيادة الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

1-5- التكاليف والبنية الأساسية: يهتم المستثمر بثلاث عناصر أساسية للتكاليف هي: تكلفة

المواد الخام ،اليد العاملة والضرائب على الأرباح، بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم¹. عند تحديد قيمة تكاليف المواد الخام واليد العاملة ينبغي النظر في مدى وفرها في البلد أم أنها ستقوم بعملية استيرادها ،وفي هذه الحالة يُؤخذ عنصر جديد في الحساب هو سعر صرف عملة البلد ومدى استقراره أو تقلبه، كما أنّ عدم استقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يحفز تدفق الاستثمار، بسبب خسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو الأثير فيها.

ويخصوص اليد العاملة نلاحظ أنّ انخفاض تكلفتها لم يعد عنصر جذب قوي للاستثمارات ،إذ ينبغي أن يصحب انخفاض التكلفة، الجودة المرتفعة ،العمالة المنتجة، التدريب على المهارات الصناعية، وتحقيق الانضباط لعنصري العمل والإدارة².

ويُنظر للضرائب على الأرباح من زاوية مدى ثقلها وشفافيتها، ووضوح قواعد حسابها وإجراءات تسديدها دون التأثير سلبيًا على سيولة المشروع، وكذلك نجد أنّ معدل التضخم يؤثر على تكاليف الانتاج وأسعار البيع، ومن ثم على ربحية المشروع الاستثماري.

أمّا بالنسبة للبنية الأساسية ،يهتم المستثمر بمدى توافر المرافق العامة، وجودة الخدمات التي تقدمها وشبكة النقل واتساعها ووفرته، ومدى توافر أدوات الاتصال المتقدمة والطاقة

¹- عبد الكريم بعداش، (2008): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص62.
²-المرجع نفسه، ص63.

وغيرها من البنى المُكَمَّلة والميسرة للنشاط الانتاجي والتجاري للمشروع الاستثماري، والتي يقع انجازها على عاتق الدولة وليس المستثمر .

1-6- درجة مخاطر الاستثمار: من الملاحظ أنه إذا قلت المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار ،ويقصد بمخاطر الاستثمار إمكانية التغير في الأرباح الناتج بسبب التغيرات في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروعات الاستثمارية محل الدراسة، ويرتبط هذا النوع من المخاطر بأخطاء التنبؤ التي يتم عملها بسبب القبول السوقي للمنتجات، التغيرات التكنولوجية المستقلة، درجة العلاقة الزمنية المتداخلة للتدفقات النقدية ،التغيرات في التكاليف المرتبطة بالمشروع وغيرها من المخاطر البيئية التي سيتم التعرض لها. ولمخاطر الاستثمار مصادر عديدة يمكن تقسيمها حسب نوع المخاطر التي تسببها¹ فهناك عوامل تسبب المخاطر المنتظمة ،كمخاطر أسعار ومعدلات الفائدة، والتغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، مخاطر السوق، وتقلبات معدلات ضريبة الدخل وغيرها، وعوامل تسبب المخاطر الغير منتظمة كمخاطر الإدارة و المخاطر الصناعية. وكذلك نجد عوامل تسبب المخاطر المنتظمة والغير منتظمة (مخاطر مختلطة) كالرفع المالي والرفع التشغيلي.

ثانيا: قوانين وتشريعات الاستثمار

تؤدي العوامل القانونية دورًا مميزًا في استقطاب الاستثمار ونموه وتطوره، ذلك أن المستثمر لن يُقدِّم على الاستثمار إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية². وتعني تشريعات الاستثمار وقوانينه وطنية كانت أو دولية دور مهم في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي لدفع الاستثمار الوطني أو الأجنبي إلى استثمار أمواله وخبرته الفنية العلمية ،بشكل لا يؤدي إلى

¹ مجلس العمل السوداني، إدارة المخاطر الاستثمارية، من الموقع: www.sdbcuae.com . 19/05/2015 consulté le
² عبد الواحد الفار، (1980): طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية في ظل نظام دولي قانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص122.

الإضرار بالاقتصاد الوطني للدولة، ويتجسد ذلك عموماً من خلال تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان لأنماط الاستثمار على النحو التالي:

- إصدار تشريعات داخلية لتنظيم الاستثمار، وذلك بوضع قواعد محدودة لمعاملتها سواء من حيث استقطابها، أو حمايتها أو تصنيفها، وتتضمن تلك التشريعات ضمانات محلية ومزايا مختلفة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الدولة المستقطبة للاستثمار، ولا بد من الإشارة في هذا الشأن أنه على الدولة أن تُعامل الاستثمار الواحد على أسس واضحة وثابتة، ويتم ذلك بتحسين تقديراتنا من خلال إعداد تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان للاستثمار ويشمل جميع جوانب الاستثمار.
- يجب أن تتطوي تشريعات الاستثمار على كيفية ممارسة الدولة لحقوقها في الرقابة على الاستثمار خاصة الأجنبي الوافد إليها. حيث لا تسمح الدولة المستقطبة بالمساس أو السيطرة على ثرواتها الاقتصادية الوطنية، أو إخلال منافسة غير متكافئة أو غير مرغوب فيها، هذا ما يهدد أمنها وسلامتها الاقتصادية¹.

إنّ تشجيع الاستثمارات بحاجة إلى بيئة تشريعية وقانونية مميزة وخاصة لجذب الاستثمارات من دول العالم، والملاحظ في هذا المجال أنه

- كلما تميزت قوانين وتشريعات الاستثمار بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

¹- دريد محمود السامراني، (2006): الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص81.

- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار من عدم مصادرة، وعدم تأمين الأموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح للخارج، وخرج ودخول رأس المال المستثمر وغيرها، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.

- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز، والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية وخلافه، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

ثالثا: السياسات الاقتصادية: تعد السياسة الاقتصادية مجموعة من القواعد والوسائل الأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة¹. وهناك عدة أنواع من السياسات الاقتصادية، كسياسة الضبط، سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي، سياسة الإنكماش وسياسة الإنعاش، وللدولة اختيار السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق جملة من المتطلبات التي تراها مناسبة، فالسياسة الاقتصادية بالمعنى الضيق يمكن أن تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي، مثل الانتاج والاستثمار والاستهلاك والإدخار والصادرات والواردات والصرف الأجنبي والأجور². أمّا السياسة الاقتصادية بمعناها الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية والسياسة المالية بالإضافة إلى السياسة التجارية.

3-1- السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية، سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، أو بمعنى آخر أنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج

¹ - عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص05.

² - حمد جامع، (1990): التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، ص214.

الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها، وتجنب الآثار غير المرغوب على كل من الدخل والناتج القومي وعلى مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية¹. وفيما يخص دور السياسة المالية في جذب الاستثمار سيتم تناولها من شقين:

• **سياسة الإنفاق العام:** تنقسم النفقات العامة إلى نفقات وظيفية ونفقات تحويلية، ونفقات رأسمالية، وكل نوع من هذه النفقات له تأثير على مناخ الاستثمار، فالنفقات الوظيفية تشمل في غالب الأحيان المصاريف الإدارية والمرتبات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة، إنَّ النظام الإداري السائد في الدولة يعتبر من العوامل الهامة لخلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار، وهذا ما جعل العديد من الدول النامية في إطار تحسين المناخ الاستثماري، تنتهج سياسات تحسين النظم الإدارية، ومن أهم مظاهر البيئة الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على رخصة إنشاء المشروع الاستثماري، كما يتطلب ذلك تخفيض بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية². إنَّ كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمور الاستثمار فيما يخص التخطيط، التنفيذ والمتابعة الترويج وغيرها، يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، أمَّا النفقات التحويلية تدفعها الدولة نقدًا دون أن حصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة، وتأثير هذه النفقات يكون واضحًا على مناخ الاستثمار في حالة توجيهها لمنتجي القطاع الخاص، إذ أنَّها تمنح لتشجيع المنتج محليًا على تخفيض بين السلع للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية، ومن

¹ - محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، (2000): المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص182.
² - سالكي سعاد، (2011): دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص133.

أهم هذه النفقات "علاوات الاستثمار" التي تقدم بصفة عامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكي تحصل على هذه المنح يجب أن تملك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة¹.

وفيما يخص النفقات الرأسمالية تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، خاصة إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية، لأنّ هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار².

وتتمثل هذه النفقات في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية، وكل ما له علاقة بالاستثمار، والتي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق اربح.

• **السياسة الضريبية:** إنّ الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي -الوزن الضريبي- تدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة، فكل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة، والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة³. وتجلّى آثار السياسة الضريبية من خلال الحوافز الضريبية التي تؤثر على اختيارات المستثمرين بين العروض الاستثمارية المتاحة، أو عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة أو محتملة، أو عندما تكون نتائج الفرص الاستثمارية منخفضة العائد الخاص مرتفعة العائد الاجتماعي، كما

¹- المرجع السابق، ص136.

²- محمد عبد العزيز عبد الله، (2005): الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والوزيع، الأردن، ص73.

³- بن علي عزون وعبد الكريم قندوز، (دون سنة): مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص11.

تزيد أهميتها في الدول النامية التي يكون فيها نظام السوق غير فعال في تخصيص الموارد الاقتصادية، نظرا لتدخل الدولة في تحديد أسعار غالبية السلع وعوامل الانتاج¹. ومنه فإنّ الضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا الأثر جلياً بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة في الاستثمار.

3-2- السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية. تتمثل السياسة النقدية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ويعمل البنك المركزي على التأثير على عرض النقود ليوّجه النشاط الاقتصادي حسب متطلبات الظروف الاقتصادية، تتعدد أهداف السياسة النقدية، حيث نجد في الأجل القصير تعمل على الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد والمتمثلة في الاستخدام الكامل والاستقرار في الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات والتوسع الاقتصادي، أما في الأجل الطويل فإنّ هذه الأهداف تتمثل في التوجيهات الكبرى التي تحدها الدولة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُبنى السياسة النقدية على التأثير في حجم الاستثمار من خلال استخدام ما يسمى أدوات السياسة النقدية التي تتمثل في:

¹ -يونس البطريق أحمد وسعد عبد العزيز عثمان، (2000): النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص91.

• **سعر الصرف:** إنّ المقصود بسعر الصرف عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى¹، كما ينظر إليه من زاويتين، الأولى على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، أما الثانية يمكن النظر إليه على أنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الوطنية².

وقد عرف تطور سعر الصرف ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، وقد تميزت فترات تطور سعر الصرف باستخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، وتمّ تحديده في أطر النظرية الاقتصادية، إنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بتقلبات أسعار الصرف، ذلك باعتبار أنّ هذه التقلبات تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج، أو إعادة توزيعها. كما أنّ التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثيرات سلبية باعتبارها تصعب القيام بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية المتعلقة باختيار وتقييم المشاريع، كما أنّها قد تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة³، كما أنّه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الانتاجية لهذه الدولة، باعتبار أنّ لحجم وكفاءة الجهاز الانتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما زادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما زادت حركة

¹ الطاهر لطرش، (2004): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص96.

² سامي عفيفي حاتم، (1994): التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ص23.

³ ناصري نفيسة، (2011): أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الجنبية المباشرة في البلدان النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص133.

رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة الوطنية فيحدث العكس تماما، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة¹.

- **معدل الفائدة:** هو العائد على استثمار الأموال لمدة زمنية محددة مقابل تنازل المقرض عن التصرف بأمواله طيلة فترة احتساب العائد والذي غالبا ما يكون سنويا، تستطيع السياسة النقدية للدولة أن تشجع الاستثمار عن طريق تخفيض سعر الفائدة من خلال استخدام الدولة لوسائل السياسة النقدية للبنك المركزي وهي عمليات السوق المفتوح، سياسة سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني التي يمكن عن طريقها التأثير على عرض النقود².

¹- ناصري نفيسة، المرجع السابق، ص93.
²- الاستثمار والنشاط الاقتصادي، من الموقع. www.olc.bu.edu.eg consulté le 24/05/2015.

خلاصة الفصل:

تعد التنمية هاجس كل البلدان وخاصة المتخلفة منها فنجد أنّ تطوير القوى الانتاجية يُعد أهم الأولويات لديها، وهو ما يقتضي رفع حجم الاستثمارات على حساب الاستهلاكات غير الانتاجية اللذان يشكلان مجموع الفائض الجاري. ومن الأمور المهمة المتعلقة بالفائض الجاري هو كيفية رفع حجمه، حيث نجده يأخذ الوسيلتين بعين الاعتبار، إمّا بالضغط على الاستهلاك الانتاجي الذي يمثل دخول العمال، وإمّا برفع إنتاجية العمل بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال. فالغرض من رفع حجم الفائض الجاري هو استخدام جزء من الفائض لخلق موارد انتاجية ثابتة زيادة عن تلك التي كانت موجودة، وبالتالي فهو يُنمي قاعدة انتاجه المادية عن طريق توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع. مع التأكيد أن توسيع الطاقة الانتاجية تتم ضمن بيئة استثمارية تتكون من جملة من الظواهر التي تؤثر أو لديها امكانات التأثير سلبا أو ايجابا على فرص نجاح عملية توسيع الطاقة الانتاجية.

الفصل الثاني

تنافسية المؤسسات الاقتصادية بين
الدور الحكومي وصناعة الأسبقيات

مقدمة الفصل:

إنّ المؤسسة الاقتصادية تسعى لتحقيق الأهداف التي سبق تحديدها من قبل الإدارة، فالأهداف تشكل النقطة الأولى لصياغة الاستراتيجية المناسبة، وهذا بمراعاة الترابط والتنسيق بين هذه الأهداف ومعالجة ما قد يكون بينهما من تعارض. فالهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسة - كنظام مفتوح- إلى تحقيقه على امتداد كافة مراحل تطور اقتصادها هو ضمان البقاء والاستمرار في السوق، و مما لا شك فيه أنّ خلق القيم، يعتبر مطلباً حيويًا وضرورة ملحة لتحقيق الهدف، إذا لا مبرر لوجود مؤسسة لا تخلق القيمة ليس للمساهمين فيها فحسب، بل لكافة الأطراف التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بنشاط المؤسسة في إطار سعيها لتحقيق أهدافها. ومن المهم أن يكون للمؤسسة مكانة تنافسية تتجلى في مدى قدرة المؤسسة على اقتطاع حصة من السوق والدفاع عنها وتوسيعها، من خلال خلق قيمة لزيائن أفضل من المنافسين، ولا يتحقق ذلك إلا بإرضائهم والاستجابة السريعة لمتطلباتهم، سواء بشأن السعر أو الجودة أو أجل التسليم. الأمر الذي يزيد من امتلاك المؤسسة لمقومات صناعة الأسبقيات التنافسية، ما يمكّن الاقتصاد من حيازة قدرات ومزايا ارتقائية تنافسية.

المبحث الأول: فشل المؤسسات الاقتصادية وتحضير الاستراتيجية العامة

إن التنبؤ بفشل الشركات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لما له من آثار سلبية على مستوى الشركة و المستثمرين و على مستوى الاقتصاد ككل. وتتبع أهمية التنبؤ بفشل الشركات من اهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع الشركة سواء كانت هذه الجهات داخلية أو خارجية و منها (المستثمرون، المصارف، الإدارة، الجهات الحكومية...). و انطلاقا من بعض ارهاصات الفشل في الميدان بادر Ansoff إلى التفكير في التسيير الاستراتيجي الذي يعتبر نمط للتفكير وممارسة تأخذ بعين الاعتبار مختلف أبعاد المؤسسة داخليا و خارجيا. و بالتالي فالتحدي المفروض على التسيير الاستراتيجي هو ضمان التنافسية.

المطلب الأول: مظاهر فشل المؤسسات الاقتصادية

يعرف الفشل بأنه "عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، و من ثم فهي في طريقها إلى الإفلاس قانونا والتصفية"¹، و يعرف كذلك بأنه "عجز عوائد الشركة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، و عدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات"²

و في الواقع نجد أن أغلبية الدراسات التي تعني بالمؤسسة الاقتصادية تركز على شرح عوامل نجاح المؤسسات، و لعل من المفيد دراسة أسباب و مظاهر فشل المؤسسة الاقتصادية لما له من أهمية بالغة لأصحاب المشاريع في المستقبل، كذلك بالنسبة للمسيرين الحاليين.

¹-yoursif ashour,majed el-farra (2002), »business failure in the gasa strip bankers and business experts view point « journal of the islamic University of gaza, Vol 10, N1, P5.

²-وحييد رمو و سيف الوتار، (2010)، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، ص12 .

و أشار ALTMAN بأنّ أكثر من 50 % من المؤسسات التي تفشل يحدث لها الفشل قبل السنة الخامسة من عمرها، كما أنّ بعض المؤسسات لا تستطيع أن تتخطى مستوى الأداء الضعيف الذي أصبح ظلّاً لها، في حين أنّ البعض الآخر يصل إلى المستوى الأعلى من الأداء ثم تفشل¹.

و بحسب إحصائية لوزارة العمل الأمريكية فإنّ حوالي 60% من مشاريع رواد الأعمال تفشل في الخمس سنوات الأولى من عمرها، و تختلف نسبة فشلها من قطاع إلى آخر، فمثلاً قطاع المعلومات والاتصالات تصل النسبة إلى حوالي 70%، و في قطاع التأمين و العقارات يصل حوالي 45% . وإذا نظرنا إلى أفضل 500 شركة في الوم أ في عام 2000 سنجد أنّ 40% من هذه الشركات تبدلت بشركات أخرى في عام 2010²، والسؤال البارز هل فشل معظم هذه المشاريع قدر محتوم أم أنّه و حتى تخرج لنا مشاريع ناجحة لابد أن تفشل مشاريع أخرى؟.

وهنا نجد أنّ نظرية ضريبة البدء liability of new ness التي طورها stinchcombe في مقالته "البنية الاجتماعية والمنظمات"، حاولت أن تفسر أسباب الفشل، حيث أشار stinchcombe إلى أنّ المجتمع عبارة عن منظومة اجتماعية معينة لها عاداتها وتقاليدها وطرق تواصل معينة التي استقرت منذ عقود من الزمن، فإذا أرادت منشأة جديدة أن تنظم لهذه المنظومة الاجتماعية فإنّها تحتاج إلى زمن، تقدم فيه نفسها للمجتمع و تتعرف عليه، و تبني لها نظام معين تستطيع من خلاله التعود على البيئة المحيطة بها، و تعرف العاملين على هذه البيئة الداخلية والخارجية وتلخص نظرية "ضريبة البدء"، أسباب أنّ المنشآت الحديثة هي أكثر عرضة للموت أو الفشل من المنشآت المعمرة بالتالي³:

¹-مصطفى طويطي ومصطفى بلمقدم، (2014): سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آليات علاجها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، ص75.

²- صحيفة مال الاقتصادية الإلكترونية.17: 21 (06/03/2015) www.maaal.com

³-المرجع نفسه.

- يحتاج العاملون في المنشآت الحديثة إلى التعود على التفاعل مع الأنظمة والهيكلية الداخلية للمنشأة الحديثة، وهذا بطبيعة الحال يأخذ وقت وجهد وقد تفشل المنشأة في تطبيقه.

-تحتاج المنشأة للوقت والجهد لبناء الثقة بين الموظفين حيث أنهم غالباً يعملون سوياً لأول مرة.

-تحتاج المنشأة الوقت والجهد لبناء علاقات مع العملاء.

واعتماداً على ما قدمه الباحث Argenti في هذا الصدد، حيث يصنف إمكانية تعرض المؤسسة إلى الفشل وفق معياري الحجم والعمر، وبالتالي يميز بين أعراض الفشل الذي يصيب المؤسسات في أطوار مختلفة، عبر الباحث Argenti عن ثلاث سيناريوهات من فشل المؤسسات، وذلك كالآتي:

أولاً: مظاهر فشل المؤسسات حديثة النشأة: تتعرض هذه المؤسسات لمجموعة من المعوقات والتي ترسم النهاية الحتمية بوصولها إلى الفشل، ويمكن توضيحها وفق التسلسل التالي¹:

-تركيز الدور على الشخص، حيث يكون للمؤسسة مُسير واحد يقوم بأداء أعمال كثيرة فينشأ ضعف في الإدارة.

- لا يوجد للمؤسسة ميزانية وبالتالي غياب مخطط للتدفقات النقدية ونظام لترشيد التكاليف.

- تحصل المؤسسة على قروض من البنوك لتغطية احتياجاتها ومتطلباتها دون تطلع لإحداث توسع أفقي أو عمودي.

- إقدام المؤسسة على ممارسة نشاطات موسعة.

¹-مصطفى طويطي ومصطفة بلمقدم، مرجع سبق ذكره، ص76.

- إمكانيات المشروع أقل بكثير من تطلعات وتوقعات المُسير، حيث يمكن حدوث هذه النقطة بعد أشهر من بداية النشاط.

- تظهر المؤشرات المالية ضعف المؤسسة نتيجة للتدفقات النقدية السالبة، و الذي ينعكس على ربحيتها.

- الاتجاه إلى التفكير بالاقتراض من البنوك مرة أخرى، الأمر الذي يوجبها تقديم تقرير عن الحالة المالية للمؤسسة.

- ظهور مجموعة من المؤشرات غير المالية.

- يتم ممارسة بعض الأعمال التي بها خطورة، وقد تحدث مخاطر طبيعية في بعض الأنشطة.

- اتخاذ المُسير لبعض القرارات غير الرشيدة كتخفيض التوازن في الأصول المتدنية، مع السعي إلى زيادة رأس المال.

- يجد المالك نفسه لا يستطيع أن يحقق ربحاً كافياً لدفع الفوائد على الدفعات المستحقة.

- إعلان صاحب المؤسسة إفلاسه اختياريًا، أو أن يتم ذلك بصفة إجبارية إذا تمّ التبليغ من طرف أحد الدائنين ، و في الحالتين يتم رفع يد المسير، ومن تمّ التفوق عن ممارسة النشاط.

ثانيا : مظاهر فشل المؤسسات غير الناضجة: أي المؤسسات الصغيرة التي تتراوح مدة إستمرارها

في السوق ما بين أربعة إلى أربعة عشرة سنة وصولاً إلى مرحلة الإنهيار الذي يترجم في الوقوع

الفعلي للفشل من خلال مجموعة من الحالات التي لخصها Argenti في ما يلي¹ .

¹- مصطفى طويطي ومصطفة بلمقدم، مرجع سبق ذكره ،ص 77-78

- ظهور العيوب الإدارية التي تصاحب المؤسسة في هذه المرحلة كوجود دور لشخص واحد في المؤسسة والتسيير غير الممنهج إلى غير ذلك.
 - يضاف إلى النقطة السابقة غياب السجلات التي تعبر عن الحركات المالية كالميزانية، خطط للتدفقات النقدية...
 - تعبر هذه النقطة على أنّ المؤسسة قد بدأت تفرض نفسها في السوق بزيادة نسبة مبيعاتها.
 - نتيجة للزيادة السرعة في المبيعات تستوجب البحث عن مصادر تمويلية جديدة.
 - الحصول على التمويل المطلوب الذي يدل على أنّ المؤسسة في حالة جيدة بإقرار المقرضين بذلك.
 - الهيمنة على جزء كبير من السوق و تحقيق الانتشار المكاني.
 - وصول المؤسسة إلى أعلى مستوياتها في جميع النواحي، كما يطلق على هذه النقطة بذروة النمو.
 - تشير هذه الوضعية إلى بوادر اختلال رغم أن المؤسسة تحقق عوائد معقولة.
 - استمرار الهبوط الشديد في مستوى الأداء، ولا يمكن الحد فيه بالتنازل عن جزء من رؤوس الأموال المنقولة .
 - الإقرار بحدوث الفشل .
- ثالثا : مظاهر فشل المؤسسات البالغة:** أي المؤسسات الناضجة التي زاولت نشاطها لعدة سنوات متتالية، و فشل مثل هذه المؤسسات يبرز وفق التسلسل التالي¹:

¹ - مصطفى طويطي ومصطفة بلمقدم، مرجع سبق ذكره، ص 79.

- تسجيل عدد من العيوب التي من أبرزها تلك المتعلقة بالهيكل التنظيمي كالاكتفاء في التسيير على المدير الواحد دون الاستشارات الخارجية ومشاركة العاملين، كذلك ضعف في الوظيفة المالية بالإضافة إلى كثرة التغيرات التي قد تصطدم بمقاومة التغيير في المؤسسة.

- تشير هذه المحطات المتتالية إلى حدوث تدهور متزايد وبشكل تسلسلي ولكن لا يشكل خطر كبير من وجهة نظر المساهمين وأصحاب المؤسسة.

- تبدأ هذه المحطات بظهور العوائق غير المادية بشكل كبير مع استمرار الريح بالإنخفاض ، ولم تتمكن المؤسسة من إعادته إلى وضعه الطبيعي ، تبدأ حسابات حقيقية و دقيقة في الظهور حيث أن المدير يشعر بأنه بحاجة إلى وضعه الطبيعي ،تبدأ حسابات حقيقية و دقيقة في الظهور حيث أن المدير يشعر بأنه بحاجة إلى قروض كبيرة الحجم ، هنا تنتقل أموال كثيرة على مستوى الخطورة.

- يتحقق هنا مستوى ربح أقل مقارنة من الفائض المنتظر لتغطية حجم الإلتزامات و الفوائد المطلوب، وبشكل عام الشركة عند مستوى أداء غير مرضي لدى المساهمين، الأمر الذي يدفع المسيرين بإجراء عمليات معالجة و لكن دون جدوى، مما يحدث الإنهيار و الفشل.

- تعبر هذه النقطة عن حالة رفع الأيدي مما يعني إعلان التنافس .

المطلب الثاني : تحديات التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الاقتصادية

يُعتبر التسيير الإستراتيجي توجهاً حديثاً في تطبيق المدخل الإستراتيجي في تسيير المؤسسة ككل، فهو طريقة في تفكير ومنهجية في صنع القرارات الإستراتيجية، يضع المؤسسة في حالة تحقيق

أهدافها¹:

¹ عبد الرزاق بن حبيب، (2002): "اقتصاد و تسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 139 .

وحسب Pearce Robinson فإنّ التسيير الإستراتيجي هو مجموعة القرارات والتصرفات التي يترتب عليها تكوين وتنفيذ الإستراتيجية المُصممة لتحقيق أهداف المؤسسة¹. وفي نفس السياق نجد Chassang ينظر للتسيير الإستراتيجي على أنه مجموعة القرارات والأفعال التي تهدف إلى خلق الأفضليات التنافسية الدائمة، ولا يتوقف الأمر عند تحقيق مركز القيادة في السوق فحسب بل يتعدى إلى تحقيق موقع ملائم مقارنة مع المنافسة، لأنّ الاستمرارية تقتضي من كل مؤسسة أن تعالج وبصفة جذرية إشكاليتين أساسيتين هما : البحث عن التموّج مقارنة مع المحيط وإيجاد الهيكله والتشغيل اللذان يحققان النمو، ويجعلان التكاليف تبقى في مستويات أقل من النواتج التي تفرزها². صنف Ansoff القرارات التي تؤخذ في المؤسسة إلى قرارات إستراتيجية وقرارات إدارية وقرارات عملية، وعلى ضوء هذا التصنيف يمكن التمييز بين نوعين من التسيير، التسيير العملي الذي يمكن في تشغيل الطاقة المتواجدة في المؤسسة وهذا بأقصى فعالية ممكنة، وهو يسمح للمؤسسة بتحقيق أهدافها، التسيير الإستراتيجي الذي يضع المؤسسة في حالة تحقيق أهدافها، والجدول رقم (02) يبرز ذلك:

الجدول رقم (02) : التمييز بين التسيير الإستراتيجي و التسيير العملي

| التسيير العملي | التسيير الإستراتيجي |
|--------------------|------------------------|
| - روتيني | - غامض |
| - خاص بكل وظيفة | - معقد |
| - تطبيق قصير المدى | - يتعلق بمجموع المؤسسة |
| | - تطبيق طويل المدى |

Source:Gerry,Johnson,h.scholes,(2000): Strategique, publi- union,paris,France, p27

¹ عامر عامر أحمد و جميلة أحسن، (2010): "التسيير الإستراتيجي و صياغة الإستراتيجيات التنافسية"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف الجزائر 09/08 نوفمبر، ص 04

² Chassang G et autres, (2002) : « stratégie et esprit de finesse »,ed économéca, paris ,France, p8 -10

ويمكن إبراز مدى التفاعل بين التسيير الاستراتيجي (إنشاء الطاقة) والتسيير العملي (تشغيل الطاقة) من خلال الشكل الموالي :



المصدر : سلطاني محمد رشدي، (2006)، "التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر : واقعة و أهميته و شروط تطبيقه"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص11

و المناطق الأربعة المبينة في الشكل السابق تكاد تخص أي مؤسسة و هي تفسر كما يلي :

- **المنطقة 1:** تخص المؤسسة التي تسيير بطريقة جيدة، مع إهمال الجانب الإستراتيجي، حيث طاقة الإنتاج مستعملة كليا، المردودية الحسنة، التسيير التسويقي فعال، و لكن المؤسسة تعيش بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الإستثمار منها: نسبة الإبداع ضعيفة، دخول السلعة مرحلة الإنحطاط، عدم تكوين الثروات البشرية وتستطيع مواجهة هذه التهديدات عن طريق تحويل الموارد المالية الضخمة التي في حوزتها إلى ثروات طاقوية، مثل إحراز براءات الإختراع¹.

¹ سلطاني محمد رشدي، المرجع السابق.

• **المنطقة (2):** التي تكون فيها المؤسسة في نجاح دائم نتيجة إستثماراتها المستمرة، حيث تتميز بقدرة تطور عالية ، بفضل تسييرها الميداني الذي يسمح لها بتسجيل نتائج حسنة على المدى القصير.

• **المنطقة (3):** تواجه المؤسسة في هذه المنطقة أزمة نمو ناجمة عن التسرع في تخصيص الإستثمارات، وهذا ما يجعلها في وضعية مالية غير مواتية ، حيث أن التسيير العادي بها يعاني من تذبذب و عدم القدرة على الإستمرار الدائم، و هي مهددة بالعجز المالي قصير المدى، وبذلك وجب عليها تحسين إستغلال قدراته الإنتاجية و تسييرها العادي¹ .

• **المنطقة (4):** المؤسسة المتواجدة بهذه المنطقة تكون مهددة بالإنهييار، نتيجة نقص الفعالية في تسييرها الميداني، وضعف قدراتها التطورية بسبب عدم امتلاكها للموارد المالية.

و تزداد أهمية التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد أهم الأنظمة التي تساهم في إستغلال الفرص، والإستفادة من نقاط القوة وتحقيق عوائد إقتصادية مرضية، كما أنه يمكنها من وضع رؤية مستقبلية لمكانة تنافسية متميزة من خلال تحقيق الفعالية في إستغلال مواردها المادية والبشرية، وكذا الإستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة التنافسية، ومواجهة تهديداتها بما يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية، كما أنّ إنتهاج المؤسسة الاقتصادية لنظام التسيير الإستراتيجي يحقق لها المزايا التالية²:

- وضوح الرؤية المستقبلية وإِتخاذ القرارات الإستراتيجية، إذا أُتُبِتت الدراسات العلمية أنّ المؤسسات التي تهتم بصياغة إستراتيجية ناجحة ليس فقط لأنها تمتلك موارد مالية، ولكن أيضا لقدرتها على إتخاذ قرارات فعّالة بسبب دقة المعلومات، وقدرة التنبؤ بتحولات البيئة التنافسية.

¹ سلطاني محمد رشدي، المرجع السابق، ص11

² سملاي يحضية، (2005): "أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية و تنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية " أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، ص 16

- تحقيق نتائج اقتصادية ومالية، وذلك بالنظر لتحليلها للبيئة، ومعرفة المخاطر والتهديدات و
بالتالي تمكّنها من إجراءات كفيلة بتخفيض أثرها.

- تدعيم المركز التنافسي لأنّ التغيرات السريعة التي تحدث على مستوى البيئة قد تؤدي إلى
إنهيار بعض المؤسسات التي لا تعتمد على التسيير الاستراتيجي نظرا للمنافسة الشديدة.

- القدرة على إحداث التغيير والتكيف مع الظروف المحيطة بالمؤسسة حيث تكتسب هذه الأخيرة
صفة المرونة.

- تخصيص الموارد والامكانيات بطريقة فعالة، وذلك باستغلال نقاط القوة والتغلب على نقاط
الضعف.

- تُمكن المؤسسة من أن تكون أكثر اطلاعاً و استجابة لمتغيرات البيئة.

ورغم أهمية المزايا التي يخلقها التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، كونه عملية مهيكلة
منطقيا خاضعة لأبعاده الأساسية (محيط، موارد، تنظيم وأهداف) التي يخضعها لنوع من المعيارية
في التعامل، غير أنّ واقع الممارسة يكشف عن رؤى جديدة تمامًا لهذه الأبعاد، التي بمثابة
تحديات بتعين رفعها¹.

العلاقة مؤسسة/ محيط: لكل مؤسسة حدودها التي تميزها عن المنظمات الأخرى، ويعتبر مفهوم
الحدود جزءًا مكملًا لمفهوم النظام المفتوح، الذي تعتبر المؤسسة وفقًا له نظامًا فرعيًا مفتوحًا ضمن
نظام أوسع وأشمل. إلا أنّ تحديد وترسيم الحدود التنظيمية أمر صعب. فالحدود هي تلك الوحدات
التنظيمية التي تحيط بالنظام التقني في المؤسسة، وتُعدل تدفق الموارد إليه والمخرجات منه، و

¹- عبد الملوك مزهود، (2006): "التسيير الاستراتيجي للمؤسسات: مقاربات مفهومية و تحديات التنافسية"، مجلة الباحث، العدد 04، ص90.

يحدث التفاعل بين المنظمة والبيئة الخارجية عبر الحدود التنظيمية من خلال ما يسمى بوحدات الوصل أو الربط، ووظيفتها الرئيسية هي توفير منافذ تمتد عبرها التفاعلات والروابط بين المؤسسة والبيئة، وذلك من أجل تكييف المؤسسة وملاءمتها لمتغيرات البيئة الواقعة خارج سيطرة المنظمة. ومن الجائز أن تكون وحدة الربط الحدودي جزءاً من المنظمة أو جزءاً من البيئة الوسيطة. وتقوم أنشطة الربط الحدودي بوظيفتين رئيسيتين هما:

***مراقبة البيئة و الكشف عن أي تغييرات بيئية،** فالهدف من رقابة البيئة هو حماية الجزء التقني في المؤسسة من أي تأثيرات خارجية، وهذا الدور يعني بتتبع الظروف البيئية التي هي معروفة لدى المديرين في المؤسسة، وهذا النشاط أساسي للمساعدة في وضع الخطط استناداً إلى التنبؤ بسيناريوهات مستقبلية فيما يتعلق بالمنتجات.

بالإضافة إلى الرقابة تقوم المؤسسة بنشاط الاستشعار/الرصد البيئي، وهي عملية البحث عن المعلومات في البيئة الفورية، البحث عن الفرص والتهديدات التي يمكن أن تنشأ نتيجة تغييرات رئيسية في البيئة العامة، وتتركز الوظيفة الرئيسية للاستشعار البيئي في جمع المعلومات الهامة و تفسيرها بشكل منظم وإدخال نتائج التحليل في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة.

*** تمثيل المنظمة:** يركز نشاط التمثيل **Représentation** في ارسال معلومات عن المؤسسة إلى الجهات الخارجية للتأثير في مدركاتها. فالأفراد الذين يقومون بهذا الدور يعملون بمثابة الوجه العام للمؤسسة. فالكثير من الجهات الخارجية يكونون آراء قوية حول طبيعة المنظمة استناداً إلى ما يقوله ممثلو المؤسسة. ومن الناحية النظرية لهذا الدور، القدرة على التأثير على خصائص البيئة الخارجية المباشرة والتأثير على الأفراد و المنظمات الأخرى في كيفية إدراكهم للمنظمة وبالتالي تغيير سلوكهم نحوها.

التنظيم الشبكي والأفقي: يشير التنظيم الأفقي إلى هيكل تنظيمي يتميز بوجود مستويات قليلة أو عدم وجود مستويات من الإدارة الداخلية بين الموظفين والمديرين، و تتمثل الفكرة في أن العمال سيكونون أكثر إنتاجية عندما يكونون مشاركين بشكل مباشر في عملية صنع القرار بدلاً من خضوعهم للإشراف من قبل العديد من مستويات الإدارة.

فالتنظيم الأفقي بشكل عام يكون ممكناً في المؤسسات الصغيرة أو الوحدات الفردية داخل المؤسسات الكبيرة. عندما تبلغ المؤسسات مستوى حرج من حيث الحجم، يمكنها من الاحتفاظ بهيكل سلس ولكنها لا تستطيع المحافظة على علاقة مستوية كاملة بين المدير والموظفين دون التأثير على الإنتاجية. وبعض المسؤوليات المالية قد تتطلب أيضاً تنظيماً تقليدياً بشكل كبير، والبعض يرى أنّ المؤسسات ذات التنظيم المسطح تصبح هرمية على نحو كبير عندما تبدأ تتجه نحو الإنتاجية. يتبنى التنظيم الأفقي أشكالاً تنظيمية تركز على العمليات المفتاحية بالمؤسسة و المهارات الأساسية المحددة للنجاح¹، بصفة عامة يقوم التنظيم الأفقي على المبادئ التالية²:

-الوحدة القاعدية في المؤسسة هي المجموعة أو الفريق.

-السلطة ترجع إلى مسؤول العملية الذي يتحمل المسؤولية كاملة عن كل عملية مفتاحية.

-إلغاء أو أخرجة المهام التي لا تضيف قيمة.

-منح إمكانية اتخاذ القرار لجميع أعضاء الفريق كل في إطار مجال تدخله المباشر.

-العمل بالتعاون المباشر مع الزبائن والموردين.

-الاعتماد المكثف على المعلوماتية.

-الاعتماد على تعدد المهارات لدى الأفراد.

¹-عبد الملوك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص92

²-الفضيل رتيبي ورتيمي أسماء، (2013):"عقلنة المنظمة و نظريات التنظيم"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد10، ص19.

-تشجيع التنوع و الإبداعية داخل الفريق.

-نشر ثقافة مؤسسة معتمدة على الشفافية والتعاون والتكاتف.

و باختصار فالمؤسسة الاقتصادية أصبحت تبحث عن الذكاء التنظيمي بدلاً من الامتياز.

أمّا على الصعيد الخارجي فقد ظهر ما يسمى **بالتنظيم الشبكي** *l'organisation en réseau*، حيث يعتبر من التصميمات الهيكلية المعاصرة، ويطلق عليه كذلك "تصميم بدون هيكل" و ذلك بأنّه يلغي الوظائف الداخلية بالمنظمة (انتاج ، تسويق، تمويل...)، وإنّ معظم الأنشطة اللازمة تتم خارجها. إنّ أي مؤسسة يتم تنظيمها بهذه الطريقة يطلق عليها غالباً *l'entreprise réseau* أو *modulaire*¹. وذلك لأنّها تضم مجموعة من المنظمات المستقلة ترتبط فيما بينها بواسطة تقنيات المعلومات، ويكون الهيكل الشبكي مفيداً عندما تكون بيئة المنظمة غير مستقرة، ويتوقع أن تظل كذلك، وفي مثل هذه الظروف تصبح هناك حاجة قوية للابتكار والتطوير والاستجابة السريعة فبدلاً من تعيين موظفين ثابتين يمكن التعاقد مع أفراد محدودين بالنسبة لمشروع معين أو فترة زمنية معينة، وبدلاً من قيام المنظمة بالتكامل الرأسي، فإنه في ظل هذه الهيكلية يمكن التعاقد مع الموردين والزبائن في السوق.

لقد أدت عملية انتشار الأسواق الالكترونية ونظم المعلومات المتقدمة والمعقدة، إلى تخفيض تكلفة المعاملات التجارية، الأمر الذي أصبح يبرر شراء القرار بدلاً من صنع القرار، وبدلاً من أن تتواجد المنظمة في منطقة واحدة فإنّ وظائفها من خلال هذا الهيكل تنتشر عبر العالم².

¹ -مهدي عيسى بن صالح، (2004): "ملامح هيكلية المؤسسة الشبكية"، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد 03، ص 15
² -بغداد راضية، (2008): تحليل و تطور التنظيم و الهياكل التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص120.

إنّ هذا التحول للتنظيم بدوره يمثل رهاناً جديداً كبيراً أمام التسيير الاستراتيجي كونه يقتضي من المؤسسة قدرات تنفسية عالية وسيولة كبيرة في تدفق المعلومات بين المستعملين داخلياً وخارجياً، فضلاً عن مقارنة جديدة تماماً للموارد البشرية¹.

المقاربة المبنية على الموارد: بدأت المقاربة المبنية على الموارد في الانتشار، حيث أصبحت تلقى الاهتمام المتزايد، خاصة مع أعمال Wernerfelt، الذي يُعد أول من استعمل مصطلح المقاربة المبنية على الموارد سنة 1984، حيث قسم الموارد إلى ملموسة² وأخرى غير ملموسة، حيث تتصور (RBV)* المؤسسة على أنّها مجموعة من الموارد بعضها خاص يمكنها من خلق وإدامة الأفضلية التنافسية والتميز عن المؤسسات الأخرى، و منه فالإستراتيجية تعد بالتفويق بين بُعد الموارد تزويدًا وتوظيفًا من جهة، والمحيط الخارجي بمفهوم المنافسة الموسعة التي تضم بدورها مؤسسات تحاول أن تستمد هي الأخرى تفوقها من مواردها ومن توقعها من جهة أخرى³. و نجد أنّ Barney قد تطرق لموارد المؤسسة واعتبرها أنّها كل الأصول، القدرات، العمليات التنظيمية، المعلومات، المعارف...إلخ، المراقبة من قبل المؤسسة والتي تسمح لها بتصور ووضع الإستراتيجيات التي تحسن من تشغيلها وفعاليتها، وقد قسم موارد الرأس المال المادي، وموارد رأس المال البشري، وأخيرًا موارد الرأس المال التنظيمي، وقد اقترح Barney أربعة شروط يجب توفرها في الموارد من أجل أن تصبح مصدر للميزة التنافسية، وهي أن تكون ذات قيمة، أن تكون نادرة،

¹-عبد المليك مزهوده، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

²-maltese lionel,(2007) : Spécialité des actifs et management des évènement sportif : proposition d'une nouvelle approche méthodologique et analytique , 16 éme conférence internationale de management stratégique ,montréal, 6-9 juin , p2

* RBV : RESSOURCE BASED VIEW

³-عبد المليك مزهوده، (2007): "مساهمة لإعداد مقارنة تسييرييه مبنية على الفارق الاستراتيجي : دراسة حالة قطاع الطحن الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، ص130.

أن تكون غير قابلة للتقليد وأن تكون غير قابلة للإحلال¹، و في نفس السياق قدم Barney فرضيتين لدراسة مصادر الميزة التنافسية هما²:

***فرصة التباين النسبي للموارد:** يفترض هذا النموذج أنّ المؤسسات التابعة لنفس الصناعة يمكن أن تكون لها موارد استراتيجية متباينة، أي يمكن للموارد أن تتميز نسبياً من مؤسسة لأخرى، حتى وإن كانت هذه الموارد تابعة لنفس القطاع أو الصناعة، و عليه فإنّ الموارد المالية، والمعارف التكنولوجية، وشهرة المؤسسة ما هي إلا متغيرات قابلة للتمييز والتباين من مؤسسة لأخرى.

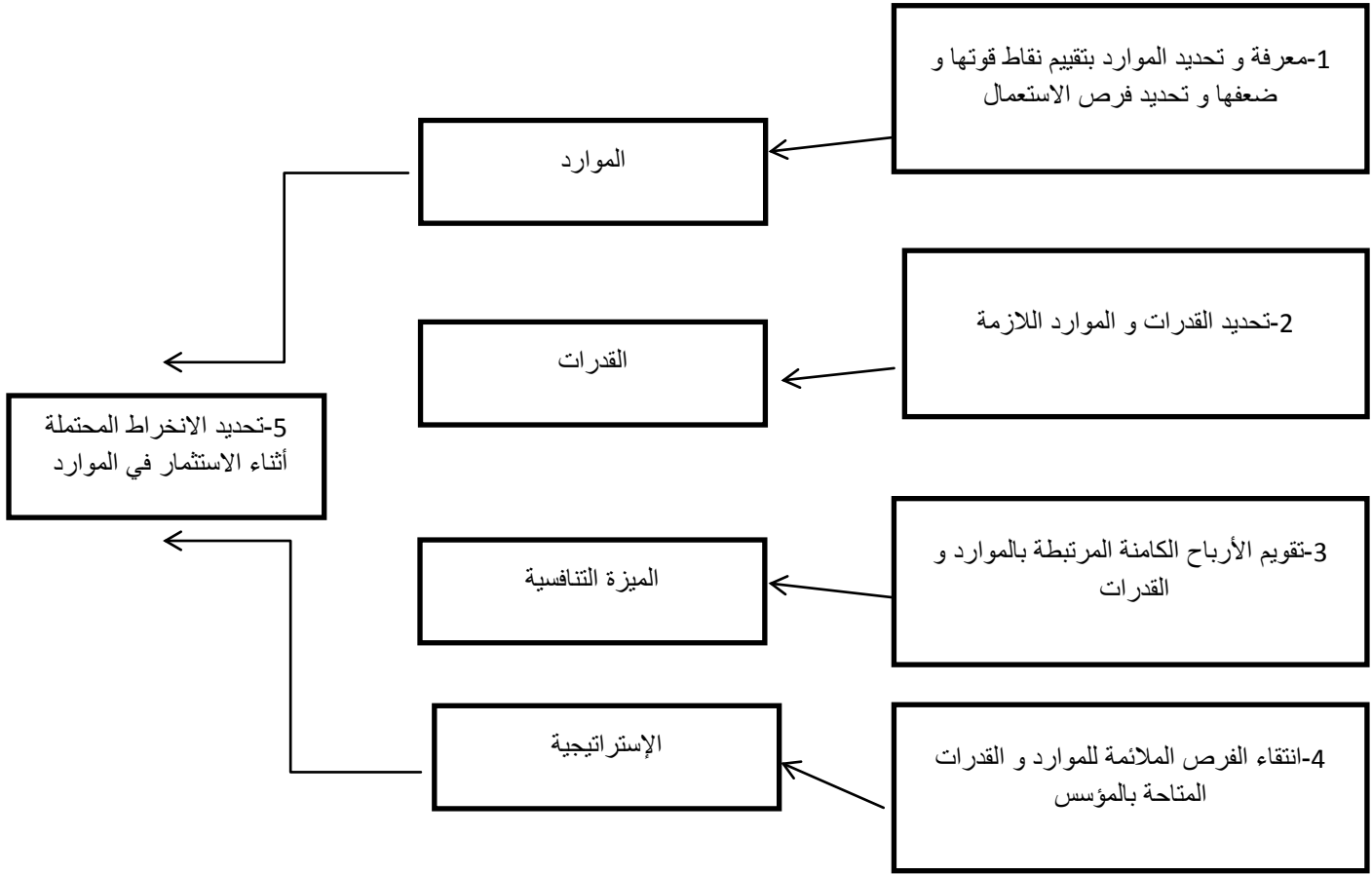
***فرضية نسبية حركية الموارد:** وفقاً لهذه المقاربة يفترض أن تكون حركية الموارد ما بين المؤسسات غير مطلقة، وهو ما يعني أنّ التباين في الموارد قد يكون مستديماً، لوجود عوامل تحد من قدرتها على الحركة بشكل كامل، فإذا كان بالإمكان أن تقوم بنقل التكنولوجيا من مؤسسة لأخرى فإن براءات الاختراع قد تحول دون سهولة تلك الحركة.

كما لا يكتفي مدخل الموارد بتطوير الموارد الحالية فقط، بل يتعداه إلى الاهتمام بتطوير قاعدة موارد المؤسسة مستقبلاً، ويتم ذلك من خلال تبني أسلوب استبدال وتجديد الاستثمارات، وزيادة مخزون المؤسسة من الموارد والكفاءات المحورية، وهذا بالإعتماد على القدرات الديناميكية التي تحوزها المؤسسة بغية توسيع حيز الميزة التنافسية وزيادة الفرص الإستراتيجية، وهو ما يعرف باسم "فجوة الموارد" الذي يعني المحافظة على الميزة التنافسية التي تتطلب من المؤسسة الإستمرار في تطوير قاعدة مواردها و كفاءتها المحورية³.

¹-رحيل أسيا (2011)، "دور كفاءات في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص61.
²-JACQUES grisé,(1997) : les ressources humaines en tant que source d'avantage concurrentiel durable ,document de travail, AGRH, montréal, p03 .

³-سملالي يحضبة، مرجع سبق ذكره، ص 53

شكل رقم (07): نموذج مقارنة الموارد والكفاءات



المصدر: سملايلي يحضية، مرجع سبق ذكر، ص53

إذاً يجب على المؤسسة أن تعتمد إلى تحديد حصيلة مواردها وكفاءاتها، الأمر الذي يتطلب تبني توجهاً استراتيجياً تجاه الموارد والكفاءات التي سوف تشكل أساس الميزة التنافسية حاضراً ومستقبلاً، كما ينبغي ألا تهمل المؤسسة ديمومة الاستثمار في الموارد والكفاءات لاكتفائها بنتائج إيجابية في المدى القصير، وذلك ما سيؤدي حتماً -إن حدث- إلى تقادم و تآكل تلك الموارد والكفاءات، و هو ما يفقد المؤسسة مكانتها التنافسية لصالح منافسيها، ومن ثم تضائل مزاياها التنافسية.

***الأهداف:** إنّ المؤسسة الاقتصادية تسعى لتحقيق الأهداف التي سبق تحديدها من قبل الإدارة، فالأهداف تُشكل النقطة الأولى لصياغة الاستراتيجية المناسبة، وهذا بمراعاة الترابط والتنسيق بين هذه الأهداف ومعالجة ما قد يكون بينهما من تعارض. فالهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسة - كنظام مفتوح- إلى تحقيقه على امتداد كافة مراحل تطور اقتصادها هو ضمان البقاء والاستمرار في السوق، ومما لا شك فيه أنّ خلق القيم، يعتبر مطلباً حيوياً وضرورة ملحة لتحقيق الهدف، إذ لا مبرر لوجود مؤسسة لا تخلق القيمة ليس للمساهمين فيها فحسب، بل لكافة الأطراف التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بنشاط المؤسسة في إطار سعيها لتحقيق أهدافها¹. وحدد 1984 freeman خمسة أطراف رئيسية هي: المساهمون، الدائنون، الزبائن، الموظفون، الموردون، المسيريون². وقسم clarkson الشركاء إلى قسمين³: شركاء أساسيون partenaires primaires ، ضروريون لحياة المؤسسة مثل المساهمون، الزبائن، الدائنون، الموردون، العمال....، وشركاء ثانويون partenaires secondaires مثل جماعات الضغط، و وسائل الإعلام....

فالمؤسسة التي لا تنجح في إشباع حاجات أو الرد على تطلعات عملائها أو عمالها أو المساهمين فيها...، من غير المحتمل أن تحقق ميزة تنافسية على منافسيها، ولذلك تتوقف تنافسية المؤسسة بشكل أو بآخر على مدى خلقها القيمة لزيائنها خاصة، و لبقية شركائها عامة⁴.

فالمكانة التنافسية للمؤسسة تتجلى في مدى قدرة المؤسسة على اقتطاع حصة من السوق والدفاع عنها وتوسيعها، من خلال خلق قيمة لزيائنها أفضل من المنافسين، ولا يتحقق ذلك إلا بإرضائهم و الاستجابة السريعة لمطالباتهم، سواء بشأن السعر أو الجودة أو أجل التسليم.

¹-هاشمي عباس، (2008): "الدور المحوري لتسيير الموارد البشرية في خلق القيمة لجميع الأطراف الآخذة"، مجلة ابحاث إقتصادية و إدارية دراسية ، العدد الثالث، جوان 2008، ص 104

²-O.joking-nguéna et autres, (2001) : Introduction au management de la valeur, ed dunod, paris, p17

³-j-gond,s mercier « les théories des parties prenantes :une synthèse critique de la littérature

www.compus.virtuel.de (14/03/2015) à 11h30.

⁴-هاشمي عباس، المرجع السابق، ص 107

و في إطار هدف تكوين القيمة يحدد التسيير الاستراتيجي المراحل، التي تتميز بالتكامل والترابط التي تضع المؤسسة في حالة تحقيق أهدافها كونه طريقة في التفكير ومنهجية في صنع القرارات الاستراتيجية. ففي حين تصف الاستراتيجية صورة المؤسسة في المستقبل من خلال تحقيق الأهداف واستغلال الموارد، تجتهد الإدارة العليا من خلال عملية التسيير الاستراتيجي في تنفيذ هذه الاستراتيجية بالشكل المناسب مع التقييم والرقابة المستمرة، وتظهر الحاجة للتسيير الاستراتيجي عند محاولة إحداث تغييرات استراتيجية تمس الأهداف طويلة الأجل، نظام الإدارة، الهياكل التنظيمية، السلع، الأسواق، القيم السائدة¹.

مما سبق يمكن القول أنّ التسيير الاستراتيجي هو نمط للتفكير وممارسة لا يتوقف عند إعداد الاستراتيجيات وتنفيذها، كطرح يعكس الهيكل الذهنية ذات الطابع المعياري لممارسته، وإنما يحوي مختلف أبعاد المؤسسة داخليا وخارجيا، حيث ينظر إلى كل بعد كمتغير استراتيجي قد يحدث الفارق عن المنافسين، وبالتالي يقتضي معالجة من منظور تدعيمي للتنافسية المؤسسة². ويجب تحديد مختلف العوامل التنافسية والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية بما يمكن المؤسسة من اقتناص الفرص الحالية والمستقبلية، وتفاذي مخاطر وتهديدات البيئة التنافسية شديدة التغيير. ويمكن القول أنه إذا كان التحدي المفروض على التسيير الجاري هو تحسين الأداء، فإن التحدي المفروض على التسيير الاستراتيجي هو ضمان التنافسية.

المطلب الثالث: تحضير الاستراتيجية العامة للمؤسسات الاقتصادية

من المهم لأي مؤسسة الراغبة في النجاح، وضع رؤية واضحة لرفع قدراتها من خلال اعتماد توجه محدد، واستراتيجية مناسبة لوضعيتها، خاصة أنها تعمل في بيئة متقلبة ومتغيرة. فالمؤسسة

¹- عبد السلام ابو قحف، (2005): أساسيات الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص22
²- عبد الملوك مزهودة، التسيير الاستراتيجي للمؤسسات: مقارنة مفهومية و تحديات تنافسية"، مرجع سبق ذكره، ص93

التي تتمتع بوضعية مالية قوية عادة ما تكون في وضعية متميزة من أجل تنويع نشاطها في قطاعات صناعية أخرى، أو من أجل أن تكون أكثر عدوانية في أسواقها الحالية. إلا أن الظروف الغير مستقرة للبيئة، وضعف الصناعة وغياب المزايا التنافسية، والنمو البطيء للسوق، تعد من الكوابح والعوامل المؤثرة في الاستراتيجية الشاملة المعتمدة.

ومن الضروري لقادة المؤسسات وضع استراتيجياتهم الشاملة قبل تحديد الاستراتيجيات والإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق الأهداف المرغوب فيها. فتقييم نقاط القوة والمزايا التنافسية التي تتمتع بها الشركة بالمقارنة مع القوى الصناعية، واستقرار البيئة التي تعمل فيها المؤسسة، تسمح بتحديد الموقف الاستراتيجي العام المعتمد، مع الأخذ بعين الاعتبار قوي الصناعة وقيود البيئة المحيطة بها، والتي ستسمح للقادة من الحد من خطر الفشل والتعرف أكثر لإمكانياتها و حدودها، والتوجه الاستراتيجي الأكثر فعالية.

وقد تم تطوير بعض الطرق المساعدة قادة المؤسسات الاقتصادية لاختيار الاستراتيجية التي من شأنها أن تمكنهم من تطوير ونمو هذه المؤسسات، ومنها: تحليل اتجاهات النمو growth vector analysis ، أثر الربح من استراتيجية السوق profit impact of market strategy مجموعة بوسطن للاستشارات bcg ، الوضع الاستراتيجي و تقييم العمل (SPACE)

Strategic position and Action Evaluation وسيتم التطرق لمقاربة SPACE كونها تسمح بتحديد الوضع الاستراتيجي من خلال أربعة أبعاد بدلاً من اثنين، ذلك بفضل عوامل عديدة يتم تقييمها، وهذا لتقديم توصيات تكون أكثر دقة حول واقع العمل في المؤسسة.

أولاً : تقييم العوامل لتحديد الوضع الاستراتيجي: لتقييم أفضل يخص الموضوع الاستراتيجي

للمؤسسات، تم اعتماد نموذج يحتوي على 40 عامل مقسم بين أربع مجموعات مختلفة¹.

***العوامل التي تحدد قوى الصناعة**

- امكانيات النمو
- الاستقرار المالي
- الدراسة التكنولوجية
- قدرات الموظفين
- استخدام الموارد
- رأس المال المطلوب
- المرونة
- سهولة الدخول
- الانتاجية
- امكانيات الربح

***العوامل التي تحدد استقرار البيئة**

- التغيرات التكنولوجي
- عوائق الدخول
- معدل التضخم
- رأس المال المطلوب
- التغير في الطلب
- سلوك الشراء
- أسعار المنتجات
- ضغط المنافسة
- التغيرات الديموغرافية
- النزاع على المنتج

***العوامل التي تحدد القوى المالية**

- صافي الربح المحقق
- هامش الربح الإجمالي
- العائد على الاستثمار
- رأس المال العامل
- السيولة
- رأس المال متاح
- الديون طويلة الأجل
- المخاطر القطاعية
- معدل دوران المخزون
- نمو السوق

***العوامل التي تحدد المزايا التنافسية**

- حصصة السوق
- جودة المنتج
- دورة حياة المنتج
- تطوير المنتج
- السعر التنافسي
- وفاء الزبائن
- المنافسة المحتملة
- الدرابة التكنولوجية
- التكامل الرأسي
- جودة الخدمة

¹ -Michel coutu ,(2003) : modèle pour l'élaboration d'une stratégie globale d'entreprise, direction du développement des entreprises et des affaires, Québec , p 06

ولتطبيق هذا الأسلوب المنهجي بنجاح، فعلى القائد/مدير المؤسسة الاقتصادية، وبمساعدة من كبار موظفيه، اكمال كل مجموعة من العوامل عن طريق تقديم التقييم الأكثر دقة ممكنة حول كل عامل تم ملاحظته. وتتطلب هذه العملية المشاركة النشطة من أعضاء فريق الإدارة من خلال الدعم بالبيانات والمعلومات ذات الصلة، من أجل تبرير النتيجة المقدمة، وهذا تحت إشراف مستشار في الإدارة، مما يسهل الممارسة ويسمح بالتحديد والتحضير لأفضل موضع استراتيجي للمؤسسة.

إنّ متوسط كل مجموعة من العوامل يتم تعيينه على المعلم البياني، للإشارة عن النتيجة التي حصل عليها على المحور الموضوع لهذا الغرض. هذه العملية تسمح بالحصول على مضع يتكون من أربع زوايا تشير إلى أهمية واتجاه التقييم.

فالزيادة الأعلى بين نتيجتين على محور معارضة إلى موقع معين في جدول الوضعيات الاستراتيجية والمتمثلة في¹: الوضعية المحافظة، الوضعية الدفاعية، الوضعية العدوانية، الوضعية التنافسية.

من المهم جدًا لتحليل جميع العوامل خاصة الأضعف والأقوى من كل مجموعة، تستخدم المساحات المتاحة في كل مجموعة، لتحديد العوامل الحاسمة والإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين الوضع، فعملية التقييم للمجموعات الأربعة من العوامل المستخدمة تسمح بتحديد الوضع الاستراتيجي للمؤسسة ويمكن توضيح والتعليق على الوضعيات الاستراتيجية من خلال ما يلي²:

¹ - seyed mahmood ghochani, (2012) : application of SPACE Matrix , Developing Country Studies,Vol 2, N°8, p53.

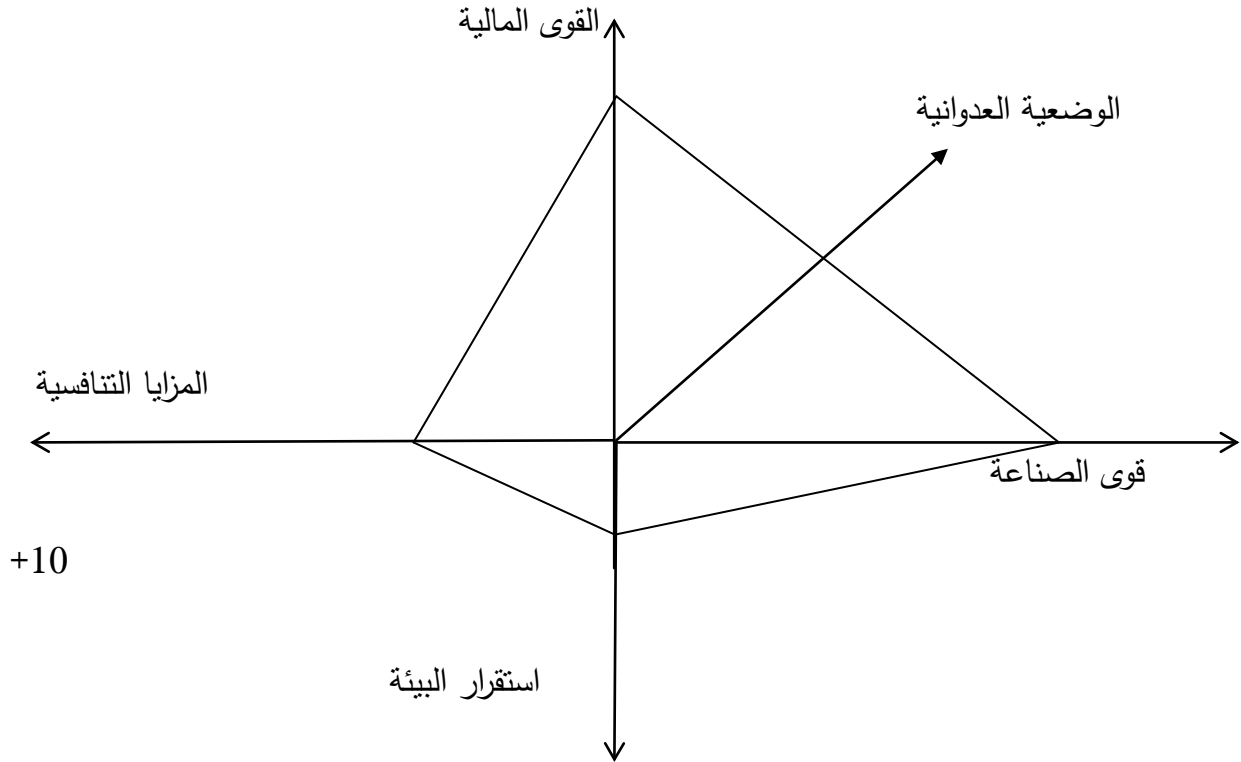
² - Tuncay gurbuz, (2003): amadified strategic position and action evaluation (space) matrix method,proceeding of international multi conference of engineers and computer scientists,vol 2, imecs, march 13-15, hong kong, p866

*الوضعية الاستراتيجية العدوانية Position Stratégique Agressive

هذه الوضعية نجدها في القطاعات الصناعية الجذابة والتي تتميز بقلّة الاضطراب وعدم الاستقرار في البيئة، فالمؤسسة تستغل المزايا التنافسية المدعومة بقوة المركز المالي. ولكن بدخول منافسين جدد إضافة إلى المنافسة المتواجدة، يمكن أن يحدث اختلال في هذه الوضعية فيجب على المؤسسة الاستفادة من كل فرصة متاحة، وهذا للحفاظ أو تعزيز موقعها الاستراتيجي، خاصة من خلال عمليات الاستحواذ في القطاع الذي تزاوّل نشاطها فيه، وتهدف من خلال ذلك للتوسع في السوق بشكل شامل أو متخصص.

زيادة حصتها في السوق يكون بإضافة منتجات جديدة، والتركيز أكثر على منتجاتها المربحة وإمكانيات النمو، وكذلك التركيز على استراتيجية التمايز واستراتيجية التكامل الرأسي أو الهيمنة على التكاليف.

الشكل رقم (08): الوضعية الاستراتيجية العدوانية



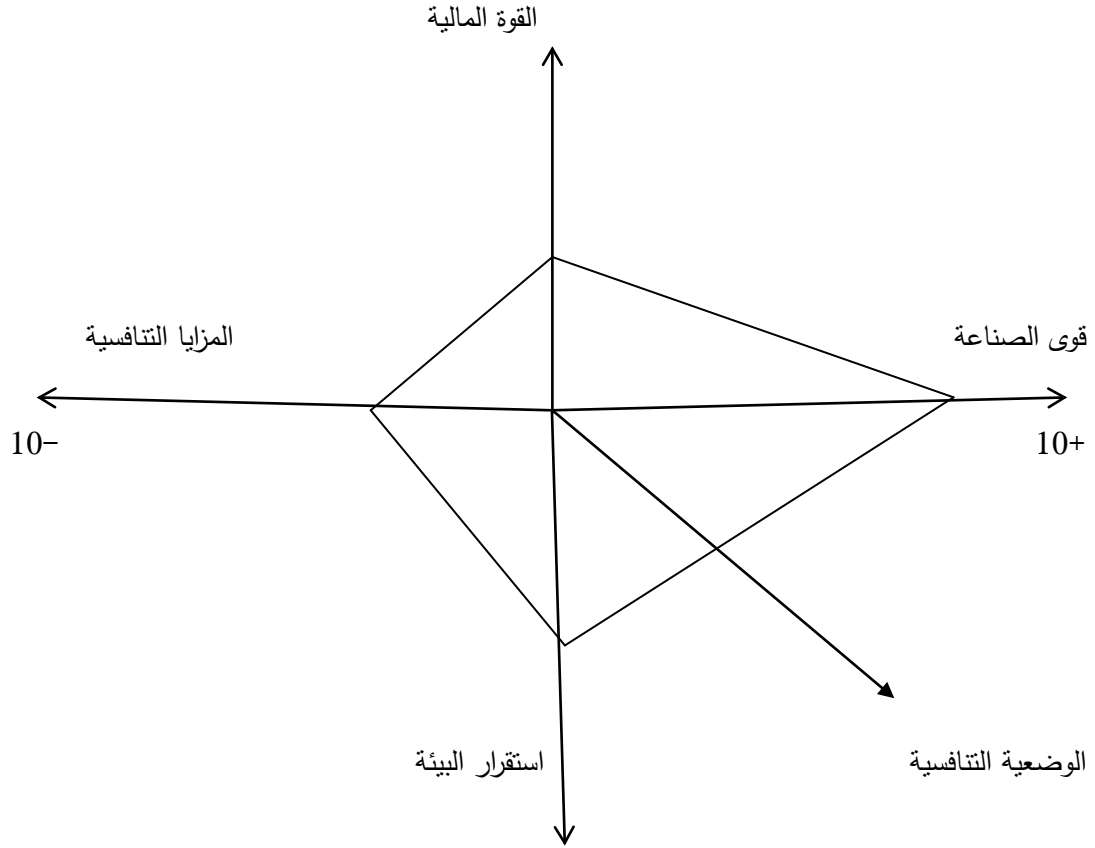
Source :www.differentiateyourbusiness.co.uk(21/03/2015)(23 :15)

*الوضعية الاستراتيجية التنافسية: Position Stratégique Compétitive

تهيمن على هذه الوضعية قوى الصناعة والتي تثبت مصلحة العديد من المؤسسات. فالمؤسسة التي لديها مزايا تنافسية في بيئة غير مستقرة بالإضافة إلى الوضع المالي المتوسط، يوجب عليها أن تستمر لتعزيز إنتاجيتها، و الحد من تكاليف التصنيع وحماية المزايا التنافسية. و يتوقع منها تمييز منتجاتها والاهتمام بالتسويق من خلال التركيز على الثقة في منتجاتها، و تعزيز فرق البيع الخاصة بها، و تحسين و توسيع سلسلة منتجاتها ، و كذلك الإندماج مع مؤسسات أخرى....إلخ.

فالمؤسسة يجب أن تكون في حالة تأهب، و هذا راجح لعدم إمكانية الاستفادة من نقاط قوتها المالية لتحقيق النجاح. وخلاف ذلك ستكون المؤسسة في وضعية استراتيجية غير مستقرة يمكن أن تؤدي إلى زوالها .

الشكل رقم (09):الوضعية الاستراتيجية التنافسية



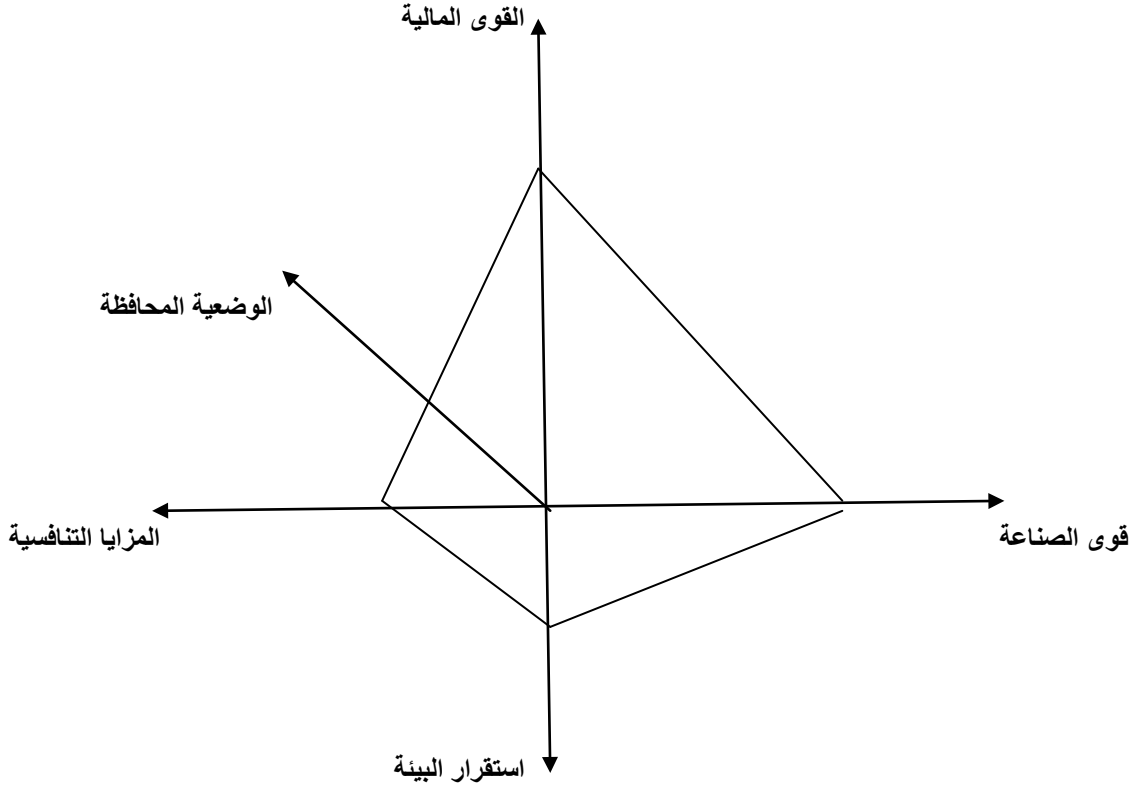
Source :www.differentiateyourbusiness.co.uk(21/03/2015)(23 :15)

:الوضعية الاستراتيجية المحافظة Position Stratégique Conservatrice

هذه الوضعية تتميز أساسا بمركزها المالي القوي، وكذلك سوق مستقرة مع قليل من النمو، والقليل من المزايا التنافسية في بيئة مستقرة، فعلى المؤسسة استخدام قوتها المالية لتحسين الوضع بشكل عام، ويمكن تخفيض خط منتجاتها، وحماية وتعزيز منتجاتها المربحة، وبعث منتجات جديدة مع التخفيض في التكاليف، بالإضافة إلى ما سبق تعمل المؤسسة على الدخول في أسواق جديدة التي يمكن أن تحقق فيها مستوى نمو محتمل.

وباختصار يجب على المسيرين تدعيم الوضع الذي تعيشه المؤسسة من خلال تحليل دقيق للفرص المتاحة وتبني مقارنة محافظة.

الشكل رقم (10):الوضعية الاستراتيجية المحافظة



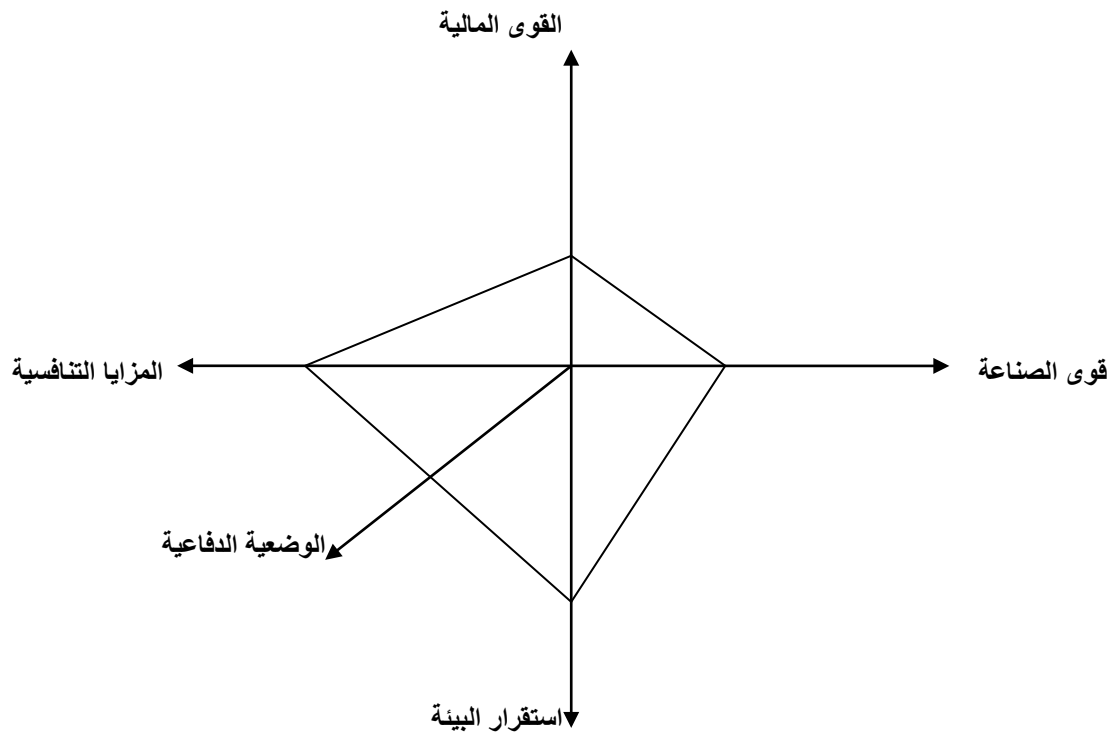
Source :www.differentiateyourbusiness.co.uk(21/03/2015)(23 :15)

الوضعية الاستراتيجية الدفاعية: Position Stratégique Défensive:

تتميز هذه الوضعية بغياب المزايا التنافسية وضعف المركز المالي للمؤسسة، والتي بدورها متواجدة في صناعة غير جذابة وبيئة غير مستقرة للغاية، وتركز المؤسسة على عدد قليل من المنتجات التي يمكن أن تتوغل في السوق، وينبغي على المؤسسة للحفاظ على السوق والنجاح فيه أن تركز على السيطرة وتخفيض تكاليف المنتجات المربحة، ويجب عليها تجزئة سوقها وتصفية المنتجات

غير المربحة، وإنشاء تحالفات جديدة وإيجاد فرص للمؤسسة تكون منخفضة التكاليف، وخلاف ذلك فإن المؤسسة تكون في خطر وقد يؤدي بها إلى الزوال.

الشكل رقم (11) :الوضعية الاستراتيجية الدفاعية



Source :www.differentiateyourbusiness.co.uk(21/03/2015)(23 :15)

ثانياً: تقييم العوامل المشكّلة لنموذج SPACE¹: وتتكون العوامل المشكّلة لنموذج SPACE من

عوامل خاصة بالصناعة وأخرى خاصة بالمؤسسة.

1-2- تقييم الصناعة: وتتكون من :

• العوامل التي تحدد استقرار البيئة:

- التغيير التكنولوجي: كبير 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 قليل
- عوائق الدخول: كبير 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 قليل
- معدل التضخم: مرتفع 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 منخفض
- رأس المال المطلوب: مرتفع 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 منخفض
- التغيير في الطلب: قوي 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 ضعيف
- سلوك الشراء: غير مستقر 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 مستقر
- أسعار المنتجات: مرنة 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 غير مرنة
- ضغط المنافسة: قوي 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 صغير
- المنافسة على المنتج: قوي 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 ضعيف

بعد تقييم مستوى كل عامل من العوامل التي تحدد استقرار البيئة، يتم استخراج المتوسط، بعدها

تحدد القيمة التي تعين على المحور الخاص باستقرار البيئة من خلال طرح المتوسط من 10

(المتوسط - 10 = x).

¹ - Michel Coutu, Op cit, P13.

• العوامل التي تحدد قوى الصناعة:

- إمكانيات النمو: ضعيف 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 قوي
- إمكانيات الربح: ضعيف 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 قوي
- الاستقرار المالي: ضعيف 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 قوي
- الدراية التكنولوجية: بسيطة 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 معقدة
- قدرات الموظفين: قليلة 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 كبيرة
- استخدام الموارد: غير كفؤ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 كفؤ
- رأس المال المطلوب: مرتفع 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 منخفض
- سهولة الدخول: سهل 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 صعب
- الإنتاجية: ضعيفة 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 قوية
- المرونة: قليلة 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 كبيرة

بعد تحديد مستوى كل عامل من العوامل المحددة

المبحث الثاني: التنافسية، البعد المفاهيمي والدور الحكومي

إنّ النمو السريع للتجارة الدولية بفضل تحريرها المتزايد يعتبر أهم رابط بين الدول، ويعد التطور التكنولوجي جوهر هذه التحولات وأهم ما يميز سوق الاقتصاد العالمي المعاصر، وأصبح الارتباط به والتحكم فيه برهانا على مدى ازدهار واندماج الدول في غمار المنافسة الدولية وأضحى وسيلة فعالة لاحتلال الريادة وكسب رهانات التنافسية على مستوى العالمي. وفي سياق اقتصادي يتسم بالتنافسية معولمة، أصبح تحقيق تنافسية عالية ومستدامة مرهونا بما تبذله الدول من مجهودات في سبيل تعزيزها، وهذا التحدي الذي تواجهه الجزائر لتفعيل اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية

أصبحت التنافسية مصطلحا يكتسي أهمية بالغة في عالم يتميز بسرعة التغيرات والتعقيدات في مختلف المجالات، وأصبحت الدول والمنظمات تتسابق للوصول إلى أعلى مستويات التنافسية، التي تؤهلها لخلق مركز قوي مبني على أسس ثابتة واحتلال مكانة رفيعة ومتميزة على المستوى الدولي.

وإنّ حصر التنافسية في مجال محدد وفي مستويات معينة من خلال مؤشرات ثابتة مسألة في غاية الصعوبة، والوصول إلى توحيد الرؤى حولها وتكييفها مع طبيعة الاقتصاديات يعد أصعب، فلم تحدد لها المعالم الخاصة بها التي تميزها عن بعض المفاهيم كاللتنمية والنمو، ولم تعرف الاستقرار حول تعريف موحد ولا حول كيفية قياسها ولا حتى أهميتها بالنسبة للدول على اختلاف مستوياتها¹

¹ -كبابي كلثوم، (2009): "التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي" ماجيستر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر ، ص 4

بسبب عدم وجود إطار نظري قوي ونموذج متماسك يسمح بتفسيرها وتحديدًا تحديدا علميا دقيقا. ونتيجة لذلك لا يزال مفهوم التنافسية والمفاهيم المرتبطة بها خاضعا لمناظرات بين الباحثين والأكاديميين، والذي تمخض عنها العديد من التعريفات والمؤشرات. وتزايد الاهتمام بالتنافسية نظرا للتغيرات الحاصلة على كافة الأصعدة البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية والعلمية كما يلي¹:

-التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري، في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي، تتعلق بمحددات القدرة التنافسية مثل نظريات النمو والتجارة، والتغيرات في نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة والتنافسية عوضا عن المنافسة.

-التطورات الحاصلة على مستوى العلمي والتقني، خاصة أنّ الصناعة لم تعد مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والإدارة الكفوة.

-التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية مما يؤدي إلى انعكاسات على مختلف الأنشطة مثل الإنتاج والحوكمة والمشاركة ومنظومة القيم.

ظاهرة العولمة التي دعمها التاريخ الاقتصادي والذي يفترض أنّها ستمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى، فقد أوضح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم هذه الفرضية، وبين أنّ مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص، والتخصص يعتمد على اتساع السوق وأنّ السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

¹-مسغوني منى، (2013): تسيير الكفاءات و الاداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ص128

و إذا كان من المقبول أنّ الشركات يمكن أن تطور تنافسيّتها خلف حدود مغلقة في بيئة محلية محضنة، فإنّ الاختيار الحقيقي للتنافسية العالمية هو الإنجاز في الأسواق العالمية، وإنّ التنافسية مثلها مثل التجارة ترتفع في العمل في بيئة دولية مفتوحة. وقد فتحت أعداد متزايدة من البلدان والقطاعات حدودها أمام المنافسة الدولية. الأمر الذي أوقع تحولا في المفاهيم. فمن مفهوم الميزة النسبية والتي تتمثل في قدرات الدولة من موارد طبيعية واليد العاملة الرخيصة، مناخ والموقع الجغرافي التي تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي، الى مفهوم الميزة التنافسية وتتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية.

و إزاء هذه الصعوبات يمكن تقسيم تعاريف التنافسية المعمول بها إلى الفئات التالية:

_ الفئة الأولى: تأخذ في الاعتبار أوضاع التجارة الخارجية.

_ الفئة الثانية: تشمل كل من جانب التجارة الخارجية ومستويات المعيشة.

_ الفئة الثالثة: تتضمن جانب مستويات المعيشة فقط.

فحسب **الفئة الأولى** فإنّ مفهوم التنافسية مرتبط بأوضاع الميزان التجاري للدولة، بينما وجود العجز يعني تدهورها، وقد استخدم هذا المفهوم لتفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات، لكنّ نظرا لقصور هذا المفهوم لا يمكن تعميمه واسناده إلى وضع الميزان التجاري في جميع الحالات، حيث في حالات قد يعبر ويشير الفائض في الميزان التجاري الى تدهور تنافسية الدولة، وفي حالات أخرى فإن وجود العجز في الميزان التجاري يعني علامة قوة الاقتصاد كما أنه يمكن بلوغ مستويات معيشية مرتفعة رغم وجود عجز تجاري متنام كحالة الو.م.أ خلال الثمانينات،

كذلك قد يتوازن الميزان التجاري في نفس الوقت الذي تتخفف فيه مستويات المعيشة للدولة كحالة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وحالة أمريكا في التسعينات¹.

أما بالنسبة للفتة الثانية فيشير مفهوم التنافسية إلى تحقيق الدولة لتوازن في ميزانها التجاري وإلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها ومن التعاريف نجد ما يلي :

-المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية يعرفها بأنها " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".

-منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE* تعتبرها: " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفراد في الأجل الطويل"، كما عرفت سنة 1996 "هي المقدرة على توليد مداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبياً، بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج، وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية"².

-و حسب Laura Sandra Tison : " أن التنافسية هي قدرتنا على إنتاج منتجات وخدمات تنجح في اختبار المنافسة الدولية، في حين يتمتع مواطنونا بمستوى معيشة متنام ومستديم على حد سواء".

و بالرجوع للفتة الثالثة التي تركز في تعريف التنافسية وفقاً لمستويات المعيشة كما يلي: "قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي".

¹ شرفق سمير، (2004): التنافسية الدولية واقع وآفاق تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، ص25.

* - OCDE : organisation de coopération et développement économique.

² - منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 04، ص23.

و الإنتقاد الموجه لهذه المقاربة كونها لا تتعرض إلى تعاريف التنافسية على مستوى المؤسسات أو قطاع النشاط، وبالتالي سيتم التطرق إلى تعاريف التنافسية حسب المقاربة التي تسلط الضوء على الشركة و قطاع النشاط والدولة.

أولاً: التنافسية حسب المؤسسات: التنافسية حسب هذا المستوى هي التي تتحكم في التنافسية على المستويين القطاعي والوطني، والنتائج الإيجابية على المدى الطويل هي انعكاس للقدرة التنافسية للمؤسسة. ففي تعريف J.I.Muchielli أنّ التنافسية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج تفوق المعدل الذي تحققه نظيرتها في نفس القطاع، فهي تعكس قدرتها على الصراع من أجل الحصة السوقية، والمؤسسة التنافسية هي التي تستطيع أن تحقق أحسن نتيجة من حيث الثنائية النمو/ الحصة السوقية. ذلك أنّ المؤسسة يمكن أن تسجل نمو في رقم أعمالها نتيجة نمو القطاع بصفة عامة، ولكنها قد تحقق تراجع في الحصة السوقية مما يعني ضعف تنافسيته¹.

و تعرف التنافسية على مستوى المؤسسة في بريطانيا على أنها: " القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بنوعية جيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجيات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".

وكذلك نجدها تعني: " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل , رأس المال والتكنولوجيا)².

وبما أنّ التنافسية هي كذلك القدرة على المنافسة، فإنّ للمنافسة التي تواجهها المؤسسة دوراً هاماً في التأثير على تحقيق أهدافها، مما يتطلب ضرورة التعرف على المنافسين وتحليل موقفهم

¹ - مسغوني منى ، مرجع سبق ذكره، ص 131

² - وديع محمد عدنان، (2001):محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس، 21/19 جوان.

التنافسي واستراتيجياتهم التنافسية، لتتمكن المؤسسة من تحديد الاستراتيجية التي ستتبعها وذلك من خلال العناصر التالية¹.

- **خفض التكلفة:** وهي مدى قدرة المؤسسة أو وحدة الأعمال على تصميم وإنتاج وتسويق منتج بأقل تكلفة مقارنة مع تكاليف المؤسسات المنافسة لها. مع العلم بأنّ الوضعية التنافسية للمؤسسة في مختلف مجالات الإستراتيجية تمر عبر تقييم أو تحديد أهم المزايا التي تتمتع بها مقارنة مع منافسيها فيما يتعلق بالتكاليف.

- **تمييز المنتج:** وهي قدرة المؤسسة على توفير منتج متميز وفريد له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك. من جودة عالية، خصائص فريدة. توفر خدمات ما بعد البيع.

كما يعرفها فريد النجار على أنّها²: "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسيع وابتكار وتجديد، و تسعى الشركات ورجال الأعمال بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية". وبالنظر إلى كل من المنافسة والتنافسية، فنجد الأولى تُعنى بالظروف التي تنشط ضمنها المؤسسات، أمّا الثانية فتتعلق بالظروف الذاتية وقدرات المؤسسة التي تتيح لها المجابهة في السوق، وعليه يمكن القول أنّ التنافسية هي: "حالة ذهنية تتمحور حول متغيرين، هما الدينامكية والاستمرارية اللذان يساعدان على إرساء قواعد متينة مبنية على الجودة والتميز والتكلفة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد".

وقد تواجه المؤسسة عراقيل تضعف من قدراتها التنافسية منها³:

- ضعف الهياكل التنظيمية في المجتمع.

- غياب حرية المديرين والمسيرين

¹ - jean mare deleevsnyder,(1986) : marketing international ,2 ed, dalloz ,France, P 41

² - فريد النجار،(2000):"المنافسة و الترويج التطبيقي"، مؤسسة الشهاب الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص11

³ -فريد النجار، (1999): إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية، مؤسسة الشهاب الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص21.

-انخفاض مستوى الموارد البشرية، وتخلف الاتصالات الإدارية

-غياب قاعدة البيانات ومنظومة المعلومات الإدارية-

-غياب روح الفريق وحلقات الجودة.

- تدهور المناخ التنظيمي والسلوك التنظيمي الفعّال.

- الفشل في قياس الفرص وفي التعرف على التهديدات البيئية.

ثانياً: التنافسية حسب القطاع: يقصد بالتنافسية على مستوى القطاع قدرة شركات قطاع معين

على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية

الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في هذا القطاع، ومن الصعب جداً على دولة معينة أن

تكون قادرة على كسب تنافسية في جميع القطاعات¹، وهذا بسبب أنّ توزيع الموارد بين

القطاعات غير متكافئ، لأنّ النظرة الاستراتيجية لكل قطاع تختلف من دولة لأخرى.

وإذا كان القطاع يمثل مجال النشاط الذي تشترك فيه مجموعة من المؤسسات، فإنّه يكون ذو

تنافسية إذا كان يستطيع أن يحقق معدل أرباح يفوق معدل النمو الاقتصادي، وهذا نتيجة كونه

يضم مجموعة من المؤسسات ذات تنافسية وذات قدرة على تحقيق نمو دون الحاجة لتدخل

الدولة من خلال سياسات الدعم والحماية². ولكن مع ازدياد حدة المنافسة بين دول العالم

نتيجة الانفتاح الاقتصادي، ومع تراكم الخبرات والتجارب تبين أنّه لا يمكن لكل دولة أن تنتج

كل شيء وأن تنافس في كل شيء. ووجد الحل الأمثل لمسألة الانفتاح على الأسواق وفقد مزايا

الحماية السابقة هو في التخصص. فلكل دولة من دول العالم سلعة أو مجموعة سلع لا يمكن

مجاتها فيها نظراً لامتلاكها ميزة نسبية أو تنافسية فيها، حتى أكثر الدول تنوعاً في المنتجات

نجد لديها تركيزاً - تخصصاً- في إنتاج سلعة ما ومشتقاتها، تركز عليها وتحاول تعظيم حجم

¹ - فريق التنافسية الوطني، (2002): "البحث و التطوير - أهميته و دوره في تحسين المقدرة التنافسية للاقتصاد الأردني-، وزارة التخطيط، الأردن، ص02

² -مسعود طحطوح، (2009): أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية- دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص03.

الاستفادة منها. ومن هنا نشأت الميزة التنافسية للدولة والتي تعتمد على تنافسية صناعة أو صناعات محددة في الدولة يهيأ لها المناخ الاستثماري المناسب للازدهار، ونشأ تنافسية هذه الصناعة من تكامل وترابط جميع مكونات أنشطتها والأنشطة المساعدة لها بشكل هرم أو عنقود CLUSTER صناعي.

فالعناقيد الصناعية في المفهوم الصناعي لعديد من دول العالم المتقدمة من أهم الاستراتيجيات المتبعة في التغلب على الكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المشاكل الناتجة عن صغر الحجم وذلك لأنّ هذه العناقيد تكسب هذه الصناعات إمكانات خاصة تمكنها من تحقيق درجة مرتفعة من التكامل والاستقرار الاقتصادي نتيجة للارتباطات الرأسية والأفقية التي تتيحها لها هذه العناقيد. كما أنّ ذلك يمثل إطاراً واضحاً للعلاقات الصناعية على نحو يكشف مواطن القصور، وبالتالي وضع سياسات مناسبة لتطوير وتقوية العناقيد ودعم التنافسية الصناعية والتصديرية لها.

فالعنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة. ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة. في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية¹. فالفرق بين تنمية التجمعات الصناعية وتنمية القطاعات، هو أنّ تنمية القطاعات لا تنحصر في موقع جغرافي كما أنّها تستهدف تشكيلة واسعة من منتجات القطاع، بينما العنقود يستهدف عدداً محدوداً جداً من منتجات القطاع قد لا يزيد على منتج واحد في موقع

¹ -جامعة الدول العربية، الاستفادة من فكرة العناقيد الصناعية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، ص2.

جغرافي واحد. وغالبا ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية، وبذلك يمكن التمييز بين

نوعين من علاقات الترابط بين الشركات في العنقود الواحد وهي¹:

• علاقات ترابط أفقية: وهي التي تنشأ بين الشركات في نفس المرحلة الإنتاجية.

• علاقات ترابط رأسية: وهي التي تنشأ بين شركات في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية.

وبذلك فإنّ العنقود يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة، ويعد أفضل وسائل التنمية

الصناعية، وهو أحد أهم وأحدث أساليب رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية الكلية، إذ

يسهم بشكل كبير في نمو وازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخفض معدلات البطالة، والقضاء

على الفقر وجذب الاستثمارات الأجنبية والتطوير التكنولوجي وزيادة الصادرات². ونجد أنّ

M.PORTER نوه بهذا بعد العديد من الدراسات التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول في

كتابه COMPETITIVE ADVANTAGES OF NATIONS فوجد أنّ أفضل أسلوب لتحقيق

هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي، وإيجاد مناخ استثماري جاذب للشركات

الصغيرة و المتوسطة، ووجد أنّ أفضل بيئة لهذه الشركات هي بيئة العناقيد الصناعية. ومن ثمّ فإنّ

فعالية العنقود تكمن في مدى التفاعل والترابط والتشابك بين مكوناته (صناعة رئيسية، مرتبطة

وداعمة) التي تشكل الهيكل الأساسي الذي يبنى عليه، إذا تداعى جزء منه أثر ذلك على تنافسية

العنقود ككل ومن ثمّ على الصناعة، وأنّ نجاحه مرهون بمستوى التطور التكنولوجي والابتكار الذي

يكتف تلك العلاقات ويقويها، وهو ما يفسر انتشار ظاهرة العناقيد في الدول المتقدمة ومحدوديتها

في الدول النامية. وتتبنى الدول تنمية العناقيد لعدة أهداف استراتيجية، وبالتالي فإنّ العنقود ضمن

¹-شوقي جباري وبوديار زهية،(2011): تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناقيد الصناعية، ملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 9 و10 نوفمبر، ص8.

²- وحدة الدراسات الاقتصادية، (2007): العناقيد الصناعية مفهومها وآلية عملها، صندوق التنمية الصناعية السعودي، ص3

اطار عدد من السياسات المختلفة, ومن هذه السياسات¹:

- سياسات الوسيط (BROKER POLICIES) وتهدف لتنمية الروابط بين العنقود من خلال دور الجهات العامة في عقد الاجتماعات والتحالفات بين الشركات وعناصر العنقود، ومن خلال تقوية دور الجهات العملية وتبني الأبحاث والعمل على تطبيقها على أرض الواقع، ويهدف هذا النوع من السياسات لرفع القيمة المضافة.
- سياسات جانب الطلب (DEMAND SIDE POLICIES) وتهدف إلى زيادة الانفتاح على الأفكار والابتكارات الجديدة، من خلال تشجيع البحث العلمي وتشجيع الابتكارات لإنتاج منتجات جديدة، وتشجيع تبني أفضل المعايير التقنية للمنتجات عالية التقنية وذلك من أجل تنمية الطلب على المنتجات، وتقوم بتقديم الدعم المادي لأبحاث ودراسات لدى المؤسسات البحثية (وليس للمؤسسات مباشرة)، كما تشجع على تطوير الابتكارات السابقة، وتحض على عدم الإطالة في سنوات حقوق الحماية الفكرية.
- سياسات التدريب (TRAMING POLICIES): وتهدف لتنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها وهي شيء أساسي لإيجاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع معايير مرتفعة للتعليم وكفاءة المعلمين، وإعفاء جهات التعليم الخاص من الضرائب، وتشجيع إنشاء الجهات البحثية والتدريبية المتخصصة في صناعة محددة.
- سياسة تنمية الروابط الدولية¹ (PROMOTION OF INTERNATIONAL LINKAGE): تهدف هذه السياسة لرفع مستوى تكامل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التبادلات التجارية وجذب الاستثمارات والتقنيات الحديثة.

¹-وحدة الدراسات الاقتصادية،(2008): العناقد الصناعية تنميتها وأسس اختيارها والتوجه السعودي نحوها، صندوق التنمية الصناعية السعودي،ص5.

¹ - the cluser competitivness group , s.a competitiveness cluster based policies
[http://www.competitiveness.com/nps/corporate/com/en/cluster/whatis cluster.pdf](http://www.competitiveness.com/nps/corporate/com/en/cluster/whatis%20cluster.pdf), last visted 15-03-2009.

ويتبع العنقود في نموه المبادئ العامة للنمو الاقتصادي المحلي، كما أشار J.JACOBS أن الحياة الاقتصادية تتطور بفضل الابتكار والإبداع وتنمو بفضل إحلال الواردات، وترتبط هاتان الطريقتان الاقتصاديّتان باعتبارهما من الوظائف الاقتصادية المتحضرة² ومن ثم يمكن القول أنّ العنقود التنافسي مرهون بمستوى التطور التكنولوجي والقدرة على الابتكار التي تعتبر الأداة الأهم لكسب رهانات المنافسة داخليا وعلى المستوى الدولي.

ثالثا: التنافسية على مستوى الدولة: يعتبر مفهوم تنافسية الدولة أكثر تعقيداً، وقد جذب هذا المفهوم انتباه المفكرين وواضعي السياسات منذ الثمانينات مع تسارع وتيرة العولمة، حيث حاول العديد منهم تحديد العوامل المؤثرة على مجال التنمية وتحديد مصادر النمو في الدول المتخلفة، فهي تعبر عن قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها¹. وكذلك يعني الجاذبية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض.

ويعرفها معهد التنافسية الدولية على أنّها قدرة البلد على:

- أن المنتج أكثر وأكفاً نسبياً، ويقصد بالكفاءة:

-تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.

- ارتفاع الجودة: وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج.

- الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم

لتوريد، بالإستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين

والإدارة.

² -le groupe nordicité LTEE et autre, perspectives de croissance des grappes industrielles au canada atlantique, ottawa,p7, [http:// dsp-psd.pwgsc.gc.ca/collection /c89.42.1997.1F.pdf](http://dsp-psd.pwgsc.gc.ca/collection/c89.42.1997.1F.pdf) ,DERNIERE VISITE 05-01-2010

¹-شرين بركات،(2002): التنافسية و التجارب الناجحة النافذة إلى الأسواق الدولية،مركز الأردن الجديد للدراسات،عمان،ص10

- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية:
- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف المزايا النسبية.

وقد توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي: " تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". ووضع لهذا التعريف مجالاً يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر¹.

و يرى Aldington بأن التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية. وهو تعريف متكافئ لتعريف Scott and Lodge وهو أنّ التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية، بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده². كما يعرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD في كتابه السنوي للتنافسية بأنها: "قدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالاجاذبية والهجومية وبالعمولة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف³. قدم التعريف أربعة أبعاد أساسية تضم عدداً من البدائل التي تختار الدولة انتهاجها والتي تشكل في النهاية ملامح البيئة التنافسية للدولة، وتتمثل هذه البدائل في:

- إدارة الأصول والعمليات (Assets and Processes) لتحقيق التنافسية: حيث تعتمد الدولة على ما تمتلكه من أصول سواء موارد طبيعية وعمالة أو خلق موارد إنتاج جديدة إذا ما كانت تقتقر إلى هذه الأصول .

¹- محمد عدنان وديع، (2003): "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص 06

²- المرجع نفسه، ص 05

³- كيابي كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- الجذب والهجوم (Attractiveness and Agressives): بإتباع سياسات تستهدف اختراق

الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات. أو السعي نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاعتماد على التباعد و التقارب (Globality and Proximity) لتحقيق التنافسية, مفاد ذلك

أنّ التنافسية يتم تحقيقها في السوق المحلي كما يصاحبها من ارتفاع معدلات الحماية والتركيز على

الأنشطة التقليدية أو الاتجاه الى الأسواق العالمية.

كما يختلف تعريف التنافسية الوطنية حسب درجة التطور في الاقتصاد, فيما إذا كانت الدولة

متقدمة أو دولة نامية, وذلك كما يلي¹ :

-**الدولة المتقدمة:** التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في

الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل

لعوامل الإنتاج. أي أنّها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبقى أمامها في تحقيق

النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.

-**الدول النامية:** التنافسية حسب الدول النامية تعني قدرتها على النمو والحصول على الحصة

سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تمتلكها إلى مزايا تنافسية.

بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية

والسياسات الاقتصادية المناسبة.

وأخيرا يمكن للدولة التنافس في بيئة تؤمن بالمبادرات الفردية وتتمسك بالاعتبارات الاجتماعية.

وفي نفس السياق, فقد قام المعهد العربي للتخطيط بالكويت مند عام 2003 بإصدار تقرير دوري

لدراسة التنافسية العربية, يمثل تقرير 2011 الإصدار الرابع ضمن تقارير التنافسية العربية، والذي

يعبر عن استمرارا لتحقيق الأهداف التي سطرها المعهد لتدعيم التنافسية العربية، وارشاد صانعي

¹ -المركز الوطني للتنافسية،(2011): "التنافسية في الفكر الاقتصادي"، مصر، ص ص02-03 من الموقع :
[http:// www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf](http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf) تاريخ الإطلاع: 2013/05/26.

القرار بالتحديات التي تواجه الدول العربية في تطوير قدراتها التنافسية، وينطلق تقرير تنافسية العربية من أنّ التنافسية تعني: "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية"¹. وبناء على هذا التعريف، فقد تم بناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين نوعيين وهما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة. ويركز المؤشر الأول على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه مثل بنية الأسواق، مناخ الأعمال والعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما تعني التنافسية الكامنة قدرات عميقة الأثر، التي تضمن استدامة هذه التنافسية وقد تم تحديد ثلاثة مجالات أساسية محددة للتنافسية الكامنة، وهي رأس المال البشري، وتوطين الثقافة والبنية التحتية الثقافية.

يستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة الدول الغير عربية* ثم اختيارها لتشكّل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية، ولكن اختيار هذه الدول كان على أساس أنها في وقت مضى لها أداء مشابه للدول العربية في حينها، وتفوقت عليها بالأداء التنافسي، الشيء الذي يجعلها مجموعة مقارنة جيدة، وذلك لإمكانية ردم الفجوة التنافسية بفضل السياسات الهادفة.

وبالرجوع وإعادة النظر إلى المستويات الثلاثة للتنافسية (منشأة-قطاع-دولة) نجد أنّ طبيعة العلاقة التي تشملهم هي علاقة تكاملية، بحيث أنّ أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد العالمي، وبالتالي الوصول ولو نسبياً إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.²

¹-المعهد العربي للتخطيط، (2012): تقرير التنافسية العربية، الإصدار الرابع، الكويت، ص21
*دول المقارنة : الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، التشيك، اليونان، إيرلندا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، البرتغال، جنوب افريقيا، تركيا.
²-حسين عبد المطلب الأسرج، (2012): "آليات دعم القدرة التنافسية للصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصر، 11 أوت، ص09.

الا أنّ وجود منشأة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة حتماً، وفي المقابل فإنّ تحقيق الدولة لمعدل مرتفع ومستمر للدخل الفردي يمكن أن يعد دليلاً على قدرة النشاطات الاقتصادية على المنافسة دولياً، وعليه فالتنافسية الدولية هي نتاج تكامل واندماج تنافسية الأصعدة الثلاث.

المطلب الثاني: أنواع التنافسية، أهميتها و مؤشرات قياسها

أولاً: أنواع التنافسية: تختلف أنواع التنافسية وذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر والتنافسية الكامنة والتنافسية والجارية والتنافسية التقنية.

1-1: التنافسية السعريّة وغير السعريّة¹ :

- التنافسية السعريّة: تتمثل في تركيبة الأسعار والتكاليف في اقتصاد ما مقارنة مع المنافسين فالدولة ذات التكاليف الأرخص تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، من أهم المكونات السعريّة سعر الفائدة، تكلفة الأجرة، تكلفة الوحدة الإنتاجية.

- التنافسية الغير السعريّة: تبين قدرة الاقتصاد على المنافسة بفضل عوامل غير سعريّة، وتتمثل في المعرفة، الجودة، التخصص، المرونة، الإبداع إلخ.

2-1: التنافسية التقنية: حيث تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية، فالاكتشافات والابتكارات العلمية الحديثة وتطبيقاتها المذهلة، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، قد شكلت المحرك والدافع الرئيسي لتسارع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وفي الدول حديثة التصنيع وزادت من حدة التنافس، ورسخت العلاقة التكافلية بين التقدم العلمي والتقني من جهة، والنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة أخرى.

¹ - Samia fantar ,(2007) : les facteurs de competitivité dans la filière textile habillement, Tunis , ,p2
<http://www.unio-cefi.fr /article.php?id-article=1488> derniere visite :19-03-2010

1-3: التنافسية الكامنة والجارية¹ :

- **التنافسية الكامنة:** تميز الأدبيات أيضا بين إنجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية، إذا يتوجب الموازنة بين الإنجاز الآني والكامن، لأنّ التركيز على إحدهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية.

- **التنافسية الجارية:** يميز تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية الظرفية أو الجارية، وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، وتحتوي على عناصر مثل التزويد، التكلفة، النوعية والحصة من السوق...إلخ. وبين التنافسية المستدامة، وتركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير والطاقة الابتكارية، الوضع المؤسسي، وقوى السوق.

ثانيا: أهمية التنافسية: أصبحت عبارة التنافسية والتنافس ذات وقع متزايد الأهمية في العالم اليوم. وأصبح للتنافسية مجالس أو هيئات أو إدارات، ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، وتقدم تقارير عنها لكبار المسؤولين وليس لرجال الاعمال فقط. ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى وتنمو أو الأفراد ليحفظوا بغرض العمل بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة افرادها ومشاركتهم في التقدم العالمي.²

لم تعد التنافسية مجرد الإنتاج بأقل التكاليف، بل تعدت ذلك في اقتصاد تنافسي معولم، إلى ترسيخ مبدأ الجودة / التميز، وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية إلى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة وإبداع أشكال التميز والاتقان في المنافسة.

¹-محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره،ص07.

²- المرجع نفسه، ص03

و إذا كان الاندماج أو الانفتاح على العالم ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمراً حتمياً أمام الدول النامية، فإن الاستفادة من الفرض التي يوفرها لتحقيق النمو الداعم و الرفاه ليست نتيجة ضمنية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والشركات حتى الأفراد، وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل البيئة الدولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل مما يستدعي تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها وتطوير الثقافة والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال واجتذاب رأس المال الأجنبي¹.

ويعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لرفع التحديات المذكورة وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والشركات وأصبح لها مجلس وهيئات وإدارات ولها سياسات استراتيجية ومؤشرات.

وفي اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أكثر ضرورة فهي تؤثر في الشركات التي تحتاج إلى تنمية فضلاً عن مجرد توفير البقاء. وفي الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم. كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة مستويات معيشة أفرادها وزيادتها، مما عزز من مناخ التنافس ورسخ القناعة بأهمية التنافسية تلك التغيرات الحاصلة عن النشاط البشري من مختلف جوانبه في التنظيم الاقتصادي وفي التنظيم الاجتماعي والسياسي إضافة للتطورات العلمية والتكنولوجية².

ثالثاً: مؤشرات التنافسية

3-1 : على مستوى الدول: أصبحت مؤشرات التنافسية الدولية مهمة جداً، بل أصبحت هي التي

تشكل السياسات الاقتصادية الدولية والمحلية وتوجيه قرارات الاستثمار عالمياً، إذا كل دولة تسعى

¹-المعهد العربي للخطيط،(2003): "تقرير التنافسية العربية"، الكويت، صص6-13

²-عبد الحكيم عبد الله النسور، (2009): "الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، ص19

من أجل تحسين مكانتها الدولية من خلال تحسين المتوسط الحسابي لتركيب كل مؤشر سواء كان أساسيا أو فرعيا للتنافسية لقياس تنافسية كل دولة هناك عدة مؤشرات منها.

• **نمو الدخل الحقيقي للفرد:** إنّ نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مرتبطان وليس متطابقان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية (TFP) وعلى الموهوبات من رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة، إنّ ارتفاع في (TFP) يزيد من دخل الفرد كما يفعل ذلك في التقدم في ثروة البلد من موارد طبيعية ورأس مال فيزيائي والتحسين في حدود التجارة¹.

ويمكن أن تتحسن حدود التبادل للبلد وبالتالي دخل الفرد فيه، إذا كان هناك طلب دولي على السلع والخدمات التي يصدرها أو كان هناك عرض دولي فائض من السلع والخدمات التي يستوردها، ولذلك فإن مقارنة التنافسية الوطنية المستندة على التجارة وتلك المستندة على دخل الفرد مترابطتين.

• **النتائج التجارية:** نقترح الدراسات المتخصصة مقياس رئيسية للنتائج التجارية المواتية لدولة ما، والمتمثلة في فائض مطرد في الميزان التجاري، تطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات التقنية العالية أو القيمة المضافة المرتفعة، حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية².

-**رصيد الميزان التجاري:** غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري، وهذا الفائض يمكن أن يكون مستندا على طلب دولي على صادرات ذلك البلد أو ناجمًا عن عوامل أخرى مختلفة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار

¹ بوخاري عبد الحميد ، (2007): التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي ومتطلبات تحقيقه على الصعيد العربي، 19-23 أوت، الإسكندرية، مصر، ص8
²-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2000) : مؤشر التنافسية في إفريقيا، العدد 150، نوفمبر ، ص05

ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معا¹. ونجد عجزا مزدوجا عندما يترافق عجز الحساب الجاري مع عجز الميزانية، وإذا افترضنا توازنا أوليًا فإن فائض الاستثمار وعجز الموازنة بالقياس إلى الادخار المتاح في البلد يتم تمويله بقروض من الخارج، الأمر الذي يترجم بفائض في حساب رأس المال، ويمارس دخول رؤوس الأموال ضغطا باتجاه الارتفاع على سعر الصرف أو على مستوى الأسعار في البلاد الأمر الذي سبب عجزا في الحساب الجاري، وعجز الحساب الجاري يمثل زيادة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وكنتيجة للادخار الداخلي السلبي والقروض الخارجية فإن المشروعات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر بها والخدمات للبلد المعني تصبح أقل تنافسية حتى ولو كانت هي أو مزاحمها في الخارج لم يغيروا شيء في ممارستهم لأعمالهم، وفي معظم الحالات فإن الحصة من السوق لمنتجي البلاد ستهبط.

- **تركيب الصادرات والحصة السوقية:** إن التركيز المعطى لتركيب الصادرات يربط مقارنة التنافسية المعتمدة على النتائج التجارية مع التنافسية المستندة إلى نمو الإنتاجية، وقد استعمل بعض الباحثين تقنية تقيس نسبة الصادرات الدولية الناجمة عن القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقانة العالية، فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبياً أو تتصاعد فهذا يسمح بالإفترض بوجود أو تحسن الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة.

إن ما سبق لا يعني حتماً أن إنتاجية دولة ما أو دخل الفرد فيها يتقدمان بإيقاع أكبر منها في الخارج، ولكن يعني فقط أن الإنتاجية تزيد في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للمتاجرة وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد، بشكل أسرع مما يتم في القطاعات الأخرى للسلع القابلة للمتاجرة، كما أن

¹-بوخاري عبد الحميد، (2007): تعزيز التنافسية الصناعية العربية في اقتصاد المعرفة للبلدان العربية، ملتقى دولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية، 27-28 نوفمبر، ص 08

ارتفاع أحجام الصادرات يعكس زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي وزيادة الإنتاجية نتيجة للتحويلات التكنولوجية، وهو الأمر الذي يعزز من إمكانيات النمو في المستقبل¹.

***سعر الصرف الحقيقي:** يستند المحللون على مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية والفعلية لقياس القدرة التنافسية بين البلدان، ولقد بدأ استخدام مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية بدلاً من أسعار الصرف الاسمية إثر تسارع معدلات التضخم في العالم. وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سوف يقابله ارتفاع في أسعار الصادرات مما يؤدي إلى انخفاض في قدرة التنافسية للاقتصاد مقارنة مع الشريك التجاري المعني، كما أنّ مفهوم سعر الصرف الحقيقي هو مفهوم اقتصادي يستخدم في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسات الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي².

أمّا أسعار الصرف الإسمية هي المعلنة التي يقع بها التبادل في أسواق الصرف وتحدد هذه الأسعار في السوق في حالة التعويم، ويمكن أن تحدد بطرق أخرى حسب اختيارات السلطات النقدية في البلاد المعنية، حيث نجد:

سعر الصرف:

$$RE = \frac{pd}{epf} \left/ \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{X مؤشر الأسعار الأجنبية (سعر الصرف اسمي)}} \right.$$

ويمكن اعتبار سعر الصرف الحقيقي مقياساً للتنافسية بين السلع المحلية والأجنبية، فالسعر الحقيقي هذا يبين عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع المحلية.

¹ بختة فرحات، (2010): بيئة الأعمال و أثرها على التنافسية الدولية - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص27
² علي توفيق صادق، (1999): القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 5، ص36.

- **المؤشرات الموسعة:** تتمثل بصفة عامة في عوامل قياس التنافسية وهي: الانفتاح الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي، دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، تطور الأسواق المالية، نوعية البنية التحتية والمستوى التقني، نوعية الإدارة في قطاع الأعمال، مرونة سوق العمل وأيضاً نوعية المؤسسات القضائية والسياسية، وتعد جهات عديدة تقارير عن التنافسية في العالم أو بعض أقاليمه، أو تقدم مؤشرات واسعة عن التنافسية في دول العالم و نذكر بهذا الصدد¹.

-**المنتدى الاقتصادي العالمي:** يمكن اعتبار كل من الثقافة والتكنولوجيا المستخدمة في الانفتاح الاقتصادي، دور الحكومة، الإدارة، المالية، إحدى مؤشرات تنافسية الدولة، وعلى أساس تلك المؤشرات يتم إصدار التقرير الخاص بالتنافسية على مستوى العالم.

-**صندوق النقد الدولي:** ويهتم بمؤشرات سعر الصرف الحقيقي، تكلفة وحدة العمل في الصناعة..... إلخ

-**المعهد الدولي للتنمية:** يضم مؤشرات الاقتصاد المحلي (35) مؤشر، العولمة (45) مؤشر الحكومة (48) مؤشر، البنية التحتية (30) مؤشر، التكنولوجيا (26) مؤشر.

3-2 على مستوى فرع النشاط الاقتصادي: ومن أهم مقاييس فرع النشاط ما يلي:

- **مؤشر التكاليف والإنتاجية:** يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاخرة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب، وغالبا ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحيدة لليد العاملة التي يعبر عنها بالمعادلة التالية :

¹ عبد الحكيم عبد الله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي" مرجع سبق ذكره، ص23

$$CUMOijt = Wijt * Rit / (Q/L)ijt$$

Wijt : تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i في البلد z في الفترة t

Rjt : تمثل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد z في خلال الفترة t

(Q/L)ijt : تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i و البلد z خلال الفترة t

ويصبح من الممكن التغير من خلال المعادلة التالية عن التكلفة الوحودية لليد العاملة النسبية مع

البلد k

$$CUMORijkt = CUMOijt / CUMOikt$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد z بالنسبة إلى مثلها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر بسبب ما يلي¹:

- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى .
- مؤشر التجارة والحصة السوقية: يستعمل الميزان التجاري وكذلك الحصة السوقية الدولية عادة كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط, وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فإنّ فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية .
- **الميزة النسبية الظاهرة:** أنشأ بورتير مقياساً للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة Revealed comparative advantage index RCA و يمكن حسابه لبلد ما z لمنتج أو

مجموعة من منتجات أو فرع نشاط i على الشكل التالي :

$$RCA_{ijz} = \frac{(\text{صادرات الكلية للبلد } z) / (\text{صادرات منتج } i \text{ للبلد } z)}{(\text{الصادرات الدولية الكلية}) / (\text{الصادرات الدولية للمنتج } i)}$$

¹ - عبد الحكيم عبد الله النصور، المرجع السابق، ص26

عندما تكون RCAij أكبر من الوحدة فإنّ البلد j يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتج i، ويجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإنّ فرعًا صناعيًا تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و 7% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيًا¹:

إنّ فروع النشاط التي يمتلك البلد فيها RCA يمكن أن تكون أكثر أو أقل إنتاجية من الفروع المناظرة لها في الخارج أو أنّ معدل إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطأً، ويتضمن مصدر الميزة النسبية تكلفة عوامل الإنتاج، منافذ إلى الأسواق والإبتكار، ومن منظور بورتر M.Porter يعتبر أنّ نمو الدخل الفردي تابع بشكل كبير لإرتفاع الإنتاجية، وهذا يمر حتمًا من خلال الإبتكار ومنظومته، والبلد الذي يتمتع بمنظومة إبتكار أكثر قوة ينتفع بمعدلات نمو إنتاجية أكثر إرتفاعا وبالتالي بميزة مطلقة على البلدان ذات المنظومة الأضعف، ويترجم العائد الإقتصادي للإبتكار بتحسين المنتجات وبتخفيض في التكاليف أو كليهما معًا الناجم عن إنتاجية أعلى دون الاهتمام فقط بتعديلها لهيكل الصادرات.

3-3 على مستوى المشروع (الشركة): فيما يلي عرض أهم مقاييس تنافسية المشروع:

- **الربح:** تشكل الربحية مؤشرًا جيدًا للتنافسية الحالية حتى وإن كان من الأفضل قياسها لفترة طويلة، ويمكن اعتبار الحصة السوقية كذلك مؤشرًا كافيًا للتنافسية إذا استطاعت المؤسسة أن تعظم ربحها، وفي حقيقة الأمر أنّ ما يهم المؤسسة حقًا إذا أرادت تحسين تنافسياتها واستدامتها ليس الأرباح الحالية المحققة في لحظة معينة وإنما ما يمكن أن تحقّقه مستقبلا بحيث يضمن لها البقاء والنصيب المهم من الوقت، وذلك من خلال ما تبذله من جهود في مجال البحث والتطوير خاصة² فالموارد الكامنة التي تسمح للمؤسسة مجابهة المنافسة والتحدي لها بنجاح،

¹-محمد عدنان وديع , مرجع سبق ذكره ,ص17

² -MC Fetridge et donald G , (1995) : LA Compétitivité : NOTION ET MESURES ,Ottawa ,industrie canada , avril,document Hors ,série n5 [http://www.ic.gc.ca/epic/site/eas-aes-nsf/nwapj/opo5f.pdf/\\$file/opo5f.pdf](http://www.ic.gc.ca/epic/site/eas-aes-nsf/nwapj/opo5f.pdf/$file/opo5f.pdf).dernnière visite: 05/01/2013

تقوم على ثلاث ميزات هي الابتكار، النوعية والمرونة، كلما كانت المؤسسة قادرة على خلق منتجات جديدة بإستمرار وبجودة عالية كلما استطاعت وبسهولة الإفراد بمركز مهم ومتميز في السوق.¹

• **تكلفة الصنع:** تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، و يعني ذلك إمّا لإنخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرًا، أو السببين السابقين معًا، والإنتاجية الضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعّال، كل هذا في حالة أنّ المؤسسة تنتمي إلى قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، إمّا إذا كانت تنتمي إلى قطاع نشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرًا كافيًا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، و يمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، و لكن هذه الوضعية يتناقض وجودها.²

• **الإنتاجية الكلية للعوامل:** إنّ الإنتاجية الكلية للعوامل (productivité totale des facteurs : ptf) تقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية،

¹ Jean Pierre Paulet, (1998) : La Mondialisation , armand colin, paris , France, p92

² محمد الطيب دويس، (2005): براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية الدول -حالية" الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص10، 11.

ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل, أو إلى تحقيق وفورات الحجم, كما يتأثر هذا المؤشر بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحديدية¹.

• **الحصة من السوق:** تختلف المؤسسات في أدائها, فمنها التي تستمر وتحافظ على مكانتها وحصتها, ومنها التي تنسحب وتخسر مركزها نظرا لضعف قدرتها على المنافسة, لأنّ الأسواق الدولية لا تقبل إلاّ الأحسن والأكفأ من المؤسسات, الأمر الذي جعل فكرة الاستمرار وتحسين الموقع التنافسي الهاجس الرئيسي لكافة المؤسسات إن أرادت أن تثبت وجودها في بيئة تتميز بحدة المنافسة وتعدد المنافسين, لذلك فهي تعمل على تحسين قدرتها التنافسية لضمان إستمرارها, فنجد مؤسسة تحتل مركزا مهما في السوق المحلية دون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي, ويحدث ذلك عندما تكون السوق المحلية محمية نتيجة الحواجز التي تعترض التجارة الخارجية (الحواجز الجمركية وغير الجمركية), حيث أنّ تقييد التجارة يثبط تنافسية المؤسسة ويكبل أداءها في الأسواق العالمية ويضعف قدرتها على مواجهة المنافسة والصمود امام تهديداتها.

فالاستحواذ على حصة مهمة من السوق هو رهين تكاليف الإنتاج, فحتى تكون المؤسسة تنافسية لا بد أن تكون قادرة على البقاء في سوق تنافسي والمحافظة على حصتها منه مع تحقيق عوائد وأرباح بشكل مستمر, ومن أهم العوامل المساعدة على ذلك هي قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليف إنتاجه مقارنة بمنافسيه, فنجد أنّ مايكل بورتر M.PORTER يؤسس لذلك من خلال اعتبار أنّ تنافسية المؤسسة تتحقق بناءً على انخفاض التكاليف وتميز المنتج, ويضاف إلى ذلك القدرة على استدامة التنافسية وزيادتها على ما سبق نجد أنّ جاذبية المنتجات عامل محدد لحصة

¹ عبد الحكيم عبد الله النور " الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الإنتاج الاقتصادي ", مرجع سبق ذكره , ص

المؤسسة في السوق، فكلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصته من السوق¹.

المطلب الثالث: بناء القدرة التنافسية والتحليل الهيكلي للصناعات

إنّ مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة الاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسات الإنفتاح وتحرير الأسواق، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى للإهتمام بموضوع القدرة التنافسية والعلاقة بين الشركة وبيئتها.

أولاً: بناء القدرة التنافسية

1-1 تعريف القدرة التنافسية: من الصعب على أي دولة أن تعيش بمعزل عن التطورات التي تحدث على الصعيد العالمي نظراً للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميدان التصدير وتدفقات رؤوس الأموال ولذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكله اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدراتها التنافسية في الاقتصاد العالمي المفتوح أمّا التجارة وتدفقات رؤوس الأموال².

إنّ توفر بيئة تنافسية ملائمة تساعد على تحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار، فالقدرة التنافسية ستساعد على القضاء على عقبة ضيق السوق المحلي .

وانطلاقاً من أنّ مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع معايير متفاوتة وغير محددة، فإنّه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير معينة تؤدي إلى تمييزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم. وبالتالي فإنّ

¹ -كبابي كلثوم , " التنافسية و إشكالية الاندماج في الإقتصاد العالمي حالة , الجزائر , المغرب , تونس " , مرجع سبق ذكره ص 4 6

² - حسين عبد المطلب الأسرج , " أليات دعم القدرة التنافسية للصناعات العربية في ظل إقتصاد المعرفة , مرجع سبق ذكره , ص 10

القدرة التنافسية للمنتجات السالعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها، وهي تتمثل في¹:

الجدول رقم(03): العوامل المحددة للقدرة التنافسية

| العوامل المتقدمة | العوامل الأساسية |
|---|--|
| هي العوامل التي يجب أن يتم بناؤها بمرور الوقت وتتضمن: بنية أساسية للاتصالات معتمدة على البيانات الرقمية، قوة عمالة على درجة عالية من التعليم، بحوث جامعية في فروع علمية متطورة ومعقدة . | هي عوامل تراثها الدولة ولا تحتاج إلى تطويرها من خلال السياسات وهي: الموارد الطبيعية، الموقع، المناخ، العمال الغير مهرة ومتوسطوا المهارة |
| العوامل المتخصصة | العوامل العامة |
| تقتصر على صناعات معينة وهي: موائئ متخصصة في مناولة كميات كبيرة من الموارد الكيميائية، معاهد علمية على درجة عالية من التخصص، أفراد على درجة عالية من المهارة والتخصص. | يمكن أن تستخدم في نطاق واسع من الصناعات وهي: نظم الطرق العامة والسريعة، نظام للإمداد برأس المال المقترض، مجموعة من الموظفين المثقفين الحاصلين على شهادات جامعية. |

المصدر: حسين عبد المطلب الأسرج , " آليات دعم القدرة التنافسية للصناعات العربية في ظل إقتصاد المعرفة, مرجع سبق ذكره, ص 11

والملاحظ في الواقع أنّ الطريق التقليدي لزيادة القدرة التنافسية المعتمد على التكلفة والسعر مازالت موجودة, فقد أخذت تحل محلها وبشكل متزايد عوامل الجودة، والمرونة، والتصميم، وإقامة الشبكات, ومع ذلك, فقد تمكن عدد قليل جداً من الدول النامية حتى الآن من بناء قدرتها التنافسية بتلك الطريقة.

1-2 معايير القدرة التنافسية: تستند القدرة التنافسية إلى مجموعة من المعايير يمكن توضيحها

في²:

¹-حسين عبد المطلب الأسرج, المرجع السابق, ص 11
² تيقاوي العربي, (2011): واقع بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج عن المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات, " ملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية, 9-10 نوفمبر, ص 11 .

• **الموقع في السوق:** يتم التركيز في هذا الجانب على الطرق الكفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة مع قدرتها على المحافظة على تموقعها في الأسواق، بتميز منتجاتها وطرق عمل عن المنافسين من خلال الحصول على براءات الاختراع أو تقديم خدمات فريدة مما يعطيها جاذبية تنافسية في السوق مع الاهتمام بجانب التكاليف وعدم إغفال النوعية و الجودة في الأداء.

• **المرونة:** أضحت المرونة أحد أهم الأبعاد التنافسية التي تستطيع المؤسسة أن تتميز من خلالها، ذلك أنّ المرونة وكماوجهة لتحديات هذه المرحلة، تتعلق بمدى تكيف النظم التشغيلية للمؤسسة مع الطلب والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ المرونة التي يتم التمييز على أساسها تتحقق على مستوى جانبيين مهمين من جوانب النظام الإنتاجي هما¹:

- مرونة الحجم : و نعني بها القدرة على التكيف مع حجم الطلب وتقلباته من خلال التحكم في الإنتاج بواسطة تسريع أو تخفيض معدلاته في مواجهته ذلك.
- مرونة مزيج المنتجات: ويرتبط هذا النوع من المرونة بمدى قدرة مزيج المنتجات على مواكبة حاجات ورغبات الزبائن، وإشباعها والتكيف مع التقلبات الحاصلة عن طريق تصاميم المنتجات ومواصفاتها الفنية.

• **معرفة كيفية أداء الأعمال:** تعد معرفة كيفية أداء العمل للمؤسسة بإتقان منتجات المؤسسة مقارنة بالمنافسين، سواء كان ذلك في الميدان الإنتاجي أو التسويقي، ومن ثمة الوصول إلى إكتساب قدرة تنافسية فريدة، وتستمد معرفة كيفية العمل مصدرها من التجارب والجهود المكتسبة داخل المؤسسة، وحتى تؤدي معرفة كيفية العمل دورها الإيجابي، يجب إثراء محتواها باستمرار،

¹- أحمد بلالي ، (2006): الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة و بيئتها الخارجية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 14

والمحافظة عليها كأن يتم تضمين عقود العمل في بنود تنص على المحافظة على معلومات المؤسسة، فكيفية معرفة العمل موردًا يمكن تسويقه للمؤسسات الأخرى.

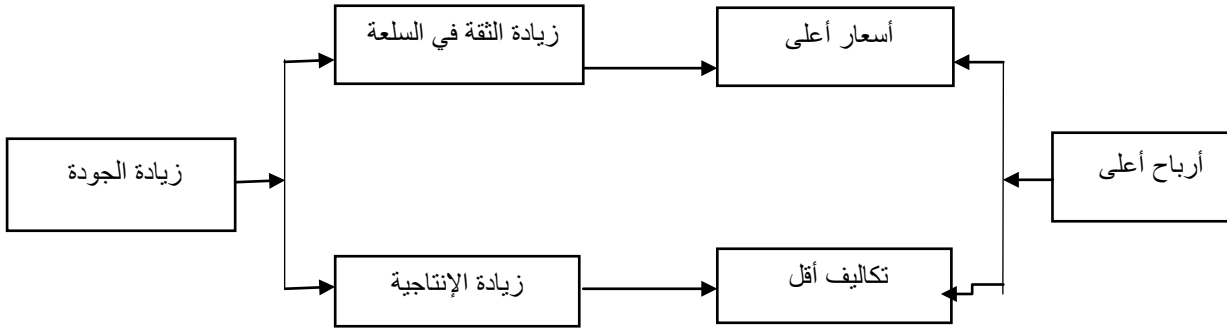
● **الجودة:** استحوذت مواضيع الجودة والقضايا المتعلقة بها على اهتمام رجال الاعمال والحلقات والمؤتمرات العلمية، فالتعريف الرسمي للجودة من طرف المنظمة العالمية للمعايير ISO هو: "صلاحية وقدرة وقابلية مجموع الخصائص الأصلية على إشباع الحاجات"¹. وتشير كذلك إلى: "قدرة المنتج أو الخدمة على الوفاء بتوقعات المستهلك أو حتىّ تزيد من توقعات المستهلك"²، إنّ المنتجات ذات الجودة هي السلع والخدمات التي يمكن الإعتماد عليها والثقة بها لإنجاز الوظائف المصممة لأدائها، وهذا المفهوم يطبق في مجالات كثيرة، ويعتبر تأثير الجودة العالية للمنتج على القدرة التنافسية تأثيرًا مضاعفًا:

- إنّ توفير منتجات عالية الجودة يزيد من قيمة المنتجات في أعين العملاء، وهذا المفهوم المدعم للقيمة يؤدي بدوره إلى السماح للشركة بفرض سعر عالي لمنتجاتها.
- أمّا التأثير الثاني للجودة العالية على القدرة التنافسية فيصدر عن الكفاءة العالية والتكاليف المنخفضة للوحدة، مما يسمح لرفع الإنتاجية بتقليل الفاقد والمنتجات المعيبة وهذا ما يؤدي إلى خفض التكلفة، كما يوضحه الشكل التالي:

¹-Philippe Détrie,(2001) : conduire une démarche qualité, Ed organisation ,paris ,p21

²هلالى وليد، (2009): الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة ، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف،مسيلة ، الجزائر، ص94.

الشكل رقم (10) :تأثير الجودة على الربح /القدرة التنافسية



المصدر: شارز هل و جاريت جونز،(2001): الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ، محمد سيد احمد عبد المتعال، دار المريخ، السعودية، ص281

• الخدمات: يرى Christopher Lovelock أنّ الخدمة هي: "تجربة زمنية يعيشها العميل في

أثناء تفاعله مع فرد من أفراد المؤسسة أو مع دعم مادي تقني"، ويراهاEiglier et Langeard أنها: " نشاط أو مجموعة نشاطات الناجمة عن تفاعل شخص أو آلة في المؤسسة والمستهلك قصد إرضاء هذا الأخير".

وبناءً على ما سبق يمكن إعتبار الخدمات نشاطات أو فعاليات غير ملموسة سريعة الزوال، وهي تمثل نشاط أو أداء يحدث من خلال عملية تفاعل هادفة إلى تلبية توقعات العملاء وإرضائهم إلا أنّها عند عملية الاستهلاك الفعلي، ليس بالضرورة أن ينتج عنها نقل الملكية.

• التكاليف: وهي لا تعني إنتاج المنتجات أو الخدمات بتكاليف منخفضة، وإنما أن تكون بتكلفة

ذات علاقة بالنوعية، مما يجعل من تلك السلع و الخدمات جذابة في السوق و جني عائداً مقبولاً، ويمكن تحقيق ثلاثة من الميزة الكفوية، فمن الممكن من خلال تحقيق كلفة متغيرة أقل، أو تحقيق مستوى أقل من نفقات التسويق، أو تحقيق مستوى أقل من النفقات التشغيلية والإدارية، وكل واحد من هذه الأنواع يمكن أن يبني ميزة تمكن المؤسسة من بناء تنافسية إنطلاقاً من التحكم في التكاليف.

1-3- متطلبات القدرة التنافسية للشركات: تتمثل أهم متطلبات القدرة التنافسية للشركات في¹:

- الإلتزام بالمواصفات الدولية للجودة.
- التطوير التكنولوجي لزيادة الإنتاجية وخفض التكلفة.
- الإرتقاء بالعمالة وزيادة إنتاجيتها من خلال التدريب والتحفيز.
- الاهتمام بالبحوث والتطوير.
- دراسة الأسواق المحلية والخارجية والبحث عن فرص التصدير.
- التطوير الإداري والتنظيمي للشركة.

1-4- مرتكزات بناء القدرة التنافسية المستدامة: تعتبر هذه المرتكزات ذات أهمية بالغة للمنشآت

الراغبة في خلق القدرة التنافسية لها، ولمنتجاتها في الأسواق المحلية والدولية وهي تتمثل

في²:

• التحديد الجيد لأهداف المنشأة في إطار الصناعة التي تنتمي إليها:

فالمنشأة التي تسعى لرفع قدرتها التنافسية يجب أن تتبنى إستراتيجية ذاتية محددة من أجل تحقيق ميزة تنافسية، وضمان إستمرارية هذه الميزة بمرور الوقت، فعلى سبيل المثال يمكنك أن تبني القدرة التنافسية للمنشأة على إستراتيجية تهدف بالأساس إلى خفض تكلفة المنتج، أو من خلال إستراتيجية تهدف إلى تنويع المنتج. مع العلم أنّ اعتماد منشأتك على إستراتيجية خفض التكاليف يمكن أن يحقق ميزة تنافسية لها أمام الآخرين، ولكنها ستكون ميزة تنافسية هشة وغير متواصلة، خاصة إذا كان الآخرون يعملون بنفس الإستراتيجية التي تعمل بها منشأتك، أمّا اعتماد المنشأة على إستراتيجية التنويع للمنتجات فإنّه يضمن لها تحقيق ميزة تنافسية على درجة من المتانة والإستمرارية، لأنّه يصعب على المنافسين إكتسابها بسهولة.

¹مجلة المستقبل العربي، (2000): القدرة التنافسية على مستوى المشروع، عدد 254، ص 88
²بوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص 6

• **تحديد المنشأة للمجال الذي تسعى للتنافس فيه:**

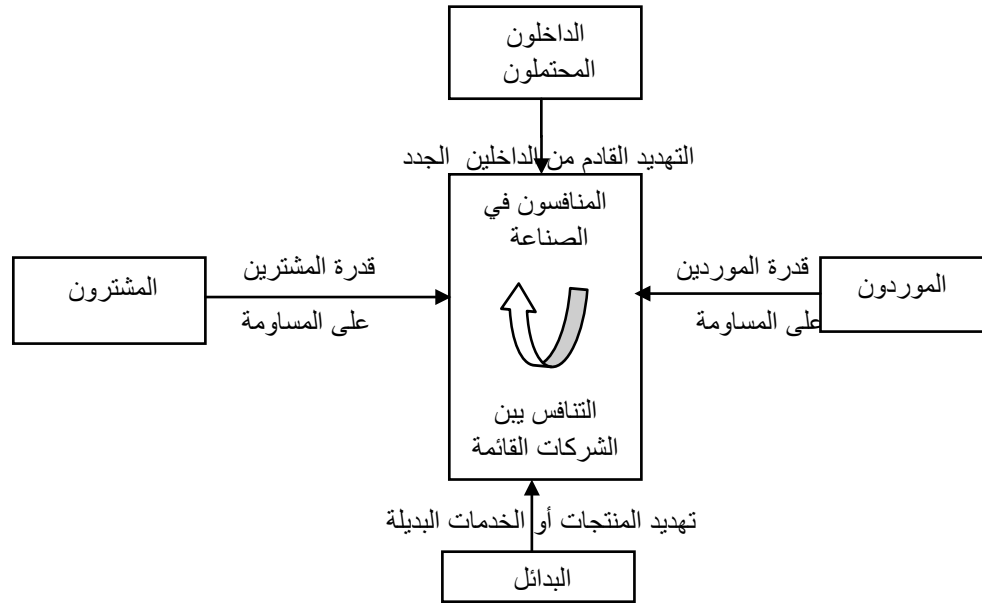
فبعد أن تحدد المنتج الذي ستنافس فيه المنشأة، يجب عليك تحديد طبقة المشتريين التي تخدمها، وكذلك المناطق الجغرافية التي تبيع منتجاتها فيها، وهنا يجب أن يكون واضحاً أنه كلما تمكنت من إختيار نطاق تنافس مختلف للمنشأة عن المنافسين لها تمكنت من إكتساب القدرة التنافسية والمحافظة عليها.

• **أن تتعامل المنشأة مع جميع الأنشطة التي تقوم بها بإعتبارها حلقات في سلسلة واحدة:**

فعلى المستثمر أن يجعل منشأته تتعامل مع أنشطة الإنتاج والتوزيع والتسويق وخدمات ما بعد البيع، بإعتبارها حلقات في سلسلة واحدة. تساهم كل منها في تقديم جزء من قيمة المنتج النهائي، مع التأكيد هنا على أنّ قدرة المنشأة على إدارة هذه الأنشطة بكفاءة تتوقف على التعامل معها على أنّها وحدة واحدة متصلة وليست منفصلة، وكلما نجحت المنشأة في تحقيق ميزة في كل حلقة من هذه الحلقات زادت قدرتها التنافسية وأصبحت أكثر إستقراراً.

ثانياً: التحليل الهيكلي للصناعات: تعتبر الصناعة الناحية الرئيسية لبيئة الشركة التي تتنافس فيها، ولهيكّل الصناعة تأثير قوي في تحديد القواعد التنافسية للعبة، بالإضافة إلى الإستراتيجيات المحتملة توفرها للشركة، وبما أنّ القوى الخارجية تؤثر على الشركات في الصناعة عادة فإنّ المفتاح يكمن في تباين قدرات الشركات على التعامل معها، تتوقف حالة المنافسة في الصناعة على خمس قوى تنافسية أساسية تظهر في الشكل التالي :

الشكل رقم (11) : القوى التي تدفع المنافسة في الصناعة



المصدر : مايكل بورتر، (2010): الإستراتيجية التنافسية -أساليب تحليل الصناعات و المنافسين - ، ترجمة : عمر سعيد أيوب، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبوظبي، ص38.

و تحدد الشدة الجماعية لهذه القوى إحتمال الربح النهائي في الصناعة، حيث يقاس إحتمال الربح من خلال العائد على رأس المال المستثمر على المدى الطويل، فبتحديد الخصائص الهيكلية الرئيسية للصناعات التي تحدد شدة القوى التنافسية والتي بدورها تبرز مواطن القوة والضعف الحاسمة للشركة، وتحرك موقعها في صناعتها، وتسلط الضوء على المجالات التي تحمل فيها إتجاهات الصناعة فرصاً أو تهديدات عظيمة الأهمية. وينطبق التحليل الهيكلية أيضاً على تشخيص المنافسة الصناعية في أي بلد أو سوق دولية.

2-1 المحددات الهيكلية لشدة المنافسة: لو أخذنا التعريف العملي للصناعة بأنها مجموعة

الشركات التي تصنع منتجات متقاربة يستبدل بعضها ببعض، فنجد أنّ المنافسة في الصناعة تعمل دائماً على خفض معدل العائد على رأس المال المستثمر نحو الحد الأدنى التنافسي للعائد، أو العائد المتحقق من الصناعة ذات التنافسية المثالية. ولأنّ الشركات التي تحقق عادة هذا العائد

تخرج من العمل في نهاية المطاف، فوجود معدلات عائد أعلى من الحد الأدنى التنافسي للعائد يحفز تدفق رأس المال إلى الصناعة عبر دخول جديد أو مزيد من الاستثمارات من قبل المنافسين القائمين¹.

تعكس القوى التنافسية الخمس الواقع، بأنّ المنافسة في الصناعة تتجاوز كثيرا الفاعلين الراسخين، فالزبائن والموردون والبدلاء والداخلون المحتملون منافسون للشركات في الصناعة وربما يزيد بروزهم أو يقل اعتمادا على ظروف معينة، ويمكن تسمية المنافسة بهذا المعنى الأوسع "المنافسة الموسعة" إنّ إهتمام تحليل هيكل الصناعة أو "التحليل الهيكلي"، ينصب عادة على تحديد الخصائص الأساسية التي تقوم عليها الصناعة، فنجد أنّ لكل شركة مواطن قوة وضعف فريدة في التعامل مع هيكل الصناعة، وإنّ فهم هذا الأخير يجب أن يكون نقطة إنطلاق التحليل الإستراتيجي، فعند بحث الخصائص الاقتصادية والتقنية المهمة في الصناعة نجدها تؤدي دورا حاسما في شدة كل قوة تنافسية².

• **تهديد الوافدين الجدد إلى الصناعة:** تتجه ربحية الشركة إلى أن تكون أعلى عندما توجد عقبات أمام الشركات الأخرى تمنعها من دخول الصناعة، فنجد أنّ الداخلون الجدد إلى صناعة ما يحضرون طاقة جديدة، والرغبة في كسب حصة من السوق، موارد كبيرة في الغالب، ونتيجة لذلك يمكن أن تهبط الأسعار أو ترتفع تكاليف الشركات القائمة، وغالبا ما تستخدم الشركات التي تتوسع إستثماراتها عن طريق الحيازة في أسواق أخرى مواردها لإحداث هزة، وهكذا ربما يُنظر إلى حيازة شركة في صناعة ما بغير دعم الموقع في السوق بمثابة دخول على الرغم من عدم حدوث دخول جديد تماما لكي تُحبط الوافدين الجدد تستطيع الشركات القائمة وضع حواجز أمام الدخول، تمثل هذه الأخيرة عقبات التي تعطل أو تعترض سبيل دخول الشركات الأخرى، وتتضمن الحواجز العامة إلى الدخول³:

¹ ماكل بورتتر، مرجع سبق ذكره ص 40

² نفس المرجع، ص 41.

³ روبرت أبتس و ديفيد لي، (2008): الإدارة الإستراتيجية بناء الميزة التنافسية، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 140.

- متطلبات رأس المال
- هوية العلامة التجارية
- إقتصاديات الحجم
- سهولة الحصول على قنوات التوزيع
- تمييز المنتج
- التهديد بالانتقام الهجومي
- تحويل التكاليف

● **القوة التفاوضية للعملاء:** يتنافس المشترون مع الصناعة بفرض هبوط الأسعار, والمساومة على ارتفاع الجودة ومزيد من الخدمات, وتألبيب المتنافسين بعضهم على بعض وكل ذلك على حساب الربحية, هذه القوة الرافعة تكون واضحة بصفة خاصة عندما:

- المشترون جيدوا الإطلاع
- المشتريين أكثر تركيزا من الشركات الموردة للمنتج
- ينفقون الكثير من الأموال على منتجات الصناعة
- لا يدرك منتج الصناعة على أنه حيوي لإشباع حاجات المشتريين.

● **القوة التفاوضية للموردين:** وتأتي قوة مساومة مموني المؤسسة بالمواد الأولية ومختلف المستلزمات المستخدمة في الإنتاج من إمكانية هؤلاء رفع سعر منتجاتهم, خفض مستوى الجودة أو الحد من الكميات المباعة لزيائن معينين, وهذا دون الخوف من فقدان حصته السوقية ومكانته في هيكل الصناعة ومن دون فقدان عملائها, ولا بد من الإشارة إلى أنّ هناك مجموعة من الشروط تعطي أكثر ضمان للمساومة من قبل الموردين والتي لخصها بورتر في خمسة عناصر هي¹:

- إنّ قوة المورد في التصرف في الأسعار تزداد كلما كان بعيدا عن آثار المنافسة الحرة، وعليه التأثير في أرباح المشتريين الصناعيين.

¹سعد غالب ياسين، (1999): الإدارة الدولية - مدخل إستراتيجي - ، دار النشر اليازوري العلمية، الأردن، ص123

- تقل قوة تصرف المورد لرفع السعر في حالة المنظمة المشتريّة تحتكر السوق في إنتاجها.
- ترفع قوته التصرفية في حالة كون المشتري عميل غير مهم، وتقل إذا كانت هناك مواد بديلة بتكلفة معقولة، وتكون المساومة في حدها الأقصى عندما لا توجد مواد بديلة.
- تتعاظم قوة المساومة إذا استطاع تحقيق تكامل إما بمعنى الشراء أو السيطرة على الإمدادات الأمامية لصناعته، على سبيل المثال عندما تشتري مصانع الأحذية متاجر بيع الجملة أو محلات بيع التجزئة.
- إنّ تهديد المورد في الفترة السابقة يمكن أن يوازن أو يعوض عنه إذا استطاع المشتري أن يحقق تكامل خلفي لصناعته، مثل شراء مصانع الأحذية لشركة دباغة الجلود، أو السيطرة على مصادر التجهيز.

• **شدة المنافسة في الصناعة (الشركات القائمة):** تلعب شدة المنافسة الحالية دورا فعّالا ويعتبر بمثابة محور ومركز القوى التي تؤثر على درجة جاذبية الصناعة، وذلك لأنّ شدة المنافسة وحدة التنافس تؤثر على الدخول المنافسين جدد إلى هذا القطاع، لأنّ السلع يمكن إستبدالها من مؤسسة لأخرى بفعل تقارب جودة المنتجات. وهذا ما يقود الشركات إلى حرب الأسعار وارتفاع تكاليف الإعلان وبالتالي إنخفاض متوسط الربحية، وبصفة عامة هناك مجموعة من العناصر تؤثر في تحديد درجة شدة المنافسة و حدتها وهي¹:

- معدل النمو الكامن في الصناعة.
- قدرات الإدارة
- معدل التحسين في المنتجات و الخدمات.
- مدى عمق تميز المنتج
- شدة المنافسة بين المنافسين الحاليين في السوق.
- المنتجات المتوافقة
- استقلالية الخدمات .
- التركيز و التوازن بين المنافسين
- تعقيد التكنولوجيا المحورية في الصناعة .

¹فرحات غول، (2006): مؤشرات التنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية - حالة المؤسسات الجزائرية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص78 .

- **ضغط المنتجات البديلة:** تعتبر القوة الخامسة التي يمكن أن تؤثر على ربحية الصناعة، تأتي من إمكانية الاحلال السهل بالنسبة لأحد منتجات الصناعة. لتوقع ضغوط على الربح من هذا المصدر، وبالتالي فهي تشكل تهديدا بالنسبة للشركات القائمة، وذلك بالأخص في ظل توافر العوامل التالية:

-الاستبدال يمكن أن يتم في أي لحظة.

-توافر حرية الاختيار أمام المستهلك.

-تعود المستهلك على شراء السلع البديلة أو عدم ولائه لعلامة معينة.

-تغير العلاقة نوعية/سعر المنتج البديل مقارنة بالمنتج المرجعي أي كونه أفضل نوعية وأقل تكلفة.

- 2-2: التحليل الهيكلي والاستراتيجية التنافسية:** تتخذ الاستراتيجية التنافسية الفعالة إجراء هجوميا أو دفاعيا لإنشاء موقع يمكن الدفاع عنه في مواجهة القوى التنافسية الخمس، ويشمل ذلك على العموم عددا من المقاربات المحتملة¹.

- تحديد موقع الشركة بحيث توفر قدراتها أفضل دفاع ضد المجموعة القائمة من القوى التنافسية أو إيجاد المواقع التي تكون فيها القوى ضعيفة في الصناعة. إن معرفة قدرات الشركة وأسباب القوى التنافسية تُسلط الضوء على المجالات التي تواجه فيها الشركة المنافسة وأين يمكن اجتنابها.

- التأثير على توازن القوى من خلال التحركات الاستراتيجية، وبالتالي تحسين موقع الشركة النسبي، يمكن أن تزيد الابتكارات في التسويق تميز الاسم التجاري أو تميز المنتج، وتؤثر الاستثمارات الرأسمالية في المنشآت الكبرى أو التكامل الرأسي على الحواجز أمام الدخول.

¹مايكل بورتر ، " الإستراتيجية التنافسية أساليب تحليل الصناعات و المنافسين " مرجع سبق ذكره ص 70

ينجم توازن القوى عن عوامل خارجية من جهة وعلى عوامل تخضع لسيطرة الشركة من جهة أخرى، ويمكن استخدام التحليل الهيكلي لتحديد العوامل الرئيسية التي تحرك المنافسة في صناعة معينة، وبالتالي الأماكن التي يحقق فيها التوازن أعظم مردود.

- توقع حدوث تغير في العوامل التي تقوم عليها القوى والاستجابة لها، وبالتالي استغلال التغير باستخدام استراتيجية ملائمة للتوازن التنافسي الجديد قبل أن يدرك الملاحمون ذلك. يمكن استخدام التحليل الهيكلي لتوقع ربحية الصناعة في نهاية المطاف، وفي التخطيط على المدى الطويل يجب دراسة كل قوة تنافسية، وتوقع حجم كل سبب أساسي، ثم رسم صورة مركبة للربح الذي يمكن أن تحققه الصناعة.

2-3 التحليل الهيكلي و تعريف الصناعة: إنّ تركيز التحليل الهيكلي على المنافسة التي تتجاوز الملاحمين القائمين، يجب أن يُقلل الجدل بشأن المكان الذي ترسم حدود الصناعة عنده، ولعل أي تعريف لصناعة ما هو اختيار للمكان الذي يُرسم فيه الخط الفاصل بين المنافسين الراسخين والمنتجات البديلة، وبين الشركات القائمة والداخلين المحتملين، وبين الشركات القائمة والموردين والمشتريين، إنّ رسم هذه الخطوط مهم جدا كونه يساعد على عدم إهمال المصادر الكامنة للمنافسة، وكذلك الأبعاد الرئيسية للمنافسة وتعريف الصناعة بشكل عام لا يعني أنّ الشركة تستطيع أو يجب عليها المنافسة على العموم، فقد يكون هناك منافع قوية للتنافس في مجموعة من الصناعات ذات الصلة. كما أنّ فصل الصناعة عن تعريف الأعمال التي تريد الشركة مزاولتها سيقطع شوطا بعيداً في إزالة الالتباس الذي لا حاجة إليه عند رسم حدود الصناعة¹.

¹-مايكل بورتر، مرجع سبق ذكره، ص 74

المبحث الثالث : سياسات، و صناعة الاسبقيات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية

أصبح من الصعوبة بمكان أن تعيش أي دولة بنعزل عن ما يشهده العالم من تحولات، بالنظر إلى الصعوبات والاشكالات التي ستوجهها، وعلى وجه الخصوص في مجال التطوير وتدقيق رؤوس الأموال، وعليه فقد أخذت الدول النامية على غرار الجزائر تهيء نفسها للتواءم مع هذه التطورات، من أجل الاستفادة من مزاياها والتقليل ما أمكن من سلبياتها، وذلك بالجوء إلى انتهاج سياسات وبرامج إصلاحية تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لتعزيز قدراتها التنافسية في عالم مفتوح أمام التجارة والتدفقات الاستثمارية الأجنبية.

المطلب الأول: سياسات التنافسية

يمكن استعراض مجموعة من السياسات التي يمكن أن تنهض بتنافسية الدول النامية والمتمثلة في:
أولاً: سياسات صناعية واعية¹: إنَّ خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي، والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب، والتأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة القيام بجهود نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل، الأمر الذي يساعد على التأقلم مع البيئة العالمية، من خلال اتفاقيات الشراكة، وتوقيع الاتفاقيات الدولية والانفتاح، إنَّ من أهم التحديات التي تواجه البلدان التي تعمل على دعم قدراتها التنافسية وعلى ديمومة النمو هو اختيار القطاعات أو الصناعات التي من شأنها أن تكون حافزا لتعظيم الإنتاجية، والترابط الخلفي والأمامي بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

¹صالح العصفور , (2012): سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط , الكويت , ص 9 .

ثانياً: سياسة اختيار الربح: ويقصد بها اختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها، وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد¹. وفيما يتعلق بالقطاعات أو الصناعات التي يتعين اختيارها لكسب رهان التنمية المستدامة والتنافسية، فإنّ معايير اختيارها متعددة. ويمكن ذكر بعض منها بحيث تختار الصناعات التي:

- تتمتع بمرونة الدخل العالية للطلب العالمي.

- لا تتأثر بسهولة من جراء منافسين يتمتعون بأجور أقل، وتتوافر لهم موارد أولية أكثر.

- ذات قيمة مضافة عالية بعيدا عن الصناعات ذات الطلب المشبع، ودون إهمال الصناعات التقليدية التي لها أسواق وللبلد فيها مزايا تنافسية.

- تكون فيها نسبة التعلم وإمكانية رفع الإنتاجية، والتشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد عالية.

ثالثاً: برامج تحديث الصناعة: كذلك فإنّه لا بد من اختيار قطاعات محورية جديدة يمكن أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة الهيكلة الصناعية، ويتمثل تحديث الصناعية أو إعادة هيكلتها بشكل يخدم التنافسية شيين وهما:

- تخفيض من تكلفة العمالة وتقليص الوزن الزائد.

- إعادة هندسة المشروعات، من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة وتغيير حصص عوامل الانتاج بما يضمن زيادة الكفاءة الانتاجية وتدريب العاملين وإعادة توزيع العمل وتنظيم العملية الانتاجية بشكل عام.

و تهدف هذه البرامج بشكل عام إلى رفع قدرات الصناعة على مستويات عدة²:

¹ رياض بن جليلي, (2009): سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية , المعهد العربي للتخطيط , الكويت, ص63
² صالح العصفور ,مرجع سبق ذكره , ص 10

- على مستوى المنشأة: يهدف التحديث إلى تحسين تنظيم عملية الانتاج والادارة، والنهوض بمكونات التصميم والجودة والتسويق واستخدام التكنولوجيا، و النهوض بالعنصر البشري داخل هذه المنشآت، من خلال برامج التكوين والتدريب الملائمة.
 - على مستوى مجموعة الصناعات: يتمثل هدف برامج التحديث في توفير خدمات الدعم داخل الصناعة من خلال تعزيز الروابط بين مختلف المنشآت ورجال الأعمال وتعزيز شبكة الاتصال بين كل العناصر الفاعلة في الصناعة (العناقيد).
 - على المستوى الوطني: بتوفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة، من خلال سن القوانين وتعديل التشريعات القائمة في ما يتعلق بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتوفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال، وتقديم المشورة والدعم للصناعات فيما يتعلق بالبحث و التطوير. وكذلك ربط الحوافز المقدمة إلى الصناعة على شكل خطوط ائتمانية بتكلفة منخفضة، وحوافز ضريبية مختلفة وغيرها، بمعايير الانجاز ولاسيما من حيث الابتكار ورفع الانتاجية وكسب الحصص في الأسواق الدولية.
- رابعا: سياسات تجارة خارجية منفتحة: يشكل جزء كبير من الاجراءات التجارية عائقا أمام دعم تنافسية الصادرات، بما في ذلك إجراءات التصدير المعقدة والاجراءات الإدارية الأخرى. إن تحرير التجارة الخاصة على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية واجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية من خلال رفع تكلفة الانتاج المحلي¹، وتمثل الرقابة على الصرف وتعدد أسعاره حاجزا مهما أمام المصدرين في إطار الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد

¹رياض بن جليلي، مرجع سبق ذكره ، ص 73

الموارد الوسيطة من الخارج، لذا فإن إصلاح النظام الرقابة على الصرف يبدو ذا أولوية لدعم القدرة التنافسية.

خامسا: دعم الابتكار وتوطين التقانة: يؤثر التقدم التقني على عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنافسية، كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق، كما يؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري، والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقانة والموارد البشرية¹.

إنّ استخدام التكنولوجيا الحديثة، سواء باستيرادها أو تطويرها محليا، غير كاف لترجمتها إلى ميزات تنافسية جديدة في الأسواق الدولية، فالميزات التنافسية المستديمة تعتمد على تطوير نظام محلي للبحث والتطوير والقدرة على إدارته. فعمليات الابتكار تتدرج في سلسلة من الوظائف من توليد المعرفة إلى التطوير التقني إلى النقل والتطويع والتوطين².

فالقناعة العلمية بدور التكنولوجيا والتغير التكنولوجي في دعم القدرة التنافسية للشركات، يعد من العناصر الرئيسية التي تحفز الشركات على اقتناء التكنولوجيا وتطويرها، فهذه القناعة مرتبطة ارتباطا كبيرا بالمستوى العلمي لمديريها، وكذلك بانتشار ثقافة الإبداع والتطوير في المجتمع الذي تعمل فيه هذه الشركات.

سادسا: سياسية تجسير الفجوة الرقمية: لقد أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تعميق ما يعرف بالهوة الرقمية في الدول. وترجع أهميته البنية التحتية التقنية في تدعيم القدرة التنافسية للشركات على المساهمة الكبيرة في النفاذ إلى الأسواق، وتقليل التكاليف

¹ - مسعود أحمد (2010): زيادة التنافسية - وصفة النجاح في استثمار إمكانات النمو في الشرق الأوسط - صندوق النقد الدولي، ص3 الصفحة الرئيسية لمدونة الصندوق الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org>

² - رياض بن جليلي، مرجع سبق ذكره، ص77.

المرتبطة بالتعامل والبحث عن الأسواق، وتكاليف التسويق والدعاية والاعلان، بالإضافة إلى الحصول على كمية هائلة من المعلومات عن الأسواق والمستهلكين على الصعيد الدولي.

المطلب الثاني: صناعة الأسبقيات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية

أولاً: مفهوم صناعة الأسبقيات التنافسية

يعني مصطلح صناعة الأسبقيات التنافسية، عملية التدخل الإرادي، والمخطط لخلق وابتكار، وإيجاد أوضاع ديناميكية متحركة، تدفع قوى الفعل الاقتصادي لأن تكون أكثر حركة من أجل¹:

- معالجة الاختلالات القائمة في الاقتصاد القومي واستعادة التوازن الأدائي الحركي للمنشآت الاقتصادية القائمة، ومعالجة كافة التشوهات والثغرات التي ينفذ منها التخلف، خاصة معالجة مجالات الفاقد والمهدر والضائع والمعيب، وتحقيق التشغيل الكامل لجميع عوامل الانتاج، مما يعظم الانتاج، ويزيد من الانتاجية، وبالتالي من اقتصادات التشغيل والانتاج.

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة تساعد على تحسين الدخل الوطني، والفردى وتساعد على تحقيق معدلات عالية من الادخار ومن الاستثمار، اعتماداً على عائد مرتفع وعلى مردود عال، ومن ثمّ التمكن من تحقيق وفرة مالية مناسبة.

- تحقيق التراكم المتتالي لمكتسبات التكوين الرأسمالي، وتحسين أوضاعه بما يدعم من قوة الاقتصاد ومن مركزه، ويزيد من امتلاكه لمقومات صناعة الأسبقيات التنافسية، بل يقوم بتفعيل هذه المقومات، ويحسن من استغلالها الاستغلال الأمثل.

- تحقيق الانطلاق إلى مجالات متعددة، مجالات تفوق وامتياز، مجالات ابداع وابتكار، مجالات تحسين وتطوير.

¹ محسن أحمد الخضيرى (2004): صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 31

- امتلاك زمام المبادرة والابتكار، والسبق المتفوق، وعدم التوقف عن اكتشاف المواهب والإعلان عنها ومساعدتها، ودعم جهودها الإبداعية والابتكارية.

و من خلال ما تقدم، يتمكن الاقتصاد من امتلاك أسبقيات تنافسية، ومن حيازة قدرات مرتفعة لصناعتها، بل والتوجه حيث توجد مزايا ارتقائية تنافسية سواء للدولة، أو للمشروع، أو للفرد. ويسهم منهج صناعة الاسبقيات التنافسية عن كفاءة الاستخدام وكفاءة التوظيف، وكفاءة الانتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية، ومن ثم فهي أسبقيات يكتشفها فرد عبقرى، ويقدمها إلى المشروع ليتبناها، أو يعتمدها، وتقوم الدولة بتقديم المساندة والرعاية والدعم، إلى أن يقوم مشروع ما بصنعها، فيمتلكها ويتفوق بها ارتقائيا على غيره من المشروعات. والملاحظ من وجود تحول في ملكية الأسبقيات من الدولة إلى المشروع، ونجدها مرهونة بعدة عناصر هي:

- القدرة على صيانة أسرار صناعتها والحفاظ عليها

- القدرة على الارتقاء بالفن الإنتاجي و زيادة عناصر الجودة

- القدرة على تحقيق الابتكار

- القدرة على التقليد والمحاكاة.

مما سبق يمكن تعريف صناعة الأسبقيات التنافسية، بأنها صناعة وخلق وإيجاد أوضاع تفوق مخلفة ومصنوعة يملكها مشروع معين، يتفوق فيها في مجالات الانتاج، التسويق، التمويل، الكوادر البشرية¹. وهي مجالات رئيسية عامة، يتفرع عنها عديد من الأفرع الخاصة، والتي بذاتها تتحرك تفاعليا وإداريا نحو الأكثر والأفضل والأحسن. فصناعة الأسبقيات التنافسية عملية مستمرة تقوم على " الدراسة والاكتشاف، وعلى ملكات ابتكارية إبداعية ومواهب فاعلة يتم توظيفها بشكل علمي و عملي سليم، ووفق خطة منهجية قائمة على الارتقاء والتطور المتسرع والمستمر، وباستخدام حزم

¹ بن بريكة عبد الوهاب (2010): بن تركي زينب , " مساهمة الغيداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمنظمة " , الملتقى الدولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمة الحديثة , جامعة البليدة 13/12 ماي , ص6

إدارية قائمة على الفهم الإدراكي العميق أو الواسع لعناصر ومكونات المنظومة، سواء في مدخلاتها أو في نظام تشغيلها أو في مخرجاتها".

ثانيا: الأسبقيات التنافسية المستمرة في المؤسسات الاقتصادية

1-2: **الإبداع التكنولوجي**: يعرف على أنه كل جديد على الإطلاق أو كل تحسين صغير أو كبير في المنتجات وأساليب الانتاج الذي يحصل بمجهود فردي أو جماعي والذي يثبت نجاحه من الناحية الفنية أو الناحية التكنولوجية، وكذلك فعاليته من الناحية الاقتصادية (تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف).

كما يعرف بأنه إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة أو عملية إنتاجية أو خدمة للحصول على عائد اقتصادي¹.

نلاحظ مما سبق أنّ الإبداع التكنولوجي يتعلق بشقين متكاملين، إبداع الانتاج والذي في صورة منتجات جديدة أو محسنة على مستوى الخصائص الأساسية، التقنية الاستعمالات المحتملة، تسهيل الاستخدام ومكونات أخرى غير مادية، ولا يؤخذ بعين الاعتبار التحسينات الجمالية للمنتج². وكذلك إبداع الطريقة، أي استحداث طريقة انتاج جديدة أو تحسين طريقة قائمة، يجب أن تكون نتائج الطريقة مهمة بالنسبة لمستوى الإنتاج، الجودة، وتكلفة التصنيع، ولا يؤخذ بعين الاعتبار التحسينات التي تتم على مستوى التنظيم و تسيير المؤسسة³. فالآثار الإيجابية للإبداع التكنولوجي تعود إلى جهتين:

-تعود على المؤسسة بالربح حتى تؤمن استمراريتها.

¹عمار عمري, (2004): " الإبداع التكنولوجي في الجزائر- واقع وأفاق- ، مجلة العلوم الاقتصادية علوم التسيير , جامعة سطيف، العدد 03, ص49

² - Poul crowley,(2004) : sources et ressources d'innovation dans l'UE, Science et technologie, Luxembourg , P7.

³ -Jean Bernard et Maurice Catim, (1998) : les condition économiques du changement technologique, Ed l'harmattan.paris ,p75

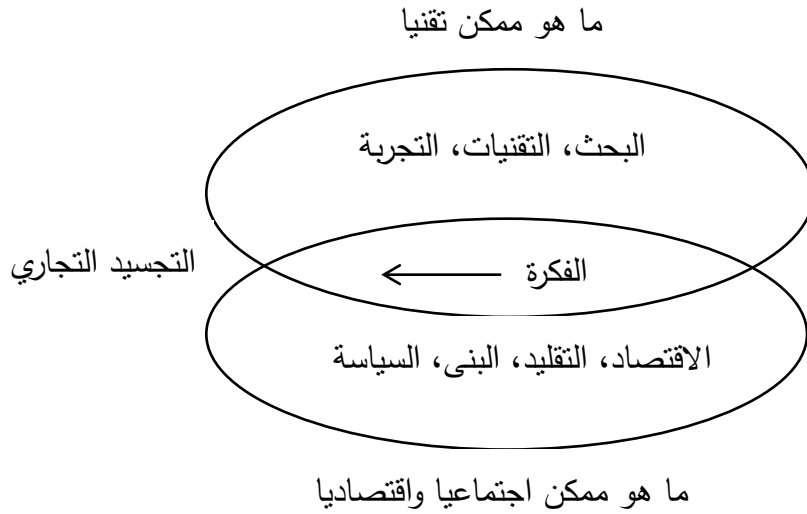
-تعود على الزبائن حتى يكون بمقدورهم اقتناء منتجات تتوفر على شروط السلامة.

فالإبداع التكنولوجي يصبح في هذه الحالة ذلك الالتقاء بين ما هو ممكن اجتماعيا واقتصاديا، وما

هو ممكن تكنولوجيا.

و يمكن تلخيص هذا الالتقاء من خلال الشكل التالي:

الشكل (12): صياغة الإبداع التكنولوجي



Source :R.bettahar ,(1996) : l'analyse des forces et faiblesses de l'innovation
technologique , Revue de ex l'Ensag, n°2, 1^{er} trimestre,p 83.

يمكن تصنيف آثار الإبداع التكنولوجي إلى: الآثار على بنى النشاط والتي تتخلص في الآثار على

التجزئة الاستراتيجية، الآثار على القيمة المحتملة للنشاط، الآثار على القوى التنافسية الخمس،

والآثار على بنية التكاليف. أمّا الآثار على الاستراتيجيات العامة فتظهر في:

- الأثر على استراتيجية التكلفة: يؤثر الإبداع على المؤسسة التي تعتمد استراتيجية التكلفة سلباً، لأنه قد يلغي منحى التجربة لديها، حيث يعتبر هذا الأخير مصدراً لتخفيض التكاليف، ويتمثل الأثر الإيجابي في كون الإبداع يساعد المؤسسة على تدعيم عملية التعليم لديها، واكتساب الخبرة في أقصر مدة، وكذا يوفر التي تسمح بتخفيض التكاليف¹.

- الأثر على استراتيجية التميز: يؤثر الإبداع على استراتيجية التميز من خلال عرض المؤسسة لمنتجات جديدة، أو إضافة بعض الخصائص، أو استعمالات جديدة لمنتجات قديمة. والغرض من ذلك كله هو اشباع رغبات الزبائن بشكل مختلف ومتميز عما تقدمه المؤسسة المنافسة. ومن ثم إقناع الزبائن بضرورة دفع ثمننا مرتفعاً، مقابل القيمة التي يتلقونها وهم متأكدون بأنهم لم يخدعوا.

2-2: الإبداع التنظيمي:

إنّ عملية الإبداع لا تقتصر فقط على خلق سلعة جديدة ضمن صناعة معينة، وإنما تتعداها لتشمل عملية متكاملة تتضمن المنظمة ككل بما فيها طرق الإنتاج، والعمليات التنظيمية المختلفة والسلوك التنظيمي². ولقد أصبح مفهوم الإبداع التنظيمي موضوعاً رئيسياً في علم الإدارة، وذلك لما ارتبط به من منافسات عالمية وسباقات تكنولوجية في صقل وبلورة هذا المفهوم³، كما يعد مفهوم الإبداع التنظيمي من المفاهيم الحديثة في إدارة وعلم المنظمات، فقد عرف الإبداع التنظيمي بأنه: "العملية التي يترتب عليها ظهور فكرة أو ممارسة أو منتج أو خدمة جديدة يمكن تبنيها من قبل العاملين في

¹ R.Bettahar ,Op cit,p90

² -أبو تايه و سلطان نابف,(2003): العلاقة بين أسلوب القيادة و السلوك الإبداعي الفردي، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2، ص372.

³ - شنتات و ايناس عبد الرؤوف, (2003): دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الإبداع المؤسسي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ص42

المنظمة، أو فرضها عليهم من قبل أصحاب القرار و يترتب عليها احداث نوع من التغيير في بيئة أو عمليات أو مخرجات المنظمة¹.

وعرف كل من leede and loosie الإبداع المؤسسي بأنه: "خلق شكل تنظيمي وممارسات إدارية جديدة"². حيث قام Peter Druker بوضع مبادئ للإبداع التنظيمي، وهي عبارة عن أعمال وممارسات يجب على المنظمات التي تسعى إلى الإبداع القيام بها، وأطلق على هذه المجموعة من الممارسات (the do's)، كما حدد أيضا مجموعة من الممارسات يجب على المنظمة تجنبها وأطلق عليها (the dont's). فأمّا الأشياء التي يجب على المنظمات القيام بها هي:

- إنَّ الإبداع الهدي المنظم يبدأ بتحليل الفرص، فهو يبدأ بالتفكير بمصادر الفرص الإبداعية على الرغم من أنّ أهمية كل مصدر تختلف من مجال لآخر، ومن وقت لآخر، إلا أنه يجب دراسة وتحليل جميع هذه المصادر بشكل نظامي.

- يجب عدم الاكتفاء بالتفكير في المشكلة، وإنما أيضا مقابلة الناس والاستفسار منهم والاستماع إليهم.

- لكي يكون الإبداع فعّالا يجب أن يكون بسيطا ومركزا نحو حاجة محددة.

- الإبداع الفعّال عادة يبدأ صغيرا بحيث لا يتطلب الكثير من الأموال والأفراد وغيرها من المصادر. أمّا الأعمال التي يجب على المنظمات تجنبها هي:

- المغالاة في التفكير وإظهار الذكاء ومحاولة الوصول إلى إبداع يصعب على الأشخاص العاديين التعامل معه.

- التنويع ومحاولة عمل عدة أشياء في نفس الوقت.

¹-الطيبشات علي محمود عطية, (2004): دور أنظمة المعلومات في تحقيق الإبداع المؤسسي، ماجستير غير منشورة , جامعة اليرموك, الأردن ، ص6.

² Leede & Looise,(2005): Innovation and HRM -Towards an Integrated Fremewark-, CREATIVITY , P 109

-محاولة الإبداع للمستقبل البعيد وليس الحاضر.

و قد بينت الدراسات أنّ الممارسات التي تساعد على التنمية الإبداع التنظيمي هي:

-تشجيع العاملين على طرح الأفكار والنقاش الحر والعمل على الاهتمام بأراء الآخرين والاعتراف بمساهماتهم في الإنجاز.

-ايجاد قنوات اتصال فعّالة تسمح بتبادل المعلومات بين الأفراد والتعبير عن الأفكار ومناقشتها.

-التركيز على الأهداف العامة للتنظيم وعدم إعطاء الأمور الإجرائية اهتماما أكثر مما تستحقه.

-الإهتمام بالتكيف مع التغيير واعتباره أمراً ضروريا وطبيعياً.

-تشجيع التنافس بين العاملين لدفعهم نحو التوصل إلى أفكار إبداعية جديدة.

-تقديم الدعم المادي والمعنوي للمبدعين ومشاريعهم الإبداعية.

-دراسة الأفكار الجديدة دراسة جادة وإبداء الاهتمام بها وتطبيق الجيد منها.

مما سبق نلاحظ أنّ إدارة الموارد البشرية تلعب دوراً استراتيجياً داخل المنظمات من حيث تبني

مداخل جديدة في ممارساتها، مما يؤدي إلى نشر ثقافة داخل المنظمة تعزز من البناء الداخلي

للمنظمة، بالتالي تؤدي غلى تعزيز أداء الفرد و الإبداع¹.

2-3 الإبداع التسويقي:

مما سبق يتضح أنّ الإبداع هو توليد وظهور فكرة أو منتج أو خدمة أو عمليات أو مخرجات أو

سياسات أو أدوات أو أجهزة جديدة، يمكن تبنيها من قبل العاملين في المنظمة بدعم من الإدارة

العليا، بحيث يترتب عليها إحداث نوع من التغيير في بيئة المنظمة. أمّا الإبداع التسويقي، فيقصد

به وضع الأفكار الحديثة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في النشاطات التسويقية، وقد

يركز على المنتج سواء كان سلعة أو خدمة، أو سعر، أو ترويج، أو كل هذه العناصر في آن

¹ أكثم عبد المجيد الصرايرة ورويدة خلف الغريب, (2010): أثر وظائف إدارة الموارد البشرية في الإبداع التنظيمي, المجلة الأردنية في إدارة الاعمال, المجلد 6, العدد 4, ص 505

واحد، بمعنى آخر فإن هذا النوع من الإبداع يوجه إلى عناصر المزيج التسويقي مجتمعة معاً¹، ويهدف إلى الزيادة في مبيعات المنظمة، والتعريف بالعلامة التجارية لكسب ثقة الزبون، وتحقيق ولائه باعتباره سبب وجود المنظمة².

و يعتقد Peter Druker أنّ للأعمال وظيفتين رئيسيتين هما: التسويق والإبداع، لأنّ مسؤولية الشركة في المقام الأول هي خدمة العملاء، بتزويدهم السلع أو الخدمات التي تنتجها، وبما أنّ الربح ليس الهدف الأساسي لديها، وإنّما استمرارية الشركة، بالتالي فهي تقوم دومًا على استقطاب الزبائن الجدد، ولدعم قدرة الشركة على الاستمرار بتنفيذ هذا الهدف لابد لها أن تقوم بالتسويق والإبداع. وكيفية تأثير الإبداع على التسويق يظهر في النقاط التالية³ :

الأبحاث التسويقية: لإيجاد طرق جديدة في الأبحاث تشمل طرق معقدة لمراقبة وتتبع سلوك المستهلك وتحليل المعلومات.

- الأسواق المستهدفة: يسمح بالتسويق العميق وذلك بالتسويق للشخص بدلاً من التسويق الشامل، وبالنسبة لخدمة العملاء فإنّ التكنولوجيا تجعل من السهل إدارة العلاقات والسماح للاستجابة السريعة لاحتياجات الزبون.

- المنتج: انتاج منتجات رقمية جديدة وإدماج الإبداع في المنتجات أو الخدمات الحالية وذلك بتعزيز قيمتها عن طريق تقديم نوعية متطورة وميزات عالية بسعر أقل.

- الترويج: إنّ التكنولوجيا الحديثة تسمح بالملائمة بين الترويج ومتطلبات العملاء، وتجعل من السهل للبائعين اقتراح منتجات جديدة.

¹ محمد زيدان سالم و آخرون, (2011): دور الإبداع التسويقي و التكنولوجيا في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 2، ص 116.

² Joel Broustail et Frédéric Fréry, (1993) : Le Management stratégique de l'innovation, Dalloz, paris, p8

³ -طارق فيصل التميمي , (2012): أثر الإبداع في عناصر المزيج التسويقي لمنتجات البحر الميت الأردنية على تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الدولية، ماجستير غير منشورة , الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 22

-**التوزيع:** إيجاد قنوات توزيعية جديدة، على سبيل المثال التجارة الإلكترونية، التي جعلت من السهل على الزبائن القيام بعمليات الشراء، وسمحت بالتحكم في إدارة المخزون، والمراقبة الدقيقة لعمليات شحن المنتجات من قبل الموردين.

التسعير: السماح باستخدام طرق ديناميكية في التسعير.

خلاصة الفصل:

انطلاقاً من بعض ارهاصات فشل المؤسسات الاقتصادية، تمّ الاعتماد على التسيير الاستراتيجي الذي يعتبر نمط للتفكير وممارسة تأخذ بعين الاعتبار مختلف أبعاد المؤسسة داخليا وخارجيا، وبالتالي فالتحدي المفروض على التسيير الاستراتيجي هو ضمان التنافسية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، هذه الأخيرة نجدها تتحكم في التنافسية على المستويين القطاعي والوطني. مفهوم التنافسية يستخدم معايير متفاوتة وغير محددة، ولهذا فعملية بناء قدرات تنافسية (سواء للمؤسسة أو الدولة) تستخدم تدابير معينة تؤدي الى تميزها عن منافسيها، وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم، من خلال تظافر عوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها.

الفصل الثالث

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر: واقع وتحديات العولمة

مقدمة الفصل:

إنّ ظهور تيار العولمة وتحرير التجارة الخارجية، قد أثرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات كبيرة في بيئتها الاقتصادية والتكنولوجية، كما تلاشت الحواجز السياسية، والجغرافية والثقافية، والاقتصادية بين الدول، نظرًا للتطور الكبير في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما تقاربت الأسواق في مختلف دول العالم لتشكل سوقا عالميا موحدًا. لذا فقد ازدادت التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل هذه التطورات. لذلك عملت العديد من الدول النامية (ومنها الجزائر) على تشجيع هذا النوع من المؤسسات وعيًا منها بأهميتها، وذلك لسرعة استجابتها للطلب وكذا القدرة التنافسية الكبيرة لهذه المؤسسات (جودة النوعية، انخفاض التكاليف)، ولعل ما يمكن أن تتمتع به الجزائر من بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي، القاري أو حتى الإقليمي، والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية، إذا ما تمت معالجتها بالطريقة الصحيحة من طرف المؤسسات والسياسات الاقتصادية على حد سواء.

المبحث الأول: مفهوم، مميزات وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه في إحداث النمو وتحقيق التنمية، لذا تم منحها- في الجزائر- اهتمام كبير، باعتبار المكانة التي تأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات، وإحداث مناصب شغل دائمة. ولكن قبل كل شيء وجب تحديد مفهوم وتعريف واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الخطوة تعتبر مهمة في طريق معالجة لهذا الموضوع الحيوي.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها، وهذا راجع الاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر هذه الدول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم التنظيمات المعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة، فهي القلب النابض للتغيرات الناتجة والمتجهة دوماً نحو اقتصاد السوق الحر¹.

فإيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد صعباً لصعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى، أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، أو مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات نجد:²

¹- سليمان ناصر وعواطف محسن، (2011): تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي واقع و رهانات المستقبل، غرداية الجزائر، 23-24/02 ، ص 03

² - أو بختي نصيرة، (2014): تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، ص88

- **التباين في النمو الاقتصادي:** إختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة, وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية, فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو الو.م.أ أو أي بلد مصنع يمكن إعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في الدول النامية مثل الجزائر, و ذلك حسب إختلاف وضعيتها الإقتصادية والنقدية والاجتماعية, لذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لتباين درجة النمو الإقتصادي .

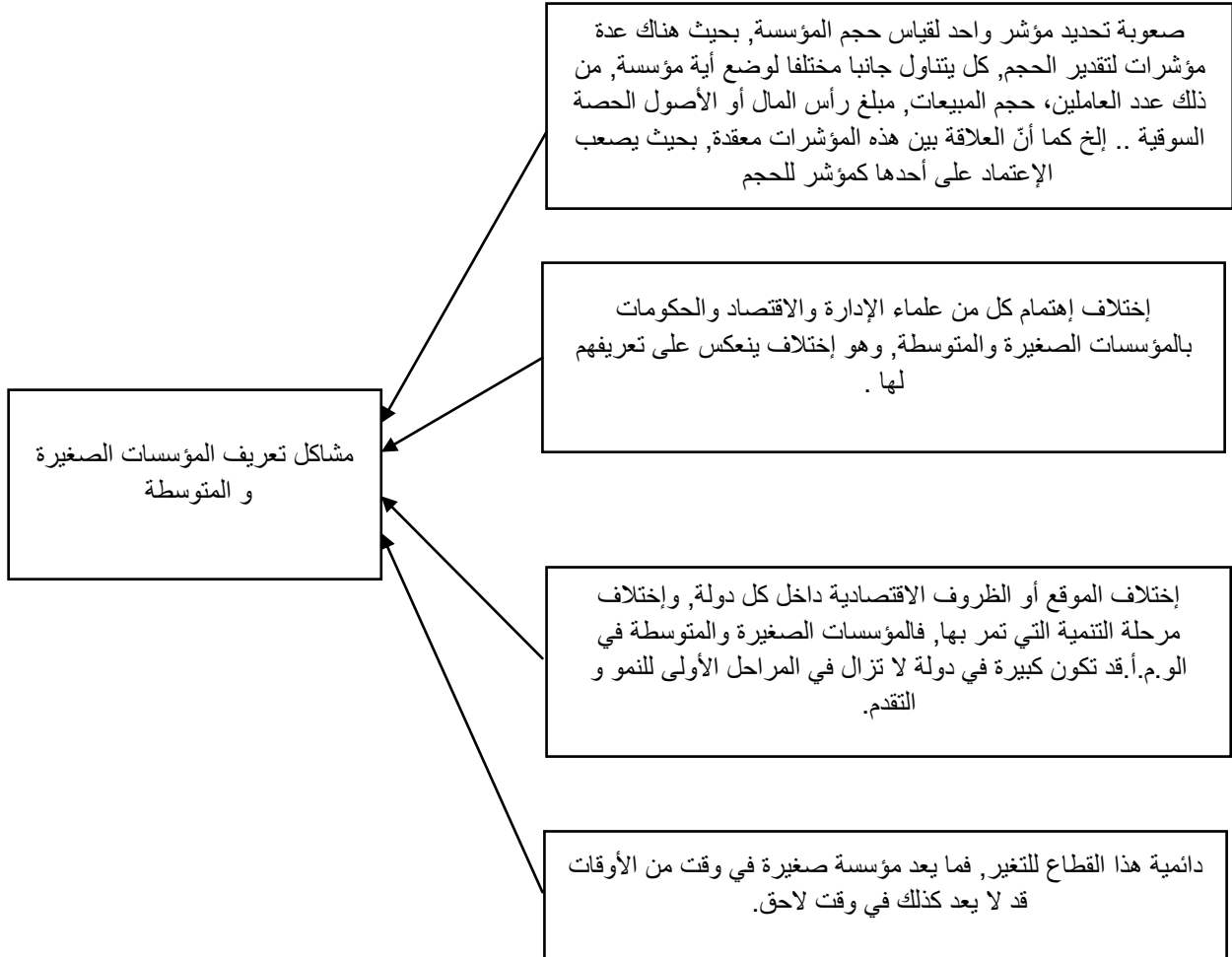
- **تنوع النشاط الاقتصادي:** من الصعب أمام إختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال. فعند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى - يقل عنصر العمل بها - على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج, في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة سيارات.

- **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:** تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه, فنجد أنّ النشاط الصناعي ينقسم إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية, وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية, من صناعات غذائية وصناعة النسيج, والصناعات المعدنية وغيرها, وهذا يخلق إختلاف بين المؤسسات فيما يخص كثافة اليد العاملة وحجم الإستثمارات الذي يتطلبه النشاط¹.

¹ -A.Slami,(1985) : Petite et moyenne industrie et développement économique, ENAL, Alger, P27.

ويمكن تلخيص مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (15): مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: شعيب آتشي، (2008): واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو

جزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 04

تعدد معايير التعريف: يشكل تعدد المعايير واختيار الأنسب منها صعوبة في تحديد مفهوم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, سواء في تحديد المؤسسات على إختلاف أوجه النشاط التي

تنتمي إليه, بإستعمال معايير كمية محددة للحجم (صغر أو كبر كل مؤسسة) أو تميزها عن

باقي المؤسسات الأخرى (الحرفية والمؤسسات الكبرى) أو باستعمال معايير النوعية باعتبارها تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم.¹

• المعايير الكمية: إنّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات, ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين, تضم المجموعة الأولى المؤشرات التقنية والاقتصادية المتمثلة في (عدد العمال, حجم الإنتاج, القيمة المضافة, حجم الطاقة المستعملة) أمّا المجموعة الثانية فتشمل المؤشرات النقدية المتمثلة في (رأس المال المستثمر ورقم الأعمال). إلا أن هناك صعوبات في استخدام المعايير الكمية وذلك لإختلاف مستويات النمو بين البلدان, وإختلاف ظروف الصناعة من فرع لآخر, وكذلك الإختلاف في الحصيلة المالية بسبب المبيعات النقدية من عام إلى آخر.... إلخ.² وبالتالي فإنّ هذه المعايير وحدها لا تكفي لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك يجب الاهتمام بالمعايير النوعية كذلك.

• المعايير النوعية: يرى البعض أنه ينبغي تكملة المعيار الكمي ببعض المعايير النوعية التي تخص بعض الصفات التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى بصرف النظر عن حجم المنشأة, كما أنّه من الأحسن عدم الإعتماد كلية على معيار كمي بمفرده حتى لا يكون ذلك مظللاً³, وتتمثل المعايير النوعية في (الملكية, المسؤولية, إستقلالية المؤسسة, وحصّة المؤسسة من السوق).

¹ - لخلف عثمان، (1995): دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص6.

² -قارة إبتسام، (2012): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص18.

³ -فتححي السيد عبده، (2005): الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص50.

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كما هو ملاحظ مما سبق نجد وجود صعوبة في تحديد تعريف صريح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا مما إستدعى إدراج مجموعة من التعاريف ترجع لدول بعض الهيئات :

• تعريف هيئة الأمم المتحدة: لقد إستندت هيئة الأمم المتحدة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:

- المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10 أجزاء، وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
- المؤسسة الصغيرة: توافق معيار الإستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنوياً¹.
- المؤسسة المتوسطة: توافق معيار الإستقلالية، وتشغل أقل من 250 أجير، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 مليون أورو سنوياً.
- تعريف منظمة العمل الدولية: تعرف منظمة العمل الدولية ILO المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها التي يعمل بها 50 عامل، وتحدد مبلغاً لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس المال عن 100 ألف دولار، وقد أصدرت منظمة العمل الدولية تعريف يخص الدول الإفريقية تحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من خمسين عاملاً بالاً يتجاوز الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن ألف دولار لكل عامل يزداد إلى خمسة آلاف دولار في بعض الصناعات، وألا يزيد رأس المال المؤسسة عن 100 ألف دولار².

¹-بن يعقوب الطاهر، (2008): شريف مراد، "المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07/08/08، ص03.

²-فتحي السيد أبو السيد أحمد، (2005): الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص56

• تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا لمعيار عدد العمال, ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال, والمؤسسات الصغيرة تلك التي تعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل, أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة, وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة¹.

• تعريف الإتحاد الأوروبي: تعطي اللجنة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعريف التالي, الصادر من توصيات المفوضية المتعلقة بتعريف هذه المؤسسات, حيث يستخدم معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول إضافة إلى معيار الإستقلالية .
و يعرف المؤسسة الصغيرة أنها التي تضم أقل من 50 عاملا ويكون رقم أعمالها أقل من 7 مليون أورو, أو إجمالي أصولها يكون أقل من 5 مليون أورو .

أما المؤسسة المتوسطة فهي التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250, ويكون رقم أعمالها أقل من 40 مليون أورو, أو يكون إجمالي أصولها أقل من 27 مليون أورو.

و بالنسبة للمؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 10 عمال.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: قدم قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة, المتوسطة, على أنها: " المؤسسة التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة, حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه.

و قد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين, ولذلك فقد حدد القانون حدودا عُليا للمؤسسة الصغيرة كما هو مبين

في الجدول الموالي:

¹- آيت عيسى عيسى, (بدون سنة): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقبود, مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا, العدد 6, ص 273

الجدول رقم (04): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م.أ.

| أنواع المؤسسات | المعيار المعتمد |
|------------------------------------|--|
| المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة | من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية |
| مؤسسات التجارة والجملة | من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية |
| المؤسسات الصناعية | عدد العمال 250 عامل فأقل |

المصدر: نصيرة أو بختي، مرجع سبق ذكره، ص91

- تعريف اليابان: وضعت اليابان تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إعتبرته كخطوة أولى لتشجيع تنميتها وتطويرها، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر بمثابة دستور لها، حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المنشأة الصغيرة ومحاولة تذليلها. و عرف القانون الذي عدل في 3 ديسمبر 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل التالي:

الجدول رقم (05): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان

| القطاعات | عدد العاملين | رأس المال (مليون ين) |
|-------------------------|-----------------|-----------------------|
| الصناعات والقطاع الأخرى | 300 عامل أو أقل | 300 أو أقل |
| مبيعات الجملة | 100 عامل أو أقل | 100 او اقل |
| مبيعات التجزئة | 50 عامل أو أقل | 50 أو أقل |
| الخدمات | 10 عمال أو أقل | 50 أو أقل |

المصدر : ليلي لو لاشي، (2005): التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص42

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات¹:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

¹وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، (2005): مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ص17.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

- تستوفي معايير الاستقلالية.

و يمكن توضيح ما سبق من خلال شرح المصطلحات الآتية:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أمّا العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجراء من وحدات العمل السنوية، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الاعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا.

- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25%، فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فحسب المادة 5 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

¹- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المرجع السابق، صص18-19.

أما المادة 6 من نفس القانون، تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

و بالنسبة للمادة 7 من نفس القانون، تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 1 عامل إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

وقد إعتد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، والذي يركز على تعريف هذه المؤسسات وفق ثلاثة معايير وهي : المستخدمون، رقم الأعمال والحصيلة السنوية بالإضافة إلى شرط إستقلالية المؤسسة .

ثانيا : أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مهما تعددت التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنّ تحديد تعريف موحد ومحدد وواضح بين مختلف الدول والهيئات هو ضرورة حتمية، وذلك من أجل ¹ :

- إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الأخرى، وعقد مقارنات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة.
- إمكانية التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

¹مشري محمد الناصر، (2011): دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص11.

- زيادة كفاءة البرامج والإمكانيات المقدمة لهذا القطاع من خلال معرفة أعضاء ومؤسسات هذا القطاع، وللمحد والنقليل من ظواهر التحايل والتلاعب باسم هذه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- إدراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة والدعم.
- تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين جهات التمويل الدولية والمؤسسات المالية العالمية المعنية بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن إختصارها في¹ :

أولاً: سهولة التأسيس: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وإنخفاض تكاليف التأسيس نظراً لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

ثانياً: الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بهيكل تنظيمي بسيط وأقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة، ففي الأولى القرار يتخذ من طرف المالك المسير، وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة، عكس المؤسسات الكبيرة، ففي إقتصاد ميزته التنافس الشديد، والمنافسة فيه لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في إتخاذ القرارات، وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغيرات والمستجدات الحادثة التي تعزز مسيرة وإستمرارية المؤسسة².

أمّا من حيث التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيراً لها، فيكون مرتبطاً ومندمجاً أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبرى، كما يعطي مسيروا

¹- عبر القادر محمد العلي وفايز النجار، (2006): الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص.67

²- أوبختي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص.96

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن، فيعملون دائما على الإصغاء لحاجاتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية وإستغلال الفرص المتاحة.

ثالثا: قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين، وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل، وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

رابعا: أنماط الملكية: مسيرو المؤسسة في الأغلب هم الملاك أو المساهمين، والمستخدمين غالبا ما يكونون من المقربين منهم، لهذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بال شخصية. فعند الرجوع لواقع الجزائر، نجد أنّ معظم المؤسسون هم شباب، وذلك راجع للقوانين التي تشترط للاستفادة من المساعدات، أن لا يتعدى سن المؤسس 35 سنة في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب، ويصل إلى 50 سنة في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وتقريبا نفس الشيء في الاتجاه الأوربي¹.

خامسا: التجديد والإبداع: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيا كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل وتشجيع العمال على اقتراح و إبداء الرأي، الاستفادة من تجارب الآخرين، وقدرتها على المرونة والتكيف مع تغيرات السوق، وقدرتها على اتخاذ القرار السريع والمناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبيرة².

¹ Direction générale entreprise de commission européenne.(2002) : la démographie des entreprises en Europe, Série : observatoire des PME européennes, Rapport n : 5, p35.

² عبد الله بلوناس , (2006): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و القدرة التنافسية في ظل إقتصاديات السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف الجزائر، 17/18 أبريل، ص10.

سادسا: **تلبية طلبات المستهلكين:** إنّ طبيعة نشاط هذه المؤسسات، وتوزعها الجغرافي يجعلها موجهة أكثر الإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك، وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أنّ المنتجات موجهة إلى صناعة منتجات أخرى¹.

إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم، وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي.

سابعا: **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّ هذه الأخيرة تجد صعوبة في التمويل من طرف البنوك، بالإضافة إلى تحمل عبء الفوائد المرتبطة بالقروض، وكذلك لا تستطيع زيادة رأسمالها بطرح أسهم. ففي غالب الأحيان تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي أساساً².

ثامنا: **إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة:** تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسؤولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أنّ هذه المسؤوليات تتعاضد باستمرار لا سيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

¹ - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص19

² - سعد عبد الرسول محمد، (1998): الصاعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص20.

كما نجد أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة والموارد البشرية المؤهلة¹. وهذا لكون أنّ بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيا المحلية، ولا تحتاج إلى استيراد التكنولوجيا العالية.

تاسعا: الشراكة مع المؤسسات الكبرى: حيث تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المناولة كأخذة للأمر، باعتبار أنّ المناولة هي واحدة من أشكال الشراكة بينها وبين المؤسسات الكبيرة (المقدمة للأمر) التي تمكنها من الاستمرار، لأنها بذلك تتمكن من تحقيق رقم أعمال تغطي به التكاليف التي تتحملها وتحقق الأرباح، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المناولة لعدة أسباب²:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في بعض الأنشطة أكثر تخصص من المؤسسات الكبيرة.

-الأنشطة تكون مكلفة للمؤسسات الأمرة، فنتترك ذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام ببعض المهام.

-المؤسسة المقدمة للأمر لا تستطيع بمفردها القيام بالمهمة الموكلة لها، كون طاقتها الإنتاجية لا تسمح لها باستيعاب حجم المشروع.

-إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المادية، المالية والبشرية تكون محدودة، لا تمكنها من الحصول على بعض الصفقات الكبيرة التي تكون حkra على المؤسسات الكبيرة.

¹ Stéphan emichun ,petite établissement et modalité des jeunes débutants , pme et innovation ,paris documentation française ,p49.

² لزهر العابد ،(2013): إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر ،صص 29،30.

عاشرا: إحداهن التوازن بين المناطق: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انتشار النسيج الصناعي من خلال قدرتها على الانتشار في مختلف أقاليم البلد الواحد، وبالتالي تساهم بشكل فعال في تنمية الجماعات المحلية¹ ، ولا تعتبر التنمية كاملة إلا إذا شملت كل أجزاء الدولة الواحدة، فتنمية مناطق على حساب أخرى يجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها كاملة، لذلك تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبرى، كونها تقوم على تنمية كل أجزاء الدولة الواحدة وفق إمكانيات وحاجات كل جزء.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن اعتمد على ثلاث معايير تعتبر مهمة للدراسة وهي: معيار طبيعة المنتجات معيار العمل، معيار توجه المؤسسة. أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل: نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات² :

1-1- المؤسسات الغير مصنعة: نجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية، واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل و التسيير والتسويق.

حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته في الاقتصاد. أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشطا يدويا يضع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

¹ علواني عمار، (2010): دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ، العدد 10، ص 189

² -عثمان لخلف، (2004): واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، ص 33.

1-2: المؤسسات المصنعة: يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وتتميز بتقسيم العمل، وتعد العملية الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية.

1-3: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاوله: تعتبر المقاوله من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة، والمقاوله هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحدهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محددة، تقوم بتحديد المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة، والمؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد والتي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة¹.

ثانيا: تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتج : يمكن أن تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج، والذي يتنوع حسب تنوع النشاط الاقتصادي²:

1-2: مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: تعتمد هذه المؤسسات في نشاطها على تصنيع

-المنتجات الغذائية.

-تحويل المنتجات الفلاحية.

-منتجات الجلود والنسج.

-الورق، ومنتجات الحليب ومشتقاته.

2-2: مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة : تعتمد في نشاطها على تصنيع :

• تحويل المعادن .

• الصناعات الكهربائية والميكانيكية.

¹ Jean Chatain et roger Gaudoon,(1995) : Petite et moyenne entreprise l'heure du choix ,ED sociale , p106.

²ريمي رياض وريمي عقبه ،(2013): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها في الجزائر ،الملتقى الوطني - واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -، جامعة الوادي ، 06/05 ماي، ص06.

• المحاجر والمناجم .

• الصناعات الكيماوية وصناعات البلاستيك .

1-3 : مؤسسات إنتاج سلع التجهيز : إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز على الصناعات السابق ، إحتياجها إلى آلات وتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية الإنتاج، وكثافة رأس المال، الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي قد نحصره في بعض الأنشطة البسيطة، كإنتاج و تركيب بعض الآلات والتجهيزات البسيطة، التي تدخل في النشاطات المنزلية، ومعدلت البناء ويكون هذا في البلدان المتقدمة، أمّا في الدول النامية فإنّ نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن، أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وتجميع بعض الآلات الكهرومنزلية وأجهزة التلفاز مثلا¹.

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه المؤسسة :من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي :

1-3: المؤسسات الحرفية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية أو ذات المهن الحرفية بإعتمادها على أدوات يدوية بسيطة، وعدد قليل من التجهيزات في تنفيذ عملها، بالرغم من أنها موجهة لتغطية الطلبات اليومية، فهي بهذا الشكل إمّا تقوم بإنتاج المنتجات أو قطع تقليدية لفائدة مؤسسة صغيرة أو متوسطة أخرى في شكل علاقة تعاقدية تجارية، أو إنتاج خدمات أو صناعة تقليدية فنية .

¹ عبد الكريم الطيف،(2001): واقع و آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ،ص12

3-2: المؤسسات العائلية: من خلال هذا النوع يقوم أفراد العائلة بإنشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، إذ يعتبر أفراد العائلة بمثابة اليد العاملة، حيث يعملون على إنتاج منتجات تقليدية وبكميات محدودة، أو إنتاج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة.

3-3: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة : تعتمد هذه المؤسسات على الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة المستعملة، سواء من ناحية التوسع في إستخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها وفق مقاييس صناعية حديثة¹.

رابعا :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني :المقصود بالشكل القانوني لمؤسسة هو الشكل الذي تأخذه المؤسسة من الناحية القانونية، عندما تحصل على ترخيص لإقامتها وعند حصولها على وجود قانوني رسمي، فهذا الشكل يحدد من يملك المؤسسة من الناحية القانونية، وماهي حقوق وواجبات كل من المالكين والمؤسسة والعلاقة بينهما² .

4-1: المؤسسات الفردية: هي التي يقوم بها شخص واحد تتوفر فيه صفات الرأسمالي والمنظم والمدير، فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها وإتخاذ إجراءات تكوينها، وهو يحتمل مسؤولية إدارة تشغيلها، وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على تشغيل وممارسة النشاط، ومسؤولياته غير محدودة³، فالمؤسسات الفردية لديها عدة خصائص من بينها⁴ :

- سرعة وبساطة بدء العمل لسهولة الإجراءات القانونية عند الإنشاء .

- انخفاض تكاليف بدء العمل والتكاليف المصاحبة لمزاولة النشاط .

¹-رؤوف عثمانية،(2001): التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، ص39.

²سعاد نائف البرنوطي،(2005): إدارة الأعمال الصغيرة -أبعاد للريادة-، الطبعة 01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص109

³سمير علام،(2001): إدارة المشروعات الصغيرة" ، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر و التوزيع،الأردن، ص99

⁴الحاج علي حليلة،(2009): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة -دراسة حالة ولاية قسنطينة -،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري،الجزائر،ص09.

- الاحتفاظ بربحية المشروع، وهو ما يعتبر أهم الحوافز لاختيار هذا النوع من المؤسسات.
- صلاحية اتخاذ القرار تكون مطلقة لصاحب المؤسسة، فهو من يحدد مسارها والقوة الدافعة لنجاحها وتطورها.

- سهولة الإجراءات القانونية لإنهاء حياة المؤسسة، إذا قرر مالكيها ذلك.

كما نجد للمؤسسات الفردية عدة نقائص من بينها :

- المسؤولية المالية الغير محدودة: وتعني أن صاحب المؤسسة مسؤول عن سداد جميع ديون المؤسسة الصغيرة، ويستطيع الدائنون الرجوع إلى أموال المالك التي جناها من المؤسسة أو التي قد استثمرها في المؤسسات أخرى ، وأموال زوجته وأولاده .

- إن إدارة المؤسسة من قبل المالك بمفرده، يمكن أن يؤثر سلبا على سير أعمالها خاصة في حالة افتقاره للمعارف اللازمة لتسيير أنشطة المؤسسة المختلفة، وكذلك لا يجد العون للمساعدة في حل المشكلات أو تقييم الأفكار الجديدة¹ .

- صعوبة التوسع، حيث أنّ هذه العملية تخضع للإمكانيات المالية للمالك بعد بداية نشاطها، مما يخلق مشاكل وأزمات مالية تعرقل نشاطها، في ظل صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية وتبقى الفرصة الوحيدة لهذه المؤسسات هو الائتمان الشخصي .

- إنّ عدم القدرة على الاستمرار هي شيء مورث في المؤسسة الفردية، فإذا ما توفي أو تقاعد مالك المؤسسة لأي سبب، فإن ذلك يؤدي لعدم إمكانية استمرارية المؤسسة في العمل ويتوقف العمل، إلا إذا تمكن أحد افراد العائلة من استلام المشروع .

- 2-4:شركات الأشخاص: وهي امتداد للمؤسسات الفردية، وتقع ضمن ما يسمى شركات الأشخاص، وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء في هذا

¹ عمر صخري، (2003): إقتصاد المؤسسة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص26

النوع عن عشرين شخصا لتعاطي أي عمل بالاشتراك، و ذلك بقصد إقتسام ما ينشأ عن الربح أو الخسارة¹.

4-2-1: شركات التضامن: تظهر بإتفاق شريكين أو أكثر على تأسيس مؤسسة صغيرة، تمارس نشاطا معيناً لتحقيق أهداف معينة، وكل شريك يمثل الشركة وله الحق في التوقيع نيابة عنها، حتى وإن نصّ عقد الشركة على غير ذلك². ويكون الشركاء فيها مسؤولين مسؤولية شخصية وبالتضامن وبالتكافل عن جميع التزاماتها في الأموال الخاصة، علماً أنّ عنوانها يتألف من أسماء جميع الشركاء المكونين لها، أو من لقب أو كنية كل منهم، أو من اسم واحد أو أكثر³. متبوعة بكلمة و"شركائهم" و لشركات التضامن مجموعة من الخصائص تتمثل في :

- تعود إدارة الشركة لكافة الشركاء ما لم يشرط في القانون الأساسي خلاف ذلك.
- يجوز للمدير وفي العلاقات بين الشركاء، وعند عدم تحديد سلطاته في القانون الأساسي، أن يقوم بكافة أعمال الإدارة لصالح الشركة⁴.
- لها القدرة على تجميع الأموال اللازمة وممارسة أنشطة اقتصادية واسعة والحصول على تسهيلات مالية، ولا يشترط حد أدنى لرأس المال وتكون الحصص نقدية أو عينية.
- لا يمكن التنازل عن الحصص إلاّ بموافقة جميع الشركاء، ولا يجوز أن تكون الحصص ممثلة في سندات قابلة للتداول، ولا يمكن إحالتها إلاّ برضاء جميع الشركاء .
- و إنّ ابرز عيوب شركات التضامن تتمثل في :

- المسؤولية الغير محدودة للشركاء، وهي اهم عيوب شركة التضامن، لأنّ أي تصرف غير سليم من قبل أحد الشركاء يترتب عليه ضياع أموال الشركة وأموال الشركاء الشخصية أيضا.

¹ عبد الغفور عبد السلام و آخرون، (2001): إدارة المشروعات الصغيرة، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص24
² Benaibouche R, (2001) : entreprise et droit d'entreprise - la nouvelle technique de la gestion-, Ed casbah , Algérie.p82.

³ عبد الغفور عبد السلام و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص25
⁴ الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، (2007): القانون التجاري 551 إلى 563، الجزائر، ص137-140.

- ارتباط الشركة بعمر ورغبة الشركاء المتضامنين، حيث تنتهي الشركة بوفاة أو انسحاب أحد الشركاء المتضامنين .
- لا تحظى بنفس الثقة من جانب المؤسسات الائتمانية والتي تتمتع بها أنواع أخرى من الشركات.
- 2-2-4 : شركات التوصية البسيطة: تتكون من شركاء متضامنين ومن شركاء موصين، يخضع الشركاء المتضامنون للنظام المطبق على الشركاء في شركة التضامن، ويسأل الشركاء الموصون عن الديون المستحقة على الشركة في حدود حصتهم التي لا يمكن أن تكون حصة صناعية.
- ولشركات التوصية البسيطة مجموعة من الخصائص تتمثل في¹:
- يتألف عنوان الشركة من أسماء كل الشركاء المتضامنين أو من اسم أحدهم أو أكثر متبوع في كل الحالات بعبارة و "شركاؤهم"، وإذا كان عنوان الشركة يتألف من اسم شريك موص، فيلتزم هذا الأخير من غير تحديد و بالتضامن بديون الشركة .
- تقتصر صفة التاجر على الشركاء المتضامنين، أما الشركاء الموصين فلا يكتسبون هذه الصفة .
- لا يجوز التنازل عن حصص الشركاء إلاّ بموافقة كل الشركاء، كما يمكن أن يشترط في القوانين الأساسية التنازل عن حصص الشركاء الموصين أو جزء منها بكل حرية بين الشركاء، أو إلى اشخاص أجنب عن الشركة بموافقة كل الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين الممثلين أغلبية رأس المال.
- تحل الشركة في حالة الإفلاس أو التسوية القضائية لأحد الشركاء المتضامنين أو المنع من ممارسة مهنة تجارية أو عدم قدرة أحد الشركاء المتضامنين، غير أنه عند وجود شريك متضامن أو أكثر يمكن الشركاء أن يقرروا في هذه الحالة بالإجماع استمرار الشركة فيما بينهم.

¹الأمانة العامة للحكومة الجزائرية،(2007): القانون التجاري المواد من 563مكرر1 إلى 563مكرر 10، الجزائر، ص140-142

والأمر الذي يمكن التنويه به هو أنّ هذا النوع من الشركات يمكنها التوسع في رأس المال أو زيادته عن طريق ضم عدد أكبر من الشركاء الموصين الذين لا يرغبون في المخاطرة بما يزيد عن حصة كل منهم في رأس المال، وكذلك ازدياد ثقة البنوك والموردين فيمدونها بالقروض ويمنحونها التسهيلات الائتمانية، مما يمكنها من التوسع في نشاطها، ولعل أشهر عيوب هذه الشركات بالإضافة إلى المشكلات التي تواجه شركاء التضامن والسابق الإشارة إليها حصص الشركاء الموصين غير القابلة للتداول، ولا يتم بيعها إلى الآخرين إلا بموافقة الشركاء جميعاً.

4-2-3: شركات المحاصة: هي شركة مستترة ليست لها شخصية اعتبارية، وتقتصر آثارها على الشركاء المؤسسين لها، وتتميز عن غيرها من الشركات بأن وجودها منحصر بين المتعاقدين وغير معدة لاطلاع الجمهور عليها¹، فهي شركة يتوافر في عقدها سائر الأركان الموضوعية العامة (الرضاء والأهلية والمحل والسبب)، والأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة (تعدد الشركاء وتقديم الحصص، ونية المشاركة واقتسام الأرباح والخسائر). أما الشروط الشكلية المتعلقة بعقد الشركة، فلا يشترط توافرها في عقد شركة المحاصة، ومن ثم فلا يلزم كتابة عقدها كما لا يجوز شهر هذا العقد إلاّ فقدت صفتها كشركة محاصة. ولها مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الشركات، وهي:

- يتفق الشركاء بكل حرية على موضوع الفائدة أو شكلها أو نسبتها، و على شروط شركة المحاصة.
- يتعاقد كل شريك الغير باسمه الشخصي، ويكون ملزماً وحده حتى في حالة كشفه عن أسماء الشركاء الآخرين دون موافقتهم.

- لا يمكن تمثيل حقوق الشركاء بسندات قابلة للتداول.

¹الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون التجاري المادة 795 مكرر، مرجع سبق ذكره، ص235

3-4: شركات الأموال: هي شركات لا تقوم على الاعتبار الشخصي، بل على الاعتبار المالي، و لا أهمية فيها لشخصية الشريك، ولذلك تمثل حصة الشريك فيها في سهم قابل للتداول بالطرق التجارية، كما أنّ وفاة المساهم أو إعساره أو إفلاسه أو الحجر عليه لا يؤثر في حياة الشركة¹.

1-3-4: شركات المساهمة: هي الشركة التي يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، ولا يسأل الشركاء فيها إلا بقدر قيمته أسهمهم، و تخضع في تأسيسها وفي إدارتها لإجراءات و قواعد خاصة.

و يتضح من هذا التعريف الخصائص الأساسية لشركات المساهمة والتي تُميزها عن غيرها من الشركات، وهي: ²

- الشركة تتمتع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المساهمين الذين يكتسبون صفة التاجر.
- حدد المشرع الجزائري رأس مال شركة المساهمة بخمسة ملايين دينار جزائري على الأقل، إذا لجأت الشركة للادخار العلني، ومليون دينار في حالة مخالفة، وتكون الحصص نقدية أو عينية.
- عنوان الشركة يتكون من اسم تجاري يدل عادة على طبيعة نشاطها متبوعا بعبارة "شركة مساهمة"، ويمكن إدراج اسم شريك واحد أو أكثر في تسمية الشركة مع مبلغ رأسمالها³.
- يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول.
- يمكن زيادة رأس المال بإضافة أسهم جديدة، أو بإضافة قيمة اسمية للأسهم الموجودة.
- إفلاس أو وفاة أحد الزكّاء لا يؤثر على استمرارية الشركة.
- تخضع لنظام الضريبة على الأرباح.

3-4 - 2: شركات التوصية بالأسهم: تؤسس شركة التوصية بالأسهم التي يكون رأسمالها مقسما إلى أسهم، بين شريك متضامن أو أكثر له صفة تاجر ومسؤول دائم وبصفة متضامنة عن ديون

¹ www.droit.dz.com/forum/showthread.php?t=1107 consulté le (03/02/2015)

² الحاج علي حلّمة ، مرجع سبق ذكره ، ص13

³ فضيل نادية، (2004): شركات الأموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص149.

الشركة وشركاء موصين لهم صفة مساهمين ولا يتحملون الخسائر إلا بما يعادل حصصهم، ولا يمكن أن يكون عدد الشركاء الموصين أقل من ثلاثة، ولا يذكروا في اسم الشركة¹.

فشركة التوصية بالأسهم تشبه شركة التوصية البسيطة من حيث أنها تضم فريقين من الشركاء مختلفين في مركزها القانوني، شركاء متضامنين يتوافر بالنسبة لهم الاعتبار الشخصي، ومن ثم تكون حصصهم غير قابلة للتداول، ويسألون مسؤولية شخصية وتضامنية عن ديون الشركة، ويتولون وحدهم إدارة الشركة ويكتسبون صفة التاجر، ولو لم تكن لهم هذه الصفة عند دخولهم الشركة، وشركاء موصين تتحدد مسؤوليتهم عن ديون الشركة بمقدار حصصهم في رأس المال ولا يكتسبون صفة التاجر بسبب انضمامهم للشركة ولا يجوز لهم التدخل في الإدارة.

3-3-4: الشركات ذات المسؤولية المحدودة: تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص، إذا كانت الشركات ذات المسؤولية المحدودة لا تضم إلا شخصا واحدا "كشريك وحيد"، تسمى هذه الشركة "مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة"، تعين بعنوان للشركة يمكن أن يشتمل على اسم واحد من الشركاء أو أكثر، على أن تكون هذه التسمية مسبقة أو متبوعة بكلمات "شركة ذات مسؤولية محدودة"، أو بالأحرف الأولى منها أي "ش.م.م" وبيان رأس مال الشركة².

تتفرد الشركات ذات المسؤولية المحدودة بخصائص خليط بين شركات الأموال، ويعتبر القانون التجاري الجزائري هذا النوع من الشركات تجارية بالشكل حتى ولو قامت بأعمال مدنية أصلا، ويمكن استنتاج خصائص الشركات ذات المسؤولية المحدودة من عدة مواد مستخرجة من القانون

التجاري الجزائري (المادة: 564,566,567,569. إلى غاية 590)

¹-الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون التجاري المادة 715، مرجع سبق ذكره، ص214.

²-المرجع نفسه، ص142.

- تكون مسؤولية كل شريك عن ديون الشركة محدودة بما قدمه من حصة في رأس مال الشركة¹ وهذا التحديد في المسؤولية يكون في كل الأحوال سواء تعلق الأمر بالمسؤولية بين الشركاء فيما بينهم أو بين الشركاء والغير.
- لا يجوز أن يكون رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة أقل من 100000 دج وينقسم رأس المال إلى حصص ذات قيمة اسمية مبلغها 1000 دج على الأقل².
- يجب أن يتم الاكتساب بجميع الحصص من طرف الشركاء، وأن تدفع قيمتها كاملة سواء كانت الحصص عينية أو نقدية، ولا يجوز أن تمثل الحصص بتقديم عمل، ويذكر توزيع الحصص في القانون الأساسي.
- يجب أن تكون حصص الشركاء إسمية ولا يمكن أن تكون ممثلة في سندات قابلة للتداول.
- لا يتجاوز عدد الشركاء في شركات المسؤولية المحدودة عشرين شريكا، وفي حالة تجاوز العدد وجب تحويلها إلى شركة مساهمة في أجل سنة واحدة، و إلاّ تتحل الشركة³.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال استراتيجية تعتمد على ترقية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل قاطرة لدفع النمو وتحقيق التنمية المستدامة، إلى رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وتحسين أدائها الاقتصادي والمالي، وبغية الوصول إلى تحقيق ذلك تبنت عدة برامج وسياسات من أجل تطويرها وديمومتها في ظل عالم يتميز بالتنافسية والتحولت السريعة.

¹ Cohen .e ,(2000) : dictionnaire de gestion ,ed de la découverte ,paris,p340

² KPMG ,(2014) : guide investir en algerie, Edition kpmg. Algérie ,p 79

³ Kpmg,Op cit, p79

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مازالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة تنموية فاعلة، من خلال الأمور الإيجابية التي تسعى لتحقيقها، وهذا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وبالرجوع لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نجد أنّ مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بارز من خلال التطورات التي كانت نتيجة لاستراتيجيات ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية.

أولاً: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: ويتجلى الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال:

1-1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر

يمكن إبراز هذا الدور من خلال الحركية المتعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبارزة في الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

| السداسي الأول 2013 | حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السداسي الأول | | | | 2012 | طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
|-----------------------|--|------|-------------|-------|--------|--|
| | الزيادة | شطب | إعادة إنشاء | إنشاء | | |
| 441964 | 21847 | 2423 | 3962 | 20308 | 420117 | أشخاص معنوية |
| 136622 | 6228 | 183 | / | 6411 | 130394 | أشخاص طبيعية |
| 168801 | 8037 | 55 | / | 8092 | 160764 | نشاطات حرفية |
| 747387 | 36112 | 2661 | 3962 | 34811 | 711275 | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2013) رقم 23، نوفمبر

2013، ص11.

يمثل تكوين رأس المال الثابت الانفاق الاستثماري لشركات الأعمال بغرض تشييد المصانع، وشراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات. وفي هذا الصدد نلاحظ أنه خلال السداسي الأول لعام 2013، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة 34811 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. كما تم شطب خلال نفس الفترة 2661 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، وإعادة تنشيط 3962 مؤسسة. كما قدرت نسبة التطور ما بين السداسي الأول لسنة 2012 والسداسي الأول لسنة 2013 بـ 8.81% أي بمجموع 60548 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. والجدول (07) والجدول (08) على التوالي يبرزان هذه الوضعية.

الجدول (07): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| التطور | | عدد المؤسسات السداسي الأول 2013 | عدد المؤسسات السداسي الأول 2012 | طبيعة المؤسسات الصغيرة المتوسطة |
|--------------------------------------|-------|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|
| النسبة المئوية | العدد | | | |
| المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة | | | | |
| 8.38 | 34185 | 441964 | 407779 | أشخاص معنوية |
| 9.36 | 11699 | 136622 | 124923 | اشخاص طبيعية |
| 9.52 | 14678 | 168801 | 154123 | النشاطات الحرفية |
| 8.82 | 60562 | 747387 | 686825 | المجموع الجزئي 1 |
| المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية | | | | |
| 2.5- | 14- | 547 | 561 | أشخاص معنوية |
| 2.5- | 14- | 547 | 561 | المجموع الجزئي 2 |
| 8.81 | 60548 | 747934 | 687386 | المجموع |

من الجدول نجد أنّ نسبة التطور الخاصة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي 8.81% وتعزى هذه النتيجة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال دعم وترقية الاستثمار في الجزائر، من خلال عدة منظومات لدعم الاستثمارات على غرار المجلس الوطني للاستثمار CNI، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الملكية ANIREF، وغيرها الأمر الذي يؤكد أنّ الحكومة الجزائرية مدركة أنّ لب التنمية الاقتصادية هو التراكم الرأسمالي،

فالإنفاق الاستثماري الإجمالي، والمعبر عنه بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الأول 2013 (747934 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) بتطور بقدر بـ 60548 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، يعد المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية، والذي يتأتى بتعبئة أكبر قدر من الموارد الادخارية من أجل خلق طاقات انتاجية صناعية تساعد على الانطلاق في التقدم الاقتصادي.

فمن خلال وجهة نظر W.ROSTOW أنه لكي تصل البلاد النامية (الجزائر) إلى مرحلة الانطلاق THE TAKE-OFF PERIOD ، عليها أن تحقق ثلاث شروط مترابطة، أولها ارتفاع معدل تكوين رأس المال، يليها ظهور قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية، وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية و ثقافية موافقة¹.

الجدول رقم (08) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

| قطاع النشاط | السداسي الأول | % | السداسي الأول 2013 | % | نسبة التطور % |
|---|---------------|-------|--------------------|-------|---------------|
| الزراعة والصيد البحري | 4142 | 1.02 | 4458 | 1.01 | 7.63 |
| المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة | 2014 | 0.49 | 2217 | 0.5 | 10.08 |
| البناء والأشغال العمومية | 139875 | 34.3 | 147005 | 33.26 | 5.10 |
| الصناعات التحويلية | 65859 | 16.15 | 70840 | 16.03 | 7.56 |
| الخدمات | 195889 | 48.04 | 217444 | 49.20 | 11.00 |
| المجموع | 407779 | 100 | 441964 | 100 | 8.38 |

المصدر: نشر المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره، ص17

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية النمو والتنمية ، من الموقع. (15/5/2013)

نلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاع الخدمات (11%)، يليه قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة (10.08%). وبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 70840 مؤسسة، أي بتطور قدر بـ 7.56%، حيث تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الصناعة خصوصا حسب الفروع كما يلي:

-الصناعة الغذائية: 21022 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (29,68% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية).

-صناعة الخشب والورق: 15157 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (21.4% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية).

-الحديد والصلب: 10875 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (15.35% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية).

-مواد البناء: 9337 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (13.18% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية).

2-1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الشراكة: تساهم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في ترقية الشركة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. ويتخلص هذا الدور

من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (09): توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها المحلية و الأجنبية في إطار
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (السداسي الأول 2013)

| عدد مناصب الشغل | | المبلغ (مليون دينار جزائري) | | عدد المشاريع | | المشاريع |
|-----------------|-------|-----------------------------|--------|--------------|-------|----------------------------|
| % | العدد | % | القيمة | % | العدد | |
| 94.64 | 71549 | 94.70 | 712277 | 99.43 | 4741 | الاستثمارات المحلية |
| 5.36 | 4049 | 5.3 | 39892 | 0.57 | 27 | مجموع الاستثمارات الأجنبية |
| 3.96 | 2994 | 3.55 | 26691 | 0.42 | 20 | -الشراكة |
| 1.4 | 1055 | 1.76 | 13201 | 0.15 | 7 | I D E- |
| 100 | 75598 | 100 | 752169 | 100 | 4768 | المجموع العام |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 36

يمثل الجدول مشاريع الاستثمار المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

خلال السداسي الأول 2013. بالتالي فهذه المعطيات لا تمثل تعداد المشاريع منذ نشأة الوكالة.

الملاحظ من الجدول (09) أنّ 99.43% من مشاريع الاستثمار المصرح بها هي استثمارات

محلية، و 0.57% هي استثمار أجنبية، ومساهمتها في تراكم رأس المال قدرت بـ 39892

مليون دينار جزائري بنسبة مئوية 5.3%، وهي نسبة جد ضعيفة، ما أدى إلى تضائل حصيلتها

في توفير مناصب الشغل (5.36%). والملاحظ أيضا أنّ الاستثمارات الأجنبية موزعة وفق

اتجاهين، أولهما يتمثل في الشراكة والثاني يتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا راجع إلى

أنّ المشرع الجزائري نص على عدم إمكانية إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة، تمثل

فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي¹، الأمر الذي قد

يمثل أحد عوائق الإستثمار الأجنبي في الجزائر، خاصة في ظل قلة المستثمرين الوطنيين ذوي

الكفاءة الإدارية والمالية العالية. أمّا فيما يخص ضمان تحويل رأس المال المستثمر وعوائده، فقد

¹- الجريدة الرسمية، المادتين 3 و5 من الأمر رقم 03 01 المؤرخ في 20 أوت 2001، العدد 47، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2001.

ألزم المشرع الوطني المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب، الذين استفادوا من نظام تحفيزي، بضرورة إعادة استثمار حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات¹، الأمر الذي قد يمثل أحد العوائق التي قد تمنع الأجانب من استثمار أموالهم داخل الدولة الجزائرية.

ومن الأسباب التي أدت إلى تدني مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، انخفاض القدرة التنافسية لبيئة الأعمال في الجزائر، وتردي مناخها الاستثماري، فحسب تقرير مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013، احتلت الجزائر المرتبة 152 عالميا من أصل 183 بلدا، ما يعكس لنا عموما أنّ الإصلاحات في الجزائر لا تزال دون ذلك المستوى الذي يؤهلها لتحسين مناخها الاستثماري، ويمكنها من مجارات الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة².

1-3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا محوريا في ترقية الناتج الداخلي الخام، وكذا القيمة المضافة، وذلك من خلال المساهمة الفعّالة في خلق الثروة وتحريك المدخرات.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم (10): تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة (2007-2011) خارج قطاع المحروقات (مليار دينار جزائري)

| 2011 | | 2010 | | 2009 | | 2008 | | 2007 | | الطابع القانوني |
|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|------|---------|-----------------------|
| % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | |
| 15.23 | 923.34 | 15.02 | 827.53 | 16.41 | 816.8 | 17.55 | 760.92 | 19.2 | 749.86 | مساهمة القطاع العمومي |
| 84.77 | 5137.46 | 84.98 | 4681.68 | 83.59 | 4162.02 | 82.45 | 3574.07 | 80.8 | 3153.77 | مساهمة القطاع الخاص |
| 100 | 6060.8 | 100 | 5509.21 | 100 | 4978.82 | 100 | 4334.99 | 100 | 3903.63 | المجموع |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012، أبريل 2013، ص 42

¹ - الجريدة الرسمية، المادة 57 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، العدد 44، المطبوعة الرسمية، الجزائر، 2009.
² محمد بن بوزيان وخرافي خديجة، أثر السياسة الإنفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد: جانفي 2015، من الموقع الإلكتروني: www.giem.info/article/details/ID/598#.VNU9ZKNG91Y (07/02/2015)

يتضح من الجدول أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، والتي ارتفعت من 80.8 % إلى 84.77%، بينما تدنت نسبة مساهمة مؤسسات القطاع العام من 19.2% إلى 15.23 %، وهذا عائد لتراجع عددها في ظل خصوصية الشركات العمومية.

وتتوزع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية والصناعية التحويلية. وهذا ما يؤكد ضرورة تدعيم هذه القطاعات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، خاصة أنّ عدد المؤسسات سيرتفع وأنّ نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد، إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، بسبب الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية، لأنّ عدد هام من المؤسسات تتجه نحو القطاع الغير رسمي، وبالتالي فإنّ هناك فرصة للتخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات، والتخفيف من مشكلاتها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي، بزيادة انكشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول تجاوز الكثير من الصعوبات والعراقيل الي تحد من نموها وتطورها¹.

¹- صالح صالحي، (2008): التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر ، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ،دار الهدى للطباعة والنشر ، سطيف، الجزائر، ص18

• مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر:

الجدول رقم (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة (2007-2011)

| 2011 | | 2010 | | 2009 | | 2008 | | 2007 | | القطاع |
|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|---------|
| % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | |
| 90.25 | 4895.64 | 92.89 | 4450.76 | 90.15 | 3954.5 | 89.27 | 3383.57 | 87.65 | 2986.07 | الخاص |
| 9.75 | 528.51 | 7.11 | 340.56 | 9.85 | 432.05 | 10.73 | 406.84 | 12.35 | 420.86 | العام |
| 100 | 5424.15 | 100 | 4791.32 | 100 | 4386.55 | 100 | 3790.41 | 100 | 3406.93 | المجموع |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012، مرجع سبق ذكره، ص 43

من خلال الجدول (11) نلاحظ تطور إيجابي في القيمة المضافة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث بلغت نسبتها المئوية في نهاية سنة 2011 (90.25%)، أما بالنسبة لتطور القيمة المضافة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فكان سلبياً، حيث نجد انخفاض في نسبة مساهمتها في القيمة المضافة من سنة لأخرى حتى بلغت في نهاية سنة 2011 (9.75%). أما على مستوى كل سنة وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة في القطاع الخاص والقطاع العام. ويعزى ذلك لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر، بإزالة القيود أمام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في الاستثمار والتوظيف في مشروعات داخل الدولة، وكذا تشجيع التكنولوجيا المتطورة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فالتحرير الاقتصادي هو ترك إدارة النشاط الاقتصادي لقوى السوق، وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع¹، وهذا ما بادرت به الحكومة الجزائرية من خلال تخفيضها لعدد الاستثمارات العمومية من خلال خصصتها، أو الدخول في شراكات تخضع لما نصه المشرع الجزائري.

¹ -مولاي لخضر عبد الرزاق ، (2010): متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية -حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،الجزائر ،ص 63

1-4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال السداسي الأول لسنة 2013 ما يلي:

-قيمة الواردات: 28,35 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر بـ 17.99 % مقارنة بنتائج السداسي الأول لسنة 2012.

-قيمة الصادرات: 35,91 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض يقدر بـ 5.42 % مقارنة بنتائج السداسي الأول لسنة 2012.

يترجم هذا فائضا في الميزان التجاري، الذي يقدر بـ 7.56 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول لسنة 2013، مقابل 13.94 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة من سنة 2012.

الجدول رقم (12): تطور الميزان التجاري الجزائري

مليار دولار أمريكي

| معدل التطور % | السداسي الأول 2013 | السداسي الأول 2012 | |
|---------------|--------------------|--------------------|-----------------|
| 17.99 | 28350 | 24027 | الاستيراد |
| -5.42 | 35907 | 37966 | التصدير |
| -45.78 | 7557 | 13939 | الميزان التجاري |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2013)، مرجع سبق ذكره،

ص 50

إنّ الزيادة في الواردات التي قدرت بـ 17.99 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 2012، كان مفادها زيادة الاستيراد على مستوى جميع المنتجات. حيث مثلت السلع الخاصة بالإنتاجية أكثر من 33% من مجموع الواردات، حيث انتقلت من 7.81 إلى 9.45 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة بأكثر من 20%، كما مست الزيادات كل من السلع الغذائية بـ 15%، سلع التجهيزات بـ 18.56 %، سلع الإستهلاك غير الغذائية 15.03 % . و الجدول التالي يبرز ذلك:

الجدول رقم (13): تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات.

| معدل التطور % | السداسي الأول 2013 | | السداسي الأول 2012 | | مجموعة المنتجات |
|------------------|--------------------|--------|--------------------|--------|----------------------------|
| | % | القيمة | % | القيمة | |
| 14.96 | 17.81 | 5049 | 18.28 | 4392 | السلع الغذائية |
| 20.99 | 33.32 | 9447 | 32.50 | 7808 | السلع الخاصة بالإنتاجية |
| 18.56 | 29.59 | 8339 | 29.45 | 7076 | سلع التجهيزات |
| 15.03 | 19.28 | 5465 | 19.77 | 4751 | سلع الإستهلاك غير الغذائية |
| 17.99 | 100 | 28350 | 100 | 24027 | المجموع |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2013)، مرجع سبق

ذكره، ص 51.

أمّا فيما يخص الصادرات، تبقى المحروقات تمثل أهم صادراتنا نحو الخارج خلال السداسي الأول لسنة 2013 بنسبة تقدر بـ 96.99% من القيمة الإجمالية للصادرات، وبانخفاض قدر بـ 7.05 % مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2012. أمّا الصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة و المقدر بـ 3.01% مقارنة مع السداسي الأول لسنة 2012.

ثانياً: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً ومهماً في التنمية الإجتماعية، من خلال استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة والحد من ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى أنّ الميزة الرئيسية لهذه النوع من المؤسسات هي انتشارها الجغرافي الواسع وخاصة في المناطق الريفية الأمر الذي يدل على عدم حاجة هذه المؤسسات الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة بل تستفيد من الوسائل المتاحة في المناطق التي تنشأ بها¹.

¹- بيان حرب، (2006): دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية -التجربة السورية-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، ص 114.

1-2 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل: قامت الجزائر بوضع برنامج خماسي للتشغيل يمتد من سنة 2010 إلى سنة 2014، حيث يتولى هذا البرنامج اهتمامًا خاصًا للقطاعات التي تتميز باستعمال كبير لليد العاملة. وتتمثل هذه القطاعات في كل من قطاع السكن والعمران، الأشغال العمومية، النقل والري، التي استفادت من أظرفة مالية معتبرة هذا إضافة إلى تنفيذ برنامج إعادة بعث الصناعة في الناتج الداخلي الخام إلى 10%، كل هذه الاجراءات تنفيذها من خلال إنشاء أكثر من 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال البرنامج الخماسي. ولبلوغ الأهداف المسطرة. يتطلب مخطط لترقية العمل ومكافحة البطالة، إجراء قائم على سبعة محاور رئيسية هي¹:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل

- ترقية التكوين المؤهل لتسهيل الإدماج في عالم الشغل

- ترقية سياسة محفزة على خلق مناصب الشغل اتجاه المؤسسات

- ترقية تشغيل الشباب

- اصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل

- متابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق العمل

- إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.

¹- معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر، الموقع الإلكتروني لوزارة العمل والتشغيل و الضمان الإجتماعي
www.mtess.gov.dz(2015/02/08)

وبالرجوع لواقع الاستثمارات المُسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، خلال السداسي الأول 2013 المبنية في الجدول الآتي، يجدر الذكر بأنّ المعطيات لا تمثل تعداد المشاريع منذ نشأة الوكالة.

**الجدول رقم (14): توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب الطابع القانوني
(2013/06/30)**

| عدد مناصب الشغل | | عدد المشاريع | | الطابع القانوني |
|-----------------|-------|--------------|-------|-----------------|
| % | العدد | % | العدد | |
| 82.72 | 62538 | 97.06 | 4628 | الخاص |
| 16.45 | 12436 | 2.83 | 135 | العام |
| 0.83 | 624 | 0.1 | 5 | مختلط |
| 100 | 75598 | 100 | 4768 | المجموع |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات للصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2013)، مرجع سبق ذكره ، ص36

خلال السداسي الأول لسنة 2013، أغلبية المشاريع المصرح بها تندرج ضمن قطاع النقل بنسبة 47.53 %، حيث وفر 8884 منصب شغل بنسبة 11.75 % من إجمالي مناصب الشغل التي تمّ استحداثها خلال الفترة. ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية فيما يخص عدد المشاريع المصرح بها والتي بلغت 927 مشروع بنسبة قدرت بـ 19.44 %، ووفرت 20440 منصب شغل خلال الفترة بنسبة 27.04 %. أمّا قطاع الصناعة فكان ثالثاً من حيث تعداد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بـ 814 مشروع، ونسبة مئوية قدرت بـ 17.07 %، أمّا عن مساهمته في التشغيل فبلغت 29604 منصب شغل، وقدّرت نسبة هذه المساهمة من الإجمالي بـ 39.16 %.

**الجدول رقم (15): توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط
(2013/06/30)**

| المجموع | الفلاحة | الصحة | السياحة | الخدمات | الصناعة | البناء و الأشغال العمومية | النقل | قطاع النشاط | |
|---------|---------|-------|---------|---------|---------|---------------------------|-------|-------------------------|--------------|
| 4275 | 22 | 38 | 93 | 516 | 608 | 775 | 2223 | السداسي الأول 2012 | عدد المشاريع |
| 4768 | 85 | 43 | 53 | 580 | 814 | 927 | 2266 | السداسي الأول 2013 | |
| 100 | 1.78 | 0.9 | 1.11 | 12.16 | 17.07 | 19.44 | 47.53 | نسبة السداسي الأول 2013 | |
| 11.53 | 286.36 | 13.16 | -43.01 | 12.4 | 33.88 | 19.61 | 1.93 | التطور (%) | |
| 47040 | 222 | 810 | 4382 | 3797 | 17423 | 12602 | 7804 | السداسي الأول 2012 | مناصب الشغل |
| 75598 | 1281 | 875 | 5346 | 9168 | 29604 | 20440 | 8884 | السداسي الأول 2013 | |
| 100% | 1.69 | 1.16 | 7.07 | 12.13 | 39.16 | 27.04 | 11.75 | نسبة السداسي الأول 2013 | |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2013)، مرجع سبق

ذكره ، ص 35.

2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي

التوازن الجهوي هو مفهوم يؤسس لتصور جديد أساسه دفع حركة الاستثمار في الجهات، في جميع مجالات التنمية المختلفة مع مراعاة خصوصية كل جهة من أجل بناء آلية ووحدة تنمية على المستوى الوطني قادرة على الاستمرار والتجدد، فالجهة أصبحت منذ التحول قطباً تنموياً نشيطاً تحقق التنوع من خلال الخصوصية، وتؤمن عدم الاعتماد على الآخر داخلياً، كما تؤمن عدم ترك قوة عمل في حالة سبات، وهي تؤمن في النهاية تدارك ما يمكن أن يكون قد حصل من نقص في نسق التنمية وطنياً، ولذلك تلاحظ تركيزاً مكثفاً على الجهة في برامج الدولة من خلال التشجيع على الاستثمار في المناطق الداخلية، ومن خلال بعث المؤسسات العامة المنشطة للتنمية مثل

الجامعات ومحاضن المؤسسات، ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذا النوع من المؤسسات يعتبر أداة فعالة في التوازن الجهوي والتنمية الاقتصادية واستحداث مناصب الشغل بالمناطق المختلفة.

الجدول رقم (16): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهة.

| %السداسي الأول 2013 | السداسي الأول 2013 | حركية السداسي الأول 2013 | | | | 2012 | الجهات |
|------------------------|-----------------------|--------------------------|-------------|-------|-------|--------|---------------|
| | | التطور | إعادة إنشاء | الشطب | إنشاء | | |
| 59.37 | 262423 | 13438 | 2357 | 1492 | 12573 | 248985 | الشمال |
| 30.53 | 134960 | 6644 | 1273 | 610 | 5981 | 128316 | الهضاب العليا |
| 8.18 | 36131 | 1562 | 265 | 141 | 1438 | 34569 | الجنوب |
| 1.92 | 8450 | 203 | 67 | 180 | 316 | 8247 | الجنوب الكبير |
| 100 | 441964 | 21847 | 3962 | 2423 | 20308 | 420117 | المجموع |

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات للصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2013)، مرجع سبق

ذكره ، ص24

يلاحظ من معطيات الجدول(16)، وجود كثافة كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشمال وكذلك الهضاب العليا بنسبة قدرت حوالي 90% بينما تقارب نسبة المؤسسات التي تنشط في الجنوب 10%. هذا الأمر يدل على أن دفع حركة الاستثمار نحو المناطق الجنوبية لم يكن بالقدر الكافي و اللازم، مما أدى هذا الأمر يدل على أن دفع حركة الاستثمار نحو المناطق الجنوبية لم يكن بالقدر الكافي واللازم، مما أدى إلى تناقض كبير في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق في الجزائر، مما يؤكد ضعف مساهمة هذه المؤسسات في التوازن الإقليمي و الجهوي.

المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو جزائرية

أولاً: مفهوم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تولد عن الانفتاح الاقتصادي الوطني تحديات جديدة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية التي يتوجب عليها مجابهة منافسة شديدة أكثر فأكثر في السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية.

وبالفعل لقد وضع الانفتاح المؤسسة الجزائرية في تنافس مع مؤسسات أجنبية أكثر نجاعة، تعمل في بيئة أكثر تطيراً، وتتوفر على مزايا عملية حاسمة على الصعيد التجاري. ويجدر التذكير من جهة أخرى، أنّ عناصر المنافسة لم تعد تخضع فقط للتكاليف والأسعار، بل للتكنولوجيا، المعرفة و البيئة، التسيير ووفرة المعلومات والموارد البشرية الخبيرة. وعليه يجب تمكين المؤسسات الجزائرية من مواجهة هذه المنافسة، ويستدعي هذا التحول تدخلاً عميقاً وشاملاً، كون هذه المؤسسات في مجملها لا تستطيع -بطريقة عفوية وبوسائلها الخاصة- مواجهة هذه المنافسة، لهذا تبدو سياسة عمومية للتأهيل عملية ضرورية. فالتأهيل هو مجموعة إجراءات المرافقة للمؤسسات، قصد حملها على اكتساب القدرات الكافية للتنافسية، إذا فهو ذو بعد ضروري للإنعاش والتنمية الصناعية، كونها تهدف إلى تحسين الانتاجية والتنافسية.

فقد عُرف التأهيل من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI في السنوات الأخيرة على أنّه: "عبارة عن منهج أو طريقة مستمرة تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسة"، فهو لا يعتبر:

-برنامج لحماية المؤسسات التي تعاني من صعوبات و تواجه مشكلات.

-لا يعتبر برنامجاً مفروضاً من طرف الدولة أو الهيئات التابعة لها.

-لا يعتبر استراتيجية صناعية لتحديد القطاعات والفروع التي يجب تطويرها وحمايتها.

و إنما هو :

-مجموعة من الإجراءات التحفيزية الهدف منها هو تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات وتطوير و سائل انتاجها، وتعزيز قدراتها الإدارية بغرض تحسين جودة منتجاتها أو خدماتها وتأقلمها مع المعايير والمواصفات الدولية المقدمة من طرف المنظمة العالمية للمواصفات القياسية، مثل ISO 9000 و ISO 14000

-هو عملية تحسين مستمرة ودائمة تهدف إلى إدخال طابع التطور للمؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة ونقاط الضعف في أدائها الداخلي¹ .

-ينظر إلى التأهيل على أنه عملية مستمرة تهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة في المؤسسات ومحيطها الكلي بهدف تحضيرها، وتكييفها مع متطلبات التبادل التجاري الحر، وجعلها أكثر تنافسية وقادرة على متابعة التغيرات التكنولوجية العالمية.

كما يمكن اعتبار التأهيل على أنه: "مجموع الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسة للرفع من قدرتها التنافسية، وتحسين أدائها بمقارنة النتائج الهيكلية لها، مع منافسيها والمؤسسات الأخرى من نفس القطاع حتى تؤمن استمراريته وديمومتها"².

فإجراءات التأهيل تضع المؤسسات في حالة امتصاص وتوليد قدرات تسيير وابتكار وتسويق، في حين يتطلب تدويل الإنتاج وتعميم ظاهرة الدخول في الشبكة واندماج المؤسسات، إعداد هذه الأخيرة. فالتأهيل لا يقتصر على الجوانب الداخلية فقط، فبيئة المؤسسة على قدر كبير من الأهمية، فالإعلام بصفة عامة، سوق العمل، التكوين المهني، إمكانيات التمويل، أسواق

¹ -مريم قطوش، (2010): برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مؤسسة saniak عين الكبيرة-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص05.

² -Abdelhak lamiri, (2003): la mise à niveau-enjeu et pratique des entreprises algerienne, revue des sciences commerciales et de gestion, n°2, juillet,p423 .

الصادرات، هي عوامل يتوقف عليها نمو وتطور المؤسسة، وعليه يجب أن تساعد سياسة التأهيل المؤسسات على التحكم في مجمل هذه العناصر.

والجدير بالذكر، أنّ قرار القيام بالتأهيل هو قرار اختياري إرادي من طرف المؤسسة التي ترغب في البقاء ضمن نسيج اقتصادي يتميز بالمنافسة الشديدة، على أنّ كفاءات التأهيل تسمح للمؤسسة بعصرنة تجهيزاتها، وخاصة الرفع من قدراتها التنافسية بواسطة¹ :

-وضع واستخدام أنظمة إنتاج، أنظمة تنظيم وتسيير تستجيب للمقاييس المرجعية في القطاع.

-العمل على النمو والتطور، وذلك من خلال الانتقال:

* من التكوين إلى الاتقان والتحكم.

* من الاهتمام بالنوعية إلى الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات.

* من التسويق إلى البحث عن السوق.

* خلق علاقات التحالف والتعاون والشراكة.

ثانيا: دواعي وأهداف سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-2: دواعي تأهيل المؤسسة الاقتصادية: برز التأهيل كأحد المواضيع الجديدة على الساحة

الوطنية في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وذلك في أعقاب إبداء الجزائر رغبتها في

التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمتزامنة مع المساعي الرامية للانضمام للمنظمة

العالمية للتجارة، وذلك تحضيرا لمؤسساتها الاقتصادية من أجل مواجهة المنافسة المحتملة في ظل

سوق مفتوح، وتمكينها من المنافسة وتهيئة محيطها سيكون أكثر جاذبية. وهنا تأتي أهمية التأهيل

¹-Mohamed lamine dhaoui,(2002), «guide méthodologique. Restructuration, mise à niveau et compétitive industrielle, « oundi,vienne, suiss, p16

كسياسة أثبتت نجاعتها في العديد من الدول، وهو ما تسعى الجزائر إلى تداركه في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني، من خلال مؤسسات اقتصادية قوية وتنافسية آخذة بعين الاعتبار:

- تحديات المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- الاهتمام بالمنافسة في ظل سوق مفتوح، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

- تصحيح الأسباب الحقيقية وراء تدهور وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ويتوقع الجزائر اتفاقا لشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أبريل 2002، أصبحت الأسواق الجزائرية مفتوحة أمام المنتجات الأوروبية، والأسواق الأوروبية مفتوحة أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر في حدود 2010. وتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي النقاط التالية¹:

- تطوير المبادلات وضمن انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال. وفي هذا الإطار من المنتظر التقليل التدريجي للحقوق الجمركية، والرسوم المماثلة المطبقة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب رزنامة محددة.

- ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، إضافة إلى إعادة توظيف هذه الاستثمارات.

- تفضيل المبادلات البشرية في إطار الإجراءات الإدارية.

¹- على لزعر ويوعزيز ناصر، (2009)، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، ص32

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل تعزيز علاقات التعاون فيما بينهم .

- احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- تشجيع الاندماج المغاربي.

- هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين المجموعات الاقتصادية الأوروبية والجزائر الموقع في 1976/04/26 بالجزائر.

مما تقدم نلاحظ أن هذا الاتفاق يستند في جوهره على بعدين مهمين ولكن بتركيز مختلف¹:

-إلغاء تدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على واردتها من السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبي، بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر بعد 12 سنة من سريان الاتفاق.

- تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج MEDA وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن المتوقع أن يكون اتفاق الشراكة له إيجابيات عديدة يمكن تلخيصها في²:

-أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر، إذ سيُعد ذلك بمثابة تأمين و ضمان يقلص من خطر الدولة، ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر للمستثمرين عموماً والأوروبيين خصوصاً. مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

¹- زعباط عبد الحميد (2004): الشركة الأورو متوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص62.

²- نفس المرجع ، ص64.

-انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية البشرية، وتعريتها من كل حماية، من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير و التسويق و التحكم في التكنولوجيا.

-تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

- تهمين الموارد البشرية، وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.

ولإنجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، و التي تتخلص فيما يلي¹ :

- **إعادة التأهيل الصناعي:** يمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي.
- **توسيع نطاق الحكم الراشد:** إنّ نجاح الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة، ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية.
- **ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية:** إنّ نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي، ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد الاستفادة من المساعدات الأوروبية.

¹-سمينة عزيزة،(2011): الشركة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 09، ص158.

- ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة، عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أنّ استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك.

2-2: أهداف سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتضمن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العمليات موجهة للمؤسسة ومحيطها، بغية السماح للنظام المنتج بالتأقلم مع متطلبات المضمون الجهوي والدولي. تستهدف هذه العمليات متابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصيانة حصتها في السوق الداخلية، والبحث المستمر عن الأسواق الخارجية، والحفاظ على مناصب الشغل الحالية، وخلق مناصب شغل جديدة.

- الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لتحقيق هذا الهدف يجب اتباع الإجراءات التالية¹:

- العمل على تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتج والخدمات، هذا التأقلم يقتضي من المؤسسات الجزائرية مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية.

- تدعيم مؤهلات المسيرين والمديرين المسيرين، والعمال التنفيذيين في الوظائف التجارية والإنتاج، ويتعلق الأمر هنا بتدعيم إمكانيات التسيير لدى أرباب العمل بتزويدهم بمفهوم ثقافة المؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الكفاءة ليست ضرورية لصيانة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة فحسب، بل مطلوبة حتى في إطار إنشاء المؤسسات الجديدة. ويجب تجاوز الوضع السائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكون

¹-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية، استراتيجية تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص69

معظمها ذات رأس مال وتسيير عائلي، والعمل على انتهاج مبدأ المسير الكفاء مهما كانت صلة بالمؤسسة.

- **توسيع مجال التسويق أمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:** إنّ التنافسية تهدف إلى فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيانة حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى، واقتحام الأسواق الخارجية فيما بعد، ومن أجل تجسيد ذلك يجب¹:

-تحديد المتطلبات الحقيقية للمستهلك والمنتج المحلي والأجنبي.

-تشخيص المجالات الواعدة وإبرازها.

-البحث عن تنمية متوازنة ومستمرة للاقتصاد الوطني بالتركيز على الثروات الطبيعية، من أجل توفير فرص ملائمة للتصدير.

-العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في الأسعار بصورة فعّالة.

-تطوير الشراكة الدولية بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

-مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعادة انتشارها وتفرعها.

- **التشغيل والحفاظ على مناصب الشغل:** من أولويات برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على مناصب الشغل الحالية من جهة، والعمل على توفير فرص جديدة للتشغيل من جهة أخرى. فاعتبارا لحساسية هذا الموضوع، يجب اعتباره كعامل محوري، زيادة على المعايير الأخرى التي يجب أن تراعى في عملية التأهيل.

¹- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية ، المرجع السابق، ص70

• **الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر التحكم في تكاليف الإنتاج عن طريق تطبيق الأفكار الجديدة في مجال تسيير اليد العاملة، والتقييم المحاسبي، من العمليات الأساسية الواجب تنفيذها من أجل الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، هذه الكفاءة التي تعني تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثا: الجوانب الأساسية لتنفيذ سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إنّ عملية التأهيل التي تركز أساسا على تمويلها من طرف الاتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاقية الشراكة المبرمة بين الطرفين، تتمحور حول عدة جوانب أساسية هي :

3-1: الجانب المالي: يركز الجانب المالي لعملية التأهيل على إدخال تغييرات جذرية في ميدان تسيير القطاع البنكي الذي يجب أن ينتهج قواعد أكثر ليونة في التسيير والمعاملة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتأهيل هذا القطاع أصبح ضرورة، وهذا لوجود عدة مبررات التي تدعو لذلك، ويمكن أن نتناول أهمها فيما يلي¹:

- المتغيرات الدولية الحديثة في القطاع المصرفي.
- الضغوط الخارجية لإصلاح القطاع المصرفي العمومي بالجزائر وخصوصته.
- التخلف في استعمال وسائل الدفع الحديثة.

من أجل مواكبة التغيرات الجديدة وانفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاديات العالمية، يجب تأهيل النظام البنكي سواء على مستوى تكوين ورسكلة الإطار والمستخدمين، أو على مستوى التغيرات الجذرية لهياكله لجعله أكثر ملاءمة للمتطلبات الجديدة لانفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج.

¹- ناصر سليمان، (2006): تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر -الأساليب والمبررات-، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل، ص549

3-2: **المساعدات المادية التقنية:** يتمحور هذا الجانب حول المساعدة الضرورية التي يجب تقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي هي في حاجة إلى تحديث تجهيزاتها القديمة، والتي لم تعد تتماشى مع التقنيات الحديثة للإنتاج من جهة، واقتناء وسائل جديدة للإنتاج من أجل تنمية قدرتها التنافسية، وتحسين نوعية منتجاتها من جهة أخرى.

3-3: **الجوانب الفكرية والعلمية:** يتعلق الأمر بالرأس المال الفكري الذي هو عبارة عن جزء من الرأس المال البشري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يتمثل فيما يملكه الأفراد من القدرات المعرفية والتنظيمية وغيرها، تمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة، والتي تمكن المؤسسة -إذا استطاعت الوصول إلى المعرفة- من توسيع حصتها السوقية، وتعظيم نقاط قوتها، وتجعلها في موقع قادرة على اقتناص الفرص المناسبة¹.

3-4: **جانب المعلومات:** تعتبر المعلومات عنصراً أساسياً لمرافقة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في سعيها نحو اكتساب القدرة التنافسية، فلكي تحافظ المؤسسات على بقائها، يلزم أن تجمع وتُنقّي وتُخزن وتستخدم كما هائلاً من البيانات والمعلومات، أما إذا أرادت الإزدهار فيلزمها أن تؤدي هذه الوظائف على أعلى مستوى، أفضل مما يقوم به منافسوها، وبالتالي أصبحت المعلومة أساساً جديداً لخلق أسلوب المنافسة والتفوق فيه بين المؤسسات، ومن البديهي تطوير المعلومات لصالح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، لذا يجب²:

- وضع منوграфия لمجموعة المؤسسات الخاصة بقطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - بومدين يوسف، (2011): الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13، 14 ديسمبر، ص 07.
² - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية، استراتيجية تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

- وضع شبكة الاتصالات الحديثة من أجل إستقبال وإرسال المعطيات في الوقت الحقيقي.
- عصرنة وتوحيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بتسيير المعلومات على مستوى الاقتصاد الوطني (المؤسسات المكلفة بجمع وتوزيع الإحصائيات، مؤشرات الأسعار، مؤشرات التنمية ...).

3-5: جانب التكوين: هذا يعني تكوين أرباب العمل ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و يتعلق الأمر بـ"تنمية" ثقافة "المُسير"، أي تطوير قدرات المسيرين في التحكم في آليات التوقع المستقبلي وتسيير المخاطر، وكيفية التعامل مع المحيط الخارجي، وذلك من خلال :

- تكوين العمال المكلفين بالإنتاج على وسائل الإنتاج الجديدة.
 - تكوين المكونين لتمكينهم من تعميم المنتج التكويني.
- فأفضل الممارسات الموصى بها في مجال تدريب مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستنبطة من دراسات عديدة هي¹:

- تعليم المهارات الإدارية المطلوبة في بيئة الأعمال اليوم، مثل المرونة وفرق العمل.
- التدريب المستهدف على أساس مجموعات قيادية محددة.
- اقتراح على مديري الأعمال الصغيرة برامج تدريب محلية، تكون خلال فترات معقولة.
- استغلال الخدمات الإلكترونية من خلال تطبيقات التدريب الموجودة في شبكة الأنترنت.
- تعزيز روح المبادرة ضمن نظام التعليم العام.

وفي هذا المجال تهدف سياسة التأهيل إلى تحسين نوعية التكوين بإدخال تغييرات جذرية على المناهج المعتادة من طرف مؤسسات التكوين لتأقلمها مع المعطيات الجديدة للاقتصاد الحر، كما

¹ -OECD, la formation des dirigeants de pme , www.oecd.org ,(15/12/2014)

يجب العمل على إدماج مؤسسات التكوين التابعة للقطاع الخاص في برنامج التأهيل نظرًا للإمكانيات الموجودة لديها في ميدان التكوين ومساهمتها الفعّالة في ميادين حسّاسة ذات الصلة بتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التسويق، الإعلام، الجودة....) والتي لم تكن في مجملها مغطاة من طرف مؤسسات التكوين التابعة للقطاع العام.

3-6 : إعادة تهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إنّ تكييف المحيط مع المتطلبات الجديدة للعولمة يساعد على نجاح عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن حصر أهم الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فيما يلي:

- **تأهيل المحيط القانوني والإداري:** إنّ عملية تأهيل المحيط القانوني تتطلب الشروع في مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة، وفي هذا الصدد أبدت الجزائر اهتمامها بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجه هذا النوع من المؤسسات، عملت الجزائر وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 24 ربيع الأول سنة 1426 الموافق لـ 03 ماي 2005 على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك أصدرت قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001 المؤرخ في 20 أوت 2001 بموجب الأمر رقم 03/01 الذي كرّس الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الأمر، والذي جاء ليحل محل القانون رقم 12/93. وقد جاء القانون لتقديم التصحيحات الضرورية، وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، وتحسين المحيط الإداري والقانوني¹. فتأهيل المحيط الإداري يتطلب تفاعل كل الهيئات الإدارية، ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية، ويأتي

¹-منى مسغوني، (2012): نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، ص129.

هذا بإرفاق كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها، وتقديم المساعدات اللازمة لها.

تأهيل المحيط العقاري: يشكل الحصول على العقار في الجزائر أولى العقبات التي يصادفها المستثمر ويعود ذلك إلى تعقد وتطلب الإجراءات الموسومة بغياب الشفافية والحوار، بالإضافة إلى الأجل المعتبرة لمعالجة الملفات، كل هذه الإجراءات وإجراءات مصاحبة أخرى، تبقى عائقا أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹، وعليه يجب العمل على حل إشكالية العقار سواء من ناحية وفرته (مشكلة المناطق الصناعية)، أو طبيعته القانونية (عقود الملكية). وفي هذا الصدد يجب إعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وهذا بتجسيد البرنامج الحالي لإعادة تهيئة هذه المناطق، ومراجعة طرق تسييرها وصيانتها، وبالإسراع في حل إشكال العقار (الملكية والإمتياز) ، وعليه أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119-07 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي، حيث تسعى إلى إنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الإستثمارية، كذلك توضع بنك للمعلومات للتصفح العام للعروض العقارية على مستوى الوطني، وتقوم بالضبط العقاري والترقية العقارية، من خلال إقتناء الأملاك العقارية المبينة والغير مبنية لإعادة بيعها أو منحها بالإمتياز بعد تثمينها وتجزئتها، وتهيئتها لصالح أصحاب مشاريع ذات طابع صناعي بحث².

* **تأهيل المحيط المالي والمصرفي:** وهذا من خلال تكيف النظام المالي والمصرفي وتفعيله عن طريق لا مركزية القرار في منح القروض، وتشجيع فتح البنوك الخاصة التي جاء بها قانون النقد و

¹-فرحي محمد وصالحي سلمى، (2006): المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، 17 و 18 أفريل، ص742.
²-الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، www.aniref.dz (15/02/11h30)

القرض، ومن بين الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر¹،
تم إنشاء صندوقين جديدين في جانفي 2004 هما :

- صندوق ضمان القروض، الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 02/273 المؤرخ في 11 نوفمبر
2002 لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برأس المال قدره 30 مليار دينار جزائري .

- صندوق ضمان الأخطار الإستثمارية، الذي تأسس سنة 2004، برأس مال قدره 3.5 مليار
دينار جزائري.

إضافة إلى التمويل بالقرض الإيجاري LEASING حيث تم إقامة شركة للقرض الإيجاري، مغرب
قرض إيجار الجزائر، ذات رأس مال مشترك تونسي- أوروبي، إعتدها مجلس النقد والقرض في
أكتوبر 2005.

• **تأهيل المحيط الجبائي:** يعتبر النظام الجبائي أهم العوائق في نظر المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة، وذلك نظرا لإرتفاع نسبة الضرائب بسبب تعقيده، لذا فإن تبسيطه سيكون حافزا
مشجعا لتنميتها، فأهم ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن غيرها
من المؤسسات، أنها تستفيد من إمتيازات جبائية تتمثل في الإعفاءات وهذا قصد تشجيعها،
و حتى تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإعفاءات الجبائية الممنوحة لا بد أن
تكون تابعة لأحد الأنظمة التالية²:

- الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الإستثمار ANDI .
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. CNAC .
- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ENSEJ .

¹-منى مسغوني،(2012):نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" مرجع سبق ذكره ، ص 129
²- قسومة لزهاري وديدة كمال، (2013): البيئة الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق
النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 06/05 ماي، ص09.

المبحث الثالث : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعرف برامج التأهيل في الجزائر على أنها تقديم المشورة والتكوين والمعلومات التي تمكن المؤسسة من إدخال تغييرات ضرورية على تسيير الموارد البشرية والأنشطة، فالتأهيل يترجم في تبني أحسن طرق التسيير التي تؤدي لتحقيق التقدم، وتقوية الموارد البشرية، من خلال التأطير و التكوين الجيدين، الفهم الجيد والدقيق للسوق ووضع المؤسسة فيه، ووضع و تنفيذ إستراتيجية للتنمية والبحث الدائم عن الإبداع¹، فهناك ثلاث برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الأول برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، الموجه لدعم و تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية العمومية والخاصة تحت إشراف وزارة الصناعة، والثاني برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (في إطار برنامج MEDA)، أما الثالث فهو البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية².

المطلب الأول : برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME

قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو جزائرية بأبعادها الثلاثة، السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والإتحاد الأوروبي، فقد تمّ توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الإتحاد الأوروبي متمثلة برنامج MEDA بهدف تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح بتكيفه مع متطلبات السوق بالإضافة إلى مساندة الإصلاحات وتدعيمها ماديا وتقنيا بهدف رفع القدرة التنافسية، ويتمثل هذا التعاون في برنامج

¹-لزهر عابد، مرجع سابق ذكره، ص23

²-Boughadou Abdelkrime, (2006) : Politique d'appui à la compétitivité des entreprises Algériennes ,ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Alger,p4 .

ميدا الذي أصبح EDPME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل، والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية لتمكينها من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة خاصة المؤسسات الأوروبية، ويتميز هذا البرنامج بما يلي¹:

- برنامج مشترك بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

- تحدد مدة هذا البرنامج بخمسة سنوات بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007، وقد مدد إلى سنة أخرى أي إلى غاية 2008، بطلب من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج 62.9 مليون أورو، 57 مليون أورو من طرف الإتحاد الأوروبي و3.4 مليون أورو من طرف الحكومة الجزائرية، والباقي 2.5 مليون أورو من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج.

- يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الجزائريين والأوروبيين.

- مقره الجزائر العاصمة وله خمس فروع في: الجزائر العاصمة، عنابة، غرداية، وهران، سطيف².

¹-إبتسام بوشويط، (2010): آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص47

²- abdelkrim boughadou (2005), accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne : ce que vous devez savoir, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, p3

أولاً: أهداف البرنامج: يتمثل الهدف العام لهذا البرنامج، في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وذلك من خلال¹ :

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات إقتصاد السوق .
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات، والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص في القطاع العام و الخاص
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: نتائج البرنامج : في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007، فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تمّ الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تخلي 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولى بنسبة 26 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أمّا 65 مؤسسة الباقية التي تشكل نسبة 9 % فقد قامت بعملية التشخيص بصفة نهائية واقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج، في تردد مسؤولي

¹-غدير أحمد سليمة، (2007): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميذا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص73.

المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات و عدم شفافية التسيير¹.

المطلب الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام

والإتصال EDPME

تمّ البرنامج بموجب اتفاقية مبرمة بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الجزائرية خلال شهر مارس 2008، وهذا في إطار برنامج MEDA II ويقدر الغلاف المالي للبرنامج ب 44 مليون أورو، حيث مساهمة اللجنة الأوروبية ب 40 مليون أورو، و 4 مليون أورو تمثل المساهمة الجزائرية، يعمل البرنامج بالتنسيق مع السلطات الجزائرية على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بيئة الأعمال، وتقوية الهيئات والمؤسسات المكلفة بوضع السياسات الوطنية، و يتميز هذا البرنامج ب² :

- تحدد فترة البرنامج بحوالي 3 سنوات بداية من شهر ماي 2009 إلى فيفري 2012.
- تقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج ب 44 مليون أورو.
- يسير البرنامج من طرف فريق مختلط من 54 خبير .
- البرنامج موجه للمؤسسات في قطاعات الصناعة الغذائية، مواد البناء، الكهرباء والإلكترونيك، الكيمياء، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، حيث يقوم على تأهيل 200 مؤسسة.

- تستفيد من دعم هذا البرنامج عدة وزارات والوكالات التابعة لها والجمعيات المهنية .

¹ طليابية سليمة وعناني سياسية، (2013): أثار البرامج الاستثمارية العامة على التطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على الشغل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11 و12 مارس، ص25.

² -حسين يحي، (2013): قياس فعالية برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص222.

- تحدد 6 أشهر من إنطلاق البرنامج لدراسة الفروع، وتجديد الإحتياجات وكيفيات التدخل ووضع كل الترتيبات الضرورية .

أولا :أهداف البرنامج: يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحسين تنافسيتها، وتأهيلها من أجل تمكينها على الحفاظ على حصصها في السوق المحلية، وتطويرها على الصعيد الدولي، والإستغلال الجيد لجميع الإمكانيات والمزايا التي تتيحها سياسة إنفتاح السوق¹. و بالرجوع للواقع نجد أنّ الجمعيات المهنية تعد الشريك المفضل في البرنامج لأجل إنشاء مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، كذلك دعم الجودة ولترسيخ نتائج البرامج السابقة والجارية، وهذا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برامج تأهيل، يجب العمل على² :

- نشر الممارسات الجيدة لدى بقية المؤسسات المنتمية للقطاع.
- العمل على تجسيد محور الجودة/التوحيد لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المختارة.
- تطوير خدمات الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والجمعيات المهنية.
- مساعدة الهيئات المستفيدة والبرامج المنخرطة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹-سهام عبد الكريم،(2011): سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج pme II ، مجلة الباحث، العدد 09، ص147

² - Délégation de l'Union européenne en Algérie ,(2014) : Rapport sur la coopération UE-Algérie،p21.

ثانيا: نتائج البرنامج: تبرز نتائج برنامج EDPme II على عدة مستويات مختلفة، وذلك إلى غاية سنة 2014 .

1-2: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: استفادت 235 مؤسسة من الدعم الذي يمنحه برنامج EDPme II والمبين كآآتي¹:

- 140 مؤسسة استفادت من عملية التشخيص في إطار عملية التأهيل.
 - 86 مؤسسة تلقت أكثر من إجراء يندرج ضمن عملية التأهيل.
 - استفادت 110 مؤسسة من إجراءات المساعدة التقنية و/أو التدريب، التي أجريت ضمن الشراكة مع 6 جمعيات مهينة UNOP (الصيدلة)، PABA (المشروبات)، ABA (الأجور) BASTP (التعاقد من الباطن)، AITA (معلومات و تكنولوجيا)، FCE (رؤساء العمل).
- فالشراكة مع الجمعيات المهنية تسمح بحشد وتحسيس الكثير من المؤسسات التي لم تتخرب بعد في برنامج التأهيل، وكذلك تعمل على تعزيز عملية تقديم الخدمات الخاصة بالجمعيات المهنية و توجيهها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات.

2-2: الدعم الموجه للجودة: ساهم دعم برنامج EDPME II الخاص بالبنية التحتية الوطنية للجودة، إلى التقدم في مجال الإعتماد وتقييم المطابقة، فالهيئة الجزائرية للإعتماد ALGERAC و في إطار نشاطها الموكل إليها قامت خلال سنة 2013 بمجموعة من الإجراءات المساعدة للتقنية و كذلك التدريب، والمبينة كآآتي :

- تكوين لجان الإعتماد
- إستعراض ومواءمة التشريعات واللوائح الوطنية للإعتماد.

¹ - délégation de l'union européenne en Algérie, Op cit, pp 21-22.

- تدريب المقيمين على المعيار التقييسي (ISO17021) ، وذلك لوضع الصيغة النهائية لعملية الإعراف الدولي عن طريق الإعراف الأوروبي.

وكذلك نجد أن المعهد الجزائري للتقييس IANOR استفاد من العديد من الأنشطة فيما يخص تكوين المكونين في المجالات التالية:

- أنظمة إدارة الجودة .
- إصدار الشهادات والعلامات التجارية .
- إجراء تكوين خاص لتعزيز النظام الوطني للتقييس، المشكل من منسقي وأعضاء اللجان التقنية للتقييس.

أما بالنسبة للديوان الوطني للقياسة القانونية ONML، ففي سنة 2013 إستفاد من مجموعة من المعدات التي تستخدم في القياس، في إطار برنامج EDPme II بمبلغ 3 مليون أورو وكذلك بالنسبة للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI الذي إستفاد من مجموعة من الإجراءات المساعدة فيما يخص الجوانب التقنية والتنظيمية والتكوين في المجالات التالية :

- الجودة ISO 9001
- الإدارة الإلكترونية للبيانات
- حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ADPIC

ثالثا: الدعم المؤسسي: يرتكز الدعم المؤسسي على تجسيد مجموعة من الإجراءات متعلقة بسبعة دراسات في المجالات التالية¹:

- تحديد المشاريع الإستثمارية في المجال التعاقد من الباطن .

¹ - délégation de l'union européenne en Algérie, Op cit, pp 24-25.

- إنشاء مرصد الصناعة
- أدوات تقييم السياسة العامة
- القطاعات الإنتاجية الخاصة بالسياسة الصناعية الجديدة
- تصميم نظام معلومات لتغطية احتياجات بورصة المناولة والشراكة
- وضع 4 مختبرات في المركز التقني الخاص بالصناعة الميكانيكية.
- تهيئة مقرات المركز التقني الخاص بالصناعة الميكانيكية .

أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME تدعمت بـ 10 إجراءات منها 8 إجراءات متعلقة بتحضير دليل التأهيل في المجالات التالية :

- التشخيص ومخطط التأهيل .
- التنمية التجارية
- الإستثمارات في المعدلات الإنتاجية
- إدارة الأعمال
- الخبرة المالية
- الإنتاج
- تكنولوجيا المعلومات والإتصال .
- الجودة

ولقد تم التطرق إلى النقاط السابقة الذكر ونشرها في إطار برنامج EDPme II من خلال التكوين والأيام الدراسية التي تمت على المستوى الجهوي .

أما الإجراءات اللذين إستفادت منهما الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيركزان على:

- دراسة تنظيمية لغرض مرافقة ملف التغييرات القانونية للوكالة.
- تحضير دفتر شروط لنظام المعلومات المتعلقة بالبرنامج الوطني للتأهيل .

المطلب الثالث : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يندرج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا في المادة 18 والتي تنص على: "تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية¹:"

ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحلها مند بداية 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين دعم و تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي، ولقد حددت لهذا البرنامج فترة 6 سنوات²، وكلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPme والتي هي تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم MIM ، بمتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما حدد في المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، ويهدف تقريب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمّ تنصيب 5 فروع للوكالة بكل من العاصمة، عنابة، وهران، سطيف، غرداية، و في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 تمّ تحديد غلاف مالي يقدر بـ

¹-مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص24

²-سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ص145

4.5 مليار أورو لصالح 20000 مؤسسة جزائرية¹. تحت حساب التخصيص رقم 124-302

المسمى الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملياته: يهدف البرنامج

الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين

تنافسيتها، بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق المحلي والخارجي، فبلوغ هذا الهدف يتطلب تنفيذ

برامج عملية منظمة في عمليات داخلية وعمليات موجهة نحو تحسين محيط المؤسسة، وأيضاً نحو

تحسين شروط التسيير الاقتصادي². ويمكن تقسيم هذه العمليات على محاور كبرى يعمل البرنامج

على تحقيقها، والتي يمكن إدراجها في³ :

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم

- تأهيل قدرات التحكم في المعرفة والإبداع

- تأهيل نوعية المؤسسات

- دعم الاستثمارات المادية للإنتاج

- تأهيل الموارد البشرية.

و تتمثل عمليات التأهيل في الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار والتمثلة في :

- دراسة التشخيص القبلي والتشخيص

- دعم الاستثمار اللامادي من خلال النفقات التي تساهم في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لا سيما تلك المتعلقة ب :

¹ -délégation de l'union européenne en algerie,op-cit,p21

² -www.andpme.org.dz(04/03/2015)

³ Rachid Moussaoui,(2011) : programme national de mise à niveau des entreprises, séminaire régional, mostaganem,30 juin ,p10.

• في إطار عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كالمقاييس القانونية، الملكية الفكرية والصناعية، الابتكار والبحث والتطوير، تكوين الموارد البشرية، استعمال وإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والإدارة عبر وظائف المؤسسة، النوعية ومنح شهادات المنتجات.

• في إطار عمليات تأهيل لصالح المحيط المباشر للمؤسسة: كإنجاز دراسات فروع الأنشطة، تحسين الوساطة المالية بين المؤسسات المالية لتسهيل الوصول إلى القروض البنكية، إنجاز وتنفيذ مخططات اتصال وتحسيس حول البرنامج، نشر المجلات المختصة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمليات المتابعة والتقييم والحرص على أهمية وتأثير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم الاستثمار المادي والذي يشمل الاستثمارات المادية للإنتاج، الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية، الاستثمارات المادية التي تخص الأجهزة التي تساهم في تحسين قدرات الإنتاج والتكنولوجيا للمؤسسات.

- التكوين والمساعدات الخاصة.

الملاحظة من الجدول الموالي أنّ قطاع البناء والأشغال العمومية مساهمته في الملفات التي تمّ استقبالها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كبير حيث قدرت نسبة هذه المساهمة بـ 62% وهذا يعزى إلى التوجه الذي حدته الحكومة للقضاء على أزمة السكن، مما جعل قطاع البناء والأشغال العمومية يزدهر بوتيرة سريعة، وفي المقابل نجد أنّ نسبة الصناعات التحويلية-بصفة عامة- هي 21% من الملفات الموضوعية لدى الوكالة للاستفادة من الدعم الذي يوفره البرنامج، وهي نسبة متواضعة تدل على نقص الوعي لدى أصحاب القرار داخل هذه المؤسسات الصناعية، فعدد الملفات الموضوعية هو 845، وكذلك يمكن إيعاز هذا الضعف

في الإقبال على برنامج التأهيل إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للإعلام والإعلان عن الدعم الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى توجس هذه المؤسسات من الانخراط في البرنامج، وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى. ولهذا فعلى الملحقات الجهوية التابعة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل على هذا المنحى للرفع من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج، حيث نجد عددها موضح على مستوى كل ملحقة جهوية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (17): توزيع الملفات حسب الجهة

| النسبة المئوية % | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | الملحقة |
|------------------|--------------------------------|-----------------|
| 36 | 1437 | سطيف |
| 25 | 1017 | عنابة |
| 23 | 926 | الجزائر العاصمة |
| 13 | 505 | وهران |
| 3 | 138 | غرداية |
| 100 | 4023 | المجموع |

Source : Andpme , programme national de mise à niveau ,op cit,p11

و كذلك يمكن التأشير إلى أنّ ميزانية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورة 2013 قد حددت بمبلغ قدر حوالي 133 مليار دينار جزائري، حيث تمّ استهلاك 90% من هذه القيمة إلى غاية 2013/12/31، أمّا بالنسبة لميزانية 2014 فقدرت بـ 136 مليار دج تمّ استهلاك ما نسبته 63% وهذا إلى غاية 2014/10/15.

ثانيا: وصف نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: منذ بداية

البرنامج إلى غاية 2014/10/15 فقد تم تسجيل النتائج التالية:

أبدت 4023 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبةا في الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم استقبال ملفاتها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Andpme، فبعد دراسة هذه الأخيرة الملفات، قامت بتصنيف الملفات كالآتي:

الجدول رقم(18): تصنيف الملفات الموجودة

| وضعية الملف | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
|-------------|--------------------------------|
| مؤجل | 535 |
| مؤهل | 2081 |
| غير مؤهل | 1407 |
| المجموع | 4023 |

Source : Andpme, programme national de mise niveau,21/10/2014, p14

فالجدير بالذكر أن البرنامج تستفيد منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تنشط منذ سنتين على الأقل، وهي تتمتع بوضعية مالية مريحة، وكل المؤسسات التي تشتغل أكثر من 10 عمال باستثناء مؤسسات البناء والأشغال العمومية، والتي يجب أن يكون عدد العمال فيها يزيد عن 20 عامل.

و بالرجوع للمعطيات المصرح بها من Andpme، فنجد توزيع عدد الملفات التي استقبلت من الوكالة حسب القطاع وحسب الجهة، موضح كما يلي:

الجدول رقم (19): توزيع عدد الملفات حسب قطاع النشاط.

| النسبة المئوية % | عدد pme | قطاع النشاط |
|------------------|-------------|------------------------------|
| 5 | 197 | الصناعة الغذائية |
| 62 | 2475 | البناء والاشغال العمومية |
| 16 | 648 | الصناعة التحويلية |
| 10 | 411 | الخدمات |
| 2 | 92 | النقل |
| 2 | 73 | الصيد البحري |
| 1 | 57 | السياحة والفندقة |
| 0 | 6 | تكنولوجيا المعلومات والاتصال |
| 2 | 64 | أخرى |
| 100 | 4023 | المجموع |

Source : Andpme, programme national de mise à niveau, opcit, p9

3-3: أهداف برنامج تحديث المؤسسات عن طريق Andpme (2014-2017): يمكن تحديد

الأهداف الاستراتيجية المراد تحقيقها من Andpme في أفق 2017 كما يلي¹ :

- ضمان اتصال واسع وتوفير المعلومات والتحسين حول برنامج الذي بدأته الوكالة.
- تأهيل 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في السنة، أي ما يقارب 4000 مؤسسة أفاق 2017.

- تعزيز الخبرات الوطنية من خلال إنشاء مركز التشاور الوطني
- تعزيز و تطوير قدرات الموارد البشرية لدى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تدريب، تعبئة الخبرة...إلخ)

¹ -ANDPME, programme national de mise à niveau , op.cit, p29-30

-تحديد فرص إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدراسات القطاعية والدراسات العامة لكل ولاية، وهذا لتحسين قاعدة المعلومات الاقتصادية، وتقديم للجهات الفاعلة أدوات مساعدة على اتخاذ قرار فيما يخص الاستثمار.

-تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على ابتكار ودمج تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

-تشجيع وتعزيز شراكات Andpme على مستوى الوطني والدولي.

كما نجد لبرنامج تحديث المؤسسات أهداف خاصة معبر عنها كآلاتي:

-العمل على بعث أنشطة الوكالة في جميع أنحاء التراب الوطني (اللامركزية)

-تعزيز هياكل الوكالة بالموارد البشرية المؤهلة.

-تطوير نظام معلومات متكامل في الوكالة.

خلاصة الفصل:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد، لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية و المدخرات للاستثمار، فهي من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية، وتساهم بدورها في توفير مناصب للعمل وتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والإداريين، كما نجدها تحقق التوازن الجهوي والتي يترتب عليها عدالة في توزيع الدخل، وفي هذا السياق نجد أنّ الجزائر ساعية لتجسيد الأدوار الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترقية نسيج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتكريس مجموعة من الإجراءات المحفزة وكذا إبرام اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي لدعم تنافسية هذا النوع من المؤسسات، بإدراج برامج تأهيل مع الشريك الأوروبي، وتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى العديد من القوانين والتشريعات وإقامة العديد من الهياكل لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع

المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مقومات الاقتصاد الجزائري الذي يركز بالدرجة الاولى على الريع البترولي، مما أضحى يشكل هاجس أمام برنامج التنمية المسطرة من طرف الدولة، لعدم توقع ما سيحدث من تحولات عالمية تؤثر على أسعار البترول. وللخروج من هذه البوتقة وضعت الحكومة الجزائرية العديد من آليات والهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ترقيتها وتطوير أدائها، خاصة أمام الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر، وكذلك قامت بوضع العديد من التدابير والاجراءات المشجعة التي تحسن من المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والتي تمس عدد كبير من المجالات المؤثرة في مسار هذا النوع من المؤسسات، بهدف التحكم مستقبلا بدواليب الاقتصاد والهروب من التبعية من خلال تكثيف النسيج الصناعي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دعم تنافسيتها.

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حاولت الجزائر تطوير وتنظيم الاستثمار من خلال إصدار العديد من الأطر التشريعية، لعل أهمها تلك التي صدرت في بداية التسعينات، حيث ولأول مرة اتجهت الجزائر لانتهاج سياسة التفتح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال ترسانة من القوانين التي ساهمت بإلغاء الفوارق بين القطاع الخاص والقطاع العام في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك تم وضع هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة في دعم الاستثمار وبالخصوص تلك المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يهدف قانون الاستثمار بالأساس إلى تجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الإستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد، وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة و ذلك لتحرير الإستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية¹.

أولا : تطور الأطر التشريعية للإستثمار في الجزائر في الفترة 1990 – 2001

عرفت سنة 1990 حدث هام في التوجه إلى إقتصاد السوق وتطوير الإطار القانوني للشركات بصدور القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي اعتبره خبراء كخطوة عملاقة وحجر الزاوية في تشييد بناء لبرالي جديد مبني على تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار²، ووصولاً إلى المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار³، الذي جاء في سياق

¹ منصور زين، (2005): واقع وآفاق سياسة السياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص122.

² BTA.C,(2006) : les reformes monétaires et financières et leur impact sur l'entreprise algérienne, revue d'économie et statistique appliquées, n° 06 ,P10.

³ مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج، عدد 64 صادرة في 1993/10/10

التوجه نحو إقتصاد السوق والإستعداد للإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال إرساء مناخ ملائم يبعث الثقة لدى المستثمرين الخواص سواء الجزائريين أو الأجانب، وأعطيت حرية إنجاز هذه الإستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها.

كما تمّ صدور المرسوم التشريعي 93-10 يتضمن بورصة القيم المنقولة¹، وهذا كان منطقي بعد المرسوم التشريعي 93-08 المتضمن تعديل القانون التجاري، الذي أدخل العديد من التعديلات على النظام القانوني لشركة المساهمة، على أساس أنّ السوق الذي تتداول أسهم شركات المساهمة هو بورصة القيم المنقولة.

و إعتبر الأمر 95-06 والمتعلق بالمنافسة، إذ يعتبر هذا النص ضمانة هامة ويرسي حماية قانونية للشركات التجارية، سواء في القطاع العام أو الخاص. حيث نصت المادة 02 على: «يطبق هذا الأمر على نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات بما فيها تلك التي يقوم بها الأشخاص العموميون أو الجمعيات²» ومثلت هذه المادة ضمانة للشركات الخاصة على اعتبار أنّه في مجال المنافسة وطبقاً للمادة 02، فإنّ لا تمييز بينها وبين الشركات ذات الرأس المال العام، و صدر الأمر رقم 95-22 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية³، والذي كان يهدف إلى تحويل جزء أو كل الأصول المادية أو المعنوية للمؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، بغرض إنسحاب تدريجي للدولة من المجال الاقتصادي وتحويل هذه المؤسسات إلى شركات تجارية تابعة للقطاع الخاص، والذي تمّ استبداله بالأمر رقم 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسيير وخصصتها.

¹ -مرسوم تشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 مايو 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر.ج، عدد 34، صادرة في 1993/05/23

² - أمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 يناير 1995، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج، عدد 09 صادرة في 1995/02/22

³ - أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 غشت 1995، يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، ج.ر.ج، عدد 48، صادرة في 1995/09/03

إنّ التطرق للقوانين سألقة الذكر يعتبر أمر أساسي، كونها تعتبر نقطة تحول هامة في الإطار القانوني العام للشركات في الجزائر، والجدير بالذكر أنّ معظم هذه النصوص تمّ تعديلها أو حتّى إلغاؤها واستبدالها بنصوص جديدة مع بداية القرن الجديد.

ثانيا: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في القانون التجاري لم يتعرض المشرع الجزائري إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أنّه خصص لها قانونا خاصا بها، وهو القانون رقم 18/01، وجعلها تنظيمًا قائمًا بحد ذاته نظرًا لطبيعتها المتميزة بسهولة تسييرها وإنشائها، ورغم أنّه عززها بعنصر الاستقلالية إلاّ أنّه لم يعترف لها بالشخصية القانونية¹.

إنّ القانون 18/01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرفها بصفة عامة، وذكر التدابير اللازمة والمساعدة لدعمها وترقيتها للمشاركة في التنمية الاقتصادية، وهو ما نصت عليه المادة 11 من نفس القانون، وبما أنّها وحدة إنتاج للسلع والخدمات يتعين عليها القيد في السجل التجاري ومسكها للدفاتر التجارية... إلخ، وأخضعها بصفة أساسية للقانون التجاري والقانون المدني²، ووضع لها سياسة تنمية جديدة تعتمد على معايير وآليات حديثة تهدف إلى دعم ومساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية من أجل تنافسية هذا النوع من المؤسسات.

يعد هذا القانون منعرجًا حاسمًا في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها

¹ -أقلولي ولد رابح صافية، (2009): تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، ص 129.

² لوكادير مالحة،(2012): دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص22.

وترقيتها، حيث تهدف تدابير المساعدة والدعم حسب المادة 11 من القانون 01-18 ما تأتي¹:

- إنعكاش النمو الاقتصادي
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها
- ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع كل الاعمال الزامية على مضاعفة عدد مواقع الإستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أدائها
- الحث على وضع أنظمة جبائية قادرة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكوين روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاؤل.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها
- تحسين الأدوات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ -وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سبق ذكره ص 20-21

- تشجيع بروز محيط إقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.

- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا : الأمر 06-08 المتعلق بتطوير الإستثمار : يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتنظيم

بعض أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار، حيث وفقاً للمادة 14¹، فإنه

تتجز الإستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات

المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الإستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات

المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، كما يمكنها الإستفادة من المزايا

المنصوص عليها في المادة 11 من الأمر 06-08 بصفة كلية أو جزئية كالاتي:

3-1: في مرحلة الإنجاز : يمكن الإستفادة من المزايا التالية لمدة 5 سنوات كحد أقصى:

- إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات طابع

الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الإستيراد أو من السوق المحلية ، للسلع

و الخدمات الضرورية لإنجاز الإستثمار .

- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا

الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها .

- إعفاء من حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات من رأس المال

- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

3-2: في مرحلة الإستغلال: ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع

في الإستغلال التي تُعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

¹الأمر رقم 08-06 مؤرخ في 15 يوليو 2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ج، عدد 47، صادرة في 2006/07/19

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

زيادة على المزايا سالفه الذكر، يمكن أن يقرر المجلس الوطني للإستثمار منح مزايا إضافية طبقاً للتشريع المعمول به.

وفي العموم، يمكن الإشارة إلى أنّ الأمر رقم 06-08 ألحق تعديلات على معظم مواد الأمر رقم 01-03 مع إضافة مواد جديدة (المادة 7 مكرر، 12 مكرر، 12 مكرر 1، 32 مكرر، 32 مكرر 1) وإلغاء عدة مواد (المادة 19 والمادة 20)¹.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت السلطات العمومية بإنشاء العديد من الهيآت واللجان والمؤسسات المتخصصة التي تهتم بدعم ومتابعة هذه المؤسسات بالتنسيق مع مختلف الهيآت الحكومية ومنها:

أولاً: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: في إطار السياسة العامة للحكومة يمكن لوزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، إقتراح عناصر السياسة الوطنية في مجال الصناعي والتنافسية الصناعية، وتسيير مساهمات الدولة في القطاع الصناعي العمومي، وترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يتابع ويراقب تطبيق هذه السياسة طبقاً للقوانين المعمول بها²، وحسب المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 11-16 والمتعلقة بترقية الاستثمار تسعى الوزارة إلى:

- تحضير وإقتراح السياسة الوطنية الاستثمار، كما تسهر على تنفيذها

- تسهر على تناسق مجموع التدابير والأجهزة المحفزة على تطوير الاستثمار، كما يقترح

التحسينات الضرورية.

¹-الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، 2007، ص16

²-المرسوم التنفيذي 11-16 المؤرخ في 25 يناير 2011، المتعلق بصلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ج.ر.ج.

- تقترح أي نشاط وإجراء يرمي على تطوير السوق المالي ووضع وسائل للتمويل تكون مكيفة مع الاستثمار.
 - تضمن متابعة المشاريع الاستثمارية الكبرى.
 - تشارك في تحسين شروط الحصول على العقار الصناعي.
 - تسهر على وضع مؤسسات وهيئات الوسطة وتنظيم السوق العقاري الاقتصادي والسير الحسن لها.
 - تشجع على خلق مناطق صناعية جديدة ومناطق نشاط لها عاقبة بتطوير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - تنفذ برنامج التطهير وإعادة التهيئة وترقية وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط
 - تضمن متابعة تطبيق قرارات المجلس الوطني للاستثمار.
- أما المادة 10 من نفس المرسوم التنفيذي، المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق المهام الآتية:
- تشجع على خلق بيئة تضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع اللازم لترقيتها وتطويرها.
 - تشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وتوسيع نطاق نشاطها.
 - تقترح أي إجراء يرمي إلى دعم استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية ومردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تشجع على تحسين و تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تقترح وفقا للقانون المعمول به، أي إجراء يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في السوق العمومي.

- تحضر برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتحقق من تنفيذه.
- تسهر على التعيين السليم لصناديق الدعم، والمساعدة والضمان لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المكيف.
- تقترح سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية في سياق تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقوم بإعداد إطار للحوار مع الحركة الجمعوية ومنظمات أرباب عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشرع وتنفذ أي إجراء يمكن من وضع إطار للتنسيق مع الجماعات المحلية من أجل تسهيل خلق و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهر بإشراك الهيئات المعنية على وضع نظام إعلام اقتصادي، مكيف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وفي إطار صلاحيته، يمكن لوزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن يطلع على أي نص تشريعي و تنظيمي، ويتحقق من السير الحسن للهياكل المركزية واللامركزية، كذلك كل هيئة أو مؤسسة تعمل تحت إشرافه، كما يمكن أن يقترح، لضمان القيام بمهامه وتحقيق الأهداف المنوطة إليه، إنشاء أية مؤسسة استشارة أو تنسيق ما بين الوزارات وأية هيئة قد تمكنه من أداء مهامه بشكل سليم.
- و تجدر الإشارة إلى أنّ الوزارة تمّ تغيير اسمها لتصبح وزارة الصناعة والمناجم، وهذا كنتيجة مباشرة للتوجه الذي تنهجه الحكومة الجزائرية لتطوير وتنمية الصناعة الوطنية .

ثانيا: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سيتم التركيز في هذا المجال على هيئات المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وكذلك أهم الآليات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-2: هيئات المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تركز هذه الهيئات في عملها على نقطتين أساسيتين، الأولى هي آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار، والثانية هي المساعدة على الحصول على التمويل البنكي¹.

1-1-2: آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار: والتي تتمثل في:

1-1-1-2: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI): تجاوزا للصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية وتشجيعا لجلب الاستثمارات الوطنية قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تخدم المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال²:

- الإستقبال والنصح وإصطحاب المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية التابعة لها.
- تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنت وركائزها الدعائية، ومختلف نقاط الإستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج
- تضيي الطابع الرسمي على مزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة
- تحرص على التنفيذ المتفوق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب... إلخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار .

¹- المساعدة على إنشاء المؤسسات في الجزائر: (08/08/2015) www.midipi.gov.dz

²- مهام الوكالة (08/08/2015) www.andi.dz

- تساهم في تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية، فالوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالإستثمار، شهدت تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل "وكالة ترقية ودعم الإستثمار (APSI) من 1993 إلى 2000، ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI خلال سنة 2001 بموجب الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار¹، وحددت المادة 21 من الأمر رقم 03-01 مهامها الآتية:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الإستثمارات
- الإستقبال والإعلام والتوجيه والمساعدة لأصحاب المشاريع الوطنية والأجنبية
- العمل على تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع وتجسيد الشباك الموحد اللامركزي الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالإستثمار
- تقديم الإمتيازات المرتبطة بالإستثمارات
- تسيير صندوق دعم الإستثمارات
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالإستثمار.

و تسهيلا لمهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، دعت بثلاث أجهزة وهي :

● **المجلس الوطني للإستثمار:** جهاز إستراتيجي لدعم وتطوير الإستثمار يشرف عليه رئيس

الحكومة، ويضطلع بالمهام الآتية²:

- يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار وألوياته

¹- الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20/08/2001، ج.ج.ج.ج، العدد 47، الصادرة في 22/08/2001

²-مرسوم تنفيذي رقم 355-06 مؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، ج.ج.ج.ج، عدد 64، صادرة في 11/10/2006 .

- يدرس البرنامج الوطني لترقية الإستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الإستثمار
- يقترح موازنة التدابير التحفيزية للإستثمار مع التطورات الملحوظة
- يدرس كل إقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني و يوافق عليها
- يفصل فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي
- يدرس الاتفاقيات، وقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه
- يحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمار، ويشجع على ذلك.

- يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالإستثمار.

- **الشباك الوحيد:** يشمل كل الإدارات ذات العلاقة بالإستثمار ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية، وذلك بالتنسيق مع كل الهيئات والإدارات منها المركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الضرائب، الوكالات العقارية، لجان دعم الإستثمارات المحلية، مديرية السكن والتعمير، مديرية التشغيل، الخزينة العمومية، وكل البلديات المعنية، وذلك من أجل تخفيف إجراءات تأسيس المؤسسات ورفع العوائق البيروقراطية، فمن خلال الشباك الوحيد فإنّ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تقوم بإبلاغ المستثمرين، بقرار منح المزايا في أجل

أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانوناً لإنجاز الإستثمار، وقد نصت المادة 23 من الأمر رقم 03-01 على أنه¹: "يؤهل الشباك الوحيد قانوناً لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمارات المصرح بها، ويحتج بقرار الشباك الوحيد على الإدارات المعنية"، كما يؤهل ممثلوا الإدارات والهيئات الممثلة في الشباك الوحيد تأهيلاً كاملاً، كي يسلموا مباشرة في مستواهم كل الوثائق المطلوبة ويقدموا الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الإستثمار.

• **صندوق دعم الإستثمار:** يأخذ صندوق دعم الإستثمار على شكل حساب تخصيص خاص، يوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للإستثمارات، ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار².

• **المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**، تنقسم إلى شقين هما³:

أ- **النظام العام:** وتتلخص مزايا النظام العام إلى:

• **مزايا بعنوان الإنجاز والتمثلة في:**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محلياً والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار

¹ الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الإستثمار، مرجع سبق ذكره، المادة 23

² نفس المرجع السابق، المادة 28

³ الأمانة العامة للحكومة، "قانون الإستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص 4-5

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار

الإستثمار المعني

● **مزايا بعنوان الإستغلال:** ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده

المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ب - النظام الإستثنائي: يستفيد من المزايا كل من الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي

تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة

للإقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، و

تحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة.

تستفيد الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،

المزايا التالية:

● **بعنوان إنجاز الإستثمار :**

- الإعفاء من الدفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم

في إطار الإستثمار

- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها إثنان من الألف (2%) فيما يخص العقود

التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال

المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار
- **بعنوان الإستغلال:** بعد معاينة مباشرة التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
 - الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
 - الإعفاء لمدة 10 سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.
 - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/ أو تسهل الإستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الإستهلاك.

2-1-1-2: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني

للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 الصادر بتاريخ 1994/05/26 والمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1999/07/06، والذي أنشئ أساسا للحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية بسبب التسريح الجماعي للعمال، وهذا إثر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والذي يتكفل بتعويض العمال المسرحين، لكن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتضاعف عدد العمال البطالين تم تعديل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وبذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01/04 المؤرخ

2004/01/03 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06/07/1994¹،
والملاحظ من خلال تطور القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تطور دور
الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الإستثمار والتقليص من حجم
البطالة، وهو ما يتضح من مهامه المتمثلة في²:

- المساعدة على البحث عن الشغل

- دعم العمل الحر

- التكوين بإعادة التأهيل

ويمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية³:

- الجنسية الجزائرية

- أن يكون السن بين 30 و 50 سنة

- ألا يكون شاغلا لأي منصب عمل مأجور أو ممارسا لنشاط لحسابه الخاص عند إيداعه

طلب الإعانة

- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل، أو يكون

مستفيد من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به

- قادر على توفير إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه

- ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات

¹ -مرسوم تنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03/01/2004 متمم للمرسوم التنفيذي رقم 94/188 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ج.ر.ج، العدد 04، الصادرة بتاريخ 11/01/2004
² -بن بركة عبد الوهاب وحبه نجوى، (2011): دور الأجهزة الحكومية في دعم الإستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 و 16 نوفمبر، ص9
³ -المرسوم التنفيذي 11-104 المؤرخ في 06-03-2011، المتعلق بتحديد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة، ج.ر.ج، عدد 14، الصادرة في 06/03/2011.

بتوفر الشروط اللازمة ووفقاً لأحكام التنظيمية للصندوق يمكن الإستفادة من عدة إمتيازات هي:

• **إمتيازات مالية:** تتلخص في الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق، الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق

• **إمتيازات جبائية :** وتتحدد على ضوء مرحلتين هما :

- **مرحلة الإنجاز :** تتمثل الإمتيازات في :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار

- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمارات

- الإعفاء من حقوق الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط

- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة

- **مرحلة الإستغلال:** تشمل الإمتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 3 سنوات بداية من إنطلاق النشاط، أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية

- الإغفاء من الرسم العقاري على البنائيات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات .

2-1-1-3:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): إستنادا إلى نص المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب¹، و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي وكالة ذات طابع خاص، تعمل تحت سلطة رئيس الحكومة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 2003/09/06 تم تعديل تنظيم المرسوم التنفيذي 96-296 ولقد أوكلت إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عدة مهام والمتمثلة في²:

- تدعيم و تقديم استشارات وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية

- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد ، والتي من بينها إعلامهم بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لتشغيل الشباب، إضافة إلى الإمتيازات التي يتمتعون بها .

- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي تتجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات

¹-مرسوم رئاسي، رقم 96-234 مؤرخ فب 1996/07/02 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، ج ر، عدد 41 الصادرة في 1996/07/03

²-المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 2003/09/06 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ج ر، العدد 54، الصادرة في 2003

- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة تمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها

ووفقا لطبيعة الإستثمار تتحدد الشروط اللازمة للإستفادة من إمتيازات الوكالة، وهي¹:

● **إستثمار الإنشاء:** أي إنشاء مؤسسة جديدة من طرف شباب أو عدة شباب مؤهلين بتوفير

الشروط الآتية :

- أن يكون الشباب من جنسية جزائرية ويكون بطالاً

- أن يتراوح سنه ما بين 19-35 سنة، ويمكن أن يصل إلى سن 40 سنة بالنسبة لمسير

المؤسسة على أن يتعهد بتوفير 4 مناصب عمل دائم (بما فيها الشركاء)

- أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب

● **إستثمار التوسيع:** يتعلق بالمؤسسات المنجزة في إطار الوكالة والتي تطمح إلى توسيع

قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو في نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي، أمّا الشروط

الواجب توفرها في المؤسسة هي:

- تسديد نسبة 70% من القروض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.

- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.

- تصريح بالوجود لإثبات 3 سنوات إستغلال في المناطق العادية، و6 سنوات في المناطق

الخاصة

- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة

أمّا الإمتيازات فتتضمن الإمتيازات المالية والجبائية إضافة إلى المرافقة والمتابعة، أهمها²:

¹ -تدابير لدعم إنشاء الشركة، (08/08/2015) www.elmouwatin.dz

² - بن بركة عبد الوهاب وحبه نجوى، مرجع سبق ذكره، ص 08-07

● الإمتيازات المالية: وتنقسم إلى :

أ- التمويل التناهي: وتتضمن

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع .
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتغير قيمته حسب مستوى الإستثمار .

ب- التمويل الثلاثي : و يتضمن:

- المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشروع
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع

● الإمتيازات الجبائية: وتتمثل في إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، وتحدد كما يلي:

أ- مرحلة الإنجاز : تتمثل في :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمارات

- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة

ب-مرحلة الإستغلال: وتشمل الإمتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 3 سنوات بداية من

إطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية
- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

- **إمتيازات المرافقة والمتابعة:** تعد المرافقة والمتابعة من المهام الرئيسية للوكالة، حيث أنها تسمح بتكوين الأفراد حتى يتمكنوا من إنشاء إستثماراتهم الخاصة، ورفع قدراتهم على تسييرها بشكل جيد، من خلال الإستشارات التي تقدم لهم، وكذا الدورات التدريبية المتضمنة: آليات الإنشاء، دراسة السوق، تسيير المخزون والميزانية وغيرها، بالإضافة إلى متابعة المشروعات أثناء نشاطها وكل ذلك مجاناً.

2-1-1-4: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM): بموجب المرسوم

التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004،

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وعدلت بعض مواد قانونها الأساسي بمرسوم

رئاسي رقم 10-08 المؤرخ في 19 محرم 1429 الموافق لـ 27 جانفي 2008 وهي جهاز

يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتقع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير

المكلف بالتشغيل، المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقاً لأحكام هذا المرسوم، فالوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بتطوير القرض المصغر، رامية إلى تنمية القدرات

الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطات خاصة، و تبرز أهداف الوكالة

في الآتي:

- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و العمل المنزلي والأنشطة الحرفية و المهن
 - إستقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات إقتصادية، ثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل
 - تنمية روح المقاومة عوضا عن الإتكالية، ومساعدة الأفراد على الإندماج الاجتماعي.
- تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر العديد من المهام و المتمثلة في¹:
- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما
 - تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الإستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم
 - تمنح قروض بدون مكافأة
 - تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم
 - تضمن متابعة الأنشطة التي تنجزها للمستفيدين
 - تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز
 - تقدم الإستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي و رصد القروض
 - تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية
 - تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم .

¹مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 2004/01/22، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، ج.ر.ج، عدد 06، صادرة في 2004/01/25

• **الإميازات والمساعدات الممنوحة:** وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 134-11 المؤرخ في 22 مارس 2011 ، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 2004/01/22 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة الآتية:

- أن يبلغوا من العمر 18 سنة فما فوق.
 - أن يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم.
 - أن يتوفروا على إقامة مستقرة
 - أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب
 - ألا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة
 - أن يقدموا مساهمة جزائية على المرافقة
- بعد اجتياز المواطن جميع الشروط يصبح مؤهلا لإعانة جهاز القرض المصغر، حيث يستفيد من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وإستشارتها ومرافقتها ومتابعتها، وكذلك يستفيد من¹:

- قرض بدون فوائد لا يتجاوز 30% من الكلفة الإجمالية للنشاط لإقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لإطلاق المشروع
- قرض بدون فوائد لا يتجاوز 100% من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية والتي لا تزيد قيمتها عن 100000 دج .
- يستفيد من قرض بنكي ب 70% من الكلفة الإجمالية للنشاط

¹ القانون رقم 06-11 المؤرخ في 2006/06/24 والمتعلق بشركات راس المال الاستثماري، المادة 02 و المادة 03

- يستفيد من تخفيض في نسب فوائد القروض البنكية الممنوحة بعنوان القرض المصغر، من البنوك والمؤسسات المالية يصل لـ 100%

2-1-2: المساعدة للحصول على تمويل البنكي:

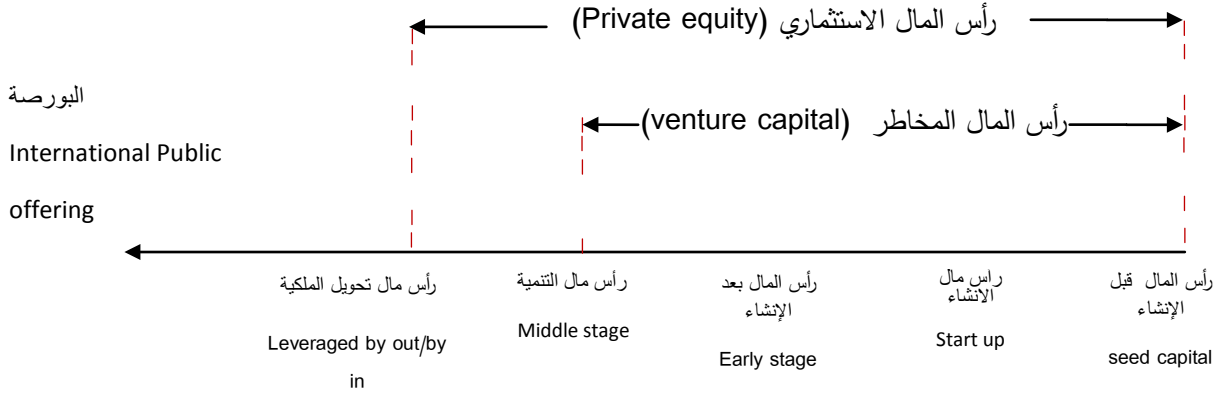
2-1-2-1: مؤسسات رأس مال الإستثمار: يعرف المشرع الجزائري شركات رأس المال الإستثماري على ضوء القانون رقم 06-11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006، بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة، وفي كل عملية تتمثل حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة .

وقد ركز المشرع على مراحل نمو المؤسسة موضوع التمويل، كما حدد كفاءات تدخل شركة رأس المال الإستثماري، والتي تتمثل في رأس المال المخاطر، الذي يشمل رأس المال الموجه لتمويل المؤسسات في مرحلة قبل الإنشاء وفي مرحلة الإنشاء، رأس المال الموجه لتنمية المؤسسة بعد إنشائها و رأس مال التحويل، بالإضافة إلى عمليات إسترجاع مساهمات و/أو حصص يحوزها صاحب رأس مال استثماري آخر¹

و الشكل التالي يبرز مراحل التحويل عن طريق رأس المال المخاطر

¹ - براق محمد وبن زاوي محمد الشريف، (2012): الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 أفريل، ص 06

الشكل رقم (16): مراحل التمويل عن طريق رأس المال المخاطر



Source : mondher cherif,(2003) : ingénierie financier et private Equity , revue banque, edition, France,p21

فرأس المال ما قبل الإنشاء الهدف منه تغطية نفقات البحث وتطوير المنتج وإجراء التجارب عليه، يليه رأس مال الإنشاء ثم رأس المال بعد الإنشاء والذي يعد الأكثر انتشاراً، ثم رأس مال التنمية، الذي يهتم بتمويل المؤسسات التي تملك منتجات في السوق وتعرف مرحلة نمو سريع¹، وفي الواقع، قدمت الحكومة الجزائرية تحفييزات لجذب مؤسسات رأس المال المخاطر وضمان سيولة أكبر في السوق، حيث تم إعفاء شركات رأس المال المخاطر من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمداخيل المتأتية من الأرباح، نواتج توظيف الأموال، نواتج وفائض قيم التنازل على الأسهم والحصص، وبالنسبة لبقية المداخيل فهي تخضع إلى المعدل المخفض بـ 5 %، بشرط إلزام الشركة بالمحافظة على الأموال المستثمرة في المؤسسات لمدة لا تقل عن خمس سنوات، تحسب ابتداءً من أول جانفي من السنة الموالية لتاريخ أي إكتتاب أو إقتناء.

تم إعفاء شركات رأس المال المخاطر التي تتدخل في مرحلة قبل الإنشاء ومرحلة الإنشاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات، ابتداءً من تاريخ بداية نشاطها، مع

¹ لبراق محمد وبن زاوي محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 04

إستفادتها من النظام الجبائي الممنوح لمؤسسات رأس المال المخاطر التي تدخل في بقية مراحل حياة المؤسسة¹.

بالإضافة للتحفيزات الضريبية توجد تحفيزات متعلقة بطرق الخروج من الإستثمارات، من خلال تعديل شروط القبول في البورصة عن طريق العرض العام على الجمهور، والذي يعد الطريقة المثلى والمفضلة بالنسبة لمؤسسات رأس المال المخاطر والمقاولين، إذ تم تقسيم المؤسسات التي تدخل البورصة إلى قسمين، مؤسسات كبرى ومؤسسات صغيرة ومتوسطة.

حيث يجب على المؤسسات الكبرى التي ترغب في دخول البورصة أن يكون لديها رأس مال محرر لا تقل قيمته عن خمسمائة مليون دينار (500000000 دج) بدل مئة مليون دينار (100000000)، كما يجب أن يتم توزيع سندات رأس المال على الجمهور لدى عدد لا يقل عن 150 مساهم بدل 300 مساهم².

كما تمنح سوق الأوراق المالية جملة من المزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالحصول على التمويل المباشر الذي يكمل التمويل البنكي، الحصول على موارد ثابتة لتمويل الأصول طويلة الأجل، دخول سهل بأقل التكاليف للبورصة .

وفقاً لأحكام المادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي 2009³، أنشأت الحكومة

48 صندوق إستثمار يخص جميع ولايات حيث أوكلت إدارتها لصالح حساب الدولة،

وبموجب الإتفاقيات الموقعة مع وزارة المالية توجد 5 شركات إستثمار ثلاثة منها عملية الآن :

- الجزائر إستثمار (elDjazair Istithmar) تعود ملكية رأس مالها إلى البنك الجزائري

للتنمية الريفية 70% و 30% لصالح الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط .

¹-براق محمد، مرجع سبق ذكره، ص07

² -المرسوم التنفيذي 56-08 المؤرخ في 11/02/2008 المتعلق بشروط ممارسة شركة رأس المال الاستثماري، المواد من 15-12

³ -الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22/07/2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المادة 55 والمادة 56

- المؤسسة المالية للإستثمار، المساهمة والتوظيف (sofinance) ، تمّ إنشاؤه من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة .

- الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (finalep) ، شركة مشتركة جزائرية أوروبية و المتبقين، البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري، ستكونان مسؤولتان عن إدارة هذه الصناديق، حتّى يتم إنشاء فرعيهما المتخصصين في رأس المال الإستثمار تتولى صناديق الإستثمار العديد من المهام أهمها¹:

- تمويل المشاريع المنجزة من طرف أصحاب مشاريع الشباب بالمساهمة في رأس المال لشركاتهم الصغيرة والمتوسطة

- تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الرأس المال الضئيل إلى الائتمان المصرفي من خلال تحسين هيكلتها التمويلية.

يساهم صندوق الإستثمار بنسبة 49% من رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وضع حد أعلاه 50 مليون دينار جزائري، ما عدا الاستثناءات التي تسمح بها وزارة المالية، مع التتويه إلى أنّ الأشكال القانونية المقبولة من طرف صندوق الاستثمار تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأنظمة الخاصة بالشركات ذات الأسهم (spa) وكذلك الخاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة (Sarl) مع إلزامية أن يكون للصندوق تمثيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف المتابعة والمراقبة كما يتم إخراج رأس المال المستثمر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في غضون 3 إلى 5 سنوات من تاريخ إسهام المشاركة.

¹صندوق الاستثمار (17/08/2015) www.andi.dz

2-2-1-2: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 134/4 المؤرخ في 2004/04/19، والصندوق عبارة عن شركة ذات أسهم يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإقتناء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها أو تجديدها¹، تم تدعيم الصندوق برأسمال اجتماعي قيمته 30 مليار دج وخاضع للاكتتاب بمبلغ 20 مليار دج، مع حيازة الخزينة العمومية لـ 60 % و 40 % للبنوك (BEA, BNA, CPA, BDL, CNEP)، ويسمح لكل البنوك ومؤسسات القرض للمساهمة في رأس مال الصندوق.

يهدف الصندوق لتقديم ضمانات للبنوك ومؤسسات القرض لتعويض القروض البنكية التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل كل استثماراتها للإنتاج والخدمات الرامية إلى خلق، توسيع أو تحديد أجهزة الشركة وهذا في حالة العجز عنه تسديد الديون.

و قد حددت القيمة القصوى للقرض الخاضع للضمان بـ 50 مليون دينار جزائري، وكذلك نجد أن القروض الممنوحة من طرف البنوك الغير مساهمة في الصندوق، تستفيد من الضمانات التي يمنحها هذا الأخير.

يحدد نسبة التغطية بـ 80 % للحصول على القروض الممنوحة لتمويل مشاريع استثمارية للإتشاء، و60% في حالات أخرى كالتوسيع والتجديد. كما تم تحديد القسط المدفوع للصندوق

¹ المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 2004/04/19، المتضمن صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج، العدد 27، الصادرة في 2004

بموجب تغطية المخاطر بحد أقصى 0.5 % على القروض غير المسددة، وهي تدفع خلال فترة القرض بالكامل أو سنويا¹.

كما تتخذ التأمينات العينية و/ أو الشخصية من البنوك الشريكة ضمن حدود العناصر المشكّلة للمشروع. في حالة الضرر فإنّ تحقيق التأمينات والمصاريف المرتبطة بذلك المقررة في اتفاقية القرض يفيد كل من مؤسسة القرض والصندوق بالتناسب مع حصة الخطر².

وقد انتهج الصندوق منذ 2011 مرحلة جديدة في تنويع عرضه إثر قرار السلطات العمومية المتعلق بتفويضه لإدارة صندوق ضمان مخصص لتغطية التمويلات الفلاحية ويستند هذا القرار على المادة 36 من قانون المالية التكميلي الصادر في 2011/07/18، الذي يكرس إمكانية الصندوق على توطيد مخاطره مع أموال توفرها الدولة، في هذا السياق، فإنّ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤهل لإدارة سواء بالنسبة لحساب الدولة أو لأي جهة مانحة أموال ضمان متخصصة موجهة لضمان تمويل مختلف قطاعات النشاط حيث تتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية موقعة بين الصندوق و جهة التمويل.

2-1-3: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة صناديق

¹ CGCI-PME ,(2008) :Mannel des procedures à l'usage des établissement de crédit , garantie CGCI-PME,SPA,P04

² www.cgci.dz (17/08/2015) المهام و الانشطة

ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به، لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". فالصندوق هو مؤسسة عمومية تحت وصاية الوزارة المعنية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، حيث انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 2004/03/14، بهدف تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

يُعنى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمهام عديدة تظهر كالاتي¹:

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات إنشاء، تجديد، توسيع.

-تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

-إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة

-التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

-ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

كما كلف كذلك بالقيام بالمهام التالية:

¹ -المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المتضمن القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ج.ر.ج.ج، العدد 74، الصادرة في 2002/11/13.

-ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

-ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.

-التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.

-إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

تعتبر كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطي الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير¹:

-المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.

-المؤسسات التي تعطي قيمته مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة.

-المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.

-المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.

- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها

- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة

¹ www.fgar.dz (17/08/2015) المؤسسات المؤهلة

- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة

- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

أما بالنسبة للمؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب

القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.

- المؤسسات المسعرة في البورصة.

- شركات التأمين والوكالات العقارية.

- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة

- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

ويشترط في المؤسسات التي تستفيد من ضمانات هذا الصندوق أن تتوفر على معايير الأهلية

للاستفادة من القروض البنكية، ونسبة ضمان القروض تتراوح بين 10% و 80% من القرض

البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة. كما نجد أنّ

المبلغ الأدنى للضمان 4 ملايين دج والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دج، والمدة القصوى

للضمان هي 7 سنوات¹.

أما تكلفة منح الضمان فتأخذ صورتين، الأولى تتمثل في علاوة يأخذها الصندوق من مبلغ

القروض كتكلفة دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه. أما

¹www.fgar.dz (17/08/2015) كيفية التغطية

الثانية تتمثل في علاوة التزام يأخذها الصندوق من مبلغ القرض، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

2-1-4: صناديق الكفالة المشتركة

• **صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض:** أنشئ الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 48-20 الصادر في 09 جوان 1998 الذي يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة إلى الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، ووضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل أما مقره فيكون لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، و يقوم بالمهام التالية¹:

- يضمن القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حسب النسب والكيفيات التي يحددها هذا المرسوم.

- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يمنحه المنخرط

- لا يغطي الصندوق إلا باقي الديون المستحقة من الأصول في حدود 70 % من مبلغها بناءً على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد استنفاد التماس الضمانات العينية أو الشخصية.

- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل مؤسسات القرض في حقوقها اعتباراً عند الاحتمال لاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر .

¹ غغال إلياس و آخرون، (2013): دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05 و 06 ماي، ص 06

وقد طرأ بعض التعديلات على مهام الصندوق وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 2003/09/06 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي 98-200. وأصبح الصندوق يعني بالمهام الآتية¹:

- يضمن القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع بإختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حسب النسب والكيفيات التي يحددها هذا المرسوم .

- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط، إلى البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية .

- يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وفي حدود 70 % من مبالغها.

- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها إعتباراً عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر كما هو موضح أعلاه.

- يكون عائد استعمال التأمينات العينية أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية موضوع تسوية بالصندوق وفي حدود المبالغ التي يتم تعويضها

- يحدد مجلس إدارة الصندوق كيفيات تنفيذ الضمان .

● **صندوق ضمان المشترك للقروض المصغرة:** أنشئ الصندوق على ضوء المرسوم التنفيذي

رقم 16/04 المؤرخ في 2004/01/22 الذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك

للقروض المصغرة وتحديد قانونها الأساسي، طبقاً للمادة 09 من المرسوم الرئاسي رقم

13-04 المؤرخ في 2004/01/22 المتعلق بجهاز القرض المصغر، حيث يتمتع

¹- غفال إلياس و آخرون، المرجع السابق، ص 07

صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، و
يوطن لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم
14-04 المؤرخ في 2004/01/22 و يهتم الصندوق بتحقيق المهام الآتية :

- يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في
الصندوق حسب الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم، للمستفيدين الحاصلين على تبليغ
بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .
- يغطي الصندوق، بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون
المستحقة من الأصول و الفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة و في حدود (85%)
- يحل الصندوق، في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها
إعتبارا، عند الإحتمال ، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

المطلب الثالث: هياكل الدعم وتنشيط الاقتصاد المحلي (مشارتل/حاضنات المؤسسات)

تعتبر حاضنات المؤسسات من الهياكل الدعم الأساسية والتي تعمل على تنشيط الاقتصاد
المحلي، فهي كفكرة تبدو بسيطة ولكن الواقع يثبت أنها عمل يحمل في طياته تحديات كبيرة،
لما يتطلبه عملها من توفر آليات فعّالة توفر فرص العمل، وتؤدي إلى تنمية إقتصادية
للمجتمعات، وتحول الأفكار الوليدة والتقنيات الجديدة إلى منتجات تتغلغل في السوق، وتحقق
لأصحابها أرباحا مجزية.

أولاً : تعريف حاضنات المؤسسات و أدوارها الاقتصادية :

1-1: تعريف حاضنات المؤسسات: هي مؤسسات تعمل على دعم المبادرين، الذين تتوفر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر¹ جديد.

تعرف كذلك أنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والريادية التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء، حتى تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك بتقديم² مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات.

مما سبق نستنتج أن الهدف الرئيسي لبرنامج الاحتضان هو تفريخ شركات ناشئة (خريجين) ناجحة تفسح فرصاً جديدة للعمل وأشغالا مجزية، وتساهم في إنعاش الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وفتح أسواق لتقنيات حديثة، واستحداث ثروات للاقتصاد المحلي والوطني.

فرسالة الحاضنة تتمحور في سعيها أن تكون مركز تنمية وإبداع، يعمل من خلال كادر إداري وفني مؤهل من أجل تطوير القدرات البشرية للمبادرين للبدء بتنفيذ مشاريع استثمارية واعدة، تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

1-2: الأدوار الاقتصادية لحاضنات المشروعات: تتعرض المشروعات الريادية الصغيرة

والناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها، وتسهم في فشلها وانهارها، حيث

¹-طارق عبد السلام السالوس،(2005): حاضنات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، ص13.
²-رنا أحمد ذيب عيتاني، (2004): حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد02، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص55.

تشير التجارب في العديد من الدول أن نجاح المشاريع الصغيرة التي لا يتم رعايتها في الحاضنات تتخفّض إلى أقل من 50% وبينما ترتفع نسبة نجاح المشاريع الصغيرة التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 80% وعليه فالحاضنات تسعى إلى¹.

- **تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة:** من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي، الإداري، والتسويقي²، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والتمتية.

- **تنمية المجتمع المحلي:** من خلال تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل³.

- **دعم التنمية الاقتصادية:** تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توظيف وإقامة عدد من المشروعات الانتاجية والخدمية الجديدة في هذا المجتمع، والتي تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع.

- **دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية:** تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة

¹-عاطف الشبراوي ابراهيم، (2005): حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص14.

²-Chiranjibi,(2006) : Strategy for promoting business incubation centers in Nepal, Economic Policy Network,Policy paper 21,p 11.

³-Tornatzky Louis and all, (2002) : a national Benchmarking analysis of technology business incubator performance and practices, the national business incubator association, USA,03 ,P145.

التنفيذ، فإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل

وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات.

- **دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق الفرص:** تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على

إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات المشروعات في أي مجتمع بالإضافة

إلى العمل على خلق فرص عمل¹.

ثانياً: المقومات الأساسية لإنجاح المشروعات المحتضنة: يدرك الممارسون والخبراء أنه

يجب أن تكون هناك عناصر أساسية معينة لنجاح الحاضنات، والتي منها تتطور حاضنة

المشروعات ذات الجودة مع مرور الوقت، وحسب التقارير العلمية للحاضنات هناك معايير

أساسية يجب أخذها في الحسبان لضمان نجاح عمل الحاضنة لتنمية، وتسريع إنشاء

المشروعات ذات النمو العالي أو القيمة المضافة، وذلك بالبيئة الاقتصادية والمجتمعات

المحيطة.

2-1: مدير الحاضنة وارتباطه بالأعمال في الحاضنة: إن مدير الحاضنة له الأثر المباشر

على نجاح الحاضنة والمشروعات الملتحقة بها، فعليه العمل والتفاهم مع أصحاب المشروعات

وعلى مساعدتهم على تطوير مشروعاتهم². فإدارة الحاضنات تحتاج إلى شخصية خاصة

تتمتع بالخبرة العملية والقيادية والقدرة على التعامل مع الأفراد وتكوين شبكات العلاقات بشكل

دائم وناجح.

¹- علي سماي، (2010): دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الباحث الاقتصادية وإدارية، العدد السابع، ص145.

² - Zasiadly Krzysztof, (2010) :Business Incubator Model Business Road Map

2020,USAID MEP, Kazakhstan, p19.

2-2 : مجتمع الأعمال والجهات الداعمة و الراعية: إدارة علاقات وارتباطات جيدة مع مجتمع الأعمال والجهات التعليمية المختلفة والمنظمات الراعية يدعم بشكل أساسي الحاضنة لتكوين شراكة استراتيجية فعّالة¹، والتي في النهاية تصب بشكل مباشر في مصلحة العملاء للحاضنة لتزويدهم بالخدمات الاستشارية التجارية والتقنية وتوفير قواعد بيانات للبحث والتطوير وكذلك إيجاد الدعم المالي وتسهيل الإجراءات المختلفة.

2-3: دقة الاختيار ووجود سياسة واضحة للدخول والتخرج من الحاضنة: توفير سياسة تتميز بالشفافية والمرونة والانفتاح، والتي تصف نوع المبدعين والمستثمرين الذين تحاول بيئات حاضنات المشروعات جذبهم والاحتفاظ بهم وتمييزهم، وذلك بتحديد معايير واضحة للدخول إلى الحاضنة ومرحلة التخرج².

2-4 تناسب وجود الخدمة المقدمة من الحاضنة: تصميم وتحديد الخدمات المناسبة والدعم المطلوب للمحتضنين بناء على ما يتطلبه العمل، شيء أساسي لنجاح عمل الحاضنة لتحديد وتسهيل التمويل المطلوب والربط والتسويق والاتصالات المناسبة، والاستشارة الفنية والتجارية المحددة والمهارات التي يتطلبها رواد الأعمال، وكذلك تطوير خطة عمل جيدة وغيرها من الاحتياجات اللازمة التي يحتاجها المستفيد من الحاضنة.

2-5 الفريق الماهر: لنجاح بيئة حاضنات المشروعات وتوفير أعمالها واستراتيجيتها ووضع خطة عمل مدروسة، لا بد من نظرة واضحة ومرنة لتوفير الموارد البشرية ذات الخبرات

¹-حسين عبد الرحيم، (2003): نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد02، ص171.

² - European Commission, (2002):Benchmarking of business incubators, centre for strategy & evaluation services,35,36, p58.

والمؤهلات المناسبة، التي تستطيع تقديم خدمة احترافية تساعد إدارة الحاضنة بشكل فعال، مع تمتعها بصلاحيه الاستقلالية في الميزانية والتشغيل لاتخاذ القرارات المناسبة.

2-6 خلق صورة ذهنية للنجاح: إن خلق صورة ذهنية للنجاح يعتبر عاملا جوهريا في تنمية الحاضنة ويساعد على سرعة الاندماج في المجتمع أو المنطقة المحيطة، وسهولة اجتذاب الموارد والشركاء، ومساعدة المشروعات الصغيرة والريادية على كسب المصداقية واجتذاب مشروعات جديدة ذات إمكانات أقوى¹، ويمكن الوصول إلى هذه الصورة من خلال:

- وجود مدير ناجح؛
- وجود مبنى جديد أو مجدد؛
- وجود علاقة قوية بين الحاضنة والمؤسسات المحلية الرئيسية؛
- وجود علاقة جيدة بالصحافة؛
- وجود مشروعات جيدة للالتحاق بالحاضنة.

2-7 الموقع والمباني: يعتبر الموقع والمباني من العوامل المهمة التي تساعد حاضنات المشروعات على أداء مهامها بطريقة جيدة، فالموقع يعكس إلى حد كبير سعي الحاضنات لتحقيق أهدافها. فالحاضنات المتخصصة التي تركز على تشجيع المشاريع القائمة على التكنولوجيا نجدها متموقعة بقرب الجامعات ومراكز البحث، في حين الحاضنات متعددة الأغراض تكون في منطقة داخل المدينة أو قرب منطقة صناعية. فالحاضنات تميل إلى التركيز في المناطق الحضرية، ولا سيما في المدن والمناطق التي تجمع بين القوة في التكنولوجيا، والمواهب الإبداعية، ريادة الأعمال، والخدمات المهنية والمالية².

¹ - عاطف الشبراوي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص37.

² - European Commission, Op cit, P 35-36

ثالثا : مشاتل /الحاضنات المؤسسات في الجزائر : الأحكام العامة

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25/02/2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وتطبيقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01-18 المؤرخ في 12/12/2001، يمكن أن تنشئ مؤسسات تسمى "مشاتل المؤسسات" تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها.

مشاتل المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية:

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية

- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث وتوضع المشاتل تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-1: أهداف مشاتل المؤسسات: تتوخى المشاتل الأهداف الآتية :

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل

- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملاً إستراتيجياً في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها

3-2: مهام مشاتل المؤسسات : تعنى مشاتل المؤسسات بالمهام الآتية :

- إستقبال وإحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة، وكذا أصحاب المشاريع.
- تتولى تسيير المحلات المخصصة لإحتضان أصحاب المشاريع، من خلال وضعها تحت تصرفهم وبمساحة تتناسب مع طبيعة المشتلة وإحتياجات نشاطات المشروع .
- تقديم خدمات مشتلة المؤسسات، للمشروعات المنتسبة لها ، ووضع تحت تصرفها تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، ويمكن أن نختر المشتلة تطوير إستعمال التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدماً.
- توفر المشتلة بناءً على طلب المؤسسات المحتضنة الخدمات المشتركة كإستقبال المكالمات الهاتفية والفاكس، توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق، وإستهلاك الكهرباء والغاز والماء.
- تتولى المشتلة فيما يخص الإستشارة المقدمة للمؤسسات، مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده.
- تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعماً يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

المبحث الثاني: الإجراءات المشجعة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهاناً أمام القائمين على السياسة الاقتصادية، حيث يمكنه أن يحرك النمو الاقتصادي لما تتميز به هذه المؤسسات من مواصفات، مما يدعو إلى الاهتمام بالبيئة الخارجية على وجه الخصوص، وإصلاحها بشكل يضمن انسياب المعلومات لضمان الشفافية، ورغم الدعم المقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة، إلا أنها لا زالت تنشط في محيط يضع أمامها الكثير من العراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في التنمية، لذا فإنّ الدولة تسعى جاهدة لإعطاء حلول واقتراحات تساعد على تفادي المشاكل بقدر الإمكان.

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة على مستوى العقار الصناعي

تعتبر مشكلة العقار الصناعي وآليات الوصول إليه وتسوية ملكيته، أهم المعضلات المطروحة على مستوى الاستثمار في الجزائر، حتى أنه أصبح مصدرًا لمضاربات ومساومات لا تنتهي، ويوجد الآن نحو 50% من العقار الصناعي في وضع غي قانوني، وكما تبقى نسبة هامة من المساحات المهيأة للبناء عرضة للمنازعات القضائية لعدم تسوية أمر ملكيتها¹، والملاحظ في هذا الجانب كثرة القوانين وعدم استقرارها، فهناك دوما عودة لإصدار تشريعات قانونية جديدة وتعديلات متكررة، فتقنين جديد للعقار مزود بقوانين ردعية ومرنة مع كل التحولات سيعمل دون شك للحد من إشكالية العقار في الجزائر.

¹ - بن محبوب وبن فانة اسماعيل، (2007): أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، ص61.

أولاً: الإجراءات القانونية المتخذة بخصوص العقار الصناعي

تعددت الإجراءات القانونية المتخذة بخصوص العقار الصناعي في الجزائر، وكذلك الهيئات المشرفة عليه، وهذا ما يستدعي تسليط الضوء حول التطور التاريخي للتشريعات الخاص بالعقار الصناعي والمحفزة على الاستثمار، وكذلك أهم الهيئات التي تشرف على ذلك.

1-1- لمحة تاريخية حول الإجراءات القانونية الخاصة بالعقار الصناعي في الجزائر

تماشياً مع النهج الإشتراكي، أنشأت الدولة الجزائرية مؤسسات اقتصادية، حيث ركزت على الاستثمار العمومي الصناعي، الذي أكسبها قاعدة صناعية هامة، لم تؤدي الدور المنوط بها نتيجة ظهور سوء التسيير والإهمال. في 23 فبراير 1989 تمّ الإقرار الرسمي بتخلي الجزائر عن النهج الإشتراكي والإعتماد على اقتصاد السوق، وفتحها الباب أمام الاستثمار الخاص والأجنبي، حيث وضعت قانون الاستثمار الجديد في سنة 1993 في ظل اقتصاد السوق، الذي أقرّ بمنح الامتياز مع إمكانية التنازل، وبقي هذا الأمر نافذ حتى سنة 2007، حيث عدل القانون وكُرس عقد الامتياز مع إمكانية التنازل، ولكن كان المستثمرين الحقيقيين يشكون من انعدام العقار الصناعي الذي يعتبر أهم مورد للمؤسسة الصناعية، وهذا راجع لظهور مستثمرين وهميين ليس لهم صلة بالاستثمار هدفهم الأساسي الحصول على العقار لأغراض خرى.

فبرزت شبكات مضاربة وسمسرة يطلق عليها "مافيا العقار" عمدت إلى توظيف الثغرات القانونية وحولتها إلى مصدر للثراء السريع، وألحقت أضراراً كبيرة بالاقتصاد، وعطلت مشاريع التنمية، وكذلك نجد أنّ المستثمرين الحقيقيين نددوا بعدم وجود العقار الموجه للمشاريع

الاستثمارية نتيجة عدم تهيئته وغلائه، أو عدم وجوده أو بُعده عن المواد الأولية، مما أدى بالمستثمرين إلى عدم التحمس لإنجاز استثمارات¹.

ولهذا بادرت السلطات العمومية باتخاذ بعض التدابير القانونية تتمثل في محاولة لإحداث تغييرات هيكلية، وأنماط التسيير الإداري المرتبط بالاستثمار، وتحسين المحيط الاقتصادي والضمانات الاقتصادية المرتبطة بهذا المحيط، فضلا عن محاولة تسوية أهم ملف مرتبط بالاستثمار وهو العقار، من خلال تطبيق أحكام الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 2006/08/30 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز، والتنازل عن الأراضي التابعة لأملك الدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، كما جاء الأمر 08-04 المؤرخ في 2008/09/01 الذي ألغى تماما التنازل، وحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، وتم استحداث لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار²، حيث تكلف هذه اللجنة بناء على المعلومات المقدمة من مصالح أملك الدولة والصناعة والأجهزة المكلفة بالعقار،

ب³ :

- اقتراح منح الإمتياز عن طريق المزاد العلني المفتوح أو المحدود على الأراضي المتوفرة.

- تحديد استراتيجية الاستثمار على مستوى الولاية.

- المساهمة في الضبط والاستعمال الرشيد للعقار الموجه للاستثمار في إطار

الاستراتيجية التي تحددها الولاية.

¹ - العقار الصناعي في الجزائر، من الموقع (http://norbertnoland.wordpress.com) consulté le 10/08/2015

² - مرسوم تنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 2010/01/12 يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار

وضبط العقار CALPIREF

³ - CALPIREF, site web : dpmea.ellbayad.e-monsite.com (15/08/2015).

- مرافقة جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء أراضي مهياة ومجهزة.
- مساعدة المستثمرين في تحديد موقع الأراضي التي سيتم إقامة المشاريع الاستثمارية عليها.
- تقييم شروط سير السوق العقارية المحلية.
- اقتراح إنشاء مناطق صناعية جديدة على الحكومة ،طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

واستمر منح الامتياز وفقا للأمر 04-08 إلى أن تداركته وعدلته بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 بإلغاء الامتياز بالمزاد العلني والاكتفاء فقط بالامتياز بالتراضي لإعطاء المزيد من التسهيلات الإدارية من قبل الدولة، مع تحسين المناطق الصناعية ووضعها تحت تصرف المستثمرين، وجعلها من الجيل الثالث وفق المقاييس الدولية.

1-2- منح الامتياز: الأساس القانوني ودور الدولة

يعرف حق الامتياز بأنه عبارة عن طريقة من طرق إدارة المرافق العامة تتمثل في عقد إداري ذي طبيعة مختلطة يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القانون العام إلى شخص من أشخاص القانون الخاص بمهمة إشباع حاجة جماعية عن طريق إنشاء وتسيير مرفق عام على نفقته الخاصة، وعلى مسؤوليته لقاء تقاضي مبالغ نقدية من المنتفعين ولكن تحت إشراف ورقابة الإدارة المتعاقدة (مانحة الامتياز)¹.

¹- علي خطر شطناوي، (2003): الوجيز في القانون الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص271.

وحسب المرسوم رقم 07-121 بموجب دفتر الشروط بالتراضي فقد عرف عقد الامتياز: "حق الامتياز هو العقد الذي تخول من خلاله الدولة لمدة معينة الانتفاع من قطعة أرضية متوفرة تابعة لأملكها الخاصة لفائدة شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص قصد إنجاز مشروع استثماري¹ ".

أما المرسوم التنفيذي 09-152 الذي جاء لتعديل المرسوم 07-121 بموجب دفتر الشروط أن منح الامتياز هو: "اتفاق شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص قصد إنجاز مشروع استثماري² "

كما يصدر منح الامتياز في شكل قرار صادر من الوالي، حيث يسمح هذا القرار لإدارة أملاك الدولة من أجل تحرير عقد الامتياز، حيث نصت المادة 100 من الأمر رقم 08-044 على أنه "يكرس الامتياز المذكور في المادة 04 أعلاه بعقد إداري تعده إدارة أملاك الدولة مرفقا بدفتر أعباء يحدد بدقة برنامج الاستثمار وكذا بنود وشروط منح الامتياز". والملاحظ مما سبق أن إدارة أملاك الدولة تلعب عدة أدوار: دور المتعاقد، دور الخبير، دور موثق الدولة، دور المالكة للأملك العقارية والمنقولة، دور المتابع والمراقب، دور موقع الجزاء³ .

وبالرجوع لأحكام القانون فقد نصت المادة 15 من القانون رقم 11-11 المؤرخ في 2011/07/18 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، "يرخص الامتياز بالتراضي بقرار من الوالي".

¹ - المرسوم التنفيذي 07-121 المؤرخ في 2007/04/23 بموجب دفتر الشروط المطبقة على منح الامتياز، ج، ج، ج، العدد 27، الصادرة في 2007/04/25.
² - المرسوم التنفيذي 09-152 المؤرخ في 2009/05/02 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة لأملك الدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، ج، ج، ج، العدد 27.
³ - بلكعبيات مراد، (2012): دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، ص 232.

• بناءً على اقتراح من لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار على الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المنحلة والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وكذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

• بناءً على اقتراح من الهيئات المكلفة بتسيير المدينة الجديدة على الأراضي الواقعة داخل محيط مدينة جديدة.

• بعد موافقة الوكالة الوطنية لتطوير السياحة على الأراضي التابعة لمنطقة التوسع السياحي، وبعد موافقة وزير القطاع المختص¹.

كما يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية، بناءً على اقتراح من المجلس الوطني للاستثمار وبعد قرار مجلس الوزراء، من تخفيض إضافي على مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية، المحددة من طرف مصالح أملا الدولة المختصة إقليمياً، والتي تمثل $\frac{1}{20}$ من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز، تخضع الأتاوة الإيجارية السنوية التي تحددها مصالح أملاك الدولة لتخفيض يطبق كما يليك

- 90% خلال فترة إنجاز الاستثمار التي يمكن أن تمتد من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.

- 50% خلال فترة الاستغلال التي يمكن أن تمتد كذلك من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.

¹-قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18/07/2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج، ج، ج، العدد 40، الصادرة بتاريخ 20/07/2011.

- الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات، وترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في الولايات التي استعملت لتنفيذ برنامجي الجنوب والهضاب العليا.
- الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 15 سنة، وترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المقامة في ولايات الجنوب الكبير.
- يتم تحيين الإتاوة السنوية كما هي محددة في الفقرة الأولى أعلاه بعد إنقضاء كل فترة 11 سنة.

ثانيا: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF):

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 119-07، عرفت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتوضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ويحدد مقرها في مدينة الجزائر، ويكن إنشاء هياكل محلية للوكالة في أي مكان من التراب الوطني¹.

- **مهام الوكالة:** يكمن دور الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري أساسا في اقتراح العقار الصناعي باعتباره مورد أساسي للمؤسسة الصناعية والموجه لفائدة أصحاب المشاريع الاستثمارية بجميع أشكالهم (وطني، أجنبي، عام، خاص) في إطار أحكام الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه "يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات

¹-المرسوم التنفيذي رقم 119-07، المؤرخ في 2007/04/23، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، ويحدد قانونها الأساسي، ج، ج، العدد 27، الصادر في 2007/04/25.

الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة¹. وتتمثل مهمة الوكالة في النقاط الآتية² :

- تتولى الوكالة مهمة تسيير حافظتها العقارية، وترقيتها بهدف تتميتها في إطار ترقية الاستثمار.
- يمكن للوكالة أيضا أن تتولى مهمة وساطة عقارية، وعلى هذا الأساس فهي تسيير وفقا لاتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها.
- تتولى الوكالة مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم المعلومات لهذا الغرض للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري، وتوجهات السوق العقارية وآفاقها، ويتمثل نشاط الضبط بالنسبة للوكالة في المساهمة من أجل إبراز السوق العقارية الحرة الموجهة للاستثمار.
- تقوم بنشر معلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي، وتتولى ترقيتها لدى المستثمرين، كما تضع لهذا الغرض بنك معطيات يجمع العرض حول الأصول العقارية والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية.
- تعد الوكالة جدول أسعار القار الاقتصادي الذي تقوم بتحيينه كل (06) أشهر، وتعد دراسات ومذكرات دورية حول توجهات السوق العقارية، ويمكن أن تشكل الأسعار المتضمنة في جدول الأسعار مرجعا بالنسبة للأسعار الاقتصادية عند عمليات الامتياز أو التنازل.

¹- بلكعبيات مراد، (2011): الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، ص ص 53، 54.

²- المرسوم التنفيذي، رقم 07-119، المرجع السابق، المادة 03 إلى 10.

- طبقا للتشريع المسير للنشاط العقاري وتهيئة الإقليم ،للوكالة صفة المتعهد بالترقية العقارية ومؤهلة لاكتتاب الأملاك العقارية بغرض التنازل عنها محددًا بعد تهيئتها وتجزئتها لاستعمالها في إطار ممارسة نشاطات إنتاج الخدمات والسلع.
- الوكالة مؤهلة للقيام بكل الأعمال التي من شأنها أن تحفز تطورها ، لا سيما القيام بكل العمليات المنقولة أو العقارية ،أو المالية أو التجارية المتصلة بنشاطها، وكذلك إبرام كل العقود والاتفاقيات المتصلة بنشاطها ،وتطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات المماثلة والمرتبطة بمجال نشاطها.

المطلب الثاني: المناولة والشراكة الصناعية في الجزائر.

تلعب المناولة الصناعية دورا مهما في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تلعب دورا أساسيا في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية من خلال رفع قدراتها الانتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.

يشكل نشاط المناولة الصناعية محورا أساسيا من استراتيجيات المنشآت الصناعية في عموم الدول الصناعية التي تمكنت بواسطة هذا الأسلوب من تنمية وتطوير منتجاتها، ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، إلى جانب أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى¹.

أولا: تعريف المناولة والشراكة الصناعية، دوافعها وأهدافها

1-1- تعريف المناولة والشراكة الصناعية: المناولة هي العملية التي يتم من خلالها صنع منتج أو بعض من مكوناته بصفة عامة، وذلك لفائدة أمر بالأعمال وطبقا للخصائص الفنية

¹-عمر شريف و بن زروقة زكية، (2011): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة-حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا-، ملتقى دولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 15-16 نوفمبر، ص06.

وطرق الاستلام الذي يحددها في آخر المطاف ،وعلى أساس الهدف الصناعي الذي يرمي إليه هذا الأخير. وتعرفها الجمعية الفرنسية لتوحيد المواصفات "AFNOR" ،أنّها عبارة عن عملية و أكثر للدراسة والتجهيز أو انتاج، أو تقديم خدمات أو الصيانة لمنتج معين، بحيث تكون المؤسسة الأولى صاحبة الأمر تطلب من مؤسسة أخرى إنجاز عمل معين حسب مقاييس ومواصفات هذا الأخير، وتسمى قابضة الأمر¹.

أمّا المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فتناولت مفهوم المناولة الصناعية على أنّها علاقة تعاقد يتم إبرامها لفترة محددة أو غير محددة بين طرفين أو أكثر في مراحل الإنتاج (تصميم، دراسة، صناعة منتجات بسيطة، منتجات نهائية..إلخ) ،والتسويق والصيانة في إطار مجموعة من الشروط ملزمة لطرفي العقد خدمة لمصالحها المتبادلة².

مع تطور وانتشار هذا الأسلوب أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد علاقات أكثر ثباتا وتوازنا بين الشركاء الصناعيين لمواجهة متطلبات السوق، وإنطلاقا من هذا المنهج جاءت فكرة الشراكة الصناعية لإيجاد علاقات تبادلية وتكاملية أكثر عمقا وقدرة في تحقيق المنافسة ،كما تطورت عبارة المناولة وأصبحت مرادفة لعبارة الشراكة الصناعية التي تعرف بأنها "علاقة تكاملية دائمة " تمكن مؤسستين أو أكثر من إقامة روابط هيكلية تهدف إلى تعظيم الاستفادة المشتركة من عوامل اقتصادية واجتماعية والتحكم في متغيرات بيئة معينة من فرص وتحديات.

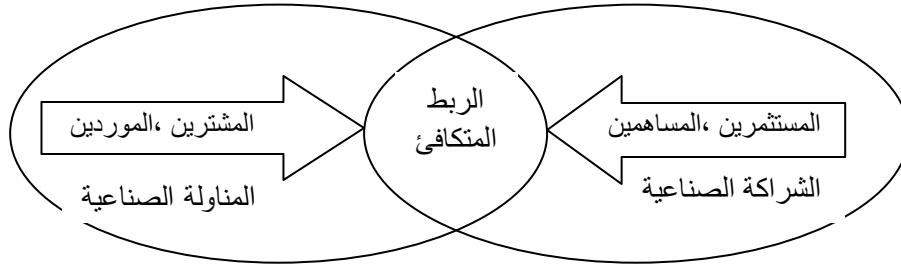
مما سبق نجد أنّ مفهوم المناولة والشراكة والصناعية يشتمل على محورين أساسيين يتمثلان في المناولة والربط المتكافئ .حيث تهتم المناولة بإقامة علاقات بين المورد والمشتري ،بينما

¹-www.persee.fr (05/10/2015) ,Claude Altersohn, La sus-traitance à l'aube de XXIe siècle.

²- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، (2003): المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ، 02/23 إلى 03/01، ص40.

تهتم الشراكة بالعلاقة الفاعلة بين عدد من أرباب المصلحة مثل المستثمر والجهات العديدة الأخرى¹

الشكل رقم (17): الربط المتكافئ



المصدر: مركز البحرين للمناولة والشراكة الصناعية ، www.moic.gov.bh . (05/10/2015) consulté le :

1-2- دوافع وأهداف المناولة الصناعية: تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بالمناولة

الصناعية، وتتبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها في العديد من مجالات التنمية².

- مصدرا مهما للاستخدام ولتوفير فرص العمل.
- زيادة التراكم الرأسمالي، وتعبئة المدخرات القومية.
- المساهمة كصناعات فرعية ومغذية للمشروعات الكبيرة.
- تلبية جزء من السوق المحلي من السلع التي يمكن انتاجها بشكل اقتصاد.

هذا بالإضافة إلى دوافع أخرى منها:

- شخصية: الدافعية نحو إنشاء مشروع صغير.

¹مركز البحرين للمناولة والشراكة الصناعية ، المرجع السابق.

²كمال رزيق، الإبداع والابتكار كمدخل استراتيجي لتطوير المناولة الصناعية في الجزائر، من الموقع: lefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../1الشابع.doc .

• اجتماعية: كاستمرار مشروع الأسرة أو ورثة المشروع أو تحسين الوضع الاجتماعي.

• الفرص المتاحة: المناخ الايجابي اتجاه تشجيع المشروعات الصغيرة والنمو المتزايد بقطاع الخدمات ،واستمرار معدلات التغير في العالم، التي خلقت فرصا جديدة أمام رواد الأعمال.

وفيما يخص أهداف المناولة الصناعية نجد ما يلي¹:

- تنمية التخصص وتقسيم العمل.
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي.
- تعزيز التشابك والتكامل الصناعي.
- تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية.
- تشجيع التنمية الجهوية.

ثانيا: التشريع الجزائري كمحرك لتطوير وترقية المناولة

2-1- المناولة في القانون المدني والجزائري وقانون الصفقات العمومية: انطلاقا من

القانون المدني الجزائري نجد أنّ المشرع تبنى موضوع المناولة في مجال محدد تحت عنوان

المقاول الفرعية، من خلال المادتين 564 و565 التي تضمنت مجموعة من الأحكام تتلخص

في:

¹-طلعت بن ظافر، (2000): الدليل العربي في المناولة الصناعية، ط1، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ص14.

• يجوز للمقاول أن يُوكّل تنفيذ العمل في جملته و في جزء منه إلى مقاول فرعي، إذا لم يمنعه من ذلك شرط في العقد أو لم تكن طبيعة العمل تفرض الاعتماد على كفاءته الشخصية .

• يبقى المقاول مسؤولاً عن المقاول الفرعي تجاه رب العمل.

• يجوز مطالبة المقاولين الفرعيين وعمال المقاول، رب العمل مباشرة بما يجاوز القدر الذي يكون فيه مدينا به للمقاول الأصلي، عند رفع الدعوى.

• يكون لعمال المقاول الفرعي مثل هذا الحق تجاه كل من المقاول الأصلي ورب العمل بالرجوع إلى أحكام قانون الصفقات العمومية نجد أنّ المشرع تطرق لموضوع المناولة من خلال المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 2002/07/24 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، تحت عنوان التعامل الثانوي (المادة 107 إلى 109) الذي شمل النقاط الآتية:

- يشمل التعامل الثانوي جزءاً من موضوع الصفقة في إطار التزام تعاقدى يربط المتعامل الثانوي مباشرة بالمتعامل المتعاقد التابع للمصلحة المتعاقدة.

- المتعامل المتعاقد هو المسؤول الوحيد تجاه المصلحة المتعاقدة عن تنفيذ جزء الصفقة المتعامل فيها بصفة ثانوية.

يمكن اللجوء إلى التعامل الثانوي ضمن الشروط الآتية:

* يجب أن يحدد في الصفقة صراحة المجال الرئيسي للجوء إلى التعامل الثانوي، وفي دفتر الشروط إذا أمكن ذلك.

* ينبغي أن يحظى اختيار كل متعامل ثانوي وجوباً بموافقة المصلحة المتعاقدة مقدماً.

* يمكن للمتعاقل الثانوي قبض مستحقاته مباشرة من المصلحة المتعاقدة عندما تكون

الخدمات موضوع هذا التعاقل منصوب عليها في الصفقة.

مما سبق نلاحظ أنه لم يتم تأطير نشاط المناولة في نص قانوني قائم بذاته. ولهذا نجد بعض

الإختلافات التي تظهر جلياً بين أحكام القانون المدني وأحكام قانون الصفقات العمومية. والتي

تظهر كآآتي:

الجدول رقم (20): أوجه الاختلاف بين القانون المدني وقانون الصفقات العمومية

| القانون المدني | قانون الصفقات العمومية |
|---|--|
| - المقابلة الفرعية. | - التعاقل الثانوي |
| - يخص عقود المقابلة التي يبرمها الخواص فيما بينهم. | - محدد في العقود المبرمة من طرف الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية |
| - يمكن للمعاقل أن يوكل تنفيذ العمل في جملة أو في جزء منه إلى مقول فرعي. | - يشمل التعاقل الثانوي جزءاً من موضوع الصفقة وليس كل صفقة. |

المصدر: عزيزو سليمة، (2009): بورصة المناولة والشراكة وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص106.

2-2- المناولة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أحكام القانون 0-188 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أنّ المشرع اهتم بترقية المناولة، من خلال المادة 20

والتي نصت على أنه: "تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني".

أما المادة 21 من نفس القانون نصت على "يؤسس مجلس وطني مكلف بترقي المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، وتتمثل فيما يأتي:

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- تشجيع إلتحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجانب.
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.
- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.

من الملاحظ أنّ المشرع ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة من خلال القانون التوجيهي رقم 01-18، واعتبرها أداة جيدة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نجده اهتم بتحديد الهيئة المسؤولة على ترقية المناولة والشراكة الجزائرية. هذه الأخيرة التي تعد نقطة إلتقاء وأداة ضبط بين العرض والطلب على نشاطات المناولة الصناعية.

ثالثا: بورصة المناولة والشراكة الجزائرية: انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع التسعينات من القرن الماضي، بدعم من "برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية"، ثم إنشاء ثلاث بورصات في شرق وغرب وجنوب البلاد، كما تمّ إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003. وتمّ التنصيب الرسمي له بتاريخ 20 نوفمبر 2003، الذي يسعى لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، ودمجها في الأسواق العالمية، وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل، وتنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة¹.

3-1- تعريف بورصة المناولة والشراكة الجزائرية: تعرف بورصة المناولة والشراكة الجزائرية بأنها مركز للتنمية الاقتصادية متخصص في تشجيع المناولة الصناعية والخدماتية فيما بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية من خلال ربطها ببعضها البعض (المؤسسات الآمرة والمؤسسات المنفذة لأوامر). لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الشركات الكبيرة الباحثة عن المقاولين من الباطن والموردين، وكذلك مساعدة الوحدات الصناعية الصغيرة التي ترغب في الحصول على أوامر من هؤلاء العملاء الرئيسيين أو التعاون مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأخرى في تصنيع المنتج. حيث تلعب بورصة المناولة الشراكة دور الهيئة المركزية التي توفر المعلومات المطلوبة عن قدرات التعاقد من الباطن.

تأسست بورصة المناولة والشراكة الجزائرية على شكل جمعية مهنية صناعية في 11 سبتمبر 1991 بمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بمنهجية عمل مصممة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) التي تعد شريك لبرنامج التعاون الدولي مع الجزائر، بالتالي فهي جزء من الشبكة العالمية للمناولة التابعة للأمم المتحدة، والتي تلعب دور رئيسي في السوق الوطنية وعلى الصعيد الدولي من حيث توفير مشاريع اقتصادية والمقاولين من الباطن والموردين والشركاء المحتملين وفقا إلى الوضع المطلوب².

تتوزع بورصة المناولة والشراكة الجزائرية وفقا لشبكة واسعة تغطي جميع جهات الوطن، فنجدها في قسنطينة لتغطية العمليات الخاصة بالجهة الشرقية، وفي وهران لتغطيات

¹ - منصورى الزين، (2010): آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول المقاولاتية:التكوي وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 08/07/06 أبريل، ص17.

² -Bourse Algérienne de sous-traitance et du partenariat du centre ,site web :www.mdipi.gov.dz

عمليات الجهة الغربية ،وكذلك نجدها في غرداية لتغطية عمليات الجهة الجنوبية ،أمّا الوسط فنجدها في الجزائر العاصمة ،وبهذا الشكل نجدها تعزز التعاقد من الباطن بين الصناعات وتجسيد شراكات بين المشتريين و الموردین لتعظيم القدرة التصنيعية أو الشركات الأعضاء التابعة لها.

3-2- دور بورصات المناولة والشراكة الجزائرية: في الواقع تلعب بورصات المناولة والشراكة الجزائرية، دورا هاما في تحقيق التكامل الصناعي على وجه العموم، وفي تنمية المناولة الصناعية عى وجه الخصوص، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بالأدوار التالية¹ :

- ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها.
- بإمكانها عرض خدمات وذلك بواسطة الوثائق التي تتمركز لديها بخصوص الإمكانيات التقنية للإنتاج والشروط المحلية لممارسة النشاطات الصناعية.
- تقدم معلومات ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ حديثا في إقليم البورصة.
- تتوفر على إمكانية تقديم مساعدات تقنية واستشارات في التسيير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تكتسب هذه الوسائل والمعارف.
- رفع الوعي بأهمية المناولة والشراكة الصناعية في تطوير القطاعات لصناعية.
- الإسهام في تنمية علاقات التبادل والتكامل الصناعي.

¹- عزيزو سليمة، مرجع سبق ذكره، ص128.-

• العمل على تشجيع القطاعات لصناعية على اتباع أسلوب التخصص والتطوير
واللجوء إلى المناولة.

• العمل على الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية.

**المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال: السياسات العمومية والتأثير على
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

لقد أدركت معظم دول العالم أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في تطوير حياة الفرد
والمجتمع، وفي تحسين اقتصاد الدولة ودخل الفرد، لذا فقد ازداد استخدام الاتصالات وتقنية
المعلومات في العالم بشكل مطرد في العقد الأخير من القرن الميلادي الماضي، الأمر الذي
أسهم في تحقيق مكاسب هائلة لدول والشركات التي استثمرت في إنتاج هذه التقنية
وإستخدامها، إذ أدى هذا الاهتمام الفائق بالاتصالات وتقنية المعلومات في هذه الدول إلى
تحول مجتمعاتها إلى مجتمعات معلوماتية، تتميز باعتمادها على قوة المعلومات والمعرفة،
أكثر من اعتمادها على عناصر الثروة الأخرى، كما تطور لديها الاقتصاد المبني على
الاتصالات وتقنية المعلومات¹.

**أولاً: منافع قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال: تظهر منافع قطاع تكنولوجيا الاعلام
والاتصال على المتعاملين الاقتصاديين بكونه يسمح لهم ب²:**

• زيادة الانتاجية الإجمالية للمؤسسات المالية والاقتصادية وتحسين جودة المنتجات
والخدمات التي تقدمها.

¹-محمد شايب وهدار لحسن، (2013): تقييم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الاعلام في الجزائر...بعد عشرية من الإصلاحات،
الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة
2001-2014، دامة سطيف1، الجزائر، 11 و12 مارس، ص05.
²-نفس المرجع، ص06.

• يساعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تخفيض التكلفة التي يتكبدها المستهلك النهائي.

• يساهم في خلق قطاعات جديدة ويسمح للشركات القائمة حاليا بتوسيع أعمالها إلى أسواق جديدة مما يروج لفرص عمل جديدة هائلة على مستوى الأفراد والمجتمعات.

• يسهل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال انتشار المعلومات بتكلفة منخفضة للأفراد والشركات.

• يساهم في تزايد مستويات المعرفة التقنية، الأمر الذي من شأنه أن يحسن مركز القوى العاملة للاستفادة من فرص النمو الاقتصادي

تستفيد قطاعات كثيرة مباشرة من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومنها قطاعات النقل، والتعليم، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والخدمات المالية، وهي بذلك تصبح مؤهلة أكثر للمساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا: السياسات العمومية في ميدان اكتساب تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف الشركات: يقع عمل السلطات العاملة في ميدان نشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل الشركات في ثلاث مستويات¹ :

2-1- التأثير في بيئة المؤسسات والتعليم: ويتم التأثير من خلال:

• تطوير الكفاءات بإدماج هذه التكنولوجيات في السياسات وترتيبات التكوين والتمهين.

• تنظيم وترقية العرض من تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

¹ -وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، مرجع سبق ذكره، ص 262، 263.

• إنشاء موقع اقتصادي وطني مزود بالروابط الكفيلة بالربط والاتصال مع المؤسسات الصناعية.

• تقليص تكاليف الدخول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعزيز البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مجمل الإقليم الوطني.

2-2- التأثير في مسار اكتساب تكنولوجيا الاعلام والاتصال في المؤسسة : ويتم ذلك بواسطة :

- تنمية ثقافة الإعلام وتثمين الأصول اللامادية للمؤسسة.
- وضع إطار تشريعي للأنترنيت ،لتشجيع تنمية التجارة الإلكترونية وحماية المعطيات وشبكات المعلومات.
- حسم الوعاء الجبائي لمصاريف إنشاء وتنشيط مواقع الويب للمؤسسات الصناعية والتجارية.
- إنشاء قنوات مؤمنة بين الهياكل وشبكة اليقظة الإقتصادية ومؤسسات تنمية التدفق المنتظم للمعلومات حول المنافسين /الزبائن والممولين وحول تطورات السوق قصد مساعدة المؤسسة على اتخاذ القرار.
- ترقية مؤسسات الخدمات والمساعدة على اكتساب تكنولوجيا الإعلام والاتصال ،وإعطائها مجمل المزايا الممنوحة للمؤسسة الصغيرة المبتكرة.

2-3- مرافقة اكتساب تكنولوجيا الاعلام والاتصال من طرف المؤسسات: وتتم المرافقة بواسطة:

إنشاء هياكل (مسيرة) لاكتساب تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتحفيز ،وتوسيع الإعلام الآلي إلى مجمل الغرف التجارية ومنظمات أرباب العمل، وتشكل هذه المؤسسات مكانا لرسملة التجارب ومعالجة المعلومات العملية في خدمة المؤسسات التي تقوم على :

- مرصد لتكنولوجي الاعلام والاتصال يتولى تقييم مستوى الاستعمال واكتساب هذه التكنولوجيات من طرف المؤسسات الصناعية.

- خلية "الاستشارة والدعم" تتولى المساعدة والتحفيز على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال من خلال ترقية وتوسيع خدمات المعلوماتية.

ثالثا: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة التسويق في منظمات الأعمال:

الضروري وضع سياسات عمومية قصد التأثير في بيئة منظمات الأعمال وحمل هذه الأخيرة، زيادة عن وظائفها التقليدية على إدراك التنمية من خلال استراتيجيات جديدة ومدتها بقدرات صياغة مواقف جديدة وطرق تفكير وعمل جديدين يتناغمان مع التطور الاقتصادي والصناعي العالمي، فالموقع التنافسي ليس راسخا ولا دائما، في حين أنّ استراتيجية ناجحة للمؤسسة تكمن في تسريع تغيير التموقع، قبل أن يبادر بذلك المنافسون الآخرون، وتجعل اليقظة الاقتصادية عبر تكنولوجيا الاعلام والاتصال من المؤسسة الفاعل الرئيسي في مستقبلها وضرورة بالقيام بتحولات وتطوير مكاسبها إلى مزايا تنافسية، وتتطلب بفضل تكنولوجيا الاعلام والاتصال نحو غزو أسواق أخرى وأشكال جديدة للتسويق.

وتعد شبكة الأنترنت العمود الفقري الأساسي والهام لانتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالمقابل تكنولوجيا المعلومات والاتصال هدفها هو جعل شبكة الأنترنت أكثر جدوى من خلال تشكيلة من البرامج والخدمات، بحيث يتسنى للمؤسسات من أي حجم، عقد

الصفقات التجارية عبر الشبكة، وتتيح هذه التكنولوجيا خيارات وبدائل عديدة كاختيار حلول راقية تتميز بقدرتها على الاندماج في الأنظمة الراهنة لأي مؤسسة، فضلا عن إمكانية تطويرها وتعديلها، بحيث تتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمؤسسة¹.

وبالرجوع لوظيفة التسويق في منظمات الأعمال، يمكن تصنيفها حسب فيليب كوتلر (P.Kotler) إلى ثلاث أنواع رئيسية، نجد التسويق الخارجي (External Marketing) الذي يرتبط بوظائف التسويق التقليدية كتصميم وتنفيذ المزيج التسويقي (Mix Marketing)، والتسويق الداخلي (International Marketing)، الذي يُعنى بالعاملين للعمل كفريق يسعى لإرضاء العملاء واتباع حاجاتهم ورغباتهم، والتسويق التفاعلي (Interactive Marketing) الذي يركز على أنّ جودة الخدمات والسلع المقدمة للعملاء تعتمد على جودة التفاعل والعلاقة بين البائع والمشتري. ويرى Michel Badac أنّ التسويق الإلكتروني يتطلب متغيرات تضاف لمتغيرات المزيج التسويقي، التي تعد المفاتيح القيادية وهي المعلومة، التكنولوجيا، الأفراد. فهذه الأخيرة تعتبر كمصدر لتطور عملاء جدد ومستهلكين معينين²، والإستفادة من الخبرة والخبراء في مجال التسويق في تطوير استراتيجية جديدة وناجحة وفورية تمكن من تحقيق الأهداف والغايات الحالية بشكل أسرع من التسويق التقليدي، بالإضافة إلى التوسع ونمو الأعمال بدرجة كبيرة في وقت قصير وباستثمار أقل لرأس المال³. وبهذا فإنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة تطبيقات الأنترنت التي هي في تطور مستمر سوف تحسن وترفع من قدرات المؤسسات التي تتبع الاستخدام الإلكتروني في تعاملاتها، فباستطاعة التكنولوجيات تجميع المعلومات عن الزبائن وهذا لتحديد احتياجاتهم والتعرف على قدراتهم

¹-بختي ابراهيم وشعوبي محمود فوزي (2010): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، مجلة الباحث، العدد07، ص275،276.

²-M.Badac B et Lavayssiére E et Cpoïn, (1999) : E-Marketing de la banque et l'assurance, Edition d'ovalisation, Paris, P74.

³-علي موسى، (2007): تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، إيتراك، القاهرة، ص128.

الشرائية، فتضع المؤسسة السعر المناسب للزبون، ويتوزع تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عناصر المزيج التسويقي التقليدي كالآتي:

المنتج : ظهر المنتج بمفهومه الواسع على أنه "مجموعة من المنافع التي يحصل عليها العميل لإشباع حاجاته، وهذه المنافع تشمل المنافع المادية، المعنوية وغيرها¹. فتعريف المنتج المدعم بالتسويق العادي والمنتج المدعم بالتسويق الإلكتروني واحد، أو بالأحرى فإن المفهوم في كلتا الحالتين، وإن اختلف في المظهر، فإنه متشابه إلى حد كبير في الجوهر إلا في بعض الخصائص، فالمنتج نفسه سواء كان سلعة أو خدمة أو فكرة ...، لكن أوجه الاختلاف تظهر جلية في تلك الصفات والمميزات التي يتفوق فيها بكل جدارة المنتج الإلكتروني عن المنتج العادي، وهذا بسبب تمتع الأول بمزايا وفوائد الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات وكل ما تقدمه هذه الأخيرة من تحسينات في طرق الإنتاج وأساليبه من سرعة وجودة ...، وما يحمله من ملاحظات ومواصفات تقدم بطلبها الزبائن في حد ذاتهم، وأهم خاصية في منتج التسويق الإلكتروني هي إيجاد قيمة عالية للزبون². وتسعى الشركات إلى استخدام التقنيات التمكينية في المجالات التالية:

- تصميم السلع وتقديم الخدمات باستخدام الحاسوب، بدلاً من أساليب التصميم التقليدي، حيث توجد العديد من البرمجيات الجاهزة والمفضلة للقيام بهذه المهام.

¹ - الصحن محمد فريد، (2002): قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 23.

² - سعادي الخنساء، (2006): التسويق الإلكتروني وتفعيل توجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن حدة، الجزائر، ص 77.

- إنتاج السلع وتقديم الخدمات باستخدام الحاسوب أيضا، بالإضافة إلى الأساليب الأخرى مثل المصنع الافتراضي Virtual Factory، الواقع الافتراضي Virtual Reality والطلب الاتصالي، أو عن بعد عبر الانترنت والاكسترنانت....
- الحصول على معلومات فورية وفي نفس الوقت الحقيقي، عن أوضاع المنتجات والعلامات التجارية، والحصص السوقية، وذلك من خلال شبكة الاتصالات المتطورة.
- القيام بالبحوث الخاصة بالسوق والمستهلكين وسلوك الشراء، حيث أصبح الحصول على بيانات ومعلومات تفصيلية محدثة عن النشاطات والفعاليات التسويقية أمراً سهلاً.
- يلجأ مديري المنتجات الجديدة والبحث والتطوير إلى ما يسمى نموذج الاختبار القبلي للمنتج الجديد، والذي يعد أداة غاية في الدقة والإتقان للتنبؤ بالحصة السوقية، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمنتجات، والتعرف على مرحلة المنتج في دورة حياته.
- أصبح بإمكان المشتريين عبر الأنترنت القيام بمقارنة السلع والمنتجات المعروضة على خط Online، مما يتيح لهم فرصة البحث عن أفضل العروض¹(حميد الطائي واخرون، 2007، 339).

التسعير: يعرف السعر على أنه "قياس لقيمة السلعة بحساب المتوسط الاجتماعي للجهد المبذول"²(Pierre Desmet, 2002, 165)، يؤشر التعريف إلى أن السعر عبارة عن نسبة مبادلة سلعة أو خدمة بالنقود، فالسعر يأخذ قيمة السلعة ومتوسط الجهد المبذول في إنتاجها

¹- الطائي حميد وآخرون،(2007): الأسس العملية للتسويق الحديث، دار اليازوري، عمان، الأردن،ص339.

² - Pierre Desmet,(2002) : la promotion des ventes , DUNOD, paris, P165.

بعين الاعتبار، فهو بهذا المعنى يوضح العلاقة بين السلعة من جهة والنقود باعتبارها قيمة الأشياء من جهة ثانية، وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في إحداث ثورة حقيقية في مجال هيكل الأسعار، وديناميتها، وأساليبها وإجراءاتها، حيث يمكن إنجاز ذلك بالآتي¹:

- ربط التسعير بالسوق المستهدفة والمكانة التنافسية والمنتج.
- دراسة استراتيجية التسعير البديلة وتفحصها.
- دراسة تكاليف التصنيع والتوزيع وعلاقتها بالطلب على المنتج.
- اختيار السعر الأمثل بالاستناد إلى الاستراتيجية الأفضل وكذا التكاليف ومنحنى مرونة السعر.
- التحكم بالتغيرات السعرية المفاجئة وتقدير الطلب على المنتجات، وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة.
- تنامي استخدام الطرق الإبداعية في التسعير من خلال الأنترنت، كاستخدام تطبيقات التسعير المرن أو الرشيق (Fluid Pricing).

التوزيع: يعتبر التوزيع أداة في جعل المنتج متاح بالوقت المناسب والمكان المناسب والكمية المناسبة، وبالتالي يتكامل التوزيع المادي للمنتج بخصوصية مع التسويق الإلكتروني من خلال²:

- القدرة على جعل عمليات الطلب مبرمجة حاسوبيا ومنتظمة.

¹- العلق بشير،(2003): الاستراتيجية التسويقية في الانترنت، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص150.

²- البكري ثامر،(2006): التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص296.

- السرعة في عمليات الايصال مقابل تخفيض كلف عمليات التوزيع وضعف الكفاءة في الانجاز.

- سرعة التجهيز وخدمة المستهلك الذي يساهم في تخفيض مستوى التخزين إلى الحد الأدنى.

- إيجاد علاقة عمل مغلقة مع سلسلة المجهزين الذين تتعامل معهم الشركة.

وقد أضافت الأنترنت إمكانية ربط الشركات بالعملاء على أساس فردي أو جماعي، وكنتيجة لهذا التطور تعاظمت إمكانية إحداث تحول في نظم القيمة Value Systems، ومن الملاحظة أن أبرز تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التوزيع، أنها أسهمت في تقليص دور وأهمية الوسطاء التقليديين، ولكن لا يعني أبدا إلغاء دور الوسطاء في العملية التسويقية، كونهم يسهلون عملية انسياب المنتجات من المنتج إلى الزبون، وبالتالي تحقيق كل من المنفعة المكانية والزمنية، الشكلية والحيازية¹. وفي هذا الصدد، فإن الاتجاهات الحالية تميل إلى ترجيح واحدة أو أكثر من الاحتمالات التالية:

- إحداث نوع من المواءمة ما بين قنوات التوزيع التقليدية وقنوات التوزيع المبتكرة، إما باستخدام كل منها على حدى أو جعلهما يكملان بعضهما البعض.

- اللجوء إلى ما يسمى بوسائل المعرفة الإلكترونية Cybermediaries، وهي منظمات افتراضية تتواجد في السوق الرقمي لتسهيل عملية التبادل بين المنتجين والزبائن من خلال تلبية حاجات كل منها.

¹-بشير العلق، المرجع السابق، ص43.

- اعتماد جميع هذه القنوات ضمن نظام توزيع متكامل يضع في الاعتبار طبيعة المنتجات والخدمات التي يطرحها المنتجون في السوق، وطبيعة العملاء والإمكانيات المتاحة لكافة أطراف عملية التبادل.

إن الأسواق الإلكترونية تتألف من قنوات غير مادية ومعلوماتية (افتراضية)، وتتألف سلسلة قيمتها الافتراضية من نشاطات غير خطية، كما أن وظائف هذه القناة غير مرتبة أو متسلسلة أو متعاقبة، وهذا نتيجة لتكاليف التنسيق المنخفضة التي تساهم في عزل التوزيع المادي عن وظائف التي يقوم بها وسيط معلومات الأنترنت، الأمر الذي يساعد على تقليص عدد وسائط التوزيع المادي، فهيكّل الأسواق الإلكترونية يتم بوجود قناة مادية خطية أقصر، مدعمة بعمليات غير خطية توفرها منظمات الوساطة المعلوماتية.

الترويج: يعتبر الترويج جوهر الاتصالات التسويقية، هذه الأخيرة التي تسعى المنظمة من خلالها إلى تعزيز التفاعل الإنساني والاجتماعي مع الجمهور، كونها تعد جوهر لشبكة من المعلومات المتناقلة ما بين طرفي عملية التبادل، الهادفة في أساسها إلى إشباع وإرضاء حاجات ورغبات المستهلك، وتحديد حجم واتساع السوق الحالي والمحتمل مستقبلا للمنظمة، ويعرفها Fill Chris أنها " العمليات الإدارية القائمة على حوار تفاعلي مع الجمهور المستهدف، من خلال تنظيم وتطوير وتقييم سلسلة من الرسائل الموجهة نحو المجاميع المختلفة منهم، باتجاه خلق مكانة المنظمة في ذهنهم"¹. والملاحظ من هذا التعريف أنه شمل ثلاث عناصر أساسية لتحديد مفهوم الاتصالات التسويقية هي:

¹ - Fill Chris,(1999): marketing communication,2nded, prentice hall, Europe, P14.

- الحوار، في معناه تنظيم عملية الاتصال مع الجمهور المستهدف عبر وسائل الاتصال المتاحة للمنظمة، باتجاه خلق استجابة لما تقدمه المنظمة من سلع أو خدمات.

- **المكانة الذهنية**، أي التأثير الإيجابي الذي تحققه المنظمة من خلال عملية الاتصال بالآخرين، عندما تترسخ الرسالة في ذهنية المستلم لها.

- **الاستجابة**، وهي رد الفعل الإيجابي من مستلم الرسالة المتحققة من خلال الاتصال التسويقي¹. فالترويج هو من أكثر عناصر المزيج التسويقي تأثيراً بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لدرجة أنه أصبح يطلق عليه التسويق المباشر Direct Marketing، والذي يشير إلى كافة نشاطات الوسائل التي تولد سلسلة من الاتصالات والاستجابات من العملاء الحاليين والمرتبين، وتضطلع بتكنولوجيا المعلومات بمهام أساسية وحيوية لدعم وتفعيل عناصر المزيج الترويجي التقليدية مثل الدعاية والإعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات، لدرجة أنها باتت تحدث تغييراً جوهرياً في اتجاهاتها وآلياتها ووسائل استخدامها، للتأثير بالأفراد والجمهور على حد سواء²، ومن أبرز وسائل الترويج الجديدة نجد: إعلان البريد المباشر، إعلان الاستجابة المباشرة، الإعلان عبر الأجهزة النقالة، الإعلان حسب الطلب، الدفع مقابل المشاهدة، برامج الولاء المدعمة بتكنولوجيا المعلومات، الاتصالات التسويقية التفاعلية.

¹-تامر البكري، المرجع السابق، ص68.

²-حميد الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص344.

المبحث الثالث: واقع إجراءات ترقية الاستثمار لسنة 2015

شهدت سنة 2015 إجراءات عديدة لدعم الاستثمار، التي نص عليها قانون المالية لسنة 2015، والتي تمّ من خلالها تعديل الأمر رقم 01-03، المعدل والمتمم، والمتعلق بتطوير الاستثمار والمدرج فيه تدابير جديدة والمشجعة للأنشطة الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية وتخفيف ضرائب المؤسسة، كما نجد أنّ منتدى المؤسسات كان له نصيب في رسم هذه الإجراءات من أجل بعث الاقتصاد الجزائري بتقديمه مجموعة من الإجراءات الهيكلية المتبناة من قبل المنتدى والتي يسعى من خلالها لتحسين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الاقتصادية، وهذا في ظل المخاوف بالنظر للتوقعات الاقتصادية لسنة 2015.

المطلب الأول: التدابير المدرجة في قانون المالية لعام 2015 في مجال الاستثمار

لقد تمّ جمع أهمها في الآتي :

أولاً: التدابير المتصلة مباشرة بالاستثمار والتدابير الجمركية.

1-1- التدابير المتصلة مباشرة بالاستثمار: منها ما يتعلق بتعديلات الأمر رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المعدل والمتمم والمتعلق بتطوير الاستثمار حيث برزت التعديلات في ما يلي :

- إدراج الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية الخاضع للنظام العام. (المادة 74 من قانون المالية 2015).

- اللامركزية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية والتي كانت تخضع سبقا مبدئيا لقرار المجلس الوطني للاستثمار، والتي مبلغها أقل من 2 مليار دينار جزائري (المادة 97 من قانون المالية لسنة 2015).

أما فيما يتعلق بحكام القانون العام فهي تتمثل في :

- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن بعض النشاطات التابعة للفرع الصناعية، صناعة الحديد والتعدين ،اللداثن الهيدروليكية ،الكهرباء والكهرومنزلية ،الكيمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات ،الصيدلانية، صناعة الطائرات ،بناء السفن وإصلاحها ،التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية ،النسيج والألبسة، الجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث من إعفاء مؤقت لمدة خمس (5) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ،الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني ومنح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية (المادة 75 من قانون المالية لسنة 75).

- تستفيد الاستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة ،الحقوق الجمركية من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي على التجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية و المستوردة (المادة 76 من قانون المالية لسنة 2015).

- تستفيد المداخل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي، تندوف، أدرار، وتامنغست، ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقومون بها بصفة أو الدائمة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة

على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة (5) سنوات ابتداء من أول يناير 2015 (المادة من قانون المالية لسنة 2015).

• يرخص للخزينة بالتكفل بالفوائد البنكية للاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي، الموجهة لاقتناء التكنولوجيا والتحكم فيها، بغرض تعزيز معدل الاندماج الصناعي لمنتجاتها وقدراتها على المنافسة (المادة 77 من قانون المالية 2015).

• تمتد إلى غاية 31 ديسمبر 2019، تطبيق النسبة المنخفضة للحقوق الجمركية على عمليات اقتناء التجهيزات والتأثيثات غير المنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرية والتأهيل تطبيقا لمخطط "جودة السياحة الجزائرية"، قائمة التجهيزات والتأثيثات والتي حددها القرار المشترك لـ 2 مارس 2014 (المادة 78 من قانون المالية لسنة 2015).

1-2- التدابير الجمركية: وتتركز في :

• يرخص بشكل استثنائي إلى غاية 31 ديسمبر 2016، باسترداد وجمركة التجهيزات المستعملة لأقل من سنتين (2) والتي لم يتم إنتاجها أو انجاز تشكيلتها بالجزائر، وسيتم استيراد هذه التجهيزات المستعملة من طرف المقاولين والمنتجين لاحتياجاتهم الخاصة، ويجب أن تحفظ في ذمتهم لمدة خمس (5) سنوات على الأقل (المادة 59 من قانون المالية لسنة 2015).

• يمكن للصلاحيات المخولة لإدارة الجمارك أن تسمح للأشخاص المتابعين بسبب ارتكابهم مخالفة جمركية، الاستفادة من استرداد البضائع المصادرة على أساس طلب

خطي موجه إلى مصالح الجمارك في إطار المعاملات مقابل دفع قيمتها في السوق الداخلية والتي تحسب عند تاريخ ارتكاب المخالفة والتي تحسب عند تاريخ ارتكاب المخالفة، باستثناء عتاد النقل (المادة 59 من قانون المالية لسنة 2015).

ثانيا: التدابير المتصلة بضرائب الشركات

وتتمحور في النقاط الآتية:

- يوجد معدل الضريبة على أرباح الشركات لكل النشاطات وذلك بإرجاعه إلى نسبة واحدة وهي 23% (المادة 12 من قانون المالية لسنة 2015).
- يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيين و/أو المعنويين، الشركات و/أو التعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا، تجاريا، حرفيا أو مهنية غير تجارية، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاث مليون دينار (30000000 دج) (المادة 13 من قانون المالية لسنة 2015).

المطلب الثاني: الإجراءات المقترحة من منتدى رؤساء المؤسسات

أولا: رؤيا منتدى رؤساء المؤسسات: لقد بدأت بعض المخاوف بالنظر للتوقعات الاقتصادية لسنة 2015، التي تتميز بانخفاض الصادرات وتراجع احتياط الصرف والنواتج المحلي الإجمالي، وتقلص النمو، واحتمال ارتفاع نسبة البطالة، وإذا استمرت هذه الوضعية المقلقة، ستضطر الدولة إلى استهلاك صندوق ضبط الإيرادات في تمويل الدعم ومشاريع الاستثمار،

،وتغطية عجز الخزينة في النهاية، إزاء هذا الوضع يتطلب تطبيق سياسة مصممة تقوم على

الأولويات التالية¹:

- تنمية الإنتاج الوطني للسلع والخدمات لتعويض الاستيراد.
- توفير شروط التنمية المكثفة للاستثمار، ولإنشاء المؤسسات بفتح جميع قطاعات النشاط أمام القدرات الوطنية، الخاصة والعمومية، وبتحرير المبادرات من كل القيود التنظيمية والبيروقراطية.
- توفير الشروط التي تمكن حضيرتنا الصناعية من تعزيز قدراتها التنافسية وتجعلها تواجه رهانات العولمة.
- ضمان حماية ناجعة للصناعات الفتية .
- حفز الصادرات خارج المحروقات بفعالية.
- السهر على جعل نظامنا الجامعي والبحث والتكوين المهني أحسن أداء وابتكارا، من أجل رفع مستوى التأهيل، وتحسين تبليغ العلم، والتسيير الداخلي للمعارف المتأتية من البحث التنموي.

يعتبر منتدى رؤساء المؤسسات أنّ مثل هذه الإصلاحات، هي وحدها التي من شأنها جعل اقتصادنا يحقق نسبة نمو معتبرة، وينتج الثروة ويوفر العمل، ولهذا تمّ وضع مجموعة من الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار المعايير الثلاث الرئيسية الآتية:

- أثرها على القدرة التنافسية.
- مساهمتها في نمو الإنتاج وتقليص فاتورة الإستيراد.

¹-منتدى رؤساء المؤسسات، (2015): من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري، الجزائر، ص06.

- سهولة وضعها حيز التنفيذ.

أما عن الأهداف المنشودة في آفاق 2020 هي الآتية¹ :

- بلوغ نسبة نمو متوسط تبلغ 8%.
- تكثيف إنشاء المؤسسات بهدف استحداث 60000 مؤسسة سنويا.
- استحداث مناصب عمل دائمة وتقليص البطالة.
- زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لرفعه إلى 15%.
- تقليص فاتورة الاستيراد بـ 15 مليار دولار (تقليص 5 مليارات دولار ابتداء من سنة

(2015

- زيادة الصادرات خارج المحروقات بقيمة 10 مليارات دولار.
- تطويق الاقتصاد الغير شرعي.

ثانيا: الإجراءات الهيكلية العاجلة: سيتم التطرق للإجراءات الهيكلية التي لها علاقة بمناخ

الاستثمار وكذا تنافسية المؤسسات الاقتصادية، والتي هي كالاتي :

2-1- إنشاء صندوق للاستثمار الخاص: إنّ رفع القيود على تمويل الاستثمار بإنشاء

صندوق للاستثمارات من أجل تسهيل تنمية المؤسسات والتوسع السريع للقطاع الخاص برأس

مال يقدر بـ 10 مليار دولار ترصد من صندوق ضبط الإيرادات.

سيكون هذا الصندوق مفتوحا أيضا للمساهمة المؤسساتية والخاصة الوطنية، واحتمالا

للمستثمرين الأجانب (البنك الإفريقي للتنمية، الشركة المالية العالمية، البنك الإسلامي للتنمية).

سيمكن مثل هذا الصندوق من تجنيد مبلغ 100 مليار دولار للاستثمار، ولضمان إدارة هذا

¹-ممتدى رؤساء المؤسسات، المرجع السابق، ص07.

الصندوق في خدمة المستثمرين الوطنيين، يجب تعيين وتجنيد شبكة من الشركات الجزائرية المتخصصة في الهندسة المالية، ولعل أسرع وسيلة وأكثرها فعالية لتمكين المؤسسة بصورة عامة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة، من الحصول على التمويل الضروري لتميتها، تتمثل في إنشاء قطب مشترك بين القطاعين العمومي والخاص، يستطيع التدخل كرأس مال ويمنح قروضا استثمارية، دون عرقلة من جراء ثقل القطاع البنكي وقواعد القروض الجائرة.

في انتظار نظام ملائم لتمويل الاستثمار، فإن تأسيس هذا الصندوق يمثل حلا ملائما لانطلاق الحركة الكثيفة للاستثمار، ولإنشاء مناصب عمل التي تحتاجها البلاد.

2-2- عملية اقتراض وطنية كبرى: فتح "قرض وطني كبير" بمبلغ 2000 مليار دينار، بضمان من الدولة يخصص لتمويل المشاريع ذات الأولوية، خاصة في مجالات الاقتصاد الرقمي، والطاقات المتجددة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على الابتكار .

يجب أن يتمثل الهدف من هذا القرض في تمويل مشاريع ذات الأولوية كفيلة بتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، كما يمكن أن يكون لهذا القرض أثر إيجابي ثلاثي الأبعاد، من حيث أنه سيمكن من امتصاص الأحجام المالية الهائلة المتهربة من الدائرة الرسمية وتغذي الاقتصاد الغير رسمي، كما سيسمح بتطبيق الاقتصاد غير الرسمي ويساهم في الحد من التضخم.

2-3: القيام بإصلاح جبائي عميق: الشروع في إصلاح جبائي عميق يرمي إلى تبسيط المحيط الجبائي للمقاول، وتشجيع المخاطرة، وتنمية نظام جبائي محلي يساعد على لا مركزية القرار الاقتصادي، وبصورة عامة، تكييف الجباية مع حاجيات تنمية المؤسسات على نطاق واسع، ومع ضرورة ترقية الحاجات الاجتماعية الجديدة، إن مثل هذا الإصلاح يكتسي أهمية

حاسمة بالنسبة لتنويع اقتصادنا وإنتاج ثروات التي من شأنها توسيع الوعاء الجبائي، ويقترح
مندی رؤساء المؤسسات في هذا الجانب الإجراءات الآتية:

- الشروع في عملية للتطهير الجبائي ترمي إلى جلب الأموال المتداولة في الدائرة الغير
رسمية إلى المجال القانوني، وذلك بفرض رسم نسبة 10% على المبالغ المصرح بها
والمودعة في البنوك.

- تخفيض نسبة الضرائب على أرباح الشركات إلى نسبة 15% بالنسبة لنشاطات إنتاج
السلع والخدمات.

- تحديد نسبة 5% على الأرباح التي يعاد استثمارها.

- تحديد نسبة 30% للضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لنشاطات استيراد السلع
والخدمات.

- إلغاء الرسم على النشاط المهني الذي تجاوزه الزمن ولا يزال النظام الجبائي يحتفظ به.

2-4: رفع القيود على العقار الصناعي: رفع القيود على توفر العقار الصناعي، بمنح

القطاع الخاص إمكانية إنشاء وتهيئة وتسيير الحضائر الصناعية على امتداد الطريق السيار
شرق-غرب في إطار نظام الامتياز.

موازة لمواصلة برنامج الدولة لإنشاء مناطق صناعية جديدة، يستطيع القطاع الخاص

المساهمة في الحد من ندرة العقار الصناعي، وذلك بالشروع في برنامج أولي نموذجي يتعلق

بعشر (10) حضائر صناعية، بمساحة إجمالية تقدر بـ 30000 هكتار، تهيأ وتُسير طبقاً

لدقتر شروط معد مسبقاً، بالتشاور بين المصالح الحكومية والهيئات الممثلة لأرباب العمل.

2-5: وضع نظام للتسيير العملي للمناطق الصناعية: تعاني المناطق الصناعية الحالية من

شبه اهمال، فهي لا تقدم أيًا من الخدمات المنتظرة منها لأسباب عديدة.

رغم العديد من المحاولات التي بادرت بها السلطات العمومية قصد إحيائها، لا تزال في الواقع العملي مهمة وتفتقد إلى الوسائل الحقيقية (القانونية والمالية)، التي تسهل التسيير اليومي للمؤسسات الموجودة بها، و لا حتى لتكون قاعدة سياسية فعّالة للتوسع الصناعي.

بمنح القطاع الخاص إمكانية التدخل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما سيضع حدًا، وينتهي انعدام فعّالية التسيير الحالي، وبما أنّ شركات تسيير المناطق الصناعية هي شركات بالأسهم، فإنّ فتح رأسمال تلك الشركات للقطاع الخاص الوطني ستكون فرصة سانحة لبناء شراكة قوية بين القطاعين لفائدة الإقتصاد الوطني.

2-6: اتباع سياسة للمتفوقين في الاقتصاد: ويتعلق الأمر باختيار قائمة أولية من 200

متفوق في القطاع الخاص الوطني، من كامل التراب الوطني، ينشطون في مجموع الفروع والقطاعات ويحتلون الريادة في قطاعهم، على أن يستفيد هؤلاء المتفوقون من الدعم الفعلي من السلطات المحلية، ويخضعون لمتابعة صارمة ودائمة، على أساس خطة للتنمية وأهداف محددة مسبقًا.

إنّ تدخل الدولة ضروري لتوفير ظروف ظهور وتنمية "المتفوقين الوطنيين"، وحتى يتم المرور إلى نمو دائم من خلال سياسة لتعويض الواردات وللتنمية خارج المحروقات، يحتاج الاقتصاد في هذه المرحلة من التنمية إلى أن تجرّه مؤسسات كبرى قادرة على رفع قدراته التنافسية وعصرنته وتعزيزه، وحرية الانتشار في الأسواق الجهوية والدولية.

2-7: تبني سياسة واضحة الأهداف وانتقائية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: وضع سياسة دائمة محددة الأهداف وانتقائية في مجال الاستثمار الخارجي بالجزائر، وذلك بعد تقييم الحاجيات في مجال الاستثمارات الخارجية الضرورية في كل واحد من قطاعات النشاط الاقتصادية الكبرى.

لا يمكن النظر إلى المستثمرين الأجانب بنظرة واحدة من قطاع نشاط لآخر، ذلك أنّ الحاجة فيها إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا والبراعة والتنظيم، كما أنّ الحساسية والطابع الاستراتيجي يختلفان كذلك تبعاً لما إذا تعلق الأمر بقطاعات مثل البنوك والخدمات المالية أو بقطاعات مثل البنوك والخدمات المالية أو بقطاعات مثل الصناعة أو التحويل الميكانيكي والمعدني.

وحسب الحالة فإنّ السياسة الواجب اعتمادها انتقائية بالضرورة.

خلاصة الفصل:

يعد الاطار القانوني والتشريعي للاستثمار حجر الزاوية في تحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الادارية والاجرائية، عن طريق تجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة. كما أن انشاء العديد من الهيئات واللجان والمؤسسات المتخصصة التي تقوم بدعم ومتابعة هذه المؤسسات بالتنسيق مع مختلف الهيئات الحكومية، حتمية لا بد من الاهتمام بها كونها تعمل على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تهتم بآليات تطوير هذه المؤسسات، بتفعيل الاجراءات المشجعة على ترقيتها في مجالات عديدة على غرار الحصول على التمويل والعقار الصناعي والسياسة الضريبية والجمركية وغيرها، التي لها تأثير على توسع هذه المؤسسات وتنافسيتها.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة بداية بمنهجية الدراسة الميدانية و يبين المجتمع و العينة، كما يوضح كيفية بناء أداة الدراسة لجمع البيانات اللازمة و الإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق و ثبات الأداة و أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، و اختبار الفرضيات و قد تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

.19

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

بعد عرض مشكلة الدراسة وأهدافها والتأصيل النظري لموضوعها، تم تقديم في هذا الفصل المنهجية المعتمدة والأدوات المستخدمة وأساليب القياس واختبار الفرضيات للوصول إلى النتائج. إنَّ الدراسة الحالية هي دراسة ميدانية تحليلية تهدف لمعرفة أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التحويلية.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات البحث

أولاً- مجتمع وعينة الدراسة:

بالرجوع للبيانات الجبائية الخاصة بمصالح الضرائب للولايات المذكورة، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعات التحويلية بحسب كل ولاية كما يلي:

• ولاية عنابة: 117 مؤسسة.

• ولاية قالمة: 57 مؤسسة.

• ولاية سوق أهراس: 94 مؤسسة.

أما عن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعات التحويلية والمقامة في المناطق الصناعية(الملحق رقم 03) في الولايات المذكورة سابقا:

• ولاية عنابة: 73 مؤسسة.

• ولاية قالمة: 27 مؤسسة.

• ولاية سوق أهراس: 18 مؤسسة.

يشمل مجتمع الدراسة كل الموظفين على مستوى الإدارة العليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعات التحويلية والمقامة في المناطق الصناعية في الولايات المذكورة. ووُزعت استبانة على المديرين أو المديرين الفرعيين أو رؤساء الأقسام، بواقع استبانة واحدة لكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كونهم الأقدر على فهم طبيعة الدراسة وأبعادها، الذين يعتبرون أكثر إلمام وذنو دراية كافية بالوضع العام الذي تتفاعل معه المؤسسات التي ينتمون إليها، وبالخصوص فيما يتعلق بمتغيرات البيئة الخارجية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد استرجعت 30 استبانة من واقع 48 استبانة تم توزيعها، والجدول الآتي يبرز ذلك:

الجدول رقم(21): واقع توزيع استبانات الدراسة بحسب كل ولاية.

| الولايات | عدد الاستبانات الموزعة | عدد الاستبانات القابلة للدراسة | عدد الاستبانات الغير المستلمة |
|----------------|------------------------|--------------------------------|-------------------------------|
| عنابة | 25 | 15 | 10 |
| قالمة | 15 | 09 | 06 |
| سوق أهراس | 8 | 06 | 02 |
| المجموع | 48 | 30 | 18 |

المصدر: من اعداد الباحث

ثانياً: أدوات البحث

2-1: استبانة الدراسة: الاستبانة هي أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق صياغة مجموعة من الفقرات بطريقة علمية مناسبة يتم توزيعها على عينة الدراسة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة وهو من أشهر أدوات البحوث الكمية استخداماً، حيث يعمل على جمع معلومات وبيانات من عينة الدراسة بهدف معرفة اتجاهاتهم، قيمهم، آرائهم، ميولهم، و غيرها من المعارف للإجابة على أسئلة الدراسة لدى الباحث¹.

- الاستبانة هي قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة ذات طابع رسمي يتم تحديدها وصياغتها وترتيبها وفق أسس عملية لخدمة الهدف من البحث، فهي وسيلة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالموضوع من الميدان ويقوم بتعبئتها في العادة عناصر المجتمع المدروس².

تمّ تطوير استبانة تتألف من قسمين:

1-القسم الأول: يشمل معلومات ديموغرافية (شخصية) تتعلق بالمستجوب عددها 5 (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة العملية)، وسؤالين يتعلقان بالمؤسسة(نوع الملكية، حجم العمالة).

2- القسم الثاني: يتكون من 53 سؤالاً تم تطويرها بعد مراجعة مدى التمكن من فهم مكونات مناخ الاستثمار والتنافسية، ضمن جزأين خصّص الجزء الأول منها لفقرات قياس مكونات مناخ الاستثمار والتي ورّعت على سبع(07) محاور حيث تضمّن كل محور عدد من العبارات تخص

¹- ماجد محمد الخياط، (2010): أساسيات البحوث الكمية و النوعية في العلوم الاجتماعية ، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 109.

² -علي لزعر، (2012): منهجية لطلبة الاقتصاد و التجارة و التسيير، المعارف للطباعة، عنابة، الجزائر، ص 200.

(الحصول على التمويل، السياسة الضريبية والجمركية، المناطق الصناعية، الفساد وسوء الإدارة، المناولة الصناعية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، العمالة)، أمّا الجزء الثاني من القسم الثاني للاستبانة فقد خُصص له عدد من العبارات لقياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي وزعت بدورها محاورين (تدنية التكاليف، تنمية الحصة السوقية).

تمّ اعتماد عدة أساليب في التوزيع فكانت إمّا عن طريق التوزيع المباشر من قبل الباحث، والإرسال عن طريق البريد الإلكتروني.

2-2: المقابلة: تعتبر المقابلة من الطرق الرئيسية لجمع المعلومات و لبيانات حول الظاهرة

والمشكلة المراد دراستها من فرد، أو عدة أفراد، أو حتى مجموعات، وهي نوع من الحديث الهادف، و له غرض محدد¹. المقابلة هي أسلوب لتجميع البيانات و المعلومات اللازمة في الميدان وهي تبادل لفظي وجها لوجه بين القائم بالمقابلة والمستجوب أو المستجوبين بهدف الحصول على معلومات، دافع سلوك معين، آراء أو اتجاهات في الماضي والحاضر أو توقع في المستقبل².

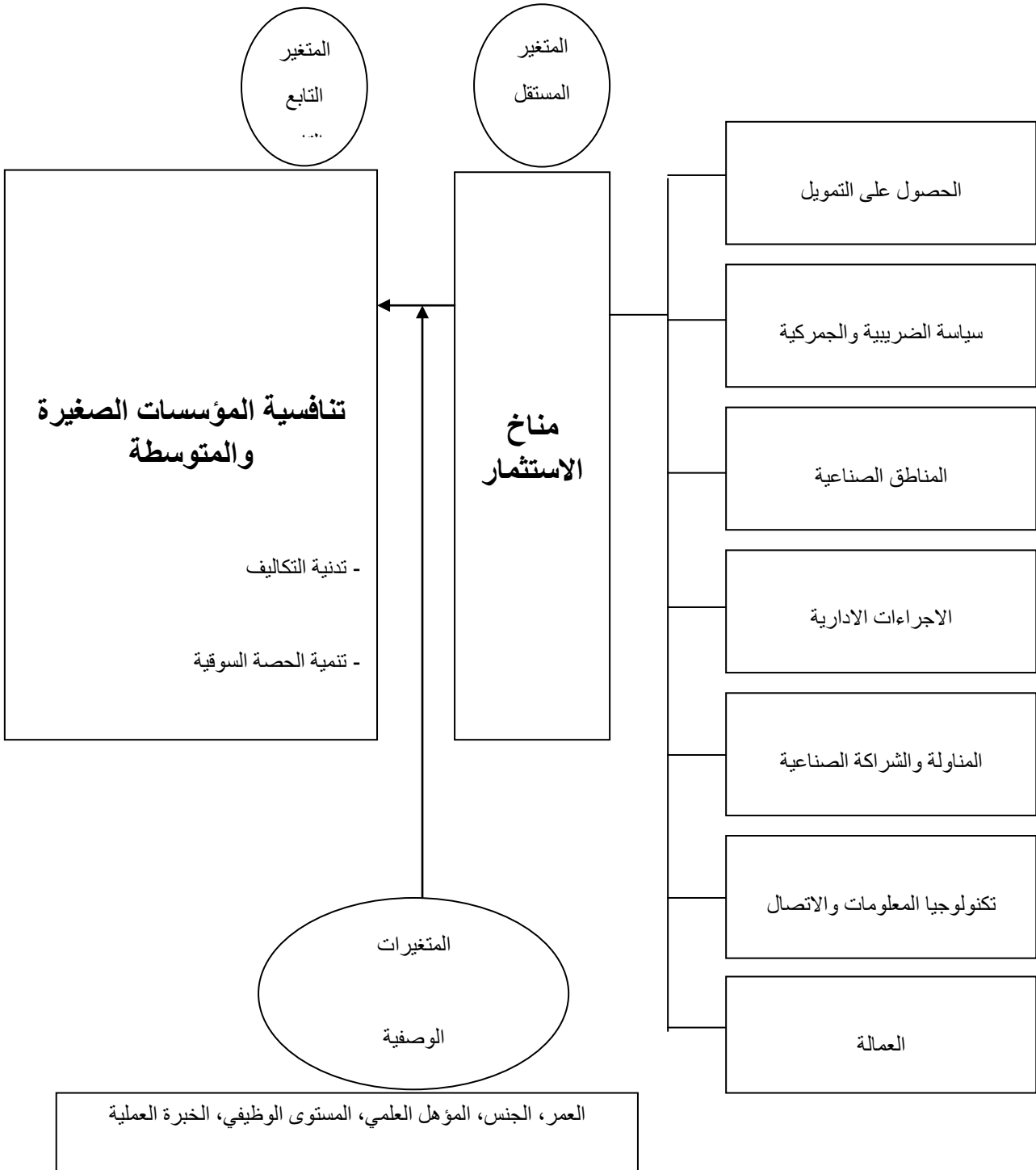
المطلب الثاني: نموذج الدراسة ومتغيراتها

نستعرض من خلال هذا المبحث النموذج المقترح للدراسة والمتغيرات المتعلقة بالموضوع كما يلي:

¹ ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 260.
² علي لزرع، مرجع سابق، ص 181.

أولا - نموذج الدراسة:

الشكل رقم (18) نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا - متغيرات الدراسة: احتوت الدراسة على المتغير التابع والمتغير المستقل كما كان

موضحاً في نموذج الدراسة:

1- المتغير المستقل: يتمثل هذا المتغير في مناخ الاستثمار، حيث تم اعتماد عدة أبعاد لقياس هذا المتغير، وقد تم صياغة مجموعة من العبارات في الاستبانة لقياس كل بعد من أبعاد المتغير المستقل وقد تمثلت أبعاد هذا المتغير في ما يلي:

- الحصول على التمويل.
- السياسة الضريبية والجمركية.
- المناطق الصناعية.
- الاجراءات الادارية.
- المناولة الصناعية.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- العمالة.

وقد كانت الأسئلة المصممة لقياس هذه الأبعاد من النوع المغلق، لقياس اتجاهات المبحوثين وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (22) قياس الاتجاهات وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي للمتغير المستقل

| التصنيف | لا أتفق بشدة | لا أتفق | محايد | أتفق | أتفق بشدة |
|---------|--------------|---------|-------|------|-----------|
| الوزن | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

المصدر: إعداد الباحث

- المتغير التابع: تمثل هذا المتغير في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمّ الاعتماد على مؤشرات قياس التنافسية من خلال محورين هما، تدنية التكاليف وتنمية الحصة السوقية.

وقد كانت الأسئلة المصممة لقياس هذين البعدين من النوع المغلق لقياس اتجاهات الباحثين وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): قياس الاتجاهات وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي للمتغير التابع

| التصنيف | لا أتفق بشدة | لا أتفق | محايد | أتفق | أتفق بشدة |
|---------|--------------|---------|-------|------|-----------|
| الوزن | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

المصدر: إعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (24) متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير:

الجدول رقم (24) متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيسها

| عدد الفقرات | أقسام الاستبانة |
|-------------|-------------------------------------|
| 7-1 | القسم الاول: المتغيرات الديموغرافية |
| 8 - 43 | القسم الثاني: متغيرات الدراسة |
| 8 - 12 | الجزء الاول: مناخ الاستثمار |
| 13 - 17 | - الحصول على التمويل |
| 18 - 23 | - السياسة الضريبية والجمركية |
| 24 - 28 | - المناطق الصناعية |
| 29 - 32 | - الاجراءات الادارية |
| 33 - 38 | - المناولة الصناعية |
| 39 - 43 | - تكنولوجيا المعلومات والاتصال |
| 44 - 60 | - العمالة |
| 44 - 52 | الجزء الثاني: تنافسية المؤسسات ص م |
| 44 - 52 | - تدنية التكاليف |
| 53 - 60 | - تنمية الحصة السوقية |

المصدر: إعداد الباحث

المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة واختبار استقلاليتها

بعد استرجاع الاستبانات الموزعة على أفراد عينة الدراسة، سيتم العمل على إبراز خصائص عينة الدراسة من خلال تكوين جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية، والرسومات البيانية لمتغيرات الاستبانة الديموغرافية، وكذلك العمل على اختبار الاستقلالية بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة الوصفية.

المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة

أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر: يوضح الجدول الموالي مستويات الأعمار الخاصة بأفراد العينة المستجوبة

الجدول رقم (25): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

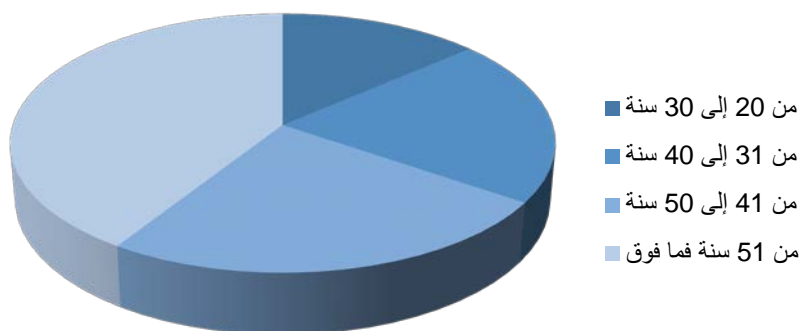
| المتغير | مستوى التغير | العدد | النسبة المئوية | النسبة المئوية المجمعة |
|---------|------------------|-------|----------------|------------------------|
| العمر | من 20 إلى 30 سنة | 03 | 10 | 10 |
| | من 31 إلى 40 سنة | 08 | 26.7 | 36.7 |
| | من 41 إلى 50 سنة | 08 | 26.7 | 63.34 |
| | من 51 فأكثر | 11 | 36.7 | 100 |
| | المجموع | | 30 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج SPSS 19

تشير النتائج في الجدول رقم (25) أنّ الفئة العمرية الأكبر في عينة الدراسة هي التي تنتمي للمستوى (من 51 سنة فأكثر) بنسبة مئوية قدرت بـ 36,7 % ، يليها الفئة التي تنتمي للمستويين (من 31 إلى 40 سنة) وكذلك (من 41-50 سنة) نسبة مئوية قدرت بـ 26.7 % لكليهما، وتأتي الفئة العمرية التي تنتمي إلى المستوى (من 20 إلى 30 سنة) في المركز الأخير بنسبة مئوية قدرت بـ 10 % .مما سبق نلاحظ أنّ طبيعة الدراسة أثرت على المجال العمري الذي يمكن التعامل معه،

حيث نجد أنّ ما نسبة 63.4 % من أفراد العينة أعمارهم أكبر من 40 سنة، الشيء الذي يوضح أنّ أغلبية أفراد الإدارة العليا في المؤسسات المبحوثة يتميزون بأعمار متوسطة وكبيرة، والملاحظة كذلك أنّ ما نسبة 36.7 % من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 40 سنة الأمر يشير إلى أنّ المؤسسات المبحوثة تعتمد على فئة الشباب في المستويات الإدارية العليا لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. ويكون التمثيل البياني لعينة الدراسة وفقا للعمر كما يلي:

الشكل رقم(19): توزيع عينة الدراسة وفقا للعمر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس: يوضح الجدول الآتي تكوين أفراد عينة الدراسة من

حيث الجنس

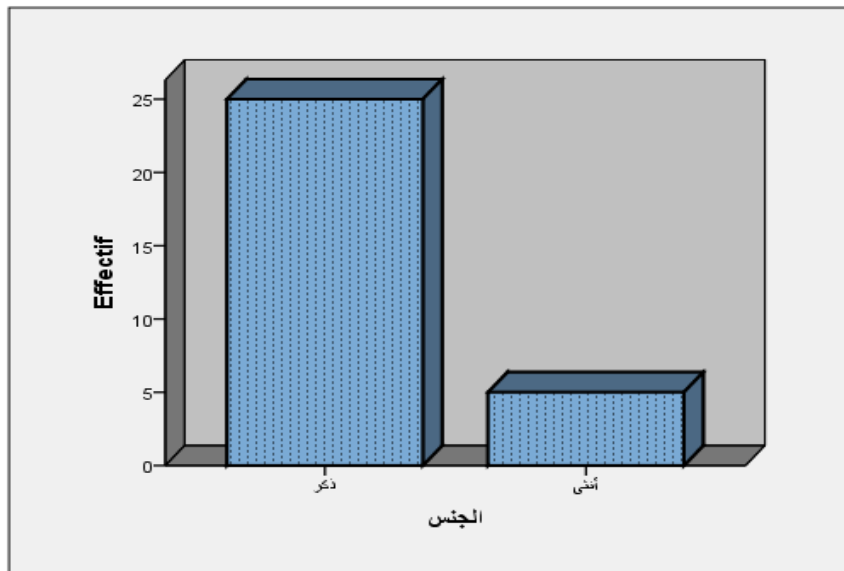
الجدول رقم (26): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

| المتغير | مستوى التغير | العدد | النسبة المئوية % | النسبة المئوية المجمعة |
|---------|--------------|-------|------------------|------------------------|
| الجنس | ذكر | 25 | 83.3 | 83.3 |
| | أنثى | 05 | 16.7 | 100 |
| | المجموع | 30 | 100 | / |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

من خلال الجدول رقم (26) يتوضح أنّ نسبة 83.3% من أفراد العينة المستجوبة ذكور، والنسبة المتبقية 16.7% إناث. ويرجع تفسير ذلك إلى أنّ المناصب العليا في المؤسسات المبحوثة يسيطر عليها الرجال نظرا لما تتطلبه هذه المناصب من جهد كبير واستعداد لأداء المهام في جميع الأوقات، ومع أطراف مختلفة، الأمر الذي يمكن أن يتعذر على الأنثى القيام به والالتزام بتأديته. والشكل التالي يبرز التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

الشكل رقم(20): توزيع عينة الدراسة وفقا للجنس



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: يوضح الجدول الآتي توزيع العينة المستجوبة حسب المؤهل العلمي

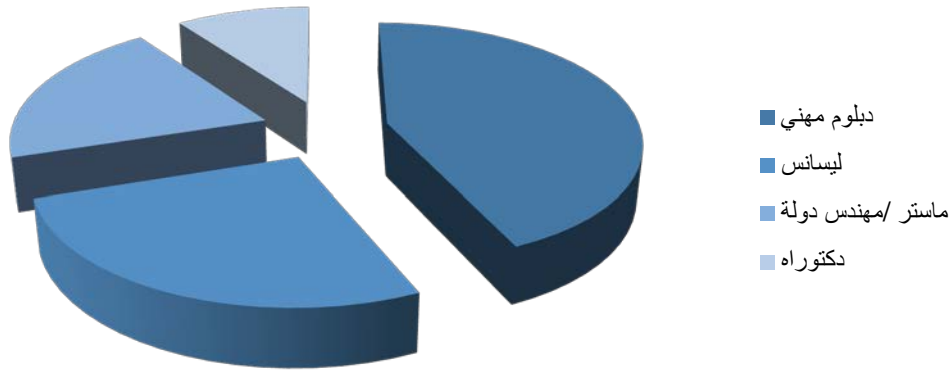
الجدول رقم (27): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

| المتغير | مستوى التغير | العدد | البنية المئوية % | البنية المئوية المجمعة |
|---------------|-------------------|-----------|------------------|------------------------|
| المؤهل العلمي | دبلوم مهني | 13 | 43.3 | 43.3 |
| | ليسانس | 8 | 26.7 | 70 |
| | ماستر /مهندس دولة | 8 | 26.7 | 96.7 |
| | دكتوراه | 1 | 3.3 | 100 |
| | المجموع | 30 | 100 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

من واقع الجدول (27) يتضح أنّ نسبة 43.3 % من أفراد عينة الدراسة حائزين على دبلوم مهني، أمّا ما نسبة 26.7 % من الأفراد المستجوبين حائزين على ليسانس وكذلك نفس النسبة السابقة خاصة لأفراد حائزين على ماستر مهندس دولة، أما نسبة 3.3 % خاصة بالأفراد المستجوبين الحائزين على شهادة دكتوراه. مما سبق نلاحظ أنّ أغلبية أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات علمية تسمح لهم بتقلد مناصب حساسة داخل المؤسسات التي ينتمون إليها، وقدرت نسبتهم ب 56.7% و في المقابل نجد أنّ هناك نسبة معتبرة مقدر ب 43.3 % من الأفراد المستجوبين حائزين على مؤهل دبلوم مهني ونجدهم ينتمون لإدارة العليا على مستوى المؤسسات المستجوبة، وهذا راجع لعدة عوامل كالخبرة في المجال الذي تنشط فيه المؤسسة، التي تحصل عليها خلال سنوات كذلك نجدهم شركاء في هذه المؤسسات، والشكل الآتي يبرز توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الشكل رقم(21): توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

رابعاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي: يوضح الجدول الآتي توزيع العينة

المستجوبة حسب المستوى الوظيفي

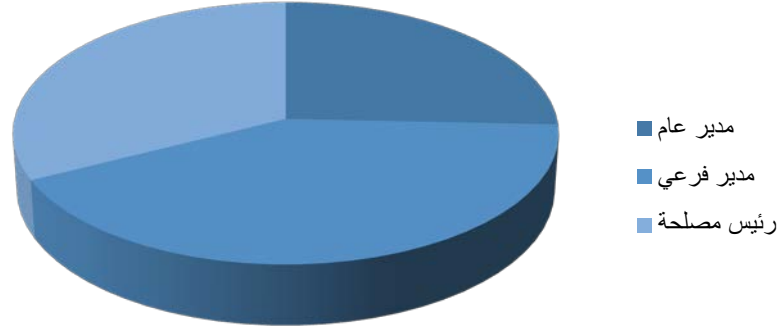
الجدول رقم (28): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

| المتغير | مستوى التغير | العدد | النسبة المئوية % | النسبة المئوية المجمعة |
|-----------------|--------------|-------|------------------|------------------------|
| المستوى الوظيفي | مدير عام | 8 | 26.7 | 26.7 |
| | مدير فرعي | 12 | 40 | 66.7 |
| | رئيس قسم | 10 | 33.3 | 100 |
| | المجموع | 30 | 100 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

من واقع الجدول رقم (28) نجد أن نسبة المدراء العامين المستجيبين هي 26.7 %، أما المدراء الفرعيين قدرت نسبتهم بـ 40 % من الأفراد المستجيبين، أما رؤساء المصالح داخل المؤسسات المبحوثة قدرت نسبتهم بـ 33.3 %، والملاحظ أنّ نسبة المدراء داخل العينة المبحوثة قدرت بـ 66.7 % الأمر الذي يضفي الدقة على نتائج الدراسة لدقة المعلومات المجمعة عن طريق هذه الفئة من المستجيبين. والشكل الآتي يبرز توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي.

الشكل رقم(22): توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج SPSS 19

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية: يوضح الجدول الآتي توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية.

الجدول رقم (29): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

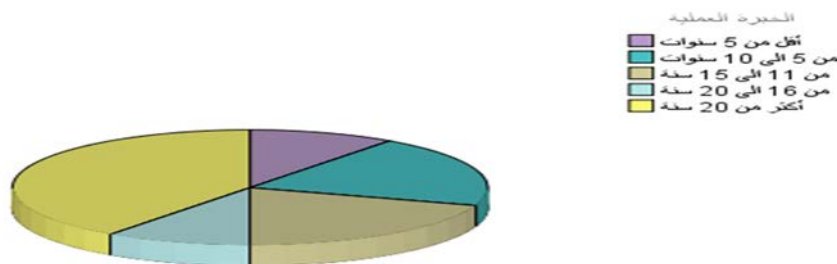
| المتغير | مستوى التغير | العدد | النسبة المئوية % | النسبة المئوية المجمعة |
|----------------|-------------------|-------|------------------|------------------------|
| الخبرة العملية | أقل من 5 سنوات | 3 | 10 | 10 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 6 | 20 | 30 |
| | من 11 إلى 15 سنة | 6 | 20 | 50 |
| | من 16 إلى 20 سنة | 3 | 10 | 60 |
| | أكثر من 20 سنة | 12 | 40 | 100 |
| | المجموع | | 30 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج SPSS 19

من الجدول (29) نلاحظ أن أكبر نسبة مئوية قدرت بـ 40 % وهي خاصة بمستوى أكثر من 20 سنة كخبرة عملية، يليها مستوى من 5 إلى 10 سنوات، يليها مستوى من 5 إلى 10 سنوات، و

كذلك من 11 إلى 15 سنة بنسبة مئوية قدرت ب 20 % لكليهما، ثم نجد أنّ كلا المستويين أقل من 5 سنوات وكذلك من 16 إلى 20 سنة نسبتها المئوية 10 %، والشاهد أنّ عنصر الخبرة العملية حاضر لدى أفراد عينة الدراسة فنجد أنّ نسبة 90 % من أفراد العينة يتمتعون بخبرة عملية تفوق 5 سنوات، و هذا ما يؤكد أنّ الأفراد المستجيبين لديهم دراية ونظرة عميقة للأحداث التي تحيط بالمؤسسات، وهذا ما يضيفي الدقة على نتائج الدراسة لدقة المعلومات المجمعة عن طريق هذه الفئة. والشكل الآتي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية.

الشكل رقم (23): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

سادسا: التوزيع التكراري للمؤسسات المستجيبة حسب نوع الملكية وعدد العمال

من خلال الجدول الآتي يبرز توزيع المؤسسات المبحوثة حسب نوع الملكية وعدد العمال.

الجدول رقم (30): توزيع المؤسسات المستجيبة حسب نوع الملكية وعدد العمال

| المتغير | مستوى التغير | العدد | النسبة المئوية | النسبة المئوية المجمعة |
|-------------|--------------------|-----------|----------------|------------------------|
| نوع الملكية | ملكية عامة | 5 | 16.7 | 16.7 |
| | ملكية خاصة | 24 | 80 | 96.7 |
| | ملكية مشتركة | 1 | 3.3 | 100 |
| | المجموع | 30 | 100 | / |
| عدد العمال | من 1 إلى 9 عمال | 4 | 13.3 | 13.3 |
| | من 10 إلى 49 عامل | 11 | 36.7 | 50 |
| | من 50 إلى 250 عامل | 15 | 50 | 100 |
| | المجموع | 30 | 100 | / |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

من واقع الجدول رقم(30) نجد أن 80% من المؤسسات المستجيبة هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، أما 16.7% تعبر عن المؤسسات التابعة للقطاع العام، أما نسبة 3.3% تعبر عن المؤسسات المشتركة بين القطاعين.

يمكن أن نستنتج من خلال هذه النسب أن القطاع الخاص يساهم مساهمة بليغة في الواقع الاقتصادي لمؤسسات الصناعات التحويلية، وهذا كنتيجة لسياسة الدولة التي اعتمدها لدفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن مؤسسات القطاع الخاص تعطينا الواقع الذي تعيشه إزاء المتغيرات البيئة المشكلة لمناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا ما يعطي الدراسة بعد واقعي حول ما يحدث في البيئة الخارجية للمؤسسات المبحوثة.

أما بالنسبة لتصنيف المؤسسات المبحوثة فنجد أنّ 50% منها هي مؤسسات متوسطة، أما المؤسسات الصغيرة فقدرت نسبتها ب 36.7 %، ونسبة المؤسسات المصغرة قدرت ب 13.3 % . فالشاهد أن نصف المؤسسات المستجيبة هي مؤسسات متوسطة ما يعني أن نشاطها متقدم من الناحية الفنية والإدارية، وأنها تحتوي على هيكل تنظيمي عمودي تبرز فيه مراكز المسؤولية، أما

النصف الآخر من المؤسسات المبحوثة فينقسم بين مؤسسات مصغرة وأخرى صغيرة، الأمر الذي يعني أن أنشطتها الصناعية تتميز بالبساطة من الناحية الفنية والإدارية، وأنها تحتوي في أغلبها على هيكل تنظيمي مسطح وبسيط لا تبرز فيه مراكز المسؤولية بصفة جلية.

المطلب الثاني: اختبار الاستقلالية بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة الوصفية

يستخدم اختبار كاي تربيع χ^2 لاختبار معنوية العلاقة بين متغيرين، فيهما تكرارات لحدث الظاهرة المدروسة، ومرتبين في الجدول التقاطع، حيث يكون كل من المتغيرين الصفي والعمودي مكونين من مستويين أو أكثر. ويستفاد من هذا الاختبار عادة في البحوث التطبيقية المتعلقة باختبارات أسئلة الاستبيانات الإحصائية، وتستخدم جداول التقاطع لوصف متغيرين من النوع الإسمي (nominal) أو الترتيبي (ordinal)، وترتيبها في جداول للاستفادة منها في حساب بعض معاملات الارتباط بين متغيرين¹، وإجراء χ^2 لمعرفة مدى استقلالية المتغيرين.

من واقع النتائج التي أسفر عنها برنامج spss19، تم تلخيص نتائج اختبار الاستقلالية بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة الوصفية كالآتي:

H_0 : لا توجد علاقة معنوية بين المتغير الصفي والمتغير العمودي عند مستوى معنوية 0.05.

H_1 : توجد علاقة معنوية بين المتغير الصفي والمتغير العمودي عند مستوى معنوية 0.05.

1- إيهاب عبد السلام محمود، (2013): تحليل البرنامج الإحصائي SPSS، الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص253

الجدول رقم (31): اختبار الاستقلالية χ^2 و قيمة الدلالة

| قيمة الدلالة | قيمة χ^2 | المتغيرين | |
|--------------|---------------|-----------------|-----------------|
| | | العمودي | الصفوي |
| 0.670 | 1.55 | العمر | الجنس |
| 0.006 | 27.585 | العمر | الخبرة العملية |
| 0.333 | 10.216 | العمر | المؤهل العلمي |
| 0.078 | 11.362 | العمر | المستوى الوظيفي |
| 0.372 | 1.980 | الجنس | المستوى الوظيفي |
| 0.625 | 1.754 | الجنس | المؤهل العلمي |
| 0.558 | 3 | الجنس | الخبرة العملية |
| 0.750 | 8.437 | المؤهل العلمي | الخبرة العملية |
| 0.092 | 13.625 | المستوى الوظيفي | الخبرة العملية |
| 0.426 | 5.971 | المستوى الوظيفي | المؤهل العلمي |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (01)

من الجدول رقم (31) نجد أنه يحتوي على قيم اختبار χ^2 المحسوبة عن طريق برنامج SPSS،

والتي سيتم مقارنتها مع χ^2 الجدولية بدرجة حرية $(r-1)*(c-1)$.

حيث تمثل (r) عدد الصفوف و (c) عدد الأعمدة، فإذا كانت χ^2 المحسوبة أكبر من χ^2 الجدولية ترفض فرضية العدم وتعتمد الفرضية البديلة، ولتبسيط العملية تم وضع قيمة الدلالة لكل اختبار من اختبارات الاستقلالية الخاصة بالمتغيرات الوصفية، فنلاحظ أن جميع قيم الدلالة أكبر من 0.05، ما عدى في اختبار المتغير الصفوي "الخبرة العملية" والمتغير العمودي "العمر" حيث نجد أن قيمة الدلالة أقل من 0.05، والتي قدرت بـ 0.006. وعليه تقبل الفرضية العدمية لجميع الاختبارات التي تجمع بين متغيرين أحدهما صفوي والآخر عمودي عند مستوى معنوية 0.05، أي

لا توجد علاقة معنوية بين المتغير الصفي والمتغير العمودي. غير أننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بين المتغير الصفي "الخبرة العملية" و المتغير العمودي "العمر" عند مستوى معنوية 0.05، أي توجد علاقة معنوية بين الخبرة العملية والعمر.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة

يشمل عرض نتائج الدراسة محورين أساسيين أولها ثبات وصدق المفردات، كون الاستبانة ليست مجرد أسئلة مكدسة لا رابط بينهما، إذا لا بد أن تكون الإجابة عليها هي ذاتها نفس الإجابة لو تكرر إجراء العملية، أما المحور الثاني فيشمل وصف متغيرات الدراسة وتحليل النتائج من خلال الاستعانة بجدول ليكارت الخماسي، لنحصل على جدول الاتجاهات لمحاور الدراسة في صور نهائية.

المطلب الأول : الثبات وصدق المفردات

أولاً : تعريف ثبات وصدق المفردات: إنَّ المقصود بثبات الاستبانة هو أن تعطي الاستبانة نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، وبدل الثبات على اتساق بمعنى إذا كرر الباحث القياس وتحصل على نفس النتائج فهذا هو الثبات، وهناك عدة عوامل يمكن أن تزيد من احتمالات ثبات الاستبانة وهي على نحو الآتي:

- زيادة عدد خيارات الإجابة بالاعتماد على مقياس ذي أربع درجات أو خمس درجات أو سبع.
- الرجوع إلى أدبيات التي كتبت في نفس موضوع الدراسة و الاستعانة ببعض الاستبانات.
- زيادة عدد فقرات كل محور في الاستبانة ولكن إلى درجة معينة.
- أن تكون فقرات المقياس المراد بناؤه ذات مستوى قياس واحد.

فالثبات في أغلب حالاته هو معامل الارتباط، وهناك عدد من الطرق لقياسه ومن أكثرها شيوعاً والتي من خلالها يمكن الثبات والصدق، هي طريقة كرونباخ ألفا (ALPHA DE CRONBACH)، والتي تعتمد على الاتساق الداخلي، وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض و مع كل الأسئلة بصفة عامة ومن مقاييس الثبات نجد طريقة إعادة الاختبار وطريقة الصورة البديلة، و أخيراً طريقة تجزئة الاختبار إلى نصفين¹.

أما الصدق له عدة تعريفات منها "أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه"، ومنها "أن تعكس الاستبانة المحتوى المراد قياسه وفقاً لأوزانه النسبية"، و يعني الصدق بصفة عامة أن السؤال أو العبارة الموجودة في الاستبانة تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل، للتأكد من صدق الأداة هناك عدة أساليب، أبسطها هو صدق المحكمين، على اعتبار المحكم شخص مختص في هذا المجال ويمكنه أن يحكم بما إذا كانت الأسئلة الموضوعية في الاستبانة تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه ويجب الإشارة هنا إلى أن المحكم لا يقيس صدق الأداة أو ثباتها و إنما يقدر ذلك تقديراً، وللصدق سبعة أنواع تتمثل في:²

- الصدق الظاهري: إذا كان مظهر الأداة يدل على قياس ما وضعت لقياسه.
- الصدق المحتوى: إذا كان محتوى الأداة يقيس أبعاد و مفاهيم الدراسة ومن طرف قياسه معاملات الارتباط.

- صدق المفهوم: يتعلق بالبناء المفاهيمي، أي أن تقيس الأداة المفهوم موضوع الدراسة.
- الصدق العملي: يهتم بتحليل الصفة المقاسة إلى عناصر لمعرفة مدى قياسها للصفة المقاسة .

¹- أحمد إبراهيم خضر ، إرشادات عامة في جزئية صدق و ثبات الإستبيان ، الموقع www.myportail.com (20/09/2015)

² نفس المرجع السابق www.myportail.com

- صدق المحك : يعني مدى ارتباط المقياس مع معيار محدد (محك) فيكون الاختبار ناجحا إذا كان المحك صادقا في كشف عما جاء به المحك.
- الصدق التنبؤي : يعتمد على مدى التنبؤ المقياس بالواقع.
- الصدق التلازمي : إتفاق نتائج مقياسين يقيسان نفس الصفة واحد هما معروف بالصدق و الثبات.

ثانيا : قياس ثبات وصدق أداة الدراسة : لقد تم عرض استبانة الدراسة على مجموعة من الأساتذة المحكمين للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة من خلال أخذ رأيهم بخصوص :

- وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية.
 - انتماء الفقرة للمجال الذي أعدت لقياسه.
 - أية ملاحظات أو اقتراحات أخرى.
- و لقد تم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل لخبراء المحكمين فيما يخص إعادة صياغة وتعديل بعض الفقرات. و قصد التأكد من ثبات أداة الدراية ، ثم إستخدام معامل كرونباخ ألفا لاستخراج معامل الثبات الذي يدل على مدى تناسق و ارتباط العبارات الخاصة بكل متغير بجميع أبعاده باستعمال برنامج SPSS19 (البرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية) و كانت النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (32) : قيمة معامل الثبات و صدق المتغيرات الدراسية

| اسم المتغير | تسلسل الفقرات | معامل الثبات CRANBCH ALPHA | صدق المحك |
|--------------------|---------------|----------------------------|-----------|
| مناخ الاستثمار | 43-8 | 0.838 | 0.915 |
| تنافسية م ص م | 60-44 | 0.662 | 0.813 |
| المتغيرات المجتمعة | 60-8 | 0.855 | 0.924 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

نلاحظ من الجدول (32) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة مقارنة بالحد الأدنى المقبول الذي يقدر ب 0.6، حتى تكون الأداة مقبولة وقادرة على رصد المتغيرات حيث نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للمتغير المستقل "مناخ الاستثمار" 838.، وللمتغير المعتمد "تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" هي 0.662، كما قدرت قيمتها بالنسبة للاستبانة ككل ب 0.855 وهي تعتبر مقبولة جداً لأغراض إجراء الدراسة. وبالرجوع لمعامل الصدق اعتمد على صدق المحك لقياسه، والذي يحسب عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات، فنجد من واقع الجدول أنّ صدق المحك بالنسبة لإجمالي الأداة قدر ب 0.924 وهذا يدل على أن المقياس جيد للدراسة، و على مستوى الجزئي فإن صدق المحك الخاص بمتغير "مناخ الاستثمار" قدر ب 0.915 والخاص بمتغير "تنافسية م ص م" قدر ب 0.813، وهي قيم تعبر على مستوى مقبول جداً لصدق الأداة على المستوى الجزئي.

المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة وتحليل النتائج

أولاً: وصف محاور متغير مناخ الاستثمار وتحليل النتائج

1-1 : محور الحصول على التمويل: الجدول الآتي يوضح آراء المستجيبين حول المحور الأول

الخاص بالتمويل.

الجدول رقم (33) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات

المستجوبين لمحور الحصول على التمويل .

| الاتجاه | أهمية النسبة | انحراف المعياري | المتوسط المرجح | موافق بشدة | موافق | محايد | غ موافق | غ م بشدة | محور الأول |
|-----------|--------------|-----------------|----------------|------------|-------|-------|---------|----------|--------------|
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | | % | % | % | % | % | |
| اتفق | 72.6 | 0.490 | 3.63 | 00 | 19 | 11 | 00 | 00 | x1 |
| | | | | 00 | 63.3 | 36.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 78.6 | 0.640 | 3.93 | 05 | 18 | 07 | 00 | 00 | x2 |
| | | | | 16.7 | 60 | 23.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 84 | 0.664 | 4.2 | 10 | 16 | 04 | 00 | 00 | x3 |
| | | | | 33.3 | 53.3 | 13.3 | 00 | 00 | |
| اتفق بشدة | 74.6 | 0.521 | 3.73 | 01 | 20 | 09 | 00 | 00 | x4 |
| | | | | 3.3 | 66.7 | 30 | 00 | 00 | |
| اتفق | 74.6 | 0.740 | 3.73 | 02 | 20 | 07 | 00 | 01 | x5 |
| | | | | 6.7 | 66.7 | 23.3 | 00 | 3.3 | |
| اتفق | 76.92 | 0.425 | 3.846 | 18 | 93 | 38 | 00 | 01 | محور التمويل |
| | | | | 12 | 62 | 25.33 | 00 | 0.67 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول رقم (33) أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور الحصول على التمويل قدر بـ (3.846)، هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المحور التي بلغت نسبته المئوية (76.92%)، وقد يكون سبب ذلك أن الحصول على تمويل يعد أحد الأمور الهامة التي تسعى المؤسسة لبلوغها خاصة في ظل ندرة الموارد لديها، وكذلك غيابه أو نقصه يؤدي إلى تأزم الوضع داخل المؤسسات ويعيق تطورها وتوسعها، وقدّر الانحراف المعياري لهذا المحور بـ (0.425) مما يبرز أن التباين ضعيف في إجابات عينة الدراسة، بالرجوع لفقرات المحور نجد اتفاق في اتجاه آراء المستجيبين حول فقرات محور الحصول على تمويل بمتوسطات حسابية محصورة بين (3.63 و 4.2) وبأهمية نسبية تتراوح بين (72.6% و 84%)، الأمر الذي

يوضح المشهد العام الذي تعيشه المؤسسة التي تنتمي لقطاع الصناعات التحويلية في الولايات المعنية، حيث نجد البنوك تركز تعاملاتها مع القطاع التجاري على حساب القطاع الصناعي ما يؤكد أن عقلية البنوك ما تزال تجارية، حيث تتمسك بالعمل التجاري البحث، وتنشط في تمويل الاستهلاك أكثر ما تموله المشروعات التشغيلية والصناعية. كما نجد أن قلة الضمانات تؤدي إلى إجماع البنوك عن تقديم التمويل ما يعتبر عقبة تواجه القطاع الصناعي، فمعظم البنوك تركز على طلب الضمانات العقارية من دون النظر إلى التدفقات النقدية للمشروع، كما أن تعقد الإجراءات الإدارية وطول وقتها يساهم في ارتفاع التكاليف الخاصة بالتمويل.

1-2: محور السياسة الضريبية والجمركية: الجدول الآتي يوضح اتجاه آراء المستجيبين حول

المحور الثاني الخاص بالسياسة الضريبية والجمركية.

الجدول رقم (34): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين

لمحور السياسة الضريبية و الجمركية.

| الاتجاه | أهمية النسبة | انحراف المعياري | المتوسط المرجح | موافق بشدة | موافق | محايد | غ موافق | غ م بشدة | محور الثاني |
|---------|--------------|-----------------|----------------|------------|-------|-------|---------|----------|---------------|
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | | % | % | % | % | % | |
| اتفق | 76 | 0.484 | 3.8 | 1 | 22 | 07 | 00 | 00 | x6 |
| | | | | 3.3 | 73.3 | 23.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 77.4 | 0.629 | 3.87 | 04 | 18 | 08 | 00 | 00 | x7 |
| | | | | 13.3 | 60 | 26.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 74 | 0.596 | 3.7 | 02 | 17 | 11 | 00 | 00 | x8 |
| | | | | 6.7 | 56.7 | 36.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 71.4 | 0504 | 57. | 00 | 17 | 13 | 00 | 00 | x9 |
| | | | | 00 | 56.7 | 43.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 74 | 0.359 | 3.7 | 07 | 74 | 39 | 00 | 00 | محور الضريبية |
| | | | | 5.83 | 61.67 | 32.5 | 00 | 00 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول رقم(34) أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور السياسة الضريبية والجمركية قدر ب(3.7)، هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد العينة أهمية هذا المحور التي بلغت نسبتها المئوية (74%)، وقد يكون سبب ذلك إلى إمام المستجيبين بأبعاد هذا المحور الذي نجده يؤثر تأثيرا ظاهرا على الوضع العام للمؤسسات، خاصة التي تنتمي لقطاع الصناعات التحويلية، فتخفيض معدلات الضرائب والرسوم الجمركية وتقديم الامتيازات في هذا الإطار، يكون دائما محل اهتمام المؤسسات بجميع أنواعها. حيث يعتبر دافعها الأساسي للاهتمام المسألة هو الزيادة في الأرباح، وقدرة الانحراف المعياري لهذا المحور ب (0.359) مما يبرز أن التباين ضعيف في إجابات عينة الدراسة. بالرجوع لفقرات المحور نجد اتفاق في اتجاه آراء المستجيبين حول فقرات محور السياسة الضريبية والجمركية بمتوسطات حسابية محصورة بين (3.57 و 3.87)، وبأهمية نسبية تتراوح بين (71.4% و 77.4%)، الأمر الذي يبين أن السياسة المنتهجة من طرف الدولة اتجاه المؤسسات الصناعات التحويلية واضحة، من خلال مراعاته الشفافية في منح التحفيزات الجبائية، وكذا ضمان حقوق الملزمين لدى إدارة الضرائب من خلال توفيرها لأليات المراجعة والشكاوى، ويعتبر اصدار تراخيص الاستيراد من أهم النقاط التي تتأثر بها المؤسسات الصناعية، حيث إذا تم مراعاة قواعد الشفافية والمساواة والتنافس الحر بين المتعاملين سيعطي دافع مهم للمؤسسات لتطوير وتنويع نشاطه، خاصة إذا كانت أسعار الرسوم الجمركية معقولة ومناسبة.

3-1: محور المناطق الصناعية: الجدول الآتي يوضح اتجاه آراء المستجيبين حول محور

المناطق الصناعية.

الجدول رقم (35): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات

المبحوثين لمحور المناطق الصناعية.

| الاتجاه | أهمية النسبة | انحراف المعياري | المتوسط الحسابي | موافق بشدة | موافق | محايد | غ موافق | غ م بشدة | المحور الثالث |
|---------|--------------|-----------------|-----------------|------------|-------|-------|---------|----------|-----------------------|
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | | % | % | % | % | % | |
| اتفق | 71.4 | 0.504 | 3.57 | 00 | 17 | 13 | 00 | 00 | X10 |
| | | | | 00 | 56.7 | 43.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 79.4 | 0.414 | 3.97 | 2 | 25 | 03 | 00 | 00 | X11 |
| | | | | 6.7 | 83.3 | 10 | 00 | 00 | |
| اتفق | 76 | 0.664 | 3.8 | 04 | 16 | 10 | 00 | 00 | X12 |
| | | | | 13.3 | 53.3 | 33.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 74.6 | 0.785 | 3.73 | 00 | 01 | 29 | 00 | 00 | X14 |
| | | | | 00 | 3.33 | 96.7 | 00 | 00 | |
| محايد | 60.6 | 0.183 | 3.03 | 00 | 26 | 2 | 00 | 02 | X13 |
| | | | | 00 | 86.7 | 6.7 | 00 | 6.7 | |
| اتفق | 72.4 | 0.269 | 3.62 | 6 | 85 | 57 | 00 | 02 | محور المناطق الصناعية |
| | | | | 4 | 56.67 | 38 | 00 | 1.33 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول (35) أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور المناطق الصناعية قدر بـ (3.62)، هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المحور التي بلغت نسبتها المئوية (72.4%)، وسبب ذلك هو أن المؤسسات المبحوثة تنتمي لمناطق صناعية أو مناطق نشاط، وبالتالي من المنطقي نجد أن أفراد عينة الدراسة لديهم دراية كافية حول هذا المحور. فالمناطق الصناعية تعد من بين العوامل التي تساعد على جلب الاستثمارات خاصة في ظل أزمة العقار الصناعي الغير كافي أو الغير مهياً لاستقبال استثمارات جديدة أو التوسيع في الاستثمارات المقامة، وهي تساعد على خلق بعض الروابط بين المؤسسات، مما يساعد على دعم مركزها التنافسي، قدر الانحراف المعياري لهذا المحور بـ(0.269) مما يبرز أن التباين ضعيف في إجابات عينة الدراسة، بالرجوع ل فقرات المحور نجد اتفاق في اتجاه آراء المستجيبين حول فقرات محور

المناطق الصناعية بمتوسطات حسابية محصورة بين (3.03 و 3.97)، بأهميته نسبة تتراوح بين (60.6 % و 79.4%) الأمر الذي يظهر مساهمة المناطق الصناعية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية. فزيادة عدد الشركات داخل المنطقة الصناعية سيعمل على رفع مستوى الاداء وزيادة الإنتاجية من خلال خلق روابط أمامية وخلفية بين المؤسسات، وهذا في ظل توفر خدمات الاساسية والبنى التحتية (ماء، كهرباء..) المتاحة في المنطقة الصناعية.

4-1 محور الإجراءات الإدارية: الجدول الآتي يوضح اتجاه آراء المستجيبين حول محور الإجراءات الإدارية والإدارات التي يتعامل معها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (36): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات

المبحوثين لمحور الإجراءات الإدارية

| الاتجاه | الأهمية النسبية | انحراف المعياري | المتوسط المرجح | موافق بشدة | موافق | محايد | غ موافق | غ م بشدة | المحور الرابع |
|---------|-----------------|-----------------|----------------|------------|-------|-------|---------|----------|----------------|
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | | % | % | % | % | % | |
| اتفق | 82.6 | 0.571 | 4.13 | 7 | 20 | 3 | 00 | 00 | x15 |
| | | | | 23.3 | 66.7 | 10 | 00 | 00 | |
| اتفق | 80 | 0.695 | 4.00 | 7 | 16 | 7 | 00 | 00 | x16 |
| | | | | 23.3 | 53.3 | 23.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 76 | 0.610 | 3.8 | 3 | 18 | 9 | 00 | 00 | x17 |
| | | | | 10 | 60 | 30 | 00 | 00 | |
| اتفق | 77.4 | 0.507 | 3.87 | 2 | 22 | 6 | 00 | 00 | x18 |
| | | | | 6.7 | 73.3 | 20 | 00 | 00 | |
| اتفق | 76.6 | 0.531 | 3.83 | 2 | 21 | 7 | 00 | 02 | x19 |
| | | | | 6.7 | 70 | 23.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 78.4 | 0.369 | 3.92 | 21 | 97 | 32 | 00 | 00 | محور الاجراءات |
| | | | | 14 | 64.67 | 21.33 | 00 | 00 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول رقم (36) أن متوسط استجابات عينية الدراسة لمحور الإجراءات الإدارية قدر ب (3.92)، هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد عينية للدراسة حول أهميته هذا المحور التي بلغت

نسبتها المئوية (78.4%). ويرجع سبب ذلك لإدراك المستجيبين لصعوبة التحكم في الإجراءات الإدارية خاصة إذا تعلق الأمر بالإدارات العمومية التي تؤثر في جدوى مواصلة النشاط، ما يضطر أصحاب المشروعات الصغيرة إلى الهروب إلى القطاع الغير الرسمي لتفادي المشاكل البيروقراطية، حيث نجد نسبة كبيرة من تكلفة القيام بالأعمال تأتي من القيود الإجرائية، حيث تكثر الشكاوى من اضطراب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين، والمكاتب الحكومية المحلية والمركزية، وعدم توافر المعلومات، وعدم الرغبة في تقديم المساعدة والمغالاة في الرسوم. قدر الانحراف المعياري لهذا المحور بـ (0.369) ما يبرز أن التباين ضعيف في إجابات عينية الدراسة. بالرجوع لفقرات المحور نجد اتفاق في اتجاه آراء المستجيبين حول فقرات محور الإجراءات الإدارية بمتوسطات حسابية محصورة بين (3.8 و 4.13)، بأهمية نسبة تتراوح بين (76% و 82.6%) مما يظهر قوة تبني لفقرات المحور لدى عينة الدراسة، فنجد أن طول وتعقد الإجراءات الإدارية في منح التراخيص تؤدي إلى رفع التكاليف ما يؤدي بتعقد الوضعية المالية للمشروع، وهذا ما يضطر صاحب المؤسسة باللجوء لدفع أموال أو تقديم هدايا للحصول على تراخيص اللازمة لبدء ممارسة النشاط وكذلك لتسهيل وضمان استمرارية المؤسسة أثناء مرحلة التشغيل، أو تؤدي بأصحاب المؤسسات الصغيرة للهروب للقطاع الغير رسمي لتفادي ضغط الإجراءات الإدارية، بالإضافة لما سبق تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على دعم المسؤولين في الإدارات المحلية والمركزية.

5-1 محور المناولة والشراكة الصناعية: الجدول الآتي يوضح اتجاه آراء المستجيبين حول محور

المناولة والشراكة الصناعية:

الجدول رقم (37): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين
لمحور المناولة والشراكة الصناعية

| الاتجاه | أهمية النسبة | انحراف المعياري | المتوسط المرجح | موافق بشدة | موافق | محايد | غ موافق | غ م بشدة | محور الخامس |
|---------|--------------|-----------------|----------------|------------|-------|-------|---------|----------|---------------|
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | | % | % | % | % | % | |
| اتفق | 77.4 | 0.507 | 3.87 | 2 | 22 | 6 | 00 | 00 | X20 |
| | | | | 6.7 | 73.3 | 20 | 00 | 00 | |
| اتفق | 75.4 | 0.504 | 3.77 | 1 | 21 | 8 | 00 | 00 | X21 |
| | | | | 3.3 | 70 | 26.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 78 | 0.548 | 3.9 | 3 | 21 | 6 | 00 | 00 | X22 |
| | | | | 10 | 70 | 20 | 00 | 00 | |
| اتفق | 76.8 | 0.398 | 3.84 | 6 | 64 | 20 | 00 | 00 | محور المناولة |
| | | | | 6.67 | 71.11 | 22.22 | 00 | 00 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول (37) أن متوسط استجابات عينية الدراسة لمحور المناولة والشراكة الصناعية قدر بـ (3.84)، هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد عينية الدراسة حول أهمية هذا المحور التي بلغت نسبتها المئوية (76.8%)، و سبب ذلك هو أن المناولة الصناعية بكونها تعاقد من الباطن (sous-traitance) تخص جميع الالتزامات في مجال الإنتاج والخدمات الصناعية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقاً لعقد متفق عليه. وبما أن المؤسسات المبحوثة تنتمي لقطاع الصناعات التحويلية، نجد أن أفراد عينية الدراسة لديهم قوة تبني لفقرات المحور، والمعبر عنه من خلال المتوسطات الحسابية المحصورة بين (3.77 و 3.9)، بأهمية نسبة تتراوح بين (75.4 و 78)، وكذلك نجد أن الانحراف المعياري لفقرات المحور يتراوح بين (0.504 و 0.548)، ما يبرز أن التباين ضعيف في إجابات عينية الدراسة، حيث نجد أن المناولة الصناعية تساهم في تطوير القطاعات الصناعية والاسهام في تنمية علاقات التبادل والتكامل الصناعي، مما يجعل المناولة

الصناعية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على استغلال طاقاتها الإنتاجية بصفة مثلى.

6-1: محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال: الجدول الآتي يوضح اتجاه آراء المستجيبين حول

محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الجدول رقم (38): المتوسطات الحسابيات والانحرافات المعيارية لتصورات

المبوهين لمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

| الاتجاه | أهمية النسبة | انحراف المعياري | المتوسط المرجح | موافق بشدة | موافق | محايد | غ موافق | غ م بشدة | محور السادس |
|-----------|--------------|-----------------|----------------|------------|-------|-------|---------|----------|------------------|
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | | % | % | % | % | % | |
| اتفق | 83.4 | 0.531 | 4.17 | 7 | 21 | 2 | 00 | 00 | X23 |
| | | | | 23.3 | 70 | 6.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 77.4 | 0.507 | 3.87 | 2 | 22 | 6 | 00 | 00 | X24 |
| | | | | 6.7 | 73.3 | 20 | 00 | 00 | |
| اتفق بشدة | 86.6 | 0.547 | 4.33 | 1 | 18 | 1 | 00 | 00 | X25 |
| | | | | 36.7 | 60 | 3.3 | 00 | 00 | |
| اتفق بشدة | 86.6 | 0.547 | 4.33 | 11 | 18 | 1 | 00 | 00 | X26 |
| | | | | 36.7 | 60 | 3.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 83.4 | 0.592 | 4.17 | 8 | 19 | 3 | 00 | 00 | X27 |
| | | | | 26.7 | 63.3 | 10 | 00 | 00 | |
| اتفق | 82.6 | 0.434 | 4.13 | 5 | 24 | 1 | 00 | 00 | X28 |
| | | | | 16.7 | 80 | 3.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 83.2 | 0.410 | 4.16 | 44 | 122 | 14 | 00 | 00 | محور التكنولوجيا |
| | | | | 24.44 | 67.78 | 7.78 | 00 | 00 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول رقم (38) أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور تكنولوجيا المعلومات

والاتصال قدر ب (4.16)، هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المحور

التي بلغت نسبتها المئوية (83.2%)، وانحراف المعياري قدر ب (0.410) ما يبرز أن التباين ضعيف في إجابات عينة الدراسة، وبما أن المستجيبين ينتمون إلى قطاع الصناعات التحويلية فنجد لديهم دراية كافية حول مجال تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المؤسسات الصناعية، وعلى مستوى هيكل الصناعة (موردون ، مصنعون ، موزعون ، عملاء) ونمط علاقة المساومة بينهم. بالرجوع لفقرات المحور نجد إتفاق في أي إتجاه آراء المستجيبين حول فقرات محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمتوسطات حسابية محصورة بين (3.87 و 4.33)، بأهمية نسبية تتراوح بين (77.4 % و 86.6 %)، مما يظهر قوة تبني لفقرات المحور لدى عينة الدراسة من خلال أنها تساهم في تحقيق كفاءة استخدام الوقت، و كذا تقديمها قدرات عالية على التنسيق بين الأعمال، وإنجاز المعاملات التسويقية وتبادل المعلومات بفعالية ما يؤثر على تكاليف الصفقات وعملية إتخاذ القرار.

1-7: محور العمالة : الجدول الآتي يوضح اتجاه آراء المستجيبين حول محور العمالة

الجدول رقم (39) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات البحوثيين لمحور

العمالة

| الاتجاه | أهمية النسبة | انحراف المعياري | المتوسط المرجح | موافق بشدة | موافق | محايد | غ موافق | غ م بشدة | محور السابع |
|---------|--------------|-----------------|----------------|------------|-------|-------|---------|----------|-------------|
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | | % | % | % | % | % | |
| اتفق | 80 | 0.263 | 4 | 1 | 28 | 1 | 00 | 00 | X29 |
| | | | | 3.3 | 93.3 | 3.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 82 | 0.403 | 4.1 | 04 | 25 | 1 | 00 | 00 | X30 |
| | | | | 13.3 | 83.3 | 3.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 76.6 | 0.379 | 3.83 | 0 | 25 | 5 | 00 | 00 | X31 |
| | | | | 00 | 83.3 | 16.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 79.5 | 0.490 | 3.97 | 3 | 23 | 4 | 00 | 00 | X32 |
| | | | | 10 | 76.7 | 13.3 | 00 | 00 | |

| | | | | | | | | | |
|-------|------|-------|-------|------|-------|------|----|----|---------|
| اتفاق | 79.5 | 0.257 | 3.975 | 08 | 101 | 11 | 00 | 00 | محور |
| | | | | 6.67 | 84.17 | 9.17 | 00 | 00 | العمالة |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول (39) أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور العمالة قدر بـ (3.975) هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المحور التي بلغت نسبتها المئوية (79.5%)، وانحراف معياري قدر بـ (0.257)، ما يبرز أن تباين ضعيف في الإجابات عينة الدراسة، وكون قطاع الصناعات التحويلية يعد من القطاعات المستقطبة للعمالة بشتى تخصصاتها، نجد أن عينة الدراسة لديها قوة تبني لفقرات المحور من خلال إدراكهم أن العمالة تعد من المحددات الرئيسية التي يأخذها المستثمر أو أصحاب المؤسسات خاصة الصناعية منها بعين الاعتبار، لما لها من تأثير على تنمية وتطور الأعمال، وتعتبر نقطة حساسة وضرورية تؤدي إلى زيادة القدرات والمهارات والمعارف، كما يؤدي إلى تنفيذ العمل المطلوب في الوقت المحدد بالموصفات المطلوبة وبدون أخطاء. بالرجوع لفقرات المحور نجد اتفاق في اتجاه آراء المستجيبين حول فقرات محور العمالة بمتوسطات حسابية محصورة بين (3.83 و 4.1) ، بأهمية نسبية تتراوح بين (76.6 % و 82 %)، فالمؤسسات المبحوثة تعتمد على مكاتب الوساطة في تشغيل لتوفير الكفاءات والمهارات البشرية المناسبة لنشاطها، فالدولة سنت قوانين في هذا الجانب تلزم المؤسسات الطالبة للعمل بالجوء لهذه المكاتب لتغطية عجزها من العمالة. فالمؤسسات الصناعية محل الدراسة، أغلبيتها تجد التخصصات الملائمة مع احتياجاتها في سوق الشغل، كما تلجأ في الكثير من الأحيان إلى الخبرة الأجنبية عندما تواجه مشكلات خاصة الفنية منها.

ثانيا : وصف محاور متغير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-2 : محور تدنية التكاليف: الجدول الآتي يوضح اتجاه آراء المستجيبين حول محور تدنية

التكاليف .

الجدول رقم (40) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور

تدنية التكاليف

| الاتجاه | أهمية النسبة | انحراف المعياري | المتوسط الحسابي | موافق بشدة | موافق | محايد | غ موافق | غ م بشدة | محور الأول |
|-----------|--------------|-----------------|-----------------|------------|-------|-------|---------|----------|---------------|
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | | % | % | % | % | % | |
| اتفق | 82 | 0.403 | 4.1 | 4 | 25 | 1 | 00 | 00 | Y1 |
| | | | | 13.3 | 83.3 | 3.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 80.6 | 0.490 | 4.03 | 4 | 23 | 3 | 00 | 00 | Y2 |
| | | | | 13.3 | 76.7 | 10 | 00 | 00 | |
| اتفق | 82 | 0.481 | 4.1 | 5 | 23 | 2 | 00 | 00 | Y3 |
| | | | | 16.7 | 76.7 | 6.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 78.6 | 0.521 | 3.93 | 3 | 22 | 5 | 00 | 00 | Y4 |
| | | | | 10 | 73.3 | 16.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 80 | 0.587 | 4 | 5 | 20 | 5 | 00 | 00 | Y5 |
| | | | | 16.7 | 66.7 | 16.7 | 00 | 00 | |
| اتفق بشدة | 84 | 0.484 | 4.2 | 7 | 22 | 1 | 00 | 00 | Y6 |
| | | | | 23.3 | 73.3 | 3.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 82 | 0.481 | 4.1 | 5 | 23 | 2 | 00 | 00 | Y7 |
| | | | | 16.7 | 76.7 | 6.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 79.4 | 0.556 | 3.79 | 4 | 21 | 5 | 00 | 00 | Y8 |
| | | | | 13.3 | 70 | 16.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 81 | 0.244 | 4.05 | 37 | 179 | 24 | 00 | 00 | محور التكاليف |
| | | | | 15.41 | 74.58 | 10 | 00 | 00 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول رقم (40) أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور تدنية التكاليف قدر بـ

(4.50) ، هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المحور التي بلغت

نسبتها المئوية (81%)، وانحراف معياري (0.244)، ما يبرز أن التباين ضعيف في إجابات عينة الدراسة، و يرجع سبب ذلك لاهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بتخفيض التكاليف بأنواعها إلى أدنى حد ممكن بغية اكتساب ميزة تنافسية تضع المؤسسة في مركز الريادة، ما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية المؤسسة ورفع حصصها في السوق بهدف التأثير على الأرباح بسبب الحجم، بالإضافة لذلك فالمؤسسات الصناعة ومن أجل خفض تكاليفها تبحث عن الإبداع في فنون الإنتاج. بالرجوع لفقرات المحور نجد اتفاق في اتجاه آراء المستجيبين حول محور تدنية التكاليف بمتوسطات حسابية محصورة بين (78.6% و 84%) مما يظهر قوة تبني لفقرات المحور لدى عينة الدراسة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية المبحوثة تسعى للبحث عن أحسن مصادر التمويل من حيث التكلفة والامتيازات المقدمة، كذلك نجدها تعمل على استغلال أحسن للقدرات واختيار الأفراد الملائمين والمستعدين للعمل والمكتسبين الخبرة، كما نجدها تهتم بالتكاليف الخفية والعمل على تخفيضها، وجلب تكنولوجيا جديدة لاكتساب أسلوب فني متميز يحسن من أدائها من الناحية الفنية والاقتصادية، ويحسن كفاءة العملية الإنتاجية.

2-2 : محور تنمية الحصة السوقية : الجدول الآتي يوضح اتجاه آراء المستجيبين حول محور

تنمية الحصة السوقية .

الجدول رقم (41) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمحور

تنمية الحصة السوقية .

| الاتجاه | أهمية النسبة | انحراف المعياري | المتوسط المرجع | موافق | موافق | محايد | غ | غ م | محور الثاني |
|---------|--------------|-----------------|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------------|
| | | | | بشدة | بشدة | | موافق | بشدة | |
| | | | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | |
| | | | % | % | % | % | % | | |
| اتفق | 82.6 | 0.507 | 4.13 | 6 | 22 | 2 | 00 | 00 | Y9 |
| | | | | 20 | 73.3 | 6.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 80 | 0.525 | 4.00 | 4 | 22 | 4 | 00 | 00 | Y10 |
| | | | | 13.3 | 73.3 | 13.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 80.6 | 0.490 | 4.03 | 4 | 23 | 3 | 00 | 00 | Y11 |
| | | | | 13.3 | 76.7 | 10 | 00 | 00 | |
| اتفق | 76 | 0.484 | 3.8 | 1 | 22 | 7 | 00 | 00 | Y12 |
| | | | | 3.3 | 73.3 | 23.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 72 | 0.563 | 3.6 | 1 | 16 | 13 | 00 | 00 | Y13 |
| | | | | 3.3 | 53.3 | 43.3 | 00 | 00 | |
| اتفق | 73.4 | 0.547 | 3.67 | 1 | 18 | 11 | 00 | 00 | Y14 |
| | | | | 3.3 | 60 | 36.7 | 00 | 00 | |
| اتفق | 77.44 | 0.292 | 3.87 | 17 | 123 | 40 | 00 | 00 | محور الحصة |
| | | | | 9.44 | 68.33 | 22.22 | 00 | 00 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يتضح من الجدول رقم (41) أن متوسط استجاباته عينة الدراسة لمحور تنمية الحصة السوقية (3.87)، هذه النتيجة تشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا المحور التي بلغت نسبتها المئوية (77.4%)، وانحراف معياري (0.292)، ما يبرز أن التباين ضعيف في إجابات عينة الدراسة، ويرجع سبب ذلك لاهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لقطاع الصناعات التحويلية بتنمية حصتها السوقية، على اعتبار أنه أحد المحددات للموقف التنافسي النسبي للمؤسسة في السوق، حيث كلما كانت حصة الشركة من السوق أكبر كلما كان موقفها التنافسي أقوى، وزادت عوائدها المحتملة من الاستثمار مستقبلاً، أما على الصعيد الجزائري نجد اتفاق في اتجاه آراء المستجيبين حول محور تنمية الحصة السوقية بمتوسطات حسابية محصورة بين (36 و 4.13) بأهمية نسبية تتراوح بين (72% و 82.6%)، مما يظهر قوة تبني لفقرات المحور لدى عينة

الدراسة، فالمؤسسات المبحوثة نجدها تأخذ بعين الاعتبار جودة منتجاتها والأداء الأفضل في تلبية حاجات المستهلكين كصورة للحصة السوقية، واعتبار هذه الأخيرة مؤشرا فعالا لنجاح الأنشطة السوقية والإنتاجية، كما نجد أن المؤسسات المبحوثة تهتم باستقطاب المعلومات عن الأسواق الجديدة والاعتماد عليها لزيادة حصتها السوقية ودراسة عروض التوقيع، كما نجد أن اتجاه آراء عينة الدراسة تشير إلى اتجاه المؤسسات المبحوثة لزيادة طاقتها الإنتاجية في نفس مجال نشاطها الحالي، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة داخل المؤسسة في نفس نوع النشاط، وذلك لزيادة حصتها وإيراداتها، كما نجدها تسعى لتكوين صورة ذهنية متميزة لدى المستهلكين من خلال العمليات الإشهارية والتفاعل عبر الأنترنت بدرجة أقل.

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

إذا كان البحث العلمي إبداعا، فإن المواطن الحقيقي للإبداع يكمن في الفرض العلمي، فالفرضيات عملية حساسة وجوهرية في البحث العلمي لذا تحتاج من الباحث جهدا كبيرا، فهي تتطلب أن يوسع إطلاعاته ومعارفه لأن الأمر متعلق بميلاد فكرة وتخمين جديد في المجال البحث العلمي، أما الفكرة الأساسية في اختبار الفرضيات هي حساب الفرق بين قيمة المعلمة التي نفترضها للمجتمع (في الفرضية الصفرية) والقيمة المقابلة لها في العينة أي التابع الإحصائي (الإحصاءة)، وننسب

هذا الفرق إلى الخطأ المعياري للتابع الإحصائي.¹

¹ جواهر محمد الزيد، "فرضيات البحث العلمي و إختباره"، <http://ecsme.ksu.edu.sa/ar>

المطلب الأول: قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

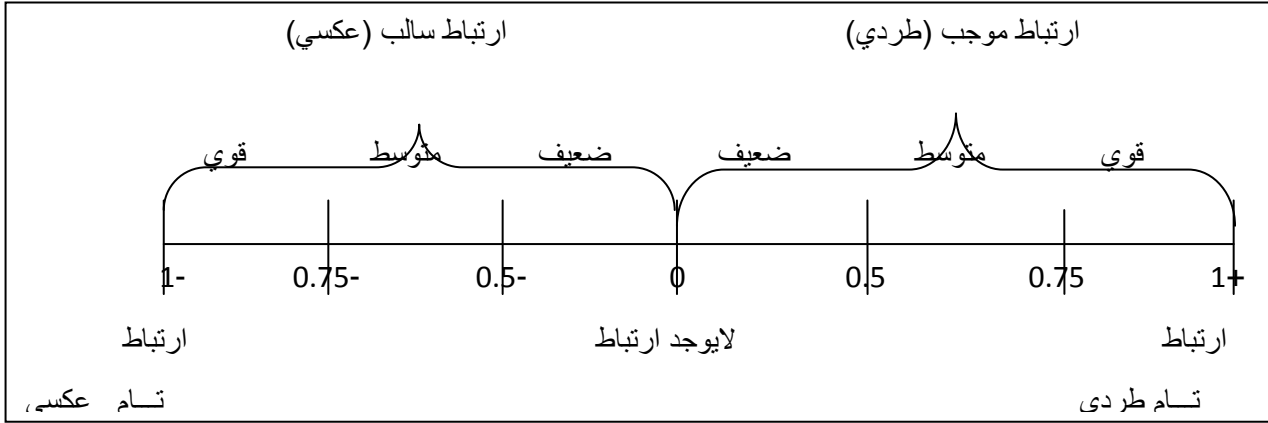
أولاً: تحليل الارتباط وشروطه

1-1: تعريف تحليل الارتباط: الغرض من تحليل الارتباط الخطي البسيط هو تحديد نوع وقوة العلاقة بين متغير "مناخ الاستثمار" و " تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ويرمز له في حالة المجتمع بالرمز (p)، وفي حالة العينة بالرمز (r)، ونهتم بحساب معامل الارتباط في المجتمع، ومن التحديد السابق للغرض من معامل الارتباط، نجد أنه يركز على نقطتين هما:

- **نوع العلاقة:** وتأخذ ثلاث أنواع حسب إشارة معامل الارتباط كما يلي:¹
 - إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة ($r < 0$) توجد علاقة عكسية بين المتغيرات، بمعنى أن زيادة أحدهما يصاحبه انخفاض في المتغير الآخر، و العكس.
 - إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة ($r > 0$) توجد علاقة طردية بين المتغيرات بمعنى أن زيادة أحدهما يصاحبه زيادة في المتغير الآخر، والعكس.
 - إذا كان معامل الارتباط قيمته صفراً ($r = 0$) دل ذلك على انعدام العلاقة بينهما.
- **قوة العلاقة:** يمكن الحكم على قوة العلاقة من حيث درجة قربها أو بعدها عن (± 1)، حيث أن قيمة الارتباط تقع في المدى ($-1 < r < 1$)، وقد صنف بعض الإحصائيين درجات لقوة العلاقة يمكن تمثيلها على الشكل التالي:

¹إيهاب عبد السلام محمود، "تحليل البرنامج الإحصائي spss" مرجع سبق ذكره ، ص 271 - 272

الشكل رقم(24):درجات قوة علاقة الارتباط



المصدر: إيهاب عبد السلام محمود، مرجع سبق ذكره، ص272.

2-1: شروط معامل الارتباط : يتم اللجوء لمعامل الارتباط بيرسون Pearson لقياس قوة

واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين، ولاعتماد معامل الارتباط بيرسون يجب توفر

الشروط التالية :

- أن يكون كل متغير من متغيري الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي.
- أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرين.
- أن تكون عينة كل متغير محسوبة بصورة عشوائية.

وفي حالة عدم تحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتماد نتيجة الارتباط.

كما يجب الانتباه إلى الخطأ الشائع، وهو أنه إذا كانت قيمة معامل الارتباط صغيرة (قريبة من

الصفر) فلا يعني ذلك عدم وجود ارتباط بين المتغيرين، وإنما يعني عدم وجود ارتباط خطي

بينهما، فقد يوجد ارتباط غير خطي بينهما.

ثانيا : اختبار توزيع المتغيرين وخطية العلاقة بينهما

1-2 : اختبار توزيع المتغيرين: توجد عدة اختبارات للتأكد من توزيع المتغيرات ومنها اختبار

(Shapiro –Wilk & Kolmogorov-Smirnov)، و تصاغ فرضيات الاختبار كالاتي :

H_0 : توزيع متغير مناخ الاستثمار يتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 : توزيع متغير مناخ الاستثمار لا يتبع التوزيع الطبيعي.

H_0 : توزيع متغير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 : توزيع متغير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال الجدول الآتي الذي يبرز نتائج اختبار توزيع المتغيرين نجد :

الجدول رقم (42) : نتائج اختبار توزيع المتغيرين

| Tests de normalité | | | | | | |
|--------------------|---------------------------------|-----|---------------|--------------|-----|---------------|
| | Kolmogorov-Smirnov ^a | | | Shapiro-Wilk | | |
| | Statistique | ddl | Signification | Statistique | ddl | Signification |
| متوسط المتوسطات X | ,102 | 30 | ,200* | ,973 | 30 | ,626 |
| متوسط المتوسطات Y | ,154 | 30 | ,066 | ,903 | 30 | ,010 |

a. Correction de signification de Lilliefors

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

كون حجم العينة أكبر أو يساوي (30) لذا سوف تعتمد على نتائج إختبار (Kolmogorov -

Smirnov) و يلاحظ أن قيمة الدلالة (sig) لكلا المتغيرين أكبر من (0.05)، مما يؤدي إلى

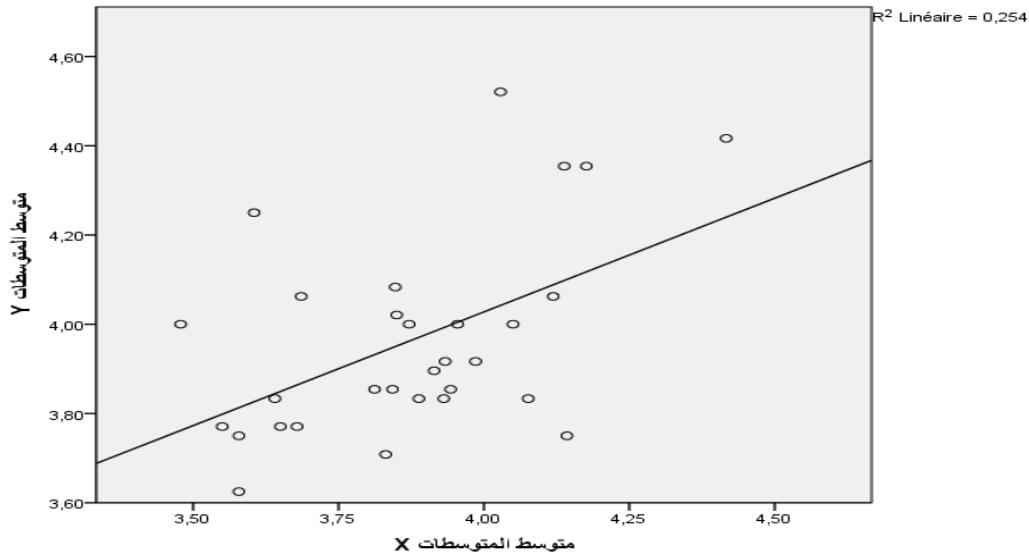
عدم رفض فرضيتي العدم، أي كلا المتغيرين يتبعان التوزيع الطبيعي .

2-2: إختبار خطية العلاقة بين المتغيرين : وتختبر من خلال رسم الشكل الانتشاري (scatter

plot) للمتغيرين والذي يبرر في الشكل الآتي :

• الشكل رقم (25) : خطية العلاقة بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

من الشكل رقم (25) يلاحظ أنّ متغير مناخ الاستثمار له علاقة ارتباط خطية مع متغير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا : اختبار علاقة الارتباط بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد إثبات أن متغيري الدراسة يتبعان التوزيع الطبيعي وكذا خطية العلاقة بينهما، يتم اختبار وجود علاقة ارتباط خطية بين متغيري الدراسة.

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين المناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05.

H_1 : توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05

من خلال جدول الآتي يبرز نتيجة معامل الارتباط بيرسون

الجدول رقم (43) نتيجة معامل الارتباط بيرسون

| | | Corrélations | |
|-------------------|------------------------|-------------------|-------------------|
| | | متوسط المتوسطات X | متوسط المتوسطات Y |
| متوسط المتوسطات X | Corrélation de Pearson | 1 | ,504** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,005 |
| | N | 30 | 30 |
| متوسط المتوسطات Y | Corrélation de Pearson | ,504** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,005 | |
| | N | 30 | 30 |

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

لوحظ من الجدول (43) أن قيمة معامل بيرسون (0.504) وأن قيمة (sig) هي (0.005)، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم، أي وجود علاقة ارتباط خطية بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما على مستوى نوع وقوة العلاقة، من النتائج السابقة نلاحظ أن علاقة الارتباط خطية موجبة (طردية)، وأن قوة الارتباط متوسطة بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما على صعيد الجزئي، يمكن اختبار وجود علاقة ارتباط خطية بين كل متغير فرعي من متغيرات مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الآتي يبرز معامل الارتباط وقيمة الدلالة.

الجدول رقم (44) : معامل الارتباط الفرعي و قيمة الدلالة

| الترتيب | قوة ونوع العلاقة | مستوى الدلالة | تنافسية م ص م | المتغير المستقل / المتغير المعتمد |
|---------|------------------|---------------|---------------|-----------------------------------|
| 2 | طردية ضعيفة | 0.022 | 0.415 | الحصول على التمويل |
| 6 | طردية ضعيفة جدا | 0.149 | 0.270 | السياسة الضريبية والجمركية |
| 7 | عكسية ضعيفة جدا | 0.805 | -0.047 | المناطق الصناعية |
| 3 | طردية ضعيفة | 0.03 | 0.397 | الإجراءات الإدارية |
| 1 | طردية ضعيفة | 0.011 | 0.456 | المنافسة الصناعية |
| 4 | طردية ضعيفة جدا | 0.121 | 0.289 | تكنولوجيا المعلومات والاتصال |
| 5 | طردية ضعيفة جدا | 0.147 | 0.272 | العمالة |
| / | متوسطة طردية | 0.005 | 0.504 | مناخ الإستثمار |

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS 19

بملاحظة محاور مناخ الاستثمار المعتمدة في أنموذج الدراسة، فإن معظم العلاقات الجزئية مع المتغير التابع، كانت موجبة، ما عدى في محور المناطق الصناعية توجد علاقة سالبة، بمعنى أن أكبر معامل ارتباط تم تسجيله، خاص بمحور المنافسة الصناعية (0.456) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وتعتبر عن علاقة طردية ضعيفة، يليها محور الحصول على التمويل بمعامل ارتباط قدر بـ (0.415) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، ويعبر عن علاقة طردية ضعيفة كما نجد محور الإجراءات الإدارية الذي يتميز بمعامل ارتباط قدر بـ (0.397)، وهو الدال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، ويعبر عن علاقة طردية ضعيفة.

أما عن محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحور العمالة ومحور السياسة الضريبية والجمركية، قدر معامل الارتباط الخاص بهم (0.289، 0.272، 0.270) على ترتيب، وهذه القيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وتعتبر عن علاقة طردية ضعيفة جداً، وعليه يمكننا أن نستنتج عدم وجود علاقة ارتباط خطية بين كل محور من المحاور السابقة الذكر وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن يمكن وجود علاقة ارتباط غير خطي بين كل

محور من المحاور السابقة والمتغير التابع. وبالنسبة لمحور المناطق الصناعية نلاحظ معامل الارتباط الخاص به قدر بـ (0.047 -) وهو ليس دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ويعبر عن علاقة عكسية ضعيفة جداً.

المطلب الثاني: تحليل واختبار أثر مناخ الاستثمار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً : تحليل الانحدار الخطي البسيط: إن تحليل الارتباط يدرس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغيرات، أما تحليل الانحدار فيهتم بدراسة النموذج الرياضي والطريقة البيانية التي تعبر عن هذا الارتباط، والانحدار يتمثل بعلاقة سببية بين المتغير ومجموعة متغيرات، يطلق عليها متغيرات مستقلة، ومتغير معتمد واحد، إن الهدف الأساسي من دراسة تحليل الانحدار هو معرفة طبيعة التغيرات الحاصلة للمتغيرات من خلال دراسة مجموعة من البيانات التي تساعد في تقدير معالم النموذج، ومن ثم التنبؤ أو تقدير قيم المتغير المعتمد عند توفر القيم التقديرية للمتغيرات المستقلة. وإذا كان النموذج الرياضي يتكون من متغير مستقل واحد ومتغير معتمد واحد، يطلق عليه انحدار خطي بسيط (Simple Linear Regression) والسؤال الأساسي المراد الإجابة عنه " هل توجد علاقة تأثير خطية بين المتغير المعتمد (Y) والمتغير المستقل (X).

فمن المعروف أن العلاقة الخطية إذا وجدت ستكون على الشكل $Y=B_0 + B_1X$ ، حيث B_0 هو مقطع خط الانحدار من المحور (Y) و B_1 هو ميل خط الانحدار¹ .

¹ عماد نشوان، (2005)، "الدليل العلمي لمقرر الإحصاء التطبيقي"، جامعة القدس المفتوح، القدس، فلسطين، ص 76

ثانياً: اختبار الفرضيات المتعلقة بميل خط الانحدار ومقطعه:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمناخ الاستثمار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 0.05 .

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمناخ الاستثمار على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . 0.05 .

الجدول رقم (45): تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط

| Sig | R ² | F | | مناخ الاستثمار | Constant | م المستقل |
|-------|----------------|----------|----------|----------------|----------------|---------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | B ₁ | B ₀ | م التابع |
| 0.005 | 0.254 | 4.20 | 9.543 | 0.510 | 1.990 | تنافسية م ص م |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

تشير نتائج الانحدار إلى وجود تأثير معنوي بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا بلغت قيمة F المحسوبة (9.543) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (4.20) عند درجتي حرية (1،28)، وبلغ معامل التحديد R² (0.254)، ومعنى ذلك أن 25.4% هي النسبة المئوية لتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (تنافسية المؤسسات ص م) التي تكون عائدة للمتغير المستقل (مناخ الاستثمار) من جدول السابق، يبرز أن مقطع خط الانحدار هو (1.990) وأن ميل خط الانحدار هو (0.510)، وبالتالي تكون معادلة خط الانحدار هي

$$(Y=1.990+0.510x)$$

• فرضيات مقطع خط الانحدار

H_0 : مقطع خط الانحدار مساوي للصفر ($B_0=0$)

H_1 : مقطع خط الانحدار مختلف عن الصفر ($B_0 \neq 0$)

الجدول رقم (46) : إختبار (t) لمعلمت النموذج

| قيمة المعلمت | Sig | t.test | | معلمت النموذج |
|--------------|-------|----------|----------|------------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | |
| 1.990 | 0.004 | 1.701 | 3.110 | مقطع خط الانحدار |
| 0.510 | 0.005 | 1.701 | 3.089 | ميل خط الانحدار |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

نلاحظ من الجدول (46) أن قيمة إختبار t المحسوبة (3.110) وهي أعلى من قيمة إختبار t الجدولية (1.701)، ومستوى دلالة الاختبار هي (0.004) أقل من مستوى المعنوية 0.05، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وتكون قيمة مقطع خط الانحدار (1.990) هي دالة إحصائياً.

• فرضيات ميل خط الانحدار

H_0 : ميل خط الانحدار مساوي للصفر ($B_1=0$)

H_1 : ميل خط الانحدار يختلف عن الصفر ($B_1 \neq 0$)

نلاحظ من الجدول (46) أنّ قيمة اختبار t المحسوبة (3.089) وهي أعلى من قيمة اختبار t الجدولية (1.701)، ومستوى دلالة الاختبار هي (0.005) أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وتكون قيمة ميل خط الانحدار (0.510) هي دالة إحصائياً.

ثالثاً : اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة: بهدف توضيح تأثير كل محور من محاور مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ضوء الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية، فقد حلل التأثير بين كل محور وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة منفردة كما يلي:

| Sig | R ² | F | | الحصول على التمويل | Constant | م المستقل / م التابع |
|-------|----------------|----------|----------|--------------------|----------------|----------------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | B ₁ | B ₀ | |
| 0.022 | 0.173 | 4.2 | 5.842 | 0.218 | 3.126 | تنافسية م ص م |

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية، نلاحظ وجود تأثير معنوي بين محور الحصول على التمويل وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن قيمة (F) المحسوبة لما يقدمه مناخ الاستثمار من فرض للحصول على التمويل وتأثيرها على متغير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر من (F) الجدولية وبمستوى معنوية أقل من 0.05، والملاحظ كذلك أن معامل التحديد بلغت قيمته (0.172)، ومعنى ذلك أن 17.2% من التغيرات التي طرأت على المتغير المعتمد ترجع للمتغير المستقل الفرعي (الحصول التمويل).

| Sig | R ² | F | | السياسة الضريبية والجمركية | Constant | م المستقل / م التابع |
|-------|----------------|----------|----------|----------------------------|----------------|----------------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | B ₁ | B ₀ | |
| 0.149 | 0.073 | 4.2 | 2.206 | 0.168 | 3.337 | تنافسية م ص م |

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية، نلاحظ عدم وجود تأثير معنوي بين محور السياسة الضريبية والجمركية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن قيمته (F) المحسوبة لما يقدمه مناخ الاستثمار من إجراءات تدرج ضمن السياسة الضريبية والجمركية وتأثيرها على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من (F) الجدولية وبمستوى معنوي أعلى من 0.05، والملاحظ كذلك ان معامل التحديد بلغت قيمته (0.073)، ومعنى ذلك أن 7.3% من التغيرات التي طرأت على المتغير المعتمد (تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ترجع للمتغير المستقل الفرعي (السياسة الضريبية و الجمركية).

| Sig | R ² | F | | المناطق الصناعية | Constant | م المستقل م التابع |
|-------|----------------|----------|----------|---------------------|----------------|-----------------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | B ₁ | B ₀ | |
| 0.805 | 0.002 | 4.2 | 0.062 | -0.039 | 4.104 | تنافسية م ص م |

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية، نلاحظ عدم وجود تأثير معنوي بين محور المناطق الصناعية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن قيمة (F) المحسوبة لما يقدمه مناخ الاستثمار من حوافز الخاصة بالمناطق الصناعية والبنى التحتية وتأثيرها على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من (F) الجدولية وبمستوى معنوية أعلى من 0.05، و الملاحظ كذلك أن المعامل التحديد بلغت قيمة (0.002)، ومعنى ذلك أن 0.2% من التغيرات التي طرأت على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع للمتغير المستقل الفرعي (المناطق الصناعية).

| Sig | R ² | F | | الإجراءات الإدارية | Constant | م المستقل م التابع |
|------|----------------|----------|----------|-----------------------|----------------|-----------------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | B ₁ | B ₀ | |
| 0.03 | 0.158 | 4.2 | 5.240 | 0.240 | 3.023 | تنافسية م ص م |

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية، نلاحظ وجود تأثير معنوي بين محور الإجراءات الإدارية وتنافسية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، حيث أن قيمة (F) المحسوبة لما يقدمه مناخ الاستثمار من إجراءات إدارية وتأثيرها على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر من (F) الجدولية وبمستوى معنوية أقل من 0.05.

والملاحظ كذلك أن معامل التحديد بلغت قيمته (0.158)، ومعنى ذلك أن 15.8% من التغيرات التي تطرأ على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع للمتغير المستقل الفرعي (الإجراءات الإدارية).

| Sig | R ² | F | | المنافسة الصناعية | Constant | م المستقل |
|-------|----------------|----------|----------|-------------------|----------------|---------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | B ₁ | B ₀ | م التابع |
| 0.011 | 0.208 | 4.2 | 7.36 | 0.255 | 2.982 | تنافسية م ص م |

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية، نلاحظ وجود تأثير معنوي بين محور المنافسة والشركة الصناعية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن قيمة (F) المحسوبة لما يقدمه مناخ الاستثمار من فرص تخص المنافسة والشراكة الصناعية وتأثيرها على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقل من (F) الجدولية وبمستوى معنوية أقل من 0.05، والملاحظ كذلك أن المعامل التحديد بلغت قيمته (0.208) ومعنى ذلك أن 20.8% من التغيرات التي طرأت على المتغير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع للمتغير المستقل الفرعي (المنافسة والشراكة الصناعية).

| Sig | R ² | F | | تكنولوجيا م إ | Constant | م المستقل |
|-------|----------------|----------|----------|----------------|----------------|---------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | B ₁ | B ₀ | م التابع |
| 0.121 | 0.084 | 4.2 | 2.554 | 0.157 | 3.309 | تنافسية م ص م |

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية، يلاحظ عدم وجود تأثير معنوي بين محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن قيمة (F) المحسوبة لما يقدمه مناخ الاستثمار من إجراءات تكفل استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف المؤسسات الصناعية وتأثيرها على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من (F) الجدولية وبمستوى معنوية أكبر من 0.05. ويلاحظ كذلك أن معامل التحديد قيمته (0.084)،

ومعنى ذلك أن 8.4% من التغيرات التي طرأت على المتغير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع للمتغير الفرعي (تكنولوجيا المعلومات والاتصال).

| Sig | R ² | F | | العمالة | Constant | م المستقل |
|-------|----------------|----------|----------|----------------|----------------|---------------|
| | | الجدولية | المحسوبة | B ₁ | B ₀ | م التابع |
| 0.147 | 0.074 | 4.2 | 2.230 | 0.235 | 3.028 | تنافسية م ص م |

من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية، يلاحظ عدم وجود تأثير معنوي بين محور العمالة وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن قيمة (F) المحسوبة لما يقدمه مناخ الاستثمار من الإجراءات تكفل استفادة المؤسسات الصناعية من العمالة وتأثيرها على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقل من (F) الجدولية وبمستوى معنوية أكبر من 0.05، ويلاحظ كذلك أن معامل التحديد قيمته (0.074)، ومعنى ذلك أن 7.4% من التغيرات التي طرأت على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع للمتغير المستقل الفرعي (العمالة).

المطلب الثالث: اختبار فرق المتوسطات لكل إجمالي محور من محاور الدراسة على العوامل الوصفية (الديموغرافية)

أولاً: تحليل التباين: يجب على الباحث معرفة أن تحليل التباين يختبر ما إذا كانت متوسطات عدة مجتمعات (ثلاثة فأكثر) متساوية أم لا؟ (مع توفر عدة شروط مهمة) فهو تعميم لاختبار (t) الذي لا يصلح إلا لاختبار الفرق بين متوسطين فقط في حالة الاستقلال، أما تحليل التباين فإنه يختبر الفروق بين أكثر من متوسطين.

إذن فتحليل التباين ينصب أساساً على اختبار الفروق بين عدة متوسطات لعدة مجتمعات، لذلك عند الشرح والتفسير والتعليق على النتائج يجب مراعاة ما يلي:

- أن الاختبار عن المتوسطات لعدة مجتمعات، وأن العينات هي الوسيلة أو الأداة التي نختبر بها متوسطات هذه المجتمعات، وأن العينات يجب أن تكون عشوائية.
- أن القرارات الإحصائية بعد إجراء تحليل التباين تنصب جميعها على المجتمع أو المجتمعات وليس على العينات.
- القرار الذي يأخذه الباحث نتيجة لتحليل التباين هو قرار إحصائي بحت، لذلك يجب شرحه وتفسيره والتعليق عليه، ولا يكتفي بالقرار الإحصائي.
- و يشترط في اختبار تحليل التباين الأحادي تحقق ما يأتي¹:
- أن يكون توزيع المتغير المعتمد طبيعياً لكل عينة من عينات المتغير العامل، أو أن يكون حجمه (15) لكل عينة.
- أن يكون توزيع تباين المتغير متساوياً لكل عينة من عينات المتغير العامل.
- أن تكون قيم المتغير المعتمد مستقلة بعضها عن البعض، ولكل عينة من عينات المتغير العامل.
- أن تكون كل عينة من عينات المتغير العامل عشوائية.

ثانياً : إختبار فرق المتوسطين t لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا للجنس: وتصاغ الفرضية كالاتي :

H_0 : لا توجد فروق المعنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعا للجنس عند مستوى معنوية 0.05

H_1 : توجد فروق معنوية بين متوسطي إجابات العينة تبعا للجنس عند مستوى معنوية 0.05

¹ إيهاب عبد السلام محمود، "تحليل البرنامج الإحصائي spss " مرجع سبق ذكره ، ص 205

الجدول رقم (47): نتائج اختبار t تبعا للجنس .

| إختبار t | | إختبار Levene | | المحاور | |
|----------|--------|---------------|-------|--|--------------------------------------|
| Sig | t | Sig | F | | |
| 0.794 | 0.264 | 0.419 | 0.673 | <ul style="list-style-type: none"> • Hypothèse de variance égale • Hypothèse de variance inégale | الحصول على التمويل |
| 0.763 | 0.313 | | | | |
| 0.825 | 0.244 | 0.950 | 0.04 | <ul style="list-style-type: none"> • Hypothèse de variance égale • Hypothèse de variance inégale | محور السياسة الضريبية والجمركية |
| 0.847 | 0.203 | | | | |
| 0.595 | 0.538 | 0.913 | 0.012 | <ul style="list-style-type: none"> • Hypothèse de variance égale • Hypothèse de variance inégale | محور المناطق الصناعية |
| 0.597 | 0.558 | | | | |
| 0.635 | -0.480 | 0.026 | 5.342 | <ul style="list-style-type: none"> • Hypothèse de variance égale • Hypothèse de variance inégale | محور الإجراءات الإدارية |
| 0.399 | -0.862 | | | | |
| 0.594 | -0.392 | 0.028 | 5.342 | <ul style="list-style-type: none"> • Hypothèse de variance égale • Hypothèse de variance inégale | محور المناولة الصناعية |
| 0.340 | -0.978 | | | | |
| 0.698 | -0.392 | 0.754 | 0.100 | <ul style="list-style-type: none"> • Hypothèse de variance égale • Hypothèse de variance inégale | محور التكنولوجيا المعلومات و الإتصال |
| 0.734 | -0.358 | | | | |
| 0.485 | -0.708 | 0.316 | 1.044 | <ul style="list-style-type: none"> • Hypothèse de variance égale • Hypothèse de variance inégale | محور العمالة |
| 0.245 | -1.207 | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يلاحظ أن الجدول (48) قد تضمن نتائج إختبار (levene) لتجانس التباين، وكانت قيمة **Sig** أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على تجانس التباين بين العينتين، أي عدم وجود فروق معنوية بين تباين العينتين، ما عدى في محور الإجراءات الإدارية ومحور المناولة الصناعية نجد أن **Sig** أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على عدم تجانس التباين بين العينتين، أي وجود فروق معنوية بين تباين العينتين. ويلاحظ أن الجدول قد تضمن نتائج اختبار لحالتي تساوي التباين للعينتين، لذا تعتمد النتيجة المناسبة، بالاعتماد على نتيجة اختبار levene، فإذا كانت النتيجة تجانس التباين فتعتمد النتائج المقابلة (hypothèse de variance égales)، وإذا كانت النتيجة عدم تجانس التباين فتعتمد النتائج المقابلة لـ (hypothèse de variance inégales). وفي الجدول (47) يلاحظ أن المحاور التي دلت على عدم تجانس التباين تتمثل في محور الإجراءات الإدارية ومحور المناولة الصناعية، وبالتالي قيمة (t) للمحورين (-0.862) و (-0.978) بمستوى معنوية قدر بـ (0.399) و (0.340) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين متوسطي إجابات الذكور والإناث الخاصة بمحور الإجراءات الإدارية ومحور المناولة الصناعية، أما المحاور المتبقية نجد أن جميعها تدل على وجود تجانس التباين بالتالي قيمة sig المعتمدة لاختبار t هي (0.794)(0.825)(0.595) (0.698) (0.485) على التوالي، مما يدل أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين المتوسطي إجابات العينة تبعا للجنس.

ثالثا : اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا

للعمر والمؤهل العلمي :

3-1: اختبار (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا للعمر : تصاغ الفرضية

كالآتي :

H₀: لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للعمر عن مستوى معنوية 0.05

H₁: توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للعمر عن مستوى معنوية 0.05

الجدول رقم (48) : نتائج اختبار Levene و ANOVA تبعا للعمر

| ANOVA | | Levene | | محاور الدراسة |
|-------|-------|--------|----------------|----------------------------------|
| Sig | F | Sig | L. statistique | |
| 0.150 | 1.929 | 0.527 | 0.76 | محور الحصول على التمويل |
| 0.589 | 0.651 | 0.741 | 0.419 | محور السياسة الضريبية و الجمركية |
| 0.583 | 0.662 | 0.253 | 1.442 | محور المناطق الصناعية |
| 0.473 | 0.862 | 0.085 | 2.46 | محور الإجراءات الإدارية |
| 0.089 | 2.420 | 0.611 | 0.616 | محور المناولة الصناعية |
| 0.011 | 4.511 | 0.127 | 2.083 | محور التكنولوجيا م الاتصال |
| 0.089 | 2.414 | 0.210 | 1.614 | محور العمالة |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يلاحظ من اختبار تجانس التباين أن قيمة (Sig) لاختبار (Levene) كما يظهر في الجدول (48) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على تجانس التباين بين الفئات العمرية، ويلاحظ من نفس الجدول السابق أن نتائج اختبار (ANOVA) أوضحت أن قيمة (Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدى محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال قيمة (Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني قبول فرضية العدم (H₀) بالنسبة لجميع المحاور. ورفض الفرضية العدم (H₀) أي وجود فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة الخاصة بمحور التكنولوجيا المعلومات والاتصال تبعا للعمر، وللتأكد من النتائج السابقة تم القيام بمقارنة (F_c) المحسوبة مع

(F_t) الجدولية، فإذا كانت قيمة (F_c) أكبر من (F_t) الجدولية ترفض فرضية العدم، تحسب (F_t)

الجدولية كالاتي: $F(3, 26, 0.05) = 2.098$

نلاحظ مما سبق أن (F_c) المحسوبة أقل من ($F_t = 2.98$) ما يعني قبول (H_0) فرضية

العدم بالنسبة لجميع المحاور ما عدى محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي يضطرنا

إلى تحديد أي زوج من أزواج الفئات العمرية له تأثير معنوي، وعليه سنطبق إحدى

اختبارات المقارنة البعدية (Post hoc).

الجدول رقم (49) : إختبار المقارنات البعدية LSD

| Sig | ازواج الفئات العمرية |
|-------|-------------------------------------|
| 0.438 | من 20 إلى 30 سنة ← من 41 إلى 50 سنة |
| 0.005 | من 31 إلى 40 سنة ← من 41 إلى 50 سنة |
| 0.004 | من 51 سنة فأكثر ← من 41 إلى 50 سنة |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (49)، هناك فروق معنوية بين الفئة العمرية الثانية والثالثة وكذلك

الفئة العمرية الثالثة والرابعة، حيث أن قيمة (Sig) هي (0.005) و (0.004) على التوالي، وهي أقل

من (0.05) مما يدل على معنويتها، أما باقي الأزواج العمرية فلا توجد فروق معنوية بينها.

2-3: اختبار (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي:

تصاع الفرضية كالاتي:

H_0 : لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمؤهل العلمي عند مستوى معنوية

0.05

H_1 : توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمؤهل العلمي عند مستوى معنوية

0.05

الجدول رقم (50) : نتائج إختبار Levene و ANOVA تبعا للمؤهل العلمي

| ANOVA و | | Levene | | محاور الدراسة |
|---------|-------|--------|-------------------|---------------------------------|
| Sig | Fc | Sig | L .STATISTIQUE | |
| 0.160 | 1.869 | 0.376 | 1.015 | محور الحصول على التمويل |
| 0.806 | 0.327 | 0.105 | 2.464 | محور السياسة الضريبية والجمركية |
| 0.714 | 0.457 | 0.368 | 1.039 | محور المناطق الصناعية |
| 0.335 | 1.184 | 0.180 | 1.834 | الإجراءات الإدارية |
| 0.591 | 0.649 | 0.544 | 0.624 | المناطق الصناعية |
| 0.572 | 0.680 | 0.433 | 0.864 | تكنولوجيا م و الإتصال |
| 0.282 | 1.345 | 0.813 | 0.209 | العمالة |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يلاحظ من اختبار تجانس التباين أن قيمة (Sig) لاختبار (Levene) كما يظهر في الجدول رقم (50) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على تجانس التباين بين مستويات المؤهل العلمي، ويلاحظ كذلك أن نتائج اختبار (ANOVA)، أوضحت أن قيمة (Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني قبول فرضية العدم (H₀) بالنسبة لجميع المحاور، أي لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة تبعا للمؤهل العلمي. وللتأكد من النتائج السابقة نقوم بمقارنة (f_c) المحسوبة مع (f_t) الجدولية و التي قيمتها = 2.98 (f (3 , 26 , 0.05) فنجد أن (f_c) المحسوبة أقل من (f_t) ، ما يعني قبول فرضية العدم (H₀) بالنسبة لجميع المحاور .

رابعاً: اختبار وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا

للمستوى الوظيفي والخبرة العملية.

4-1: اختبار (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعا للمستوى الوظيفي:

تصاغ الفرضية كالآتي :

H_0 : لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي عند مستوى

معنوية 0.05 .

H_1 : توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي عند مستوى معنوية

0.05 .

الجدول رقم (51) : إختبار Levene و ANOVA تبعا للمستوي الوظيفي

| ANOVA | | Levene | | محاور الدراسة |
|-------|-------|--------|-------------------|---------------------------------|
| Sig | Fc | Sig | L .STATISTIQUE | |
| 0.242 | 1.495 | 0.749 | 0.292 | محور الحصول على التمويل |
| 0.334 | 1.144 | 0.755 | 0.284 | محور السياسة الضريبية والجمركية |
| 0.492 | 0.729 | 0.842 | 0.173 | محور المناطق الصناعية |
| 0.561 | 0.591 | 0.154 | 2.010 | الإجراءات الإدارية |
| 0.731 | 0.317 | 0.967 | 0.033 | المناطق الصناعية |
| 0.834 | 0.183 | 0.960 | 0.041 | تكنولوجيا م و الإتصال |
| 0.781 | 0.250 | 0.652 | 0.435 | العمالة |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يلاحظ من اختبار تجانس التباين أن قيمة (Sig) لاختبار (Levene)، كما يظهر في الجدول رقم (51)، أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على تجانس التباين بين المستويات الوظيفية، ويلاحظ كذلك أن نتائج اختبار (ANOVA) أوضحت أن قيمة (Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني قبول فرضية العدم (H₀) بالنسبة لجميع المحاور، أي لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة تبعاً للمستوى الوظيفي، وللتأكد من النتائج السابقة نقوم بمقارنة (F_c) المحسوبة مع (F_t) الجدولية والتي قيمتها = 3.35 (F (2 , 27 , 0.05)، نجد أن (F_c) المحسوبة أقل من (F_t)، ما يعني قبول فرضية العدم (H₀) بالنسبة لجميع المحاور.

2-4 : اختبار (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة تبعاً للخبرة العملية

تصاغ الفرضية كالتالي :

H₀: لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعاً للخبرة العملية عند مستوى المعنوية 0.05

H₁: توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعاً للخبرة العملية عند مستوى المعنوية 0.05

الجدول رقم (52) : اختبار Levene و ANOVA تبعاً للخبرة العملية

| ANOVA | | Levene | | محاور الدراسة |
|-------|-------|--------|-------------------|---------------------------------|
| Sig | Fc | Sig | L .STATISTIQUE | |
| 0.610 | 0.683 | 0.077 | 2.395 | محور الحصول على التمويل |
| 0.199 | 1.627 | 0.142 | 1.902 | محور السياسة الضريبية والجمركية |
| 0.241 | 1.470 | 0.540 | 0.795 | محور المناطق الصناعية |
| 0.969 | 0.132 | 0.641 | 0.637 | الإجراءات الإدارية |
| 0.085 | 2.317 | 0.231 | 1.506 | المناطق الصناعية |

| | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-----------------------|
| 0.952 | 0.170 | 0.2 | 1.622 | تكنولوجيا م و الإتصال |
| 0.904 | 0.254 | 0.381 | 1.095 | العمالة |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 19

يلاحظ من اختبار تجانس أن قيمة (Sig) لاختبار (Levene)، كما يظهر في الجدول رقم (52)، أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على تجانس التباين بين المستويات الخبرة العملية ويلاحظ كذلك أن النتائج اختبار (ANOVA)، أوضحت أن قيمة (Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني قبول الفرضية العدمية (H₀) بالنسبة لجميع المحاور، أي لا توجد فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرة العملية. وللتأكد من النتائج السابقة نقوم بمقارنة (F_c) المحسوبة مع (F_t) الجدولية والتي قيمتها = 2.76 (4, 25, 0.05) F، نجد أن (F_c) المحسوبة أقل من (F_t)، ما يعني قبول فرضية العدم (H₀) بالنسبة لجميع المحاور.

خلاصة الفصل:

يتصدر تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية أولويات الحكومات فيها، لما له من أهمية في توطين الاستثمار بأنواعه المختلفة، وتنمية الاقتصاد الوطني الجزائري يمر عبر هذه المرحلة الهامة. فقد أشارت الدراسة الى أن قطاع الصناعات التحويلية يعد من القطاعات الرائدة في النشاط الاستثماري في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس، وأظهرت الدراسة تقييم لمكونات أساسية في البيئة الاستثمارية في الجزائر، من حيث اجراءات الاستثمار والإطار القانوني والتشريعي للاستثمار. كما تم اختبار فرضيات الدراسة والتأكد من صحتها، حيث ثبت وجود علاقة ارتباط معنوية بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك وجود تأثير معنوي بينهما.

الخاتمة العامة

يتشكل مناخ الاستثمار من مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع . وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق.

فالشركات تقرر ما إذا كانت ستتحمل التكاليف اليوم للتغيير بشكل الإنتاج أو توسيع نطاقه في المستقبل، وتصوغ الشركات قراراتها وفق قدرات واستراتيجيات متباينة، فالقرارات مدفوعة بالسعي لتحقيق الربح، في حين تتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق المرتبطة بالفرصة المعينة.

فجودة مناخ الاستثمار لا تعني فقط تحقيق الأرباح للشركات من خلال تقليل التكاليف والمخاطر إلى الحد الأدنى، لكنها تعني تحسين النواتج للمجتمع ككل، ولهذا نجد أنّ الحكومات تؤثر على العوامل المشجعة (حوافز، فرص) على الاستثمار من خلال المزج بين السياسات الرسمية الخاصة بها في مجالات محددة (الاستقرار والأمن، اللوائح التنظيمية والضرائب، البنية الأساسية والتمويل، العاملين وأسواق العمل) وبين سلوكياتها والخصائص المميزة لنظام الإدارة العامة، الذي يشمل السيطرة على السلوك النفعي والمصادقية، وثقة الجمهور والشرعية، والملاءمة بين الاستجابة المختارة للسياسات والظروف المؤسسية المحلية، فتفاعل السياسات الرسمية مع السلوكيات الحكومية، يحدد بشكل مناخ الاستثمار الذي تعايشه الشركات، والذي تحتاجه لنموها وتطوير قدراتها في ظل التحولات الاقتصادية التي تسبب انخفاض نسق نمو الاقتصاد وانكماش الطلب، مما زاد من اشتداد المزاومة على مستوى الأسواق الداخلية والخارجية، وجعل من القدرة التنافسية بجميع مستوياتها سواء الكلية أو الجزئية من أهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يبقى رفع القدرة التنافسية للاقتصاد رهين تحسين المناخ الذي تنشط فيه المؤسسات من

خلال إرساء العديد البرامج والسياسات الإصلاحية الرامية إلى تبسيط الإجراءات التنظيمية وتدعيم حقوق الملكية وتخفيف الأعباء الضريبية، وتيسير الحصول على التحويلات اللازمة، وإرساء مبادئ الشفافية في كل التعاملات، بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن والسلم والعدالة الإجتماعية.

بناء على الدراسة النظرية والميدانية حول أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة قطاع الصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قالمة، سوق أهراس. فقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

المتعلقة بالجانب النظري: من خلال الجانب النظري للدراسة تمّ التوصل لمجموعة من الاستنتاجات استقرت على:

- أصبح تحقيق تنافسية عالية ومستدامة مرهونا بما تبذله الدول من مجهودات في سبيل تعزيزها، وهذا التحدي تواجهه الدول لتفعيل اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي.
- تنشأ الميزة التنافسية للدول من خلال اعتمادها على تنافسية صناعة أو صناعات محددة يهيئ لها المناخ الاستثماري المناسب للإزدهار، وتنشأ تنافسية هذه الصناعة من تكامل وترابط جميع مكونات أنشطتها والأنشطة المساعدة لها بشكل هرم أو عقود صناعي.
- إنّ انتهاج سياسات وبرامج إصلاحية تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية، على غرار الجزائر، وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لتعزيز قدراتها التنافسية، أضى ضرورة ملحة الهدف منها هو التواءم مع التحولات التي يشهدها العالم للإستفادة من مزاياها والتقليل ما أمكن من سلبياتها.
- إنّ عملية التدخل الإرادي والمخطط لخلق وابتكار وإيجاد أوضاع ديناميكية متحركة، تدفع قوى الفعل الاقتصادي لأن تكون أكثر حركة من أجل تحقيق التراكم المتتالي لمكتسبات التكوين

الرأسمالي، وتحسين أوضاعه بما يدعم من قوة الاقتصاد ومن مركزه، ويزيد من امتلاكه لمقومات صناعة الأسبقيات التنافسية، بل يقوم بتفعيل هذه المقومات، ويحسن من استغلالها.

- حتى تصل الجزائر إلى مرحلة الانطلاق The take off Period عليها تحقيق ثلاث شروط، أولها ارتفاع معدل تكوين رأس المال، يليها ظهور قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية، وأن تتوفر على بيئة سياسية واجتماعية وثقافية مواتية.
- إقرار الحكومة الجزائرية لبدائل تمويلية مستحدثة يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها متمثلة في صناديق الاستثمار، التي تسعى لتمويل المشاريع المنجزة من طرف الشباب بالمساهمة في رأس المال لشركاتهم، وكذا تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الرأس المال الضئيل إلى الائتمان المصرفي من خلال تحسين هيكلها التمويلي.
- تمّ اللجوء لهياكل الدعم وتنشيط الاقتصاد المحلي، من قبل الحكومة الجزائرية، والمتمثلة في مشاتل/حاضنات المؤسسات، لدعم المبادرين بتوفير البيئة المناسبة للعمل خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، فهي عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والريادية التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء.
- إدراك الحكومة الجزائرية أنّ العقار الصناعي بعد من أهم المعوقات أمام أصحاب المشاريع الاستثمارية، حيث عمدت على تأطير عملية منح الامتياز بعد إلغاء التنازل، وهذا لكسر المضاربة، باتخاذ بعض التدابير القانونية لإحداث تغييرات هيكلية وأنماط التسيير الإداري المرتبطة بالاستثمار.
- اعتبر المشرع الجزائري المناولة الصناعية أداة مفضلة لتكثيف نسيج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، كما نجده اهتم بتحديد الهيئة المسؤولة على ترقية المناولة والشراكة الجزائرية.

- إدراك الحكومة الجزائرية أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي يساهم مساهمة بليغة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استفادة قطاعات كثيرة من بصفة مباشرة.
- تسعى الحكومة الجزائرية نحو تشجيع الأنشطة الإنتاجية من خلال ما نصّ عليه قانون المالية 2015، الذي يحوي جملة من التدابير المتصلة بمجالات مهمة تستفيد منها مؤسسات القطاع الصناعي، وكذلك بعض النشاطات التابعة للفروع الصناعية.
- تأكيد منتدى رؤساء المؤسسات على توفير شروط التنمية المكثفة للاستثمار لإنشاء المؤسسات بفتح جميع قطاعات النشاط أمام القدرات الوطنية، وتنمية الإنتاج الوطني.

المتعلقة بالجانب الميداني: من خلال الدراسة الميدانية تمّ التوصل لمجموعة من الاستنتاجات شملت ما يلي:

- قدرت نسبة المؤسسات المستجيبة التابعة للقطاع الخاص 80%، مما يعني أنه يساهم مساهمة كبيرة في الواقع الاقتصادي الخاص بالصناعات التحويلية في ولاية عنابة، قالمة، وسوق اهراس.
- قدرت نسبة المؤسسات المتوسطة المستجيبة بـ 50%، وهذا يعني أنّ نشاطها متقدم من الناحية الفنية والإدارية، وأنها تحوي هيكل تنظيمي تبرز فيه مراكز المسؤولية بشكل واضح.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس من تعقد الإجراءات الإدارية وطول وقتها، ومن مشكل التمويل جراء إجراءاته المعقدة والطويلة، وكذلك عدم مرونة البنوك مع هذا النوع من المؤسسات لقلة الضمانات التي يحتويها.
- أظهرت نتائج الدراسة فيما يخص السياسة الضريبية والجمركية وضوح السياسة المنتهجة من طرف الدولة اتجاه مؤسسات الصناعات التحويلية، من خلال مراعاة الشفافية في منح التحفيزات

الجبائية، وكذا ضمان حقوق الملزمين لدى إدارة الضرائب، كما نجد أنّ إصدار تراخيص الاستيراد يراعى فيها قواعد الشفافية والمساواة والتنافس الحر بين المتعاملين.

• بينت نتائج الدراسة في محور المناطق الصناعية، أنّ هذه الأخيرة تلعب دور كبير في رفع مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية من خلال ما توفره إدارة المناطق من خدمات أساسية وبُنى تحتية متاحة داخل المنطقة .

• أظهر نتائج الدراسة أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المعنية، تعاني من تعقد الإجراءات الإدارية في منح التراخيص، وكذلك تعاني من السلوك النفعي على مستوى الإدارات العمومية.

• أوضحت نتائج الدراسة في محور المناولة والشراكة الصناعية، أنّ هذه الأخيرة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات عنابة، قالمة وسوق أهراس على الاستغلال الامثل لطاقتها الإنتاجية، من خلال الإسهام في تنمية علاقات التبادل والتكامل الصناعي.

• من نتائج الدراسة نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية لديهم دراية كافية حول تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المؤسسات الصناعية وعلى مستوى هيكل الصناعة، ونمط علاقة المساومة بينهم.

• أظهرت نتائج الدراسة أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية تغطي احتياجاتهم من العمالة المتخصصة والملائمة من سوق الشغل، كما أنّ الموظفين الجدد يحتاجون للتوجيه والإشراف المستمر.

• من نتائج الدراسة نجد أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية تركز على عملية تخفيض تكاليفها في البحث عن أحسن مصادر التمويل والاستفادة من أحسن

الامتيازات المقدمة من قبل الموردين، كما تعمل على التحديد والتنظيم الواضح للمسؤولية، وكذا اختيار الأفراد الملائمين والمستعدين للعمل والمكتسبين الخبرة.

• أوضحت نتائج الدراسة أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية تعمل على زيادة حصتها السوقية بتركيزها على الجودة في المنتجات والأداء الأفضل في تلبية حاجات المستهلكين، كما نجدها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات عن الأسواق الجديدة لدراسة عروض التموقع فيها.

• أوضحت نتائج تحليل الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مناخ الاستثمار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ ارتبطت محاور مناخ الاستثمار المعتمدة في الدراسة (الحصول على التمويل، المناولة الصناعية، الإجراءات الإدارية) مع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعلاقة معنوية موجبة، ويدل ذلك الترابط المنطقي بين هذه المتغيرات .

• بينت نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير معنوي لمناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن وجود تأثير معنوي لمتغيرات (الحصول على التمويل والإجراءات الإدارية والمناولة الصناعية) في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• كشفت نتائج اختبار فرق المتوسطين t-test لكل اجمالي محور من محاور الدراسة، عدم وجود فروق معنوية بين متوسط إجابات العينة تعزى لنوع الجنس.

• أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لكل اجمالي محور من محاور الدراسة، عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تعزى لـ (المؤهل العلمي، الخبرة العملية، المستوى الوظيفي).

- أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لكل اجمالي محور من محاور الدراسة، عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة تعزى للعمر ما عدى محور تكنولوجيا المعلومات الذي أظهر وجود فرق معنوي لبعض الفئات العمرية.

توصيات الدراسة:

تتنافس الدول في الوقت الحالي على تبني سياسات تشجيعية للاستثمار في بلدانها، خصوصا تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يتم تعديل قوانين تشجيع الاستثمار وتهيئة مناخ الاستثمار بما يتلاءم وخلق بيئة استثمارية مناسبة تبعث على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعم تنافسيتها.

ومن أهم مكونات مناخ الاستثمار الجيد هي بناء هيئات وهاكل الدعم وتشجيع الاستثمار، بشكل مهني متطور لتطبيق سياسة تشجيع الاستثمار الداعمة لتنافسية المؤسسات الاقتصادية.

في هذا السياق، وفي ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج وما بني من استنتاجات، يمكن الخروج ببعض التوصيات اللازمة لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقطاع الصناعات التحويلية خاصة المتواجدة في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس، البارزة في النقاط التالية:

► ضرورة العمل على تحسين التنافسية الكلية للنظام العام للجذب وتقليص تكاليف اقامة المشاريع وتقليص الاجراءات الادارية.

► تشجيع اقامة تجمعات للوحدات الصغيرة Clusters المتخصصة، لكن تأسيس مثل هذه التجمعات يتطلب في الواقع ضرورة توفير الهياكل القاعدية الضرورية لاقامة وخلق أقطاب محلية للنمو.

► وضع سياسة منهجية تستهدف جذب بعض الاستثمارات التي بإمكانها تحقيق المزايا التوظيفية، أي ضرورة الاختيار الدقيق للشركات الواجب البحث عنها في المجالات المستهدفة لتميتها.

▶ نجاح السياسة الوطنية لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقاس من خلال تطور ودينامكية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلا يمكن انتظار دخول المستثمرين الأجانب ما لم يقم المستثمرون الوطنيون أنفسهم بتأسيس شركات جديدة تثبت ثقتهم في المناخ الاستثماري وتؤكد جدوى الاستثمار.

▶ تنظيم وتشجيع مسار صعود فروع انتاج السلع الكاملة الصنع والاستهلاك الدائم. ولا يتعلق الامر باندماج الفروع بل بتنمية نتجه نحو أقسام ذات قيمة مضافة عالية ومردود تكنولوجي كبير، ويتعلق الامر أيضا، بالجمع بين انعاش القدرات الموجودة وتسهيلات الاستثمار والدعوة للاستثمار الاجنبي المباشر.

▶ الشروع في ترقية صناعات جديدة مستهدفة مع مراعاة صعوبة الدخول الى الاسواق وتغلغل مؤسسات أخرى فيها.

▶ تنمية مجمل القطاع الصناعي بتنفيذ سياسة منشئة لبيئة مرنة وفعالة للأعمال، توفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة القوة والفعالية والتنافسية، من خلال وضع نظام للابتكار وتوفير الموارد البشرية الملائمة، وتنظيم فضاء ملائم للتنمية.

▶ زيادة حيادية الجهاز القضائي وكفاءته المهنية للتصدي للنزاعات الضريبية والاستثمارية في الجزائر.

▶ توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد الجزائري التي يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع المؤشرات الاقتصادية، على أن يتضمن المعلومات والمفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشاطات المستثمرين، ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل.

- ▶ تعمل الحكومة على انشاء المناطق الصناعية باعتبارها اهم الاساليب لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، خاصة وأن الخلاف على الاراضي من أعقد مشاكل الاستثمار، أي أن وجود المناطق الصناعية مع بنيتها الاساسية سوف يحقق عائد مجزي وتنافسي.
- ▶ العمل على تبسيط الاجراءات الادارية الخاصة بمنح القروض من طرف البنوك وتقليص وقتها، بهدف تقليل التكاليف الخاصة بالتمويل ومساعدة المشاريع الجديدة، بمنحها التمويل اللازم في الآجال المطلوبة لدعم مركزها التنافسي.
- ▶ اتباع سياسة اقراض رشيدة لتحسين الاستقلالية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تفعيل دور مؤسسات رأس المال المخاطر وكذا مؤسسات القرض الايجاري لتعزيز تنافسيتها.
- ▶ العمل على تطوير سوق المال وذلك بتفعيل الاطار التشريعي والرقابي والمؤسسي، بما يتفق والمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والافصاح ويسهل التعامل بالأوراق المالية.
- ▶ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم تنافسيتها من خلال الاعتماد على جملة من ادوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع طبيعتها، وكذا تحفيز المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها من خلال ترحيل الخسائر الى السنوات اللاحقة.
- ▶ تشخيص المناطق الصناعية ذات الاولوية التي من شأنها الاستجابة لأهداف خلق قيم مضافة عالية وتحسين تنافسية النظام الانتاجي الوطني من خلال تجمع عدد من الشروط الحاسمة للتنمية كالبنى التحتية، مراكز لتكوين الموارد البشرية الخبيرة، مراكز للبحث التنموي.
- ▶ تطوير التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة بما يمنع التضارب أو التداخل بينهما، وبما ييسر تقديم الخدمة لطالبيها، واصدار أدلة للخدمات المختلفة حول دور كل جهة حكومية بما يضمن تكامل الاداء بين مختلف الجهات.

- ▶ حسن اختيار الموظفين المتقدمين للتعامل مع المستثمرين وخاصة في الشباك الوحيد، وتدريبهم على كيفية أداء الاعمال المطلوبة بكفاءة، ومنحهم التفويض لإنهاء الاجراءات ومنح الموافقات دون الرجوع الى أي جهة الا اذا اقتدت الحاجة.
- ▶ ضرورة قيام بورصات المناولة والشراكة الصناعية بدور فعال في تنمية المناولة الصناعية الوطنية والحد من اعتماد المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها على المناولة الخارجية خدمة لمصالحها وقدراتها التنافسية.
- ▶ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسعاها للحصول على تكنولوجيا الاعلام والاتصال وملاءمتها أمر حيوي لتعزيز تنافسيتها، وتجسيد الاستراتيجية الصناعية من خلال اندماج المؤسسات الاقتصادية الوطنية في الاقتصاد العالمي.
- ▶ التركيز على تحسين التكوين التعليمي للقوة العاملة، لرفع قدراتها على التكيف مع التغير التكنولوجي، وكذا تجسير الفجوة بين الجامعات و مؤسسات القطاع الخاص بفتح الباب لتدريب مكثف للطلبة خلال فترة الصيف، تسهيلا لانتقالهم اللاحق الى سوق العمل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- البكري ثامر، (2006): التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري، عمان، الأردن.
- 2- العلاق بشير، (2003): الاستراتيجية التسويقية في الانترنت، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 3- الصحن محمد فريد، (2002): قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 4- الطائي حميد وآخرون، (2007): الأسس العملية للتسويق الحديث، دار اليازوري، عمان الأردن.
- 5- الطاهر لطرش، (2004): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 6- النجار سعيد، (1991): نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر.
- 7- ايرينام أسادنتشايافا، (1979): الكينيزية الحديثة "تطور الكينيزية والتركيب الكلاسيكي الجديد"، ترجمة عارف دليلة، دار الكعبة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- 8- إيهاب عبد السلام محمود، (2013)، "تحليل البرنامج الإحصائي SPSS" الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 9- حسين عمر، (1991): الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- 10- حسين عمر، (2000): الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
- 11- حمد جامع، (1990): التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر.
- 12- دريد محمود السامرائي، (2006): الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 13- روبرت، أ، بتس، (2008): ديفيد لي، "الإدارة الإستراتيجية بناء الميزة التنافسية"، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 14- سامي عفيفي حاتم، (1994): التجارة الخارجية بين التطوير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية.
- 15- سعاد نائف البرنوطي، (2005): "إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة"، الطبعة 01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 16- سعد عبد الرسول محمد، (1998): الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي "المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- 17- سعد غالب ياسين، (1999): "الإدارة الدولية، مدخل إستراتيجي"، دار النشر اليازوري العلمية، الأردن.
- 18- سمير علام، (2001): "إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 19- سيد سالم عرفة، (2009): إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، عمان، الأردن.

- 20- شارز هل و جاريث جونز ،(2001)، " الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل " ، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ، محمد سيد احمد عبد المتعال ، دار المريخ و السعودية .
- 21- شرين بركات،(2002): التنافسية و التجارب الناجحة التنافسية إلى الأسواق الدولية،مركز الأردن الجديد للدراسات،عمان،الأردن.
- 22- طارق عبد السلام السالوس،(2005): حاضنات الأعمال، دار النهضة العربية ،القاهرة.
- 23- طاهر حيدر حدران، (1997): مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، عمان، الأردن.
- 24- طاهر حيدر حدران، (2008): أساسيات الاستثمار، دار المستقبل، عمان، الأردن.
- 25- طلعت بن ظافر، (2000): الدليل العربي في المناولة الصناعية، ط1، المنظمة العربية للتنمية الصناعية.
- 26- عارف دليلة، (1977): تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، سوريا.
- 27- عاطف الشبراوي ابراهيم، (2005): حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
- 28- عبد الرزاق بن حبيب، (2002) "اقتصاد و تسيير المؤسسة" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- 29- عبد السلام ابو قحف، (2005)، أساسيات الإدارة الاستراتيجية "، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، مصر .
- 30- عبد الغفور عبد السلام و آخرون،(2001): "إدارة المشروعات الصغيرة" ،ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.
- 31- عبد القادر محمد العلي وفايز النجار ،(2006): "الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة"،دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006.
- 32- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003): اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 33- عبد الواحد الفار، (1980): طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية في ظل نظام دولي قانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 34- عصام فوري وعدنان سليمان، (1995): التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا.
- 35- علي خطر شطناوي، (2003): الوجيه في القانون الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 36- علي لزعر، (2012): " منهجية لطلبة الاقتصاد و التجارة و التسيير"، المعارف للطباعة، عنابة ، الجزائر.
- 37- علي موسى ،(2007): تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، ايتراك، القاهرة،مصر.
- 38- عماد نشوان ، (2005) ،"الدليل العلمي لمقرر الإحصاء التطبيقي" ، جامعة القدس المفتوح، القدس، فلسطين.
- 39- عمر صخري،(2003): "اقتصاد المؤسسة" ،ط3، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر
- 40- فتحي السيد أبو السيد أحمد،(2005):"الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية " ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية.
- 41- فتحي السيد عبدو أبو السيد أحمد،(2005): «الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية» ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر .
- 42- فريد النجار، (1999): "إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية"، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- 43- فريد النجار ،(2000):"المنافسة و الترويج التطبيقية"، مؤسسة الشهاب الجامعة، الاسكندرية، مصر .
- 44- فضيل نادية ،(2004):"شركات الأموال في القانون الجزائري" ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

- 45-قاسم نايف علوان، (2009): إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- 46-كامل بكري، (1986): التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان.
- 47- ماجد محمد الخياط، (2010): "أساسيات البحوث الكمية و النوعية في العلوم الاجتماعية"، دار الراجحة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- 48-مايكل بورتر، (2010): " الإستراتيجية التنافسية :أساليب تحليل الصناعات و المنافسين ، " ترجمة : عمر سعيد أيوب ، ط1 ، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ، كلمة ، أبو ظبي .
- 49-محسن أحمد الخضيرى، (2004): " صناعة المزايا التنافسية " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر .
- 50-محمد بلقاسم حسن بهلول، (1990): الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- 51-محمد سلامة، (2002): الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء للطباعة النشر، الإسكندرية، مصر.
- 52-محمد عبد العزيز عبد الله، (2005): الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- 53-محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، (2005): التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيق"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 54-محمد عدنان وديع، (2003): "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .
- 55-
- 56-محمد مطر، (2004): إدارة الاستثمارات -الإطار النظري والتطبيقات العملية-، دار وائل للنشر، عمان.
- 57-محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، (2000): المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ،دار المسيرة، عمان، الأردن.
- 58-مروان شموط وكنجو عيود كنجو، (2008): أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
- 59-ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، (1999): أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 60-نامق صلاح الدين، (1969): نظريات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 61-نهال فريد مصطفى ونبيلة عباس، (2006): أساسيات الأعمال في ظل العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- 62-هالة محمد لبيب عنبه، (2004): "إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي " ،بحوث و دراسات ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر .
- 63-يوجين أ.ديوليو، (1974): نظريات ومساائل في النظرية الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثالثة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 64-يونس البطريق أحمد وسعد عبد العزيز عثمان، (2000): النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

المجلات:

- 1- أبو تايه , سلطان نايف , (2003): " العلاقة بين أسلوب القيادة و السلوك الإبداعي الفردي " دراسات علوم الإدارية المجلد 30, العدد 2.
- 2- أعباط أ عبد الحميد, (2014), " الشركة الأورو متوسطة و أثارها على الأقتصاد الجزائري "، مجلة أقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
- 3- أفلولي ولد رابح صافية، (2009)، "تكرس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة " المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصاد والسياسة، العدد 01.
- 4- أكنم عبد المجيد الصرايرة , (2010): رويده خلف الغريب , " أثر الوظائف إدارة الموارد البشرية في الإبداع التنظيمي "، مجلة الأردنية في إدارة الاعمال , المجلد 4 , العدد 4 .
- 5- الفضيل رتيمي، رتيمي اسماء (2013)، "عقلنة المنظمة و نظريات التنظيم"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية.
- 6- آيت عيسى عيسى ،(بدون سنة):"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :أفاق و قيود " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 6 .
- 7- بختي ابراهيم وشعوبي محمود فوزي (2010): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، مجلة الباحث، العدد 07.
- 8- بيان حرب "دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية -التجربة السورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، مجلة 22 ، العدد الثاني ، 2006 .
- 9- بلكعبيات مراد، (2011): الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23.
- 10- بلكعبيات مراد، (2012): دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07.
- 11- بن محبوب وبن قانة اسماعيل، (2007): أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05.
- 12- حازم بدر الخطيب، (2006): أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاسها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.
- 13- حجازي عبد الحميد الجزائر، (2013): العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 64.
- 14- حسين عبد الرحيم، (2003): نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 02، ص 171.
- 15- حسين يحي، (2013)، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEI"، مجلة الباحث، العدد 09.
- 16- رنا أحمد ذيب عيتاني، (2004): حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 55.
- 17- سميحة عزيزة، (2011)، "الشركة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح و التنمية"، مجلة الباحث العدد 09.
- 18- سهام عبد الكريم، (2011)، "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج pmei « مجلة الباحث، العدد 09.

- 19- عبد القادر علي، (2004): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 34.
- 20- عبد الملك مزهوده، (2006)، "التسيير الاستراتيجي للمؤسسات: مقاربات مفهومية و تحديات التنافسية"، مجلة الباحث العدد 04.
- 21- علي سماي، (2010): دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الباحث الاقتصادية وإدارية، العدد السابع، ص145.
- 22- علي لزعر، بوعزيز ناصر(2009)، "تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس.
- 23- علواني عمار ،(2010): "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير ، العدد 10.
- 24- عمار عماري، (2004): " الإبداع التكنولوجي في الجزائر واقع وأفاق "، مجلة العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة سطيف العدد 03.
- 25- لمدموم كمال ،(2000): "دور الصناعات ص م في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة"،مجلة دراسات إقتصادية،مركز البحوث والدراسات الإنسانية،البصيرة،العدد 02.
- 26- مجلة المستقبل العربي ، (2000): "القدرة التنافسية عل مستوى المشروع " عدد 254 .
- 27- محمد زيدان سالم و آخرون ، (2011): " دور الإبداع التسويقي و التكنولوجيا في تحقيق الميزة التنافسية مجلة جامعة الازهر سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 13 ، العدد 2 .
- 28- مصطفى طويبي مصطفى يلمقدم (2014)، سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آليات علاجها ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 05.
- 29-مناضل عباس حسين الجواري، (2011): تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد الاول.
- 30- منى مسغوني،(2012)، "نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10 .
- 31-منصوري زين، (2005)،"واقع وآفاق سياسة السياسة الاستثمار في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 02.
- 32-منير نوري، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة الاقتصادية "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 04.
- 33- منيرة سلامي وإيملن بية ،(2013): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر " ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 3 .
- 34-منور أوسرير وعليان نذير، (2005): حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 02 .
- 35-مهدي عيسى بن صالح، (2004)، "ملاحح هيكله المؤسسة الشبكية"، مجلة الباحث ، العدد 03 .

- 36- نسبوتي حكيم، (2008): "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ،المجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد 03.
- 37-هاشمي عباسة، (2008)، "الدور المحوري لتسيير الموارد البشرية في خلق القيمة لجميع الأطراف الاخذة"، مجلة ابحاث ابحاث إقتصادية و إدارية الدراسية ، العدد الثالث جوان 2008.
- 38-وحيد رمور وسيف الوئار، (2010)، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، تنمية الرافدين المجلد 32، العدد 100.
- الأطروحات والرسائل:
1. أحمد بلالي، (2006):"الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة و بيئتها الخارجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر .
 2. أنتشي شعيب، (2008):"واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر .
 3. أو بختي نصيرة، (2014): " تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول الى إقتصاد السوق"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر .
 4. الطيشات علي محمود عطية، (2004):"دور أنظمة المعلومات في تحقيق الإبداع المؤسسي "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الأردن .
 5. الحاج علي حليلة، (2009):"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة : دراسة حالة ولاية قسنطينة "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري ، الجزائر .
 6. بوشويط ابتسام (2010)، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منشوري ،قسنطينة ، الجزائر .
 7. بغود راضية (2008)، تحليل و تطور التنظيم و الهياكل التنظيمية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر .
 8. رحيل أسيا (2011) ،"دور كفاءات في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية الهندسة المدنية و البناء"،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر .
 9. سالكي سعاد، (2011): دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر .
 - 10.سلطاني محمد رشدي، (2006) ،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر : واقعة و أهمية و شروط تطبيقه"، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم والتسيير وعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر .

11. سملاي يحضية، (2005)، "أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية و تنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية " أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ،جامعة الجزائر ، الجزائر .
12. شرفق سمير، (2004): التنافسية الدولية واقع وآفاق تنافسية الاقتصاد الجزائري" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار-عنابة ، الجزائر .
13. سعادي الخنساء،(2006): التسويق الالكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن حدة، الجزائر .
14. شتات إيناس عبد الرؤوف، (2003):"دور إدارة لموارد البشرية في تحقيق الإبداع المؤسسي " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن .
15. طحطوح مسعود ، (2009): " أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة لخضر ،باتنة .
16. طارق فيصل التيمي، (2012):" أثر الإبداع في العناصر المزيج التسويقي لمنتجات البحر الميت الأردنية على تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الدولية"،رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية .
17. عثمان لخف،(2004):"واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و نتائجها : دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر .
18. عزيزو سليمة، (2009): بورصة المناولة والشراكة وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
19. عبد الكريم لطيف،(2001):"واقع و آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية"،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر
20. عبد الحكيم عبد الله النسورة، (2009)،"الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة شرين، اللاذقية، سوريا.
21. عبد الكريم بعداش، (2008): الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
22. عبد المليك مزهوده، (2007)،"مساهمة لإعداد مقارنة تسييره مبنية على الفارق الاستراتيجي: دراسة حالة قطاع الطعن الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر .
23. عثمانية رؤوف، (2001):"التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر .
24. غير أحمد سليمة (2007)، "تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : دراسة تقييمية لبرنامج مبدأ"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر .
25. فرحات بختة ،(2010): بيئة الأعمال و أثرها على التنافسية الدولية : دراسة حالة الاقتصاد الجزائري «رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر .

26. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد،(2001):"استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر .
- 27.فكرون السعيد، (2005): استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر .
- 28.قارة إيتسام ،(2012): "دور المؤسسات الصغيرة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر .
- 29.قريشي محمد الصغير ،(2013): "واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة 2011-2012 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر .
- 30.قطوش مريم (2010)، برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية، وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة saniak عين الكبيرة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر .
- 31.كبابي كلثوم، (2009):"التنافسية إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي" ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر .
- 32.لولاشي ليلي، (2005):" التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة .
- 33.لخلف عثمان ،(1995): "دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر .
- 34.لزهر العابد ،(2013): "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر .
- 35.لوكادير مالحه (2012)، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تيزي وزو، الجزائر .
- 36.محمد الطيب دويس،(2005): "براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية الدول- حالة "الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 37.مولاي لخضر عبد الرزاق ، (2010):" متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية -حالة الجزائر " ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان ،الجزائر .
- 38.مشري محمد الناصر ،(2011): "دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر .
- 39.مسغوني منى، (2013): كثير الكفاءات والاداء التنافسي المتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر .
- 40.ناصر نفيسة، (2011): أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الجنبية المباشرة في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان.

41. هلالى وليد،(2009): " الاسس العامة لبناء المزايا التنافسية و ردودها في خلق القيمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر .
42. يحي مصلة، (2012): دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، الجزائر .

الملتقيات:

1. بن بريكة عبد الوهاب ،(2010): بن تركي زينب ، " مساهمة الإبداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمنظمة " ، الملتقى الدولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمة الحديثة ، جامعة البليدة 13/12 ماي .
2. بن يعقوب الطاهر ،(2008): شريف مراد ، "المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة" ، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ،08/07/أفريل .
3. بومدين يوسف،(2011)، " الاستثمار في راس المال الفكري مدخل لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة ، الملتقى الدولي: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة . جامعة الشلف، 14،13 ديسمبر .
4. براق محمد، بن زاوي محمد الشريف (2012)، "الهيكل المرافقة والمساعدة في سوق راس المال المخاطر بالجزائر"، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات ص م في الجزائر جامعة قاصدي مرياح، ورقلة 18-19 أفريل.
5. بن بريكة عبد الوهاب، حبه نجوى، (2011)، دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 و 16 نوفمبر
6. بوخاري عبد الحميد "التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية «ملتقى دول التكامل الاقتصادي ومتطلبات تحقيقه على الصعيد العربي 19-23 أوت 2007، الإسكندرية، مصر .
7. بوخاري عبد الحميد، (2007):تعزيز التنافسية الصناعية العربية في اقتصاد المعرفة" ملتقى دول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهتهما في تكوين المزايا التنافسية 27-28 نوفمبر .
8. بن علي عزون وعبد الكريم قندوز، (دون سنة): مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
9. تيقاوي العربي ، (2011): " واقع بناء القدرة لتنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج عن المؤسسات الصناعية خارج القطاع المحروقات ، " الملتقى الدولي و المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ،9-10 نوفمبر .
10. ريمي رياض وريمي عقبة ،(2013): "تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الجزائر " ، الملتقى الوطني : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 06/05 ماي .

11. سليمان ناصر، عواطف محسن، (2011): "تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، ملتقى الدول: الاقتصادي الإسلامي واقع و رهانات المستقبل " 23-24 فيفري، غرداية الجزائر.
12. شوقي جبّاري، بوديار زهي، (2011): تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناقد الصناعية"، المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية (ملتقى الدول)، 9، 10 نوفمبر.
13. طبائبية سليمة، عناني ساسية، (2013)، آثار الريامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014) "، الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11 و 12 مارس.
14. عبد الله بلوناس، (2006): "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة التنافسية في ظل إقتصاديات السوق بالإسقاط على إمالة الجزائرية "، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17/18 أبريل.
15. عمر شريف و بن زروقة زكية، (2011): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة-حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا-، ملتقى دولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 15-16 نوفمبر.
16. عامر عامر أحمد، جميلة أحسن، (2010): "التسيير الإستراتيجي و صياغة الإستراتيجيات التنافسية"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، 08/09 نوفمبر.
17. غغال إلياس و أخرون، (2013)، "دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات ص م في الجزائر" الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في م ص م في الجزائر، جامعة الوادي، 05 و 06 ماي.
18. فرحات غول، (2006): "مؤشرات التنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، حالة المؤسسات الجزائرية" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
19. فرحي محمد، ضالحي سلمى، (2006)، "المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي"، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، 17 و 18 أبريل.
20. قسومة لزهارى، ديدة كمال (2013)، "البيئة الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05، 06 ماي.
21. محمد داودي، (2011): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، بيروت، لبنان، 11-13 فريل.
22. معطى الله خير الدين (2006)، "إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائ"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، 17 و 18 أبريل.

23. محمد شايب وهدار لحسن، (2013): تقييم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الاعلام في الجزائر...بعد عشرية من الإصلاحات، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، دامعة سطيف1، الجزائر، 11 و12 مارس
24. منصورى الزين، (2010): آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول المقاولة: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 08/07/06 أبريل .
25. مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمن، (2011): انطلاق التنمية بين النظريات ومنهج الاقتصاد الاسلامي، ملتقى دولي حول "الاقتصاد الاسلامي: الواقع...رهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري
26. مفيد عبد اللاوي وناجية صالحى، (2012): "دور المؤسسات الصناعية التقليدية و الحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر"، ملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم و المراقبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مباح 18 و 19 / 04.
27. ناجي بن حسين، (2003): "مزاي الاستثمار في المشروعات الصغيرة و آفاق تطويرها في الجزائر"، دورة تدريبية دولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، 25-28 / 04، سطيف الجزائر .
28. ناصر سليمان (2006)، "تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأساليب والمبررات"، الملتقى، الدول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل .
29. وديع محمد عدنان، (2001): محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية"، بحوث ومناقشات، تونس 19/21 جوان .
- التقارير والمنشورات الرسمية:**
- 1- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، (2007): "القانون التجاري 551 إلى 563"، الجزائر، 2007.
- 2- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، (2007): "القانون التجاري المواد من 563 مكرر إلى 563 مكرر 10"، الجزائر .
- 3- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، "قانون الاستثمار"، 2007.
- 4- المعهد العربي للتخطيط، (2003): "تقرير التنافسية العربية"، الكويت.
- 5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2000): «مؤسسة التنافسية في إفريقيا»، العدد 150، نوفمبر .
- 6- المنظمة العربي للتنمية الصناعية والتعدين، (2003): المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ، 02/23 إلى 03/01 .
- 7- المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية"، الإصدار الرابع، الكويت، 2012
- 8- رياض بن جليلي، (2009): " سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية"، المعهد العربي للتخطيط

قائمة المراجع

- 9- صالح العصفور ، (2012): "سياسات التنافسية " المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
- 10- صالح صالح ،"التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر " منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.
- 11- علي توفيق صادق،(1999)، "القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية"، معهد الدراسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 5.
- 12- فريق التنافسية الوطني، (2002): "البحث و التطوير : أهميته و دوره في تحسين المقدرة التنافسية للاقتصاد الأردني"، وزارة التخطيط، الأردن.
- 13- مسعود أحمد ،(2010): زيادة التنافسية : وصفة النجاح في استثمار إمكانات النمو في الشرق الأوسط " ، صندوق النقد الدولي.
- 14-مندی رؤساء المؤسسات،(2015): من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري، الجزائر
- 15- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (السداسي الأول 2013) رقم 23، نوفمبر 2013.
- 16- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية، "استراتيجية تطوير و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة".
- 17- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،(2005): "مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،الجزائر .
- 18- وحدة الدراسات الاقتصادي «العناقيد الصناعية مفهومها و آلية عملها»،(2007): صندوق التنمية الصناعية السعودي .
- 19- وحدة الدراسات الاقتصادي ،(2008):"العناقيد الصناعية تتميتها وأسس اختيارها والتوجه الجودي نحوها"، صندوق التنمية الصناعية السعودي

القوانين :

- 1- المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد 64 صادرة في 10/10/1993
- 2- المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 23 مايو 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد 34، صادرة في 23/05/1993.
- 3- المادتين 3 و 5 من الأمر رقم 01، 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، المطبوعة الرسمية، الجزائر، 2001.
- 4- المادة 57 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، المطبوعة الرسمية، الجزائر، 2009.
- 5- الأمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 يناير 1995، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد 09 صادرة في 22/02/1995

قائمة المراجع

- 6- الأمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 غشت 1995، يتعلق بخصوصة المؤسسات العمومية ، ج.ر.ج ج عدد 48 ،
صادرة 1995/09/03
- 7- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20/08/2001، ج.ر.ج.ج، العدد 47، الصادرة في
2001/08/22.
- 8- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 مؤرخ في 9 أكتوبر 200 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و
تشكياته و تنظيمه و سيره، ج.ر.ج.ج، عدد 64، صادرة في 2006/10/11 .
- 9- الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره، المادة 23 .
- 10-المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03/01/2004 متمم والمرسوم التنفيذي رقم 94/188 المتضمن
القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطاقة، ج.ر.ج.ج، العدد 04، الصادرة بتاريخ
2004/01/11.
- 11-المرسوم التنفيذي 09-152 المؤرخ في 02/05/2009 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي
التابعة لأملاك الدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية ، ج، ج ج ، العدد 27.
- 12-الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ج ج ، عدد 47، صادرة في
2006/07/19
- 13-المرسوم التنفيذي 11-16 المؤرخ في 25 يناير 2011، المتعلق بصلاحيات وزير الصناعة و المؤسسات ص م
و ترقية الاستثمار ، ج.ر.ج ج عدد ، صادرة في المساعدة على إنشاء المؤسسات في الجزائر
(08/08/2015):
- 14-المرسوم التنفيذي 11-104 المؤرخ في 06-03-2011، المتعلق بتحديد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين
ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة ج.ر.ج.ج، عدد 14، الصادرة في 2011/03/06.
- 15- المرسوم الرئاسي، رقم 96-234 مؤرخ في 02/07/1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، ج ر، عدد 41
الصادرة في 1996/07/03
- 16-المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 06/09/2003 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل و تحديد
قانونها الأساسي ج ر، العدد 54، الصادرة في 2003
- 17-المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22/01/2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض
المصغر وتحديد قانونها الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد 06، صادرة في 2004/01/25
- 18-القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24/06/2006 والمتعلق بشركات راس المال الاستثماري المادة 02 و المادة 03
- 19-المرسوم التنفيذي 08-56 المؤرخ في 11/02/2008 المتعلق بشروط ممارسة شركة رأس المال الاستثماري،
المواد من 12-155
- 20-الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22/07/2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المادة 55
والمادة 56 .
- 21-المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19/04/2004، المتضمن صندوق قروض استثمارات م ص م،
ج.ر.ج ج ، العدد 27، الصادرة في 2004

- 22- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتضمن القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، العدد 74، الصادرة في 2002/11/13
- 23-المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 2010/01/12 يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار CALPIREF
- 24-القانون رقم 1-11 المؤرخ في 2011/07/18 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج، ج، ج، العدد 40،الصادرة بتاريخ 2011/07/20.
- 25-المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المؤرخ في 2007/04/23، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، ويحدد قانونها الأساسي، ج، ج، ج، العدد 27، الصادر في 2007/04/25.
- 26-المرسوم التنفيذي، رقم 07-119، المادة 03 إلى 10.
- 27-المرسوم التنفيذي 07-121 المؤرخ في 2007/04/23 بموجب دفتر الشروط المطبقة على منح الامتياز، ج، ج، العدد 27،الصادرة في 2007/04/25.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages

- 1- A.O.Hirschman, (1968): stratégie de développement économique, Editions Ouvrières, Paris, France.
- 2- Bussery et harois, (1999) : Analyse et évaluation des projet d'investissement , Paris, France.
- 3- Benissad, (1974) : Théories et politiques du developpement économique, S.N.E.D, Algérie.
- 4- Bronislaw Minc ,(1974) : L'conomie politique du socialisme, Maspéro, Paris.
- 5- Badac B et Lavayssiére E et Cpoïn, (1999) : E-Marketing de la banque et l'assurance, Edition d'ovalisation, Paris.
- 6- Benaibouche.R,(2001) : « entreprise et droit d'entreprise . la nouvelle technique de la gestion » Ed casbah . Algérie.
- 7- Cohen .e ,(2000) :« dictionnaire de gestion » .ed de la découverte .paris.
- 8- Ch.Betteheim , (1967) : Planification et croissance accélérée, Maspéro petite collection, Paris.
- 9- D.Hunt, (1989) : An Analysis of competing paradingms, Hamel Hamptead, Havester Whestsheaf.
- 10-Fill Chris,(1999): marketing comnumcation,^{2end}ed, prentice hall, Europe,
- 11-Gerry,Johnson,h.scholes,(2000) :«Strategie»publi- union,paris.
- 12-Jean Chatain . roger Gaudoon.(1995) : « PETITE ET MOIYENNE entreprise . l'heur du choix »ED sociale .
- 13-Joel Broustail , Fréry, (1993):«Le Management stratégique de l'innovation » , Dalloz ; paris.
- 14-Jacque Brasseul, (1993) : Introduction à l'économie de développement , armond Colim Edition, Paris, france.
- 15-JACQUES grisé,(1997), »les ressources humaines en tant que source d'avantage concurrentiel durable document de travail, AGRH, montréal.

- 16-Joking-nguéna et autres, (2001), « introduction au management de la valeur » ed dunod, paris.
- 17-Jean mare deleevsnyder,(1986) : « marketing international » , 2 ed, France.
- 18-Jean Pierre Paulet,(1998), « La Mondialisation », paris , armand colin
- 19-Jean bernard .maurice catim (1998) « les condition économiques du changement technologique. » Ed l'harmattan , paris .
- 20-John Maynard Keynes, Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, Traduction : Jean Largentye, (1985) : Petite bibliothèque du socialisme, Pyot, Paris.
- 21-K.Marx, (2002) :Le capital ,Edition Populaire ,Québec.
- 22-Leede & Looise.(2005): « Innovation and HRM :Towards an Integrated Fremewart »CREATIVITY .
- 23-Mohamed lamine dhaoui,(2002), »guide méthodologique. Restructuration, mise à niveau et compétitive industrielle, « oundi,vienne, suiss.
- 24-Mondher cherif,(2003) : « ingénierie financier et private Equity » , revue banque edition, France.
- 25-Michel coutu (2003), »modèle pour l'élaboration d'une stratégie globale d'entreprise direction du développement des entreprises et des affaires, Québec .
- 26-O.Afana, (1977) : l'économie de l'ouest Africain, Maspéro, Paris, France.
- 27-Organisation de coopération et de développement économique,(2000) : perspectives de l'OCDE sur des PME» , paris.
- 28-Pierre Desmet,(2002) : la promotion des ventes , DUNOD, paris.
- 29-Paul kvugmam ,(2000) : « la mondialisation n'est pas coupable » la découverte .
- 30-Philippe Détrie,(2001) : « condwire une démarche qualité, » Ed :organisation ,paris
- 31-Poul crowley.(2004) : « sources et ressources d'innovation dans l'EU, Science et technologie, Luxembourg.
- 32-Patrick EPINGARD ,(1991) : Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Ed ELLIPES
- 33-Samia fantar,(2007) : « les facteurs de compétitivité dans les filières textile s habillement, Tunis .
- 34-Stéphan emichun . «petite établissement et modalité des jeunes débutants » ple et innovation .paris documentation française .
- 35-Xavier greffe,(1984) : « le PME creent –elles des emploi » ed economica , paris.

Rapports, Conférences et Publications

1. Abdelhak lamiri ,«la mise à niveau-enjeu et pratique des entreprises algerienne, » revue des sources commerciales et de gestions, n°2 juillet 2003.
2. Boughadou abdelkrime (2005) ,accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne : ce que vous devez savoir, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat.
3. Boughadou abdelkrime, (2006), « politique d'appui à la compétitivité des entreprises algériennes »,ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Alger.
4. BTA.C,(2006) « les reformes monétaires et financières et leur impact sur l'entreprise algérienne » revue d'économie et statistique appliquées, n° 06.

5. CGCI-PME .(2008) « mannel des procédures à l’usage des établissement de crédit « garatie CGCI-PME.SPA.
6. Chiranjibi,(2006) : Strategy for promoting business incubation centers in Nepal, Economic Policy Network,Policy paper 21,p 11.
7. Direction générale fntiepripe de commission européenne.(2002) : « la démographie des entreprises en Europe. Série : observatoire des PME européennes. Rapport n : 5.
8. Délégation de l’union européenne en Algérie(2014)‘ rapport sur la coopération UE », Algérie,
9. Diame bellmane,(2003) : « la sous traitance et le projet de la n°31 ».21 novembre .
10. European Commission, (2002):Benchmarking of business incubators, centre for strategy & evaluation services.
11. J.Argent (2003) . « Trajectory of corporate collapse »,journal of Accounting Research , spring
12. KPMG ,(2014) : « guide inverstir en algerie-2014 ».edition kpmg. Algérie .
13. Khindria Tony,(1993) : India industrial trade and budget policy, International business law journal,N:3 .
14. MC Fetridge . donald G , (1995)« LA COMPÉTITIVITÉ : NOTION ET MESURES »,Ottawa :industrie canada, document hors ,série n5
15. Maltese lionel,(2007) »spécialité des actifs et management des évènement sportif : proposition d’une nouvelle approché méthodologique et analytique », 6 eme conférence internationale de management stratégique, montréal, 6-9 juin
16. Rachid moussaoui,(2011), « programme national de mise à niveau des entreprises, »séminaire régional, mostaganem,30 juin.
17. Seyed,mohmood ghachani, (2012) « application of SPACE Matrix », Developing Country Studies,Vol 2, N°8.
18. Tornatzky Louis and all, (2002) : a national Benchmarking analysis of technology business incubator performance and practices, the national business incubator association, USA,03.
19. Tuncay gurbuz, (2003), « amadified strategic position and action evaluation (space) matrix method” proceeding of international multiconference of engeneers and computer scientists,vol 2 imecs, march 13-15 hong kong.
20. Yousif ashour,majed el-farra (2002), »busniess failure in the gasa strip bankers and business experts viewpoint » journal of the islamic.
21. Zasiadly Krzysztof, (2010) :Business Incubator Model Business Road Map 2020,USAID MEP, Kazakhstan.

مواقع الكترونية:

- 1- <http://www.faculty.mu.edu.sa/public/uploads/>
- 2- api.ning.com
- 3- islammemo.com
- 4- www.alwasarnews.com.
- 5- www.sdbcuae.com.
- 6- www.maaal.com
- 7- www.compus.virtuel.de
- 8- http://www.competitiveness.com/hps/corpovote/com/en/cluster/whatis_cluster.pdf
- 9- [http:// dsp-psd.pwgsc.gc.ca :collection :c89.42.1997.1f.pdf](http://dsp-psd.pwgsc.gc.ca :collection :c89.42.1997.1f.pdf)

- 10-[http:// www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf](http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf)
- 11-<http://www.unio-cefi.fr :article.php?id-article=1488>
- 12-[http://www.ic.gc.ca/epic/site/eas-aes-nsf/nwapj/oporf.pdf/\\$file/opuspdf.dérnnière](http://www.ic.gc.ca/epic/site/eas-aes-nsf/nwapj/oporf.pdf/$file/opuspdf.dérnnière)
- 13-<http://blog-imfolirect.imf.org>
- 14- www.differentiateyourbusiness.co.uk
- 15-www.droit.dz.com/forum/showthread.php?t=1107
- 16- www.cpq.qc.ca/texte-dbellemane-coll21nouv03-soustraitance-PDF-
- 17-<http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/20%النمو.pdf>
- 18- www.giem.info/artche/id/598#.VNU9ZKKG91Y
- 19-www.mtess.gov.dz
- 20-www.oecd.org
- 21-www.anref.dz
- 22-www.ondpme.org.dz
- 23-www.midipi.gou.dz
- 24-www.elmouwatin.dz
- 25-www.andi.dz
- 26-www.cgci.dz
- 27-www.fgar.dz
- 28-<http://norbertnoland.wordpress.com>
- 29-dpmea.ellbayad.e-monste.com
- 30- www.persee.fr,
- 31-www.moic.gov.bh
- 32-Iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../1الشايح.doc .
- 33- www.mdipi.gov.dz
- 34- WWW.myportail.com
- 35- <http://ecsme.ksu.edu.sa/ar>
- 36-<https://elasrag.wordpress.com> آليات دعم القدرة التنافسية للصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة

الملاحق

الملحق رقم (01): دراسة الاستقلالية بين المتغيرات الوصفية

الجنس * العمر Tests du Khi-deux

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|--------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 1,555 ^a | 3 | ,670 |
| Rapport de vraisemblance | 1,487 | 3 | ,685 |
| Association linéaire par linéaire | 1,417 | 1 | ,234 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 5 cellules (62,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,50.

العمر * الخبرة العملية Tests du Khi-deux

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|---------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 27,585 ^a | 12 | ,006 |
| Rapport de vraisemblance | 30,004 | 12 | ,003 |
| Association linéaire par linéaire | 18,282 | 1 | ,000 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 20 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,30.

العمر * المؤهل العلمي Tests du Khi-deux

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|---------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 10,216 ^a | 9 | ,333 |
| Rapport de vraisemblance | 11,379 | 9 | ,251 |
| Association linéaire par linéaire | ,558 | 1 | ,455 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 16 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,10.

العمر * المستوى الوظيفي Tests du Khi-deux

| | Valeur | Ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|---------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 11,362 ^a | 6 | ,078 |
| Rapport de vraisemblance | 15,152 | 6 | ,019 |
| Association linéaire par linéaire | 7,362 | 1 | ,007 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 12 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,80.

الجنس * المستوى الوظيفي Tests du Khi-deux

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|--------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 1,980 ^a | 2 | ,372 |
| Rapport de vraisemblance | 1,904 | 2 | ,386 |
| Association linéaire par linéaire | 1,082 | 1 | ,298 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 3 cellules (50,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1,33.

Tests du Khi-deux الجنس * المؤهل العلمي

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|--------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 1,754 ^a | 3 | ,625 |
| Rapport de vraisemblance | 1,988 | 3 | ,575 |
| Association linéaire par linéaire | ,414 | 1 | ,520 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 5 cellules (62,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,17.

Tests du Khi-deux الجنس * الخبرة العملية

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|--------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 3,000 ^a | 4 | ,558 |
| Rapport de vraisemblance | 3,286 | 4 | ,511 |
| Association linéaire par linéaire | 2,292 | 1 | ,130 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 7 cellules (70,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,50.

Tests du Khi-deux الخبرة العملية * المستوى الوظيفي

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|---------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 13,625 ^a | 8 | ,092 |
| Rapport de vraisemblance | 15,714 | 8 | ,047 |
| Association linéaire par linéaire | 5,173 | 1 | ,023 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

الخبرة العملية* المؤهل العلمي Tests du Khi-deux

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|--------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 8,437 ^a | 12 | ,750 |
| Rapport de vraisemblance | 10,157 | 12 | ,602 |
| Association linéaire par linéaire | ,395 | 1 | ,530 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 19 cellules (95,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,10.

المؤهل العلمي * المستوى الوظيفي Tests du Khi-deux

| | Valeur | ddl | Signification asymptotique (bilatérale) |
|-----------------------------------|--------------------|-----|---|
| Khi-deux de Pearson | 5,971 ^a | 6 | ,426 |
| Rapport de vraisemblance | 5,945 | 6 | ,429 |
| Association linéaire par linéaire | ,447 | 1 | ,504 |
| Nombre d'observations valides | 30 | | |

a. 11 cellules (91,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,27.

الملحق رقم (02): استبانة الدراسة

الأخ(ت) المستجيب(ة) المحترم(ة)

نضع بين ايديكم استبانة الدراسة الخاصة بأطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر) .

والتي نسعى من خلالها الى استطلاع آرائكم حول الفقرات الموجودة، وأن اجابتمكم الدقيقة حولها سوف تساهم في تحقيق أهداف الدراسة. لذا يرجى تفضلكم باختيار الإجابة التي ترونها أكثر انسجاما مع الواقع الفعلي.

وأملنا كبير في تعاونكم معنا بقراءة فقرات الاستبانة والإجابة عنها في ضوء خبرتكم ورؤيتكم للواقع، علما أن كل المعلومات التي تضمنتها الاستبانة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وأن الباحث على استعداد تام للتوضيح والاجابة على اي استفسار يتعلق بفقرات الاستبانة.

• القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية

يرجى وضع علامة (X) في المربع المناسب

1- العمر

| | | | |
|--------------------------|-------------|--------------------------|--------------|
| <input type="checkbox"/> | 30 - 20 سنة | <input type="checkbox"/> | 31 - 40 سنة |
| <input type="checkbox"/> | 41 - 50 سنة | <input type="checkbox"/> | 51 سنة فأكثر |

2- الجنس

| | | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|------|
| <input type="checkbox"/> | ذكر | <input type="checkbox"/> | انثى |
|--------------------------|-----|--------------------------|------|

3- المؤهل العلمي

| | | | | | |
|--------------------------|-------------------|--------------------------|---------|--------------------------|---------|
| <input type="checkbox"/> | دبلوم مهني | <input type="checkbox"/> | ليسانس | <input type="checkbox"/> | ماجستير |
| <input type="checkbox"/> | ماستر/ مهندس دولة | <input type="checkbox"/> | دكتوراه | <input type="checkbox"/> | |

4- المستوى الوظيفي

| | | | | | |
|--------------------------|----------|--------------------------|-----------|--------------------------|------------|
| <input type="checkbox"/> | مدير عام | <input type="checkbox"/> | مدير فرعي | <input type="checkbox"/> | رئيس مصلحة |
|--------------------------|----------|--------------------------|-----------|--------------------------|------------|

5- الخبرة العملية

| | | | | | |
|--------------------------|----------------|--------------------------|----------------|--------------------------|-------------|
| <input type="checkbox"/> | أقل من 5 سنوات | <input type="checkbox"/> | 5 - 10 سنوات | <input type="checkbox"/> | 11 - 15 سنة |
| <input type="checkbox"/> | 16 - 20 سنة | <input type="checkbox"/> | أكثر من 20 سنة | <input type="checkbox"/> | |

6- نوع الملكية (حدد ولاية الانتساب:

| | | | | | |
|--------------------------|------------|--------------------------|------------|--------------------------|--------------|
| <input type="checkbox"/> | ملكية عامة | <input type="checkbox"/> | ملكية خاصة | <input type="checkbox"/> | ملكية مشتركة |
|--------------------------|------------|--------------------------|------------|--------------------------|--------------|

7- حجم العمالة

1-9 عمال 10-49 عامل 50-250 عامل

المتغير المستقل: مناخ الاستثمار

| اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة | العبارات الخاصة بمحور التمويل | |
|-----------|------|-------|---------|--------------|--|----|
| | | | | | يرتكز اهتمام النظام البنكي على القطاع التجاري على حساب القطاع الصناعي. | 01 |
| | | | | | تؤدي قلة الضمانات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى احجام البنوك عن تقديم التمويل . | 02 |
| | | | | | يساهم تعقد الإجراءات الإدارية وطول وقتها إلى ارتفاع التكاليف الخاصة بالتمويل . | 03 |
| | | | | | يؤدي التمويل برأس المال المخاطر الى ارتفاع الاستقلالية المالية. | 04 |
| | | | | | يسمح التمويل بالقرض الايجاري بتحسين الاستقلالية المالية. | 05 |

| اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة | العبارات الخاصة بمحور السياسة الضريبية والجمركية | |
|-----------|------|-------|---------|--------------|---|----|
| | | | | | يراعي النظام الضريبي الاعباء الخاصة لنشاط كل أنواع الشركات والمتطلبات الكفيلة باستمرار تنافسيتها. | 06 |
| | | | | | آليات واجراءات المراجعة والشكاوى تضمن حقوق الملزمين لدى ادارة الضرائب. | 07 |
| | | | | | التحفيزات الجبائية الممنوحة للشركات تتم في اطار شفاف وواضح الاهداف. | 08 |
| | | | | | اصدار تراخيص الاستيراد يراعي قواعد الشفافية والمساواة والتنافس الحر بين المتعاملين. | 09 |
| | | | | | أسعار الرسوم والحقوق المستخلصة في الرسوم الجمركية مناسبة ومعقولة. | 10 |

| | العبارات الخاصة بمحور المناطق الصناعية | لا اتفق بشدة | لا اتفق | محايد | اتفق | اتفق بشدة |
|----|---|--------------|---------|-------|------|-----------|
| 11 | تساهم المناطق الصناعية في تطوير قطاع الصناعة التحويلية. | | | | | |
| 12 | زيادة عدد الشركات داخل المنطقة الصناعية يساهم في رفع مستوى الاداء وزيادة الانتاجية. | | | | | |
| 13 | اجراءات التراخيص التي تقدمها ادارة المناطق الصناعية صعبة وطويلة. | | | | | |
| 14 | يوجد اعفاءات ضريبية وجمركية مقدمة من طرف ادارة المناطق الصناعية. | | | | | |
| 15 | كفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء المقدمة من قبل ادارة المنطقة الصناعية كافية. | | | | | |
| 16 | توفر ادارة المناطق الصناعية البيانات والمعلومات للمستثمر لإجراء دراسة الجدوى. | | | | | |

| | العبارات الخاصة بمحور الفساد وسوء الادارة | لا اتفق بشدة | لا اتفق | محايد | اتفق | اتفق بشدة |
|----|---|--------------|---------|-------|------|-----------|
| 17 | يؤدي طول وتعقيد الاجراءات الادارية في منح التراخيص والحصول على لتمويل الى ارتفاع التكاليف. | | | | | |
| 18 | تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على دعم المسؤولين في الادارات المحلية والمركزية. | | | | | |
| 19 | اضطرت لدفع أموال أو تقديم هدايا للحصول على التراخيص اللازمة لتأسيس المشروع أو بدء ممارسة النشاط. | | | | | |
| 20 | تضطر لدفع أموال أو تقديم هدايا لتسهيل وضمان استمرارية المؤسسة أثناء مرحلة التشغيل. | | | | | |
| 21 | تؤدي التعقيدات الادارية والتكلفة العالية التي يتحملها أصحاب المشروعات الصغيرة الى ظهور القطاع الغير رسمي. | | | | | |

| | العبارات الخاصة بمحور المناولة الصناعية | لا اتفق بشدة | لا اتفق | محايد | اتفق | اتفق بشدة |
|----|---|--------------|---------|-------|------|-----------|
| 22 | تقديم بورصة المناولة معلومات ضرورية ومساعدات تقنية واستشارات في التسيير للمؤسسات. | | | | | |
| 23 | يساهم توفر المناولة والشراكة الصناعية في تطوير القطاعات الصناعية. | | | | | |
| 24 | الاسهام في تنمية علاقات التبادل والتكامل الصناعي. | | | | | |
| 25 | تساعد المؤسسات الصناعية على الاستغلال الامثل لطاقتها الانتاجية. | | | | | |

| اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة | العبارات الخاصة بمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال | |
|-----------|------|-------|---------|--------------|--|----|
| | | | | | تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقليل مصاريف المؤسسة. | 26 |
| | | | | | تأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تكاليف الصفقات وعملية اتخاذ القرار. | 27 |
| | | | | | تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين ادارة الوقت من خلال تحقيق كفاءة استخدام الوقت | 28 |
| | | | | | تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال قدرات عالية على التنسيق بين الاعمال وترتيبها داخل المؤسسة. | 29 |
| | | | | | تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال على انجاز المعاملات التسويقية وتبادل المعلومات بفعالية. | 30 |
| | | | | | تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التركيز على الزبون من خلال الاتصال والاستعلام. | 31 |

| اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة | العبارات الخاصة بمحور العمالة | |
|-----------|------|-------|---------|--------------|---|----|
| | | | | | يمكن الاعتماد على مكاتب الوساطة في التشغيل في توفير الكفاءات والمهارات البشرية المناسبة لنشاط مؤسستك. | 32 |
| | | | | | يحتاج الموظفون الجدد في مؤسستك الى التوجيه و الاشراف المستمر عند أداء المهام الروتينية. | 33 |
| | | | | | يتوفر في السوق الشغل اليد العاملة المتخصصة والملائمة مع احتياجات مؤسستك من العمالة. | 34 |
| | | | | | يتقدم الى الوظائف الشاغرة عدد مناسب من المترشحين يتيح الاختيار بينهم. | 35 |
| | | | | | تلجا المؤسسة في الكثير من الاحيان الى اللجوء الى الخبرة الاجنبية عندما تواجه مشكلات فنية وادارية... | 36 |

المتغير التابع: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة | العبارات الخاصة بمحور تدنية التكاليف | |
|-----------|------|-------|---------|--------------|--|----|
| | | | | | تسعى المؤسسة للبحث عن احسن مصادر التمويل من حيث التكلفة، وتختار احسن الامتيازات المقدمة من قبل الموردين. | 01 |
| | | | | | تعمل ادارة المؤسسة لتحقيق تكوين جيد للعمالة وكذلك تنظيم جيد للعمل. | 02 |
| | | | | | تعمل ادارة المؤسسة على التحديد والتنظيم الواضحين للمسؤولية. | 03 |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|----|---|
| | | | | | 04 | العمل على استغلال أحسن للقدرات وبناء هيكل انتاجي أحسن وتقادي كل تكاليف التوريد الغير منتظم كرفع الموردون للأسعار، تكاليف النقل... |
| | | | | | 05 | تسيير التكاليف الخفية والعمل على تخفيضها من خلال الانتباه لتكاليف التقسيم الغير جيد للموارد و كذلك نقص مرونة الموارد المشتركة. |
| | | | | | 06 | تسعى لاختيار الافراد الملائمين والمستعدين للعمل والمكتسبين الخبرة في طرق تنظيم العمل وتنفيذه. |
| | | | | | 07 | تهدف المؤسسة للتحالف مع مؤسسة اقتصادية منافسة بهدف زيادة أكبر في الانتاج والحصول على المواد الخام بتكاليف أقل. |
| | | | | | 08 | العمل على جلب تكنولوجيا جديدة لاكتساب أسلوب فني متميز يحسن أدائها من الناحية الفنية والاقتصادية، ويحسن كفاءة العملية الانتاجية. |
| | | | | | 09 | تشكيل فريق عمل متعدد التخصصات بهدف تدنية التكاليف عند تصميم المنتج من خلال بدائل مبتكرة. |

| | | | | | | العبارات الخاصة بمحور تنمية الحصة السوقية |
|-----------|------|-------|---------|--------------|----|---|
| اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة | | |
| | | | | | 10 | تعني الحصة السوقية العالية جودة لمنتجات الشركة وأداء أفضل في تلبية حاجات المستهلكين. |
| | | | | | 11 | تعتبر الحصة السوقية مؤشرا فعالا لنجاح الانشطة السوقية والانتاجية. |
| | | | | | 12 | تهتم ادارة المؤسسة بزيادة حصتها السوقية اعتمادا على المعلومات المحصل عليها من البيئة عن أسواق جديدة. |
| | | | | | 13 | تقوم المؤسسة بدراسة فرص نجاح أو فشل عروض التموقع بعناية فائقة لتنمية حصتها السوقية. |
| | | | | | 14 | تأخذ المؤسسة دورة حياة المنتج بعين الاعتبار في سياسة منتجاتها وكعامل من عوامل تجزئة السوق. |
| | | | | | 15 | يتم تحديد السعر على أساس أسعار المنافسين في السوق بصفة كبيرة. |
| | | | | | 16 | تقوم المؤسسة بتقييم سياسة التوزيع من خلال مردودية البيع. |
| | | | | | 17 | تعمل مؤسستكم على تكوين صورة متميزة باستمرار في ذهن المستهلك من خلال العمليات الاشهارية والتفاعل معه عبر الانترنت. |

الملحق رقم (03): عدد م ص م في ولاية عنابة، قالمة وسوق أهراس في المناطق الصناعية



Service Industriel

COMMUNE DE TAOURA

URL Mecelti Construction
Mezahdi Hacène
Mezahdi Hacène
URL BILLEL

2.1
2.2
2.3
2.4

COMMUNE DE ZAAROURIA

URL BRIQUETERIE TAGHASTE

COMMUNE DE ZOUABI

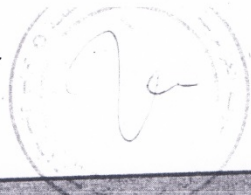
URL A.A.P.A

COMMUNE DE OUM LAADHAYEM

Abid Lazhar

COMMUNE DE TIFECHE

URL Cogemines



Service Industriel

COMMUNE DE M'DAOUROUCH

| |
|----------------------------------|
| SARL Les Grands Moulins Belghith |
| SARL Mohamed Boudiaf |
| SARL Fendjel |
| SARL Ouassmia BelKacem |
| SARL Abai Ammar |
| SARL Pain sur table |
| SARL BATI TEN |
| SARL MAISON PROPRE ET SAINTE |

2.2
2.1
2.1
2.1
2.1
2.1

COMMUNE DE BIR BOUHOUC

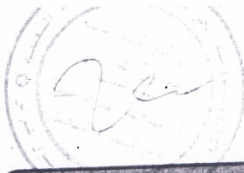
| |
|--------------------------------|
| SARL Habbachi |
| SARL Groupe Abidi BBH |
| SARL Groupe Abidi |
| SARL Groupe Abidi BBH |
| SARL Alpet |
| SARL MCC |
| SARL Maroua Sanabel |
| SARL FRERES BEKAKRIA ENERGIE |
| SARL NOUREDDINE |
| SARL MALEK ALIMENTS DE BETAAIL |

COMMUNE DE OULED DRISS

| |
|---------------------------|
| SARL El Hidbane |
| SNC IDRIS |
| SNC Carrière El Bacha |
| EURL CARRIERE FADJ EAAMED |
| SNC BARAKA HS |

COMMUNE DE HEDADA

| |
|---------------------------------|
| NASRI Abdelkrim |
| SNC SOUIHILE BELAALEM ET FRERES |



Service Industriel

COMMUNE DE SEDRATA

| | |
|---------------------------|-----|
| lassyl Construction | Z.I |
| uled Rebai | |
| ozal | |
| en Youcef | |
| Maroua Sanabel | Z.I |
| Lahmimine Avicole | Z.I |
| Maroua Sanabel | Z.I |
| Ashab el Achra | Z.I |
| AP Mansouri | Z.I |
| Abdelaziz | |
| A A P A | |
| OUKHENFRA ELMOULDI ET ASS | |
| UM ADEL | |
| DE PRODUCTION SEDRATA | Z.I |
| OUDJAINE LAIT | |
| OUDI SALAH | |



Service Industriel

COMMUNE DE SOUK AHRAS

| |
|------------------------------------|
| SARL El kalam |
| SARL Ver Est |
| SARL Djaloulia |
| SARL Sidi Messaoud |
| SARL El Henchir |
| SARL Carrière Tayeba |
| SARL Chouchane et Gouasmia Agréga |
| SARL Sogemines |
| SARL Sable d'Or |
| SARL El Dahouara |
| SARL Milk Ahras |
| SARL Taghast Agro |
| EURL Minotrie El Hilel |
| EURL Djebbar Trie |
| EURL Rayane Colect |
| EURL Avicole |
| EURL Complexe Laiterie et Kaouthar |
| EURL El Zouhour |
| EURL M'riss |
| EURL Mie Pière |
| EURL Tahadi Djadid |
| SNC Hamada |
| SNC Zaalène et Drissi |
| SNC Ahras Gaz Chafai et Ass |
| SPA Complexe Avicole |
| ENAP |
| SPA EPE/EATIT |
| Serghini Hamma |
| NASRI Abdelkrim |
| Rafaa Mohammed |
| Abid Lazhar |
| Cadi Messaoud |
| Mezahdi Hacène |
| SARL BATI TEN |
| EURL MAISON PROPRE ET SAINE |
| HAMROUNI TAHAR |
| EURL A A P A |
| SNC BOULANGERIE D'ALGER |
| SNC BOUKHENFRA ELMOULDY ET ASS |
| GUIDOUM ADEL |
| SNC YOZMANE ALI ET FRERES |
| SNC BARAKA HS |
| SNC EL FORDJA MEZAHDI ET ASSOCIES |
| DJELLABI HAMZA |
| SARL AMIRA AGRITEX |

ZAC

Z.I

Z.I

projet en Comm

Z.I

" " "

ZAC

Projet en Comm

~~ZAC~~

Z.I

Z.I

Z I

projet en Comm

ZAC

N'DAououch

| N | nom | PRENOM | LIBELLE_activite | AVAN TAJ E FISCA UX | ADRESSE D'ACTIVITE |
|----|---|---------------------------------|---|------------------------------|--|
| 1 | ABIDI | KARIM B/AHCENE | CONDITIONNEMENT ET EMBALLAGE DE PRODUITS ALIMENTAIRES | ANDI | la zone d'activite n 02 belkhir |
| 2 | ABIDI | MOHAMMED B/AHCENE | MINOTERIE | ANDI | LA ZONE ENNOUAHA BELKHIR |
| 3 | ABIDI | KARIM | MINOTERIE | | LA ZONE DES ACTIVITES COMMER LOT INDUS OUED ZIMBA BELKHIR |
| 4 | BAYARASSOU | FAHIMA | FABRICATION PAPAINGS | CNAC | LA ZONE D'activite boumahra ahmed |
| 5 | BEGHOUR | AHMED | ARTISAN FABRICATION DE BRIQUES | CNAC | LA ZONE INDUSTRIELLE DES FRERES RAHABI GUELMA |
| 6 | EURL BATIMEST PRODUCTION DE BETON PRÊT A L'EMPLOI | LE GERANT BEN TEE AZ FARID | FAB INDUSTRIELLE DE PRODUITS MANUFACTURES EN BETON OU EN PLATRE | ANDI | LA ZONE INDUSTRIELLE LOT 51 BELKHIR |
| 7 | EURL BENI FOUGHAL | | PRODUCTION LAIT | ANDI | ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDI |
| 8 | EURL MABROUK | LE GERANT DAFRI AHMED | MINOTERIE SEMOULIERE | | LA ZONE INDUSTRIELLE BELKHIR |
| 9 | FERDI | ZAID | ARTISAN RECUPERATION DECHES EN PLASTIQUE | CNAC | LA ZONE DES ACTIVITES COMMERCIALE BELKHIR |
| 10 | GUDDOUM | LAYACHI | ABATAGE ET DECOUPAGE INDUSTRIEL DE VIANDES DE BOUCHERIE (ABATTOIR INDUSTRIEL) | ANDI | LA ZONE INDUSTRIEL N13 ROUTE DE SEDRATA GUELMA |
| 11 | MAIFIA | ABDELHAK B/SALAH | HUILERIE ET RAFFINAGE D'HUILES D'ORIGINE VEGETALE | ANDI | LA ZONE D'ACTIVITES COMMERCIALS N13 BEN DJERAH |
| 12 | SARL AGRO DELICE M.L.A | LE GERANT ABIDI MED B/DIAMEL | ALIMENT DE BETAIL | ANDI | LA ZONE INDUSTRIELLE ROUTE DE SEDRATA BELKHIR |
| 13 | SARL AGRO DELICE M.L.A | | TRANSFORMATION DE PLASTIQUE | ANDI | LA ZONE INDUSTRIELLE ROUTE DE SEDRATA BELKHIR |
| 14 | SARL FENDJEL | LE GERANT DAFRI AHMED B/MABROUK | LIMONADERIE | ANDI | LA ZONE INDUSTRIELLE GUELMA |
| 15 | SARL GROUPE OULED SIDI ABID PRODUCTION | | PRODUCTION D'EAU MINERALE ET BOISSONS | ANDI | LA ZONE COMMERCIALE BELKHIR |
| 16 | SARL HAMMI PROD ET VENTE MAT DE CONSTRUCTION | LE GERANTHAMMI LOTFI | PRODUCTION ET VENTE MAT DE CONSTRUCTION | | OUED ZIMBA LOTISSEMENT LA ZONE INDUSTRIELLE 70 LOTS N34 GUELMA |
| 17 | SARL ICS | LE GERANT SAADANE MOHAMED | FABRICATION DE CARREAUX | ANDI | LA ZONE INDUSTRIELLE GUELMA |
| 18 | SARL KAFEK CONSERVERIE ALIMENTAIRE | | FABRICATION DES BOTTES | | LA ZONE INDUSTRIELLE N 13 BELKHIR |
| 19 | SARL KIMOSACS | | FABRICATION D'EMBALLAGES | ANDI | LA ZONE INDUSTRIELLE ROUTE DE SEDRATA BELKHIR |
| 20 | SARL LE MOULIN BEN OMOR | | MINOTERIE | ANDI | ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDI |

| | | | | | |
|----|------------------------|-------------------------------------|---|-------|--|
| 21 | SARL MOULINS MESAADI | | MINOTERIE | | LA ZONE INDUSTRIELLE LOT N 07 EL FEDJOUJ |
| 22 | SARL OULED BOUKHIL | LE GERANT BACHIR RAFIK BAHMED | FABRICATION INDUSTRIELLE DES MATERIAUX DE CONSTRUCTION | | OUED ZIMBA LOTISSEMENT LA ZONE INDUSTRIELLE N 54 GUELMA |
| 23 | SARL STEEL SITA | LE GERANT REZAK HAARA TOUFIK | TRANSFORMATION D'ACIERS | ANDI | LA ZONE DES ACTIVITES COMMERCIALE QUELAAAT BOUSBAA LOT LA ZONE INDUSTRIELLE 70 LOTS OUED ZIMBA LA PARTIE B N69 BELKHIR |
| 24 | SARL GROUPE SAFIA | LE GERANT ABIDI KARIM BEN AHCENE | CONSERVERIE ALIMENTAIRE | | LA ZONE INDUSTRIELLE OUED ZIMBA BELKHIR |
| 25 | EURL CAPRILAIT | LE GERANT GRINI FAYGEL | PRODUCTION LAIT ET CES DERIVES | | BELKHIR |
| 26 | EURL MINOTERIE HABIBOU | LE GERANT MAMEN ADEL | MINOTERIE | ANSEJ | LA ZONE INDUSTRIELLE DREAA LAHRACHE OUED ZIMBA N 21 belkhir |
| 27 | SARL GROUPE ABIDI | LE GERANT ABIDI MED B/AHCENE | MINOTERIE | | MECHTA NOUAHA BELKHIR |

DIM ANNABA

LISTE DES ENTREPRISES INDUSTRIELLES

| Raison sociale | Adress |
|-------------------------------|--|
| ESTEP | BD DE L'AFRIQUE -ANNABA |
| EURL RAYLAN | Z I MIN LOT N° 105 et 107 EL BOUNI -ANNABA |
| SARL UNITED .CO | Z I MIN LOT N° 7 EL BOUNI -ANNABA- |
| SARL SAEI | Z I MEBOUDJA CHAIBA SIDI AMAR-ANNABA |
| SNC E.F.M.I | Z I BERRAHEL - 21 RUE HAMDI AHMED - ANNABA |
| SARL MEDITERRANIENE | Z I PONT BOUCHET LOT N° 26 BP 19 EL HADJAR |
| SARL ALPHA | CITE ALLALICK EL BOUNI ZI LOT 8-ANNABA- |
| SARL CHERIAK MECANIQUE | Z I PONT BOUCHET EL HADJAR - ANNABA- |
| SARL TRANS METAL | ZAC MEDJAZ RASSOUL AIN BERDA-ANNABA |
| SARL SAPAB ET TPS | |
| MIDI BOX | Z I MEBOUDJA SIDI AMMAR-ANNABA |
| EURL CMALUM | ZAC EL BOUNI |
| HERITIERS HACEN CHAOUECHE | ZAC DRAA ERRICH |
| SARL LES PROFILES DE L'EST | LOT 11 ZI MEBOUDJA SIDI AMMAR |
| Sarl SAPAB & TPS | ZI BERRAHAL |
| MOULIN SEYBOUSE | RUE DE ALN -ANNABA |
| EURL LAITERIE EL MEIDA | ZI BERRAHEL -ANNABA |
| ISLAM BOUNI | ZAC SIDI SALEM- ANNABA- |
| EURL LIMONADRIE ELBAHIA BOUNA | ZAC SIDI SALEM- ANNABA- |
| SARL BOUNA IDC | ZI BERRAHEL -ANNABA- |
| SARL BISCUITERIE LES 7 EPIS | ZI BERRAHEL -ANNABA- |
| SARL MAHBOUBA | ZI BERRAHEL -ANNABA |
| EURL BOCHRA | ZAC SIDI SALEM EL BOUNI- ANNABA- |
| SARL SIPA | EL BIOUNI -ANNABA |
| SARL BELDI | ZI BERRAHEL BP 34 ANNABA |
| SNC FRERES BICHA LIMONADERIE | 25 RUE BICHA YOUCEF -ANNABA |

| | |
|--|--|
| SARL BOUKHARI | ZI MEBOUDJA SIDI AMAR-ANNABA- |
| SARL SAFIA | ZI MEBOUDJA SIDI AMAR-ANNABA- |
| SARL SABA | ROUTE TACHA BP 12 -ZI BERRAHEL -ANNABA |
| SARL SELMA SEMOULE | ZI MIN EL BOUNI -ANNABA- |
| SARL CONSERVERIE SICS | KOUDIET MRAH Cne AIN BERDA |
| RAOUIA | ANNABA |
| EURL FRIGOMED | ZONE MIN N°28 LOT ESSAOUEL EL BOUNI-ANNABA |
| ETS OTHMANI BRAHIM | COMMUNE D'EL EULMA |
| SARL LIANA | EL BOUNI ZI MIN |
| SARL MIDOU | EL BOUNI ZI MIN LOT 15-ANNABA |
| SNC LE PHARE ROUGE | ZAC SIDI SALEM -EL BOUNI -ANNABA |
| SARL FORMAGERIE SAFA | BERRAHEL-ANNABA- |
| AISSAOUI MOURAD | ZAC SIDI SALEM- ANNABA- |
| LAITERIE EL MARAAI | ANNABA |
| SARL NOUVELLE GALACIERE ANNABA | 44 RUE BOUZERAD HOCINE -ANNABA- |
| SNC REZZAG MOHCEN ET FRERES | SIDI SALEM N° 37 -EI BOUNI-ANNABA |
| CONSERERIE SEYBOUSE | AIN EL BERDA -ANNABA |
| SARL CONSERVERIE SOUAMAA | ZAC EL EULMA AIN EL BERDA BD 1/11/54 -ANNABA |
| SARL ACILA GEPACO ALGERIE | ZI BERRAHAL, LOT N° 28 |
| SARL SAGROFROID | linde gas |
| ABATOIRE DE L'EST (SAE) | Route des Salines EL bouni |
| SARL CAFE EL HORRA | ZI MIN EL BOUNI |
| SNC BEN MERABET ET ASSOCIES | COMMUNE TREAT DAIRA BERRAHAL |
| SNC BEN MERABET ET ASSOCIES | CITE OUED ZIED Cne OUED EL ANEB |
| EURL BOUKACHABIA DJALIL | COMMUNE CHEURFA CENTRE |
| SARL BISCUIT DELICE | LOT N°1 AIN CHOUGA Cne BERRAHAL |
| SARL LITTORAL BLEU | COMMUNE AIN BERDA |
| LIMONADERIE KHANOUS ABDELWHEB | ZAC SIDI SALEM |
| Ets D'EXTRACTION ET DE TRAITEMENT DES HUILES | LOT 60,SECTION 14 Cne EL EULMA |
| SARL IMB | ZI MIN LOT 114 |
| Ets ASSOUL SAMIA | |
| SARL AIN SEBSI | ZAC TREAT, BERRAHAL |

| | |
|---------------------------|--|
| Eurl AGB YAGHOUT | Z.I Pont Bouchet, El Hadjar |
| SARL MARBCOM | ZI MIN N° 110 EL BOUNI |
| SARL BRIQUETERIE EL RYM | 3 RUE DU MAROC-TREAT-ANNABA |
| SARL PMR | ZI PONT BOUCHET EL HADJAR |
| SARL BRIQUETERIE NOUVELLE | 4 RUE OKBA IBN NAFAA OUED EL ANEB - ANNABA |
| EURL EL MANAR | ANNABA |
| SARL CARRELAGE D'HIPPONE | ZI BERRAHEL -ANNABA- |
| ETS ATTOUSSI | ZI MIN EL BOUNI -ANNABA- |
| EURL EL BOUNI FCM | ZI MIN EL BOUNI ANNABA |
| SARL ANNABA CARRELAGE | ALLALICK-EL BOUNI-ANNABA |
| SARL BRIQUETERIE EL AMEL | Cne OUED EL ANEB, BERRAHEL |
| EURL NECHEMA CARRELAGE | ANNABA |
| EURL EFAMAC | ZAC ALLELICK EL BOUNI-ANNABA |
| ACT LAFARGE | ZAC SIDI SALEM |
| SARL INTER ENTREPRISE | RN 44 MITOYEN STADE 19 MAI 56 |
| MERAKA HOURIA | LOT 81 KALITOUSSA, BERRAHAL |
| SARL OGI | ZI MIN EL BOUNI -ANNABA- |
| EURL MAAD PLASTAFORM | AIN EL BERDA ZAC MEDJEZ EL GASSOUL - ANNABA |
| SARL PLASTINATTES | ZI MEBOUDJA SIDI AMAR ANNABA/ZI MIN EL BOUNI |
| EURL ASATIS | ZI BERRAHEL LOT N° 78/79 ANNABA |
| SOCIETE LINDE GAZ | ZI PONT BOUCHET EL HADJAR BP 82- ANNABA |
| SARL SOTPAB | ZI BERRAHEL BP 63 BERRAHEL-ANNABA |
| SARL GAP | ZI MIN EL BOUNI-ANNABA |
| SARL IMC EST ANNABA | ZI MEBOUDJA SIDI AMAR-ANNABA- |
| SOLTANE PEINTURES | ZI MEBOUDJA EL HADJAR -ANNABA |
| PLASTINATTE DIVISION | ZI MIN EL BOUNI-ANNABA |
| EURL AGRIFERT | ZI EL ALLELICK EL BOUNI -ANNABA- |
| SARL DECOPLAST ANNABA | ZAC EL BOUNI N° 11 -ANNABA- |
| SARL NEW BELAZUR | ZI MIN, EL BOUNI |
| SARL SATPAP ALIF | 42 ZI MEBOUDJA SIDI AMMAR |
| SARL SEPA | ZI MIN BAT 32 LOT N° 9 El Bouni |
| Ets KARECYCLE | ZI MIN ELBOUNI |
| Sarl SOLTANE PLAST | Z,I Berrahal, lot N°28 |

| | |
|--|--------------------------------------|
| PLASTIKAB | ZAC DRAA ERICH |
| SARL CLEMENT DESIGN | SARL SIDI SALEM |
| Sarl GLAFEB | |
| TRANSMETBOIS | 01 RUE HAMZA MOHAMED ANNABA |
| SARL SATPAP ALIF | 50 ZI PONT BOUCHET EL HADJAR-ANNABA- |
| SARL RAYANE PAPIER | ZI MIN LOT 105 EL BOUNI- ANNABA- |
| SARL SARAOUI + SARL EAPI | ZAC MIN N° 26 EL BOUNI-ANNABA |
| SARL HIPHONE EMBALLAGE | ZI MEBOUDJA LOT N° 68 |
| SARL VITRES KHEZZANE | ZI MEBOUDJA SIDI AMAR |
| SARL MIROITERIE EL KODS | ZI MIN EL BOUNI 44 -ANNABA |
| SARL SANILUX | ZAC ALLELICK EL BOUNI |
| EURL ECHEM TEXTILE | ZI PONT BOUCHET EL HADJAR ANNABA |
| EURL SOUPRABA | OUED EL ANEB-ANNABA |
| SARL UCPAC | OUED EL ANEB-ANNABA |
| SNC ALIOUCHE ET COMPAGNIE | OUED EL ANEB-ANNABA |
| SARL EL MANAL | OUED EL ANEB-ANNABA |
| SARL EETPRH | OUED EL ANEB-ANNABA |
| STCA | OUED EL ANEB-ANNABA |
| EURL EL HANA | OUED EL ANEB-ANNABA |
| SARL DRML | ZAC SIDI SALEM |
| EURL GMZ | 24 ZI PONT BOUCHET El Hadjar |
| SARL LA DIETETIQUE | LOT N° 29 EL BOUNI |
| SARL BOUZRIBA BOUDJEMAA | KOUDIET MRAH Cne AIN BERDA |
| SARL IDEAL BROOD | KOUDIET MRAH Bp 60 Cne AIN BERDA |
| SARL BEN AMOR EL HADI | KOUDIET MRAH |
| SARL GENERALE DES HUILES INDUSTRIELLES | ZAC MDJEZ EL GHASSOUL, AIN BERDA |